



مكتبة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح لامية الأفعال

تأليف
العلامة محمد بن يوسف الخطيب

الجزء الأول

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م



مَسلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شہرج لایمیتہ الأفعال

تألیف
العلامة محمد بن يوسف الحفیش

الجزء الأول

١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

حمداً لمن صرف قلوب أوليائه الى ما يعينهم ، وجردّها عن زوائد ،
وقرنهاً بأصول تغنيهم •

وصلاة وسلاماً على من ضمّ شمله ، وفتح عقله ، وجبر كسره ،
ويسّر عسره ، وآله وصحبه ، الذين انفلت لهم الخيرات ، وشدّوا
بالكسر على المتعدّي الى الثروة ، وجميع من آمن به أكمل إيمان في أيّ
زمان وأيّ مكان •

وبعد :

فيقول : محمد بن الحاج يوسف الطالب من الله زيادة الخمول ،
وأن لا يؤلف :

إني لما رأيت عام التصريف فرضاً من فروض الكفاية ، وكنزاً
يجب التقصّد اليه بأكمل العناية ، ورأيت أهل هذه البلاد وما والاها ،
جاهلين له بكل جهل ، وغافلين عنهم كل بحث من مباحثه صعب أو
سهل ، لجهلهم فوائد العلم صغراً ، واستغنائهم عن تعلمه كباراً ،
تعيّن على أن أقوم بقرضه ، ليسقط الكفر عنى وعنهم ، طالباً من
الله الثواب ، معرضاً عن الجفاء الصادر منهم •

فطعنت لبعض من كان منهم حاذقاً ببعض فوائده ، وخطيته ، بما
أهلولى من عوائده ، ولكنه ضفّ عن ارتقاء تلك المدارج ، وعن الصعود
الى ما وراءها من المارج ، ولم يشف ذلك منى الغليل ، لأنه مقتصر
على تفهم القليل •

وأما الكثير فكأنه في فهمه عليل ، فرأيت أن ألّف فيه كتاباً جليلاً ،

يحيط بما كان قليلا أو جزيلا ، واخترت أن يكون بسيطا خاليا عما يعدّ
تفريطا ، ثم توقفت ، هل أجعله شرحا للامية ابن مالك المنتفع بمعلمه
الأحرار والممالك (١) ؟ أو أجعله حاشية على شرح يبين منه المسالك ،
ويزيد عليه ما لم يفتقر به علماء الفن ذلك .

فاستخرت الله أن أجعله شرحا لها ، فخار لي ، ولا رياء فيه
ولا فخار لي ، وجاء بحمد الله شرحا تقر به عين الودود ، ويفرح به
قلب الصود ، معتمدا فيها على ما حفظت من شيوخى ، وعلى
ما استخرجته وحققته من كتب الفن ، لا مقتدا فيه ألفاظ شرح من
شروحها ، لئلا أكون كالمستعير من الفن ، وكل ما كان فيه من مباحث
أو مناقشة في تصريف أو وزن أو عروض ، فإنما هو من بنات أفكارى ،
ومن المقصورات في الخيام من حسان أبقارى ، إلا ما فيه من حكاية
لغات أو خلاف ، أو موافقة واثتلاف ، فإنما هو من تقلبى في هذا
الفن حولا بعد حول ، وتتبعى لكلام علمائه قولاً بعد قول .

وذلك أن شيوخى ذكره الله بالصالحات ، وذكر من ناواه بالصالحات ،
كان يرغبنى في النحو والصرف أشد ترغيب ، ويرهبنى عن جهلهما أشد
ترهيب ، ثم تتبعت لى العلوم فنا فنا ، وقرب الى ثمار ريحانها غصنا
غصنا فنلتها كما يريد ، بفضل من ييدى ويعيد ، فجازاه الله عنى
خيرا ، وجازى من عاداه ضيرا .

بادر بمن شرف الزمان بذكره وتعطرت أنفاسنا من عطره (٢)

قال ابن مالك : الذى ذكرت في تعريفه ما يزيد على ورقة ضخمة في
بعض كتبى النحوية .

(١) تحذف الباء على قول الكوفيين ، وابن مالك في التسهيل .

(٢) بيت من الكامل .

بسم الله الرحمن الرحيم

الكلام في البسطة

الكلام على اعراب البسطة وأوجهها مطه كتب النحو ، وقد جمعت في بعض الحواشي النحوية ، لأنه ينبغي لكل متكلم في فن ، شارحاً أو محضياً أن يتبصر بذكر طرف مما يتعقّق بالبسطة من جهة ذلك الفن ، وكذا الجملة ، فالتكلم في النحو يتعرض لإعراب البسطة ، والتكلم في الصرف يتعرض لتصريف كلماته ، والتكلم في الفقه يتعرض لمعانيها وفضائلها ، والتكلم في المنطق يتعرض لكون الجملة فيها قضية كلية أو جزئية أو مشخصة مهملّة ، أو مسورة. وهكذا على ما يليق بكل فن ، فحقّ علىّ أن أتعرض للصرف في الاسم .

والرحمن الرحيم : أقول لفظ اسم مشتق عند البصريين من السمو ، يضم السين والميم وهو العلوّ لأن ما صدق لفظ الاسم ومداوله ، مثل لفظ زيد يدل على مسماه ، ويظهره ، وأصله سمو بكسر السين وسكون الميم ، ويضم السين وسكون الميم ، حذف آخره وهو الواو ، لتقلّ تعاقب الحركات الإعرابية عليها ، وذلك تخفيف لكثرة الاستعمال .

والأفحرف الطّعة بعد الساكن قوى لا تثقل عليه الحركة كدلو ، وحذفت ضمة السين أو كسرتها ، لينقل إلى السين سكون الميم ، فتعاقب حركة الإعراب على الميم ، كما أعربت كلمة يد على عينها ، فوقع أول الكلمة ساكناً والابتداء بالساكن الصحيح لا يمكن على الفصح .

وإن قال بعض : بإمكانه لكنه يشيع فأوتى بهزة الوصل ساكنة ، ثم حركت بالكسرة ليتوصل إلى بالساكن الابتداء ، أو زيدت الهمزة متحركة بالكسر ، لأن الكسرة هي الأصل في تحريك الساكن ، أو لأهمها

أعدل الحركات خفة ، لأنها ليست بثقيلة كالضمة ، ولا بخفيفة كالفتحة ، وإنما سكنت السين ، فأوتى بهمة الوصل ، ولم يبقوها متحركة حتى لا يحتاج إلى زيادة الهمة لتحصل الخفة في أثناء التركيب بحذف تلك الهمة وسكون السين ، مع سهولة حذفها .

ولذلك خصت بالزيادة ونيجبر بغوتها وكونها أقصى المضارج ضعف الكلمة بسكون أولها ، وهو السين ، فوزن اسم إفع بكسر الهمة وسكون الفاء ، وحذف اللام ، فلفظ اسم حذف عجزه أى آخره المسمى لام الكلمة ، وهو الواو اعتباطاً أى لغير علة تصريفية ، بل للتخفيف من ثقل حركات الإعراب على ذلك الآخر الذى هو الواو ، مع أن الآخر هو محل التغير .

ولذلك صار ما قبل ذلك المحذوف محلاً للإعراب ، وعوض عن ذلك المحذوف همزة الوصل ، على معنى أنه سكنت السين ، ليتأتى التعويض عن المحذوف بهمة الوصل ، فلا يضافى أن الهمة زِيدَتْ ليتوصل بها إلى الابتداء بالساكن ، وإنما عوض الهمة في أوله ، لأن المحذوف لغير علة تصريفية .

وأما ما حذف أملة تصريفية فكالثابت لا يجرى الإعراب على ما قبله ، ولا يعوض عنه غالباً ، وبعض العرب يكتفى بتحريك الساكن الذى هو السين بالكسر ، أو بالضم عن الهمة ، فيقول سِم أو سُم بكسر السين وضعها ، وما مر من أن وزن اسم إفع بكسر الهمة وسكون الفاء ، فإنما هو بعد حذف لام الكلمة ، وهى الواو ، وعلى لغة الكسر ، وأما قبل حذفها فوزنه فعل بضم الفاء ، وسكون العين تقول : سمو بضم السين وسكون الميم ، أو فعل بكسر الفاء وسكون العين ، تقول : سمو بكسر السين وسكون الميم .

وأما على لغة الضم أعني ضم الهمزة ، فوزنه بعد الحذف افع
بضم الهمزة وسكون الفاء ، وعلى لغة فتحها وزنه افع بفتح الهمزة
وسكون الفاء ، وعند الكوفيين مشتق من وسم يسم ، كوعد يعد ،
والوسم للعلامة ، والاسم كريد علامة على مسماه ، فأصله وسم تفتح
الواو وسكون السين يوزن فعل بفتح الفاء ، وسكون العين ، حذفت
الواو وعوض عنها همزة الوصل ليتوصل بها الى الابتداء بالسكان ، وهو
السين فصار اسماً فوزنه اعل بسكون العين وحذف الفاء ، وتحريك
الهمزة بكسر أو ضم أو فتح على اللغات فيها ، فاسم عندهم كلمة
حذف أولها ، وعوض عنه مثل عدة بكسر اللين وفتح الدال .

لكن للتعويض هنا وقع أولاً وفي عدة آخر لأن تاء عوض عن فائه
المحذوفة ، أعني عن الحرف الأصلي الأول ، وهو الواو أصله الوعد ،
حذفت الواو وعوض عنها التاء ، وكسرت العين كما في محاله ، وقيل :
لا حذف ولا تعويض ، ولكن أبدلت الواو همزة قطع ، كما أن همزة
أعاء وهمزة أشاح الأولين همزتا قطع مبدلتان عن واو ، ولكن لما
كثر استعمال لفظ اسم ، عولمت همزته معاملة همزة الوصل من
الحذف في الدرج ، ويقوى ذهب الكوفيين قلة الاعلال بالنسبة الى مذهب
البصريين ، لأن البصريين سكنوا السين بعد تحريكها عندهم ، وزادوا همزة
الوصل لتوصل الى الابتداء بالسكان ، وتعويضاً عما ادعوا حذفه وهو
لام الكلمة ، وهو الواو بعد الميم .

والكوفيون السين عندهم ساكنة من أول الأمر ، وردت تقوية مذهب
الكوفيين ، بأن كثرة الإعلال اللازمة على مذهب البصريين ، أولى من
المصير الى عدم النظر انلازم على مذهب الكوفيين ، لأنهم ادعوا حذف
صدره وهو الواو ، ودخول همزة الوصل على ما حذف صدره غير
معمود في كلامهم .

وأما أعاء وأشاح فهمزتهما للقطع بدل من الواو ، قاله الشنوائى •

قلنا : هذا الرد يتم على الكوفيين القائلين : ان همزة اسم همزة وصل لا على من قال منهم همزة قطع ، وصلت تخفيفا لكثرة الاستعمال • وقوى مذهب البصريين الذى هو أن المحذوف لامه ، وأن أصله سمو بجمعه على أسماء • الهمزة الأولى هى همزة أفعال ، لا همزة اسم ، لأنها حذفت لوجود اللام الموضوعة عنه ، وهو الهمزة الأخيرة المنقلبة عن واو سمو ، ولوجود همزة أفعال يبتدأ بها أصله اسما • وبواو بعد ألف ، قلبت الواو ألفا لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة وهى الألف التى بعد الميم ، وهى ألف أفعال ، ثم قلبت تلك الألف المنقلبة عن الواو همزة ، أو قلبت الواو همزة ابتداء ، وهو مذهب ابن مالك •

قال فى صلاصته : فابدل الهمزة من واو وياء آخر إثر ألف زيد •

أى اذا وقعت الواو أو الياء طرفا بعد ألف زائدة فابدلها همزة كسماء أصله سماو بالواو • قلبت همزة ، وكدعاء أصله دعاو بالواو ، قلبت همزة ، وككناء أصله ثنائى بالياء قلبت همزة •

ويقوى أيضا مذهب البصريين جمع أسماء على الأسامى بالياء بعد الميم ، منقلبة عن واو أصله اسامو بكسر الميم بعدها واو ، قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة •

قلنا : قال ابن مالك : بواو ذا افعل فى آخر •

أى اقلب الواو ياء اذا تطرفت بعد كسرة ، ويقوى مذهب البصريين أيضا تصغير اسم على سمي بضم السين ، وفتح الميم وتشديد الياء •

أمله سموا بضم السين وفتح الميم وسكون الياء ، وتصريك الواو بحركة الإعراب ، اجتمعت الواو والياء ، واتصلتا في كلمة واحدة ، وسبقت إحداهما وهى هنا الواو بالسكون الأصلي ، وهو سكون الياء ، فأبدلت الواو ياء ، وأدغمت في هذه الياء المبذلة عن واو ياء التضمير .

قال في الخلاصة :

أن يسكن السابق من واو ويا
واتصلا ومن عروض عريا

فياء الواو اقلبن مدغما .

ويقوى أيضا مذهب البصريين مجيء الفعل على سميت أصله سموت بتشديد الميم فيهما ، ومجىء الفصل على سموت كدعوت بعدم تشديد الميم ، ولو كان أصل اسم وسما كما يقول الكوفيون ، لكان جمعه أو ساما قاله الطلبي .

قلت : القياس على مذهبهم جمعه على أوسم بفتح الهزة وسكون الواو وضم السين ، لأنه اسم صحيح العين وهى السين على وزن فعل بفتح الفاء ، وسكون العين لا صفة ولا معتل لعين ، ولا زائد على أربعة

قال في الخلاصة : لفعل اسما صح عيناً أفعل .

أو جمعه على وسام بكسر الواو ومد السين بالفاء ، لأنه اسم على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين .

قال في الخلاصة : فعل وفعلة فعال لهما . ككعب وكعاب وشوب

وثياب ، أو جمه على فعالين بضم الفاء ، وسكون العين ، فيقال
وسمان بضم الواو وسكون السين لأنه اسم صحيح العين على وزن
فعل بفتح الفاء ، ومكون العين كظهر وظهران ، وجمع أوسام أواسيم
كقنديل وقناديل ، ولو كان أصل اسم وسما كما قال الكوفيون لصمّر
على وسيم ، ولجاء الفعل على وسمت كوعدت ولم يجيء ذلك عن
انحرب .

وأجاب الكوفيون بأن العرب تصرفت فيه بالقلب المكانى ، أى قلبوا
واوه من موضعه قبل السين الى ما بعد الميم فى أسماء ، والأسماء
وسمى بالتصغير ، وسعيت وسوت .

قلت : يردّه أن القلب المكانى خلاف الأصل بعيد غير مطرد فى
أنواع تصاريّف الكلم ، بل لا توجد كلمة خولف الأصل فيها وفى جميع
تصاريّفها ، وأن ثمان الجمع والتصغير رد الشيء الى أصله ، فكيف
ينزعانه هنا عن أصله ، وألزم الامام الأندلسى القرطبى على مذهب
الكوفيين أنه كان الله فى الأزل السابق بلا اسم ولا صفة ، ولما خلق
الخلق جعلوا أسماء وصفات ، وإذا أفناهم فى الأزل الآتى بقى بلا اسم
ولا صفة ، وذلك قول المعتزلة وهو خطأ شديد .

قال النسمين معرب القرآن : وهو أشد خطأ من قولهم
بخلق القرآن ، قلنا : لا خطأ فى قولهم بخلق القرآن لمن
كان يفهم وينصف ، والصق أن أسماء الله وصفاته قديسات
لا تأثير لخلقه فيهن ، وهو مذهبنا معشر الإباضية ، كما أوضح فى محله ،
أعنى معانى صفات الذات .

وأما معانى صفات الفعل فحادثة ، وكذا الألفاظ حادثة مخلوقة ،
فالخلق والرزق ، والإحياء والإفناء صفات فعل حادثة والخالق

والرازق ، والمحيى والمعنى قديم ، والألفاظ في ذلك كله مظلومة حادثة ،
وقيل على مذهب البصريين : أن أصله سمو كما مر ، لكن خفف بحذف
عجزه وتسكين أوله ، وأوتى بهزمة الوصل ، ويعلم مما مر أن في
الاسم على مذهبهم من اشتقاقه من سمو ، وهو الطوبى مناسبة لفظية
ظاهرة ، ومناسبة معنوية ، لأن علو الاسم علو المسمى ، وأن مذهبهم
هو القياس حيث حذفت اللام ، وعوض عنها الهزمة أولا ، كما في ابن
ونظائره .

وأن مذهب الكوفيين ليس بقياس ، لأن الفاء لا يعوض عنها في
أول الكلمة ، بل في آخرها مثلا : كمدة وثبة ، وغيرهما من باب
سنة .

قلت : قد يقال أن العوض لا يختص بموضع الموضع عنه ،
بل القلب والإبدال هما اللذان يختصان بموضع المقلوب والمبدل منه ،
وقيل ويدل للبصريين أن من لغاته سمى بفتح الميم وسكونها مثلث السين ،
وللكوفيين أن من لغاته سمة كمدة ، قيل : ويدل البصريين : أن
الحذف من الأواخر أولى ، وقيل مشتق من السيم ، فيكون محذوف
العين ، ولعله قول للكوفيين ، ولغاته اسم وسم وسمى وسماء
ورسمة ورسمة بتثنيث أوائلها ، وسمى بسكون الميم وبفتحا مع تثنيث
السين ، وسماء بالمد ، وسميا بالقصر ، فذلك ست وعشرون لغة .

وأما الرحمن الرحيم فالكلام في المبالغة فيهما ، وأيهما أعم ، وكون
الرحمن صفة أو غيرها ونحو ذلك قد بسطته في بعض الحواشي
النحوية ، وبقي أن أتكم على اشتقاقهما فأقول : .

الرحمن فعلان كغضبان ، من مصدر رحم كغضب فهو غضبان .

والرحيم فعيل من مصدر رحم كمرض ، فهو مريض ، وهما صفتان مشتبهان بحسب الوضع ، بنيتا للمبالغة ، أى لإفادة المبالغة ، أى للتكثير فى معناه كما وكيفا ، كما هو المعروف فى صيغ المبالغة عند أهل العربية ، وبتفسير المبالغة بالتكثير يندفع ما اعترض به بعض ، من أن المبالغة أن تنسب للشيء أكثر مما له ، وصفات الله منزهة عن ذلك .

قال الطلبى : جعلها بمعنى التكثير ، قد يتوقف فيه لقول بعضهم : صفات الله التى جاءت على صيغة المبالغة كلها مجاز ، لأنه لا مبالغة فى صفات الله لتهنهايها فى الكمال والمبالغة ، انما تكون فى صفة تقبل الزيادة والنقص ، وصفات الله منزهة عن ذلك ا . ه .

قلت : كلام هذا البعض لا يقتضى التوقف فيما ذكر ، بل ما ذكرناه جواب برده .

قال الطلبى : وعدم قبول صفات الله للزيادة والنقص واضح فى صفات الذات ، دون صفات الأفعال ا . ه .

أقول صفات الأفعال تقبل الزيادة والنقص ، على ما يظهر للخلق من أفعال الله ، مثل أن يرزق الله لزيد جملا ، ويزيد له ناقة ، أو يزيل عنه الجمال ، وأما بحسب ما فى علم الله الأزلى فلا تقبل ذلك ، لأن علمه لا يتحول ، ومعنى كونها للمبالغة أنها تفيد التكثير بحسب المادة والاستعمال ، والمادة هى ذات الحروف لا بحسب الوضع والصيغة ، أى الهيئة فبذلك يبطل ما اعترض به بعض من أن فى جعل الرحيم والرحيم صيغتين من صيغ المبالغة ، مع كونها صفتين مشبهتين نظرا ، ومن أن صيغ المبالغة منحصرة فى فمئال ومفعال وفعل بكثرة ، وفعل بكسر العين وفعل بقله ، على ما فى محله من الخلاف فى الكثرة والقلة فى بعضها .

ورحمان ورحيم ليسا من ذلك ، لأن الرحيم ولو كان بوزن الفعيل ، لكن فعيله لا يكون من أمثلة المبالغة ، إلا إن كان عاملاً للنصب ، ورحيم لا يعلمه ولا يصلح لعمله إذ فعله لازم كما يأتي إن شاء الله .

وفعيل لا يكون من صيغ المبالغة إلا إن كان مفعلاً عن فاعل ، من ورحيم لم يحصل عنه ، ولذلك قالوا : ان نحو كريم ليس للمبالغة ، لأنه لم يحصل عن فاعل ، ولا يقال : رحيم محمول عن راحم ، لأن راحماً من رحم الباقي على تعديته ، ورحيم من رحم المنقول إلى اللزوم ، فرحيم ورحمان صفتان مشبهتان .

وان قيل : الصفة المشتبهة لا تشق إلا من اللازم ، كيف تشق من مصدر رحم ، وهو متعد ؟

قلت : مشتق من رحم المكسور الصاء ، المذكور لكن بعد نقله رحم بانكسر الى رحم بالضم إدخالاً له في باب الغرائز لإفادة المدح ، وذلك مطرد في باب المدح والذم ، في فعل المكسور والمفتوح ، تقول : ضرب الرجل بضم الواو مدحاً له كأنه قيل هو حسن جيد الضرب ، فيصير لازماً بعد أن كان متعدياً .

قال في الخلاصة : واجمل فعلاً من ذى ثلاثة كنعم مسجلاً أو مشتق من رحم باقياً على كسره ، لكن بعد تنزيله منزلة اللازم بأن قصد اثبات معناه لفاعله من غير اعتبار تعلقه بمفعول ، أى قصد اثبات الرحمة لفاعله بدون تعلق غرض بمن وقعت عليه الرحمة ، كما تقول لمن أنكر إعطاء زيد : زيد يعطى ، وهذا التنزيل غير مطرد في كل فعل متعد على ما صرح به بعض ، وأقره الحلبي .

قال شيخ الاسلام : والرحمن والرحيم اسمان بنيا للمبالغة من

رحم أى لا فعلان ولا عرفان ، فلا ينافى أنهما وصفان قال بتنزيهه .
أى رحم منزلة اللازم أو بجعله لازماً ، ونقل الى فعل بالضم .

قال الشنوائى : فان قلت : اذا جعل المتعدى لازماً ، فما الحاجة الى نقله الى فعل بالضم ؟

قلت : لإفادة المبالغة لأنها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغريزة .
أو ما فى حكمها ، والفرائض الأمور الطبيعية اللازمة ، كالحسن والقبح
وما فى حكمها ، مما صار مكنة ، وهما مبنيان من فعل بالضم .

قال أهل الصرف : ان هذا الباب موضوع للصفات اللازمة ، مما
جبل الانسان عليه أو صار ملكة له بالتكرار ا . ه .

قلت : قد يستعمل فعل بالكسر فى الصفات اللازمة للنفس ، وأصله
بحسب الوضع للمنفكة ، وقد يستعمل فعل بالضم فى المنفكة ، وأصله
فى اللازمة بحسب الوضع ، مثال فعل المكسور ان لازم للنفس : نهم ،
ومثال فعل المضموم المنفك عنها : نظف .

ونقول : لا حاجة الى استشكل الشنوائى قول شيخ الاسلام ،
ونقله الى فعل ، ولا الى جوابه بأن فائدة النقل أن يكون من الفرائض ،
لأننا نقول : الواو لا ترتب .

قال الملوى : الواو للتفسير ، أو للتقسيم أى بعد تنزيه منزلة
اللازم من غير نقل أو بعد نقله الى فعل ، وأيضا قد علمت أن فعل
لا يكون للفرائض دائماً بدليل نظف .

وقال ابن القيم : لا متعدى جاء منه فعيل وفعلان إلا رحم ، وهذا
دليل على عظم هذه الصلة ، أى الرحمة ، ولا يقال : كيف قلتم

بالاشتقاق وهو يقتضى الحدوث ، لأننا نقول : المشتق هو لفظا رحمن
ورحيم ، لا الذات الرحمن الرحيم جلّ وعلا ، وكل لفظ حادث ، وقد
صرح البخارى بأشتقاقهما قال بعض شراحه : الدليل على اشتقاقه
ما صححه الترمذى من حديث عبد البرين عوف ، أنه سمع النبى
صلى الله عليه وسلم يقول : « قال الله أنا الله الرحمن فلقنت الرحمة
وشققت لها اسما من اسمى » .

قال القرطبى : هذا نص فى الاشتقاق ، فلا معنى للمخالفة
والشقاق .

قال الشنوائى : وبالتصريح بهذا الاشتقاق لم يبق وجه للخلاف
والشقاق ، بأن الرحمن عبرانى معرب ، كما ذهب اليه بعضهم استدلالا
بأنه لو كان مشتقا لما أنكره العرب ، وقد قالوا : وما الرحمن ، حين
قالوا لهم : اسجدوا للرحمن ، وبما روى أن عليا لما كتب فى صلح
الحديبية بأمر النبى صلى الله عليه وسلم : بسم الله الرحمن الرحيم
قال سهيل بن عمرو : وأما بسم الله الرحمن الرحيم فلا ندرى ما هو ،
ولكن اكتب ما نعرف باسمك اللهم ، فان ذلك من فرط غناهم وتمنتهم فى
كفرهم ، كما أن تسمية مسيلة الكذاب لذلك .

وقد حكى البيضاوى فى شرح الأسماء الحسنى عن ثعلب : أن
الرحمن عبرى عرب ، وأن أصله رخمانا بالخاء المنقوطة ، فحذفت
الألف وأبدل بالخاء خاء . انتهى .

الحمد لله لا أبغى به هدلاً
حمداً يبلغ من رضوانه لأملاً

أل في الحمد عند الزمخشري لتعريف الحقيقة لا للاستغراق ،
وتسمى لام الجنس ، ولام الماهية ، قيل : سبب قواه بذلك البناء على
عادة خلق الأعمال على طريق المعتزلة ، من أن أعمال العباد مخلوقة
لهم ، فكانت المحامد عليها راجعة إليهم فلا يصح جعل المحامد كلها
مقتمة به تعالى كما هو قضية الاستغراق ، وفساده ظاهر (هل من
خالق غير الله) وهل اختصاص الجنس به تعالى كما هو قضية لام
الجر في لله الا مستلزم اختصاص أفراد به ، ولو وجد فرد
لغيره لثبت الجنس له في ضمنه .

ورد التفتتاراني كون ذلك سيئاً ، يقول الزمخشري المذكور ، بأنه
ليس مبيناً على مذهبه في خلق الأعمال ، بل أن الحمد من المصادر
السادة مسد الأعمال ، وأصله النصب والمعدل الى الرفع أدالة
على الدوام والثبات ، والفعل إنما يدخل على الحقيقة دون
الاستغراق .

قال : وفيه نظر لأن النائب مناب الفعل إنما هو المصدر المنكر ،
مثل : سلام عليكم ، فلا مانع من دخول أل فيه .

قال الزمخشري في بعض كتبه : اللام لا تقيد سوى التعريف ،
والاسم لا يدل على غير معناه ، فإذا لا يكون ثم استغراق ، ورد بأن
ذلك لا ينافي قصد الاستغراق بمعمونة المقام ، واقتضاء الحال ،
فإن أراد أنه لا يكون ثم استغراق هو مدلول اللام ، أو مدلول
الاسم في نفسه ، فسلم لكنه لا يتجـ به وحده اختيار جمل
الحمد في هذا المقام للجنس دون الاستغراق ، وإن أريد أنه لا استغراق

أصلاً ولو بمعونة المقام ، فغير لازم ، كيف ولو صح لزومه إم يتصور استغراق مع الفرد المطى بال الجنسية ، وفساده أظهر من أن يخفى .

وقيل : انما اختار الزمخشري ذلك بناء على أن الجنس هو المتبادر الشائع ، ولا سيما في المصادر ، وعند قراء من خفاء الاستغراق ، ورد أيضاً بأن المطى بال الجنسية في المقامات الخطابية يتبادر منه الاستغراق ، وهو الشائع في الاستعمال هناك مصدراً كان أو غيره ، وأى مقام أولى بملاحظة الشمول والإحاطة من مقام تخصيص الحمد بالله سبحانه تعظيماً ، وتمجيذاً ، فهو مقام أدل دليل ، وأعدل شاهد على الاستغراق .

وقرينة الاستغراق فيه كثار على علم ، فالحق كما قال السيد : ان السبب في اختيار الزمخشري ما ذكر هو أن اختصاص الجنس مستفاد من جوهر الكلام ، ون أمر خارج ومستلزم لاختصاص الأفراد فلا حاجة في تأدية المقصود الذى هو ثبوت الحمد لله تعالى ، وانقفاءه عن غيره الى أن يلاحظ الشمول الذى هو معنى زائد على الجنس ، ويستعان على ذلك بالقرائن والأحوال الخارجة عن اللفظ .

فان قيل : اذا استعين بها صار اختصاص أفراد الحمد مصرحاً به ، واذا اكتفى بدلالة جوهر الكلام يكون مفهوماً ضمناً ؟

قلت : اجيب بأن الاختصاصين متلازمان ، فان كان المقصود اختصاص الجنس فالأمر ظاهر ، وان كان اختصاص الأفراد فقد جعل اختصاص الجنس دليلاً عليه ، وسلوك طريقة البرهان ، فرض البلاغة ، وبعبارة أخرى قصر جميع الأفراد على تقدير الجنس ثابت بعينه ، بخلافه على تقدير الاستغراق لأن بعض المحامد مضت ، وبعض يأتي .

فان قلت : كيف يصح على مذهب الزمخشري تخصيص جنس الحمد بالله تعالى المستلزم لاختصاص كل الأفراد كما ذكرت ؟

قلت : أجيب بأن ذلك يصح بناء على أن أفعال العباد الحسنة « التي يستحقون بها الحمد عنده » إنما هي بتمكين الله « واقداره عليها إياهم أن يخلقوها » تعالى أنه أن يكون سواء فمن هذا الوجه ، كان حمدهم على هذه الأفعال راجعا اليه تعالى ، وقد أشار الى ذلك الزمخشري في سورة التائبين « حيث قال في تفسير قوله تعالى : (له الملك وله الحمد) قدم الظرفان ليدل بتقديمهما على اختصاص الملك والحمد بالله تعالى ، ثم قال : وأما حمد غيره فاعتداد بأن نعمة الله جرت على يده ا . هـ »

ولا يقال يرد على ذلك أن أفعالهم القبيحة التي يستحقون بها المذمة إنما هي بإقدار الله وتمكينه أيضا ، فتكون المذمة عليها راجعة اليه تعالى ، لأننا نقول : اقدار المختار على الأعمال الحسنة حسن ، وعلى القبيحة ليس بقبيح ، فإن أفعاله كلها عدل .

قال الشنوائى : وقد يجاب عن أصل الإشكال بأنه جعل الجنس في المقام الخطابى منصرفا الى الكامل من أفرادة ، فكان الكامل من أفرادة تلك الحقيقة ، واختصاص الجنس على هذا الوجه لاستئزم اختصاص جميع الأفراد .

قيل : ومن هذا الجواب الثانى يظهر أن الحمل على الجنس دون الاستغراق محافظة على مذهبه ، ومنع هذا الظهور بإمكان اختيار الاستغراق أيضا ، بناء على تنزيل ماعدا محامده تعالى مفزلة العدم ، إذا لا يقبل المحامد غيره تعالى بالقياس الى محامده ، فلا فرق إذن بين اختصاص الجنس والاستغراق في أنهما ينافيان ظاهرا طريقة الاعتزال في قاعدة خلق الأعمال ، وأن منافاتهما تندفع بأحد الجوابين

المذكورين ، فلا ترجيح لاختيار أحدهما على الآخر من هذا الوجه ، وكما يقال لأل الجنسية : إنها للجنس ، يقال : إنها للحقيقة وللطبيعة وللماهية المطلقة .

وقال الجمهور : إن آل في الحمد للاستفراق ، أى لتعريف الجنس إذا أريد به استفراق أفراده أفراداً ، فتدل الصيغة بالمطابقة على استفراق أفراد الجنس ، قيل بقرينة المقام ، لا لأن الاستفراق بمعنى أن كل فرد ثابت يدل على ثبوت الجميع من حيث هو مجموع بدلالة المطابقة ، وعلى البعض بالتضمن ، كما زعم بعض فإنه غلط نشأ من عدم الفرق بين الكل والكلية ، وتصوير آل الاستفراقية لأفراد الجنس المعرفة له هي ، هو أن يراد جميع ما هو في ضمن حقيقة نحو : (وخلق الإنسان ضعيفاً) أو عرفاً نحو : جمع الأمير الصاغة أى صاغة بلده أو مملكته .

والمراد بالأفراد المستغرقة فيها إذا كان مصحوبها جمعاً هو الآحاد لا المجموع على ما نقل المولى التفتازانى عن أكثر أئمة الأصول ، والنحو ، وعن تصريح أئمة التفسير ، وعن دلالة الاستقراء قال : ولهذا صح بلا خلاف نحو : جاعى القوم أو العلماء إلا زيداً أو إلا الزيدين ، مع امتناع قولك : جاعى كل جماعة من العلماء إلا زيداً على سبيل الاستثناء المتصل .

وقال عز الدين بن عبد السلام : آل في الحمد للعهد العلمى ، أى لتعريف الشيء المهود ، وتسمى لام العهد وتوجيه كلامه أن يجعل على حذف المضافين ، أى لتعريف ذى العهد ، أى ولام لله للاختصاص ، كأل التى للعهد فى قوله تعالى : (إذ هما فى الغار) .

وحكم الواحدى بجواز ذلك على معنى أن الحمد الذى حمد الله به نفسه أى ذاته ، وحمده به أنبيأؤه وأوليأؤه مختص به .

قال الشنوائى : فإن قلت الحمد الذى حمد به الله نفسه ،
وحمده به من ذكر من لازمه أنه مختص به ، فلا حاجة إلى دلالة
الجملة عليه ، ولا فائدة فيه ، إذ لا يتصور إضافته لغيره ؟

قلت : قال شيخنا يعنى عيسى الصفوى : الذى هو من لازمه
الاختصاص الوقوعى ، والمقصود الدلالة على الاختصاص
الاستحقاقى ، فلي تأمل والمعبرة بحمد الله فلا فرد منه ، أى من الحمد
لغيره تعالى وأولى الأحوال الثلاثة الجنس ، لأنّ فيه - لو ك طريقة
البرهان ، فإنّ قولك مثلاً : ما تحقق أنه حمد ، فالله أولى به كقولك
العالم حادث ، وكل حادث محتاج ، كما قرر السيد فى توجيه ترجيح
صاحب الكشف الحمل على الجنس ، ويزيد بالنسبة للثالث أن المهد
لا يفيد اختصاص الحمد مطلقاً ويقدر مضافان فى قولهم آل للمهد ،
أى لتعريف ذى المهد .

قال الرضى : لأم المهد هى التى عهد المخاطب مدلول مصحوبها
قبل ذكره ، أى أدركه ، يقال : عهدت فلاناً أى أدركه ، والحمد فيما
قال أبو عبد الله بن العباس فى تحقيق المقال وتسهيل المنال ، فى
شرح لامية الأفعال الثناء على المحمود ، وفيما قال أبو يحيى فى شرح
اللامية : الثناء باللسان على الجميل من الفضائل ، كالعلم والشجاعة
وغيرهما من الصفات الحمودة ، ومن الفواضل كعبات المال وغيره
من الأفعال المجيدة ، وفيما قال صاحب فتح الأقفال فى كبره على
اللامية : الثناء باللسان على المحمود بصفاته الجميلة فى مقام التعظيم .
وفى صغيره عليها الثناء باللسان على المحمود ، بما فيه من الصفات
الحمودة .

قلت : هذه الحدود كلها يلزمها الدور لذكر المحمود والمحمودة فى
الحد ، مع أن معرفة ذلك تتوقف على معرفة الحد المحمود ، وتتوقف
معرفة الحمد على ذلك ؟

قال الأخضرى : ولا بما يدرى بمحدود إلا أن أجيب بأن تلك الحدود موجهة الى من عرف نفس المصود والمصودة دون الحمد ، وأما قولهم المنعوع الدّور السبقى لا المى ، الذى منه الدّور الاشتقاقى ، الذى منه ما هنا فإنما يفيد فى دفع الاستحالة ، ولا يفيد فى التعريف إذ لا يخفى أنه من جهل شيئاً لا يعرفه بذكر ما جهل .

قال الشيخ سعيد قدورة من علماء الجزائر : قوله : ولا بما يدرى بمحدود ، مثاله : تعريف الشمس بأنها كوكب نهارى مع أن النهار يتوقف على طلوع الشمس فوق الأفق ، فقد توقف كل منهما على الآخر .

قال ابن هارون : وأشار القرافى إلى أن المنع من هذا ليس على سبيل اللزوم ، بل يختلف بحسب المخاطب ، فإذا كان المخاطب يعلم النهار ، ويجهل الشمس صح أن يقال له : هى الكوكب المضى نهاراً ، ولو كان يعلم الشمس ويجهل النهار ، صح أن يقال له : هو الذى تطلع فيه الشمس من أفق المشرق .

قال : والأصل فى هذا الباب أن يعرف للمصنع ما يجهله بما يعلمه . . .

وتلك الحدود كلها دالة على أن مورداً لحمد اللسان ، أى موضع وروده أى آله التى يصدر عنها ، ومتعلقه وصف مجيد ، وفعل حميد ، أى وموضع تعلقه أى وسببه ، والحمد الذى ذكره أبو يحيى هو أحسن ما حدّ به الحمد فيما قال ، وفى معناه قول أبى عميرة لهم فى تعريف الحمد لغة ، عبارات أجمعها أنه الثناء باللسان على الجميل الاختيارى ، على جهة التبجيل ، سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل .

قلت : فإذا عرفت أن الحمد هو الثناء المذكور فى التصاريف

المذكورة ، علمت أن من قال الله غفور ، أو الله رحيم ، أو الملك لله ، أو غير ذلك فقد حمد الله حمداً لغوياً ، لأنه ذكر الله بغير ، وأراد تعظيمه . وذكره بذلك لأجل فعله الحسن وهو الرحمة أو الغفران ، أو كونه مالكا المستلزم للجود ، وليس الحمد مختصاً بقول القائل : الحمد لله ، أو أحمدته أو غير ذلك من مواد الحمد ، كما يتوهم ؟

بل قول القائل ذلك إنما هو إخبار بالحمد لا حمداً لا أن قال ذلك قاصداً لإنشاء الحمد ، كما يقول مريد عقد البيع : بعت ، أو روى أن إثباته الحمد لله ثناء ، فيكون حمداً ؟

وقال شيخ الإسلام : الحمد اللفظي لغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري ، على جهة التعظيم ، سواء كان في مقابلة نعمة أم لا ؟

قلت : أخرج باللفظي حمد الله ، وحمد ما لا لسان له ، فهو تعريف للحمد اللفظي لا لمطلق الحمد ، وإلا كان غير جامع لعدم تناوله حمد الله نفسه ، الشاهد بثبوته الحديث الآتي ، وعدم تناوله حمد الدواب والجماد ، الثابت بقوله تعالى : (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) ، وقد يقال : لا يجب كون حمد الله غير لفظي ، بل يجوز أيضاً كونه لفظياً كأن يخلق اللفظ في الهواء فيسمع ، أو في جبل أو شجر ، أو حيث شاء ، أو في لسان جبريل من غير قصد منه عليه السلام إليه أو إلى تأليفه المخصوص .

وأما حمد جبريل فالحقصد ، قد يقال : المقصود تعريف حمد العباد ، وقد يجاب أيضاً بأن المراد باللسان القول ، لأنها آتته غالباً ، ويبحث فيه بأن قول الله أكثر ، وليست آتته لساناً ما نفدت كلمات الله ، إلا أن يدعى ذلك في القول الحمدي ، ولكن العلامة محل تأمل .

والجواب في الموضعين أنه يكفى كون اللسان في الجملة آلة ، ولو كان لا يوصف الله جبل وعز به ، أو عبر باللسان جبرياً على الغالب ، أو إرادة لما سوى الجنان والأركان ، وعبر به لئله الغالب ، فحاصل التعريف أنه ثناء يكون باللسان غالباً ، والمراد أن الحمد هو الثناء على وجه يكون غالباً باللسان ، فلا يلزم دخول حمد الجنان ، والأركان ، أو الحاصل أنه ثناء بغير الجنان والأركان .

فالمراد باللسان نفيهما سواء أكان اللسان أم لا ، والمراد بالثناء ما يدل على الجميل ، وأن بغير اللسان محمودة تعالى قوله الدال على الاتصاف .

قلت : يلزم على قول قومنا بثبوت القول النفسي قائماً بذاته تعالى أن يكون الحمد جنانياً ، وقد اتفقوا على خلاف ذلك ، ويجب على زعمهم في تأويل كلام الأئمة ، والسلف ، بأن لله قولاً أى لفظاً قائماً بالذات ، منزهاً عن الترتيب والحدوث والزوال : فحمده قوله اللفظي القائم بذاته ، والمشهور أن القائم به النفسي أى المعنى لا اللفظ ، فما هو العلم ليس بحمد ، وما هو الكلام حمد .

وقد يقال : المراد صدور منه ، فقام القول به أم بغيره ، فإذا أوجد الله لفظاً في محل قول صدر القول ، وما يدل على الاتصاف من غير الجنان والأركان ، فهو حامد ، ولكن يلزم أن يكون الحمد الصادر عن زيد حمداً من الله ، لأنه الموجد عندها مظهر الأباضية ، والقوم وهو فاسد ، ويجب بأنه يكون وصفاً له ، ومنسوباً إليه إذا أوجده في غير المختار على المعتاد المنسوب إلى ذلك المختار ، وإن أوجده على غير المعتاد نسب إلى الموجد ، كما إذا خلق في هواء .

والحاصل على مذهبنا ومذهب المعتزلة أن ما فرق به بين القول اللفظي الحادث المنسوب إليه تعالى ، وبين القول المنسوب لغيره مع أن الموجد لهما الله ، يفرق به بين حمد والحمد المنسوب إلى غيره ، وإن كان بإيجاده ، فالذى يقال : إنه كلام غيره هو حمد غيره .

ويمكن تصحيح ذلك على مذهب الأشعرية المقتبين أهل السنة ، بالفرق بين الحمد والمتكلم على ما مر ، وليس من شرط إطلاق كل مشتق حقيقة أن يقوم المبدأ بمن أطلق عليه حقيقة ، كالحداد والصباغ واللابن والتامر ، فإن فاعل الحديد والصبغة واللبن والتمر ، وموجدها ليس هو الإنسان مثلا ، فجائز أن يكون الحمد كذلك ، فحمد الله هو على الحقيقة ، وهو حق الحمد ، لوجوب إثبات كل كمال له تعالى على الوجه الأعلى والأكمل .

ومن الكمالات حمده على الوجه الأكمل ، وغيره لا يقدر على هذا الوجه ، لأنه فرع كمال المعرفة ، وقد ورد : سبحانه ما عرفناك حق معرفتك ، فالأكمل حمده لنفسه كمال الحمد ، والألم يثبت له الكمال فيه ، وقد صح حديث : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » ولا تنقض ذلك المعبودية على الكمال ، لأن عبادة الشيء نفسه غير معقولة ، بخلاف الحمدية ، وما ذكر مناسبة والمناسبة والمثال لا يضرهما الاحتمال ، وإنما يضر الاستدلال .

وأما : (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) فمجاز على ذلك التقدير ، إلا أن قيل لكل شيء قول يليق به أى ما هو من جنس اللفظ الدال على اتصافه تعالى بالكمال ، ولذا سمع الصحابة تسبيح الحمى ، وعلم سليمان عليه السلام منطق الطير ، وقال تعالى : (يا جبال أوبى معه والطير) وسلم الحجر على سيدنا محمد صلى الله

عليه وسلم ، وستحدث الأرض أخبارها ، وتخبر هي والأهجار بمن اختفى خلفها من اليهود خوفا من القتل زمان عيسى صلى الله عليه وسلم ، وتكلم الصوان والجماد ، شهدت به الأحاديث وكلام الأولياء .

هذا ما ذهب اليه محققو متأخري قومنا ، بناء على أن التخصيص بالآلة ليس مما نص عليه أهل اللغة ، بل مستتب من الموارد ، ولم يتطرق به غرض معتد به ، ترجع ذلك في نظرهم على القول بالوضع المجدد . مع احتمال غيره ، وعلى الحكم بأن كلامه تعانى مجاز لغوي ، مع جواز الحقيقة ، وبأن ما لا يحصى من الأوصاف ليس بحمد من غير داع ، فاختاروا أن يكون في التقييد بالآلة ، وهي اللسان ، مساهلة بالتخريج على الغالب ، أو بإيراد ما سوى الجنان والأركان ، والتعبير بالآلة لأنها الغالب .

وذهب الأكثر الى أنه لما ثبت التخصيص من الثقات ، على اعتبار الآلة ولا مشاحة في الوضع ، علم أن ما في الكتاب والسنة مؤول عن الظاهر ، فقول الله : (الحمد لله) إخبار باستحقاق الحمد ، أو رجوع المحامد ، أو ثبوت كماله ، أو اختصاص الحمد ، أو أمر بالحمد ، أو بالأخبار ، أو مجاز عن إظهار صفة الكمال ، يظهرها المكلف وهو بالفعل أقوى .

قال عيسى الصنعوي : يحتل أن يكون ذلك حمداً شرعياً ، وهو أعم من النعوى ، فلا يلزم ما في المجاز المحض من البمد ، والمنقول الشرعي أكثر من أن يحصر ، ويقويه في الجملة ما ذكر بعض : أن مثل الحمد لله حمد شرعي ، لا يقال النقل والاصطلاح لا يثبتان بالاحتمال .
لأننا نتول الدليل الظني عليه أنه ثبت عن الثقات ، أن الحمد النعوى

إنما يكون بالآلة ، وقد ثبت في الشرع الحمد ممن تنزه عن الآلة ،
وكلام الشرع محمول على الحقيقة ، حسب الإمكان .

فالظاهر أن يكون له فيه اصطلاح ، والحمد حينئذ حقيقة عرفية .
وهذا انقدر وما دونه يكفى في الظنيات ، ألا ترى أن الوضع الشرعى
غالبا لم يثبت إلا بالأمارات ، واحتمال شهرة المجاز موجود في
الكل أو الجمل .

ورجح بعض مشى المطول أن انحمد ممن ليس له لسان مجاز ،
وذكر أنه دقق النظر ، وحقق المقام ، قال : لما ثبت النقل الصريح
بأن الحمد في اللغة لا يكون إلا باللسان ، تمين أن يكون الحمد إذا
أطلق على ما لا يكون باللسان مجازا .

قال الصفوى : يلزم عليه أن النقل إنما يوجب الجزم واليقين .
لو لم يكن قابلا للتأويل ، ولما جاز فيه التأويل أن المذكور إن لم
يتعين المجاز أصلا ، وإن أراد بالتحين كمال الترجيح والأولوية مبالغة .
لأن المسامحة في التعريف بعيدة جدا ، ففيه أن حمل نص الكتاب والسنة
على المجاز في مواضع عديدة أبعد ، كيف وقد تقرر أن الحمل
على المجاز لا يجوز إلا عند المنع من الحقيقة ، والمسامحة في التعريف
شائعة ، ولا سيما في العلوم النقلية ، والمعانى اللغوية ، عند قيام
القرينة ، وإطلاق الحمد والثناء في كلام الله تعالى ورسوله ،
والبلغاء والعرب العرباء ، على ما ليس باللسان قرينة تامة ، والأرجح
حمل التعريف على المسامحة بأحد الوجهين الظاهرين ، لأن الأمر
دائر بين المسامحة في تعريف بعض العلماء ، في تقييد استنبطه من كلام
اللغويين ، وبين التأويل في كلام الله ورسوله والبلغاء ، فهو الأرجح
بالاعتبار ، وهذا نمقده ذخرا لدار القرار .

وأما ما أبداعنا أن يكون منقولاً شرعياً ، فلا يدفع البعد بالكلية والمسامحة في التعريف أولى وأقرب من ترك الظاهر ، والحقيقة اللغوية من غير داع ، إذ قلما يوجد تعريف تام خال عن المسامحة ، والتكلف بالكلية عني أنه إذا دار الأمر بين الوضع الجديد والمسامحة في التعريف ، فعمل الثاني أولى لما اشتهر من أن المجاز خير من الاشتراك ، وما نحن فيه يشبه ذلك ، فتأمله .

ثم إن ذلك الاحتمال لم يقل به القوم ، فتم ما مرّ على طريقة القوم أو الإلزام بلا شبهة ، وهاهنا مرتبة أخرى أبداعها النحرير الدواني ، وهي أن اللفظ قد يوضح في أصل اللغة لعام يشتهر في بعض أفرادها ، لخصوصيته بحيث يصير حقيقة عرفية في ذلك الفرد كالميزان فإنه في الأصل لما يوزن به من أي نوع كان ، كميزان والدارع ، ثم تداول في الأسواق الميزان المعروف ، لم يفهم عرفاً إلا ذلك ، فربما يفهم عرفاً إذا أطلق أنه الميزان الموضوع له لفظاً لميزان فيقال : ميزان المياه ونحوه فجاز ، وكذا الحال في كثير من الألفاظ الدائرة في الكتاب والسنة ، واشتبه على الناظرين ، فغابت عنهم الحقائق .

وعلى هذا قس الحمد ، فإن الحقيقة اللغوية إظهار صفة الكمال ، ولما كان الإظهار القوى أظهر أفرادها ، شاع فيه كأنه حقيقة عرفية ، مع أنه أعمّ وضماً ، فالتعريف للمعنى العرفي ، وأصل الوضع أعمّ أو هو قيد غالبى فاشتبه ، والحمد إظهار صفة الكمال ، وهذا تدقيق حسن ، إلا أنه احتمال في مسألة نفيسة ، ولا يحصل الوثوق به إلا إذا تأيد بنقل موثوق به ، ويمكن تأييده بأن الماعرفين استنبطوا بعض القيود من كلام اللغويين ، والاستنباط من كلام الله تعالى مع رسوله أولى بالاعتبار .

وفيه أن كلام الله عز وجل يحتمل وجهاً آخر ، أو وجوهاً من
الوضع للقول أو المجاز ، كما فضلنا ، فلا يؤيد انوضع للإظهار مطلقاً
إلا إذا ترجح ذلك الاحتمال ، ويمكن الترجيح بتدقيق النظر ، بأن
الإظهار الفعلى أتمّ وأكمل ، فالأليق أن لا يخرج من الحمد ، ولا يختص
بالناقص ، وأنه اللغة كانوا دقيقي الأنظار ، مراعين للمناسبة ، فالظن
أنهم لم يتركوا تلك المناسبة ، فتأمل وما مهتده كثير المناسبة ، مع
ما مرّ من أن المراد هو القول مطلقاً ، وهو أقرب إلى كلام القوم ،
والنفس إليه أميل ، وعلى ما قرره من أنه الأظهر أنه لا يعم الاعتقاد
وإن صدق عليه ، أنه ينبيء عن التعظيم اه كلام الصوفى ببعض
تصرف .

والثناء بالمدّ مع تقديم المثلثة على النون اسم مصدر نائب
عن الإثناء ، أى أثنى بالجميل مطلقاً في اعتقاد الحامد أو المحمود أو
غيرهما ، في احتمال بعيد اختياراً أى صادراً عن المحمود باختياره ،
أو غير اختيار ، فلو وصف بكمال الحسن أو الذات ، كان حمداً
بلا تكلف ، هذا هو المشهور بين المتأخرين .

وقيل : يجب أن يكون المحمود به اختياراً ، واختاره الدّواني في
حاشية التهذيب ، وقولهم : باللسان ، بعد قولهم : الثناء مستدرك ،
لأن الثناء لا يكون إلا باللسان .

وأما قوله صلى الله عليه وسلم : « لا أحصى ثناء عليك أنت كما
أثنيت على نفسك » فالثناء الثانى فيه محمول على المجاز ، وقصد
المشكلة للثناء الأول ، لأنه صادر من النبى صلى الله عليه وسلم ،
وله لسان ، والثانى من الله ، ولا يوصف باللسان ، لأنه جارحة ،
ولا بمحمد لأنه يومه ثبوت غيره من الجوارح .

وإن قلت : لا يوصف بلسان ولا بغيره من الجوارح ، جاز
وهو الحق !

والجواب : أنه قولهم باللسان بيان للواقع لا قيد ، وأنه توطئة
للفرق بين الحمد والشكر ، في مقابلة قولهم في الشكر ، سواء كان
باللسان إلخ ، وأنه دفع لاحتمال التجوّر في الثناء لجواز استعمال
الثناء في غير اللسان مجازاً ، فأتى باللسان لدفع ذلك ، ويسميه
الأصوليون بيان التقدير ، فلا يرد أنه معلوم أنّ الثناء من اللسان ،
وأنه حقيقة فلا يحتاج الى قرينة الدّفع .

ويجاب أيضاً بجواز كون بالإنسان قيد أنباء ، على أن الثناء
كما يكون اللسان يكون بغيره ، فاحترز عن الثاني باللسان ، وذلك أنه
مفهوم من الصحاح والكشاف في : (واذكروا ما فيه) وغيرهما أن الثناء
الإتيان بما يشعر بالتعظيم ، نعم ذكر في المجمل أن الثناء الكلام الجميل ،
فهو خاص بالجميل ، وهو الأشهر مجازاً في الشر ، وذلك مذهب
عزّ الدين بن عبد السلام .

وقال الجمهور : حقيقة في الخير والشر ، ولا دليل لهم في حديث :
« مرّ بجنّازة فأتنى عليها خيراً ومرّ بأخرى فأتنى عليها شراً » لأنه
محمول على المجزّء ، وقصد المشاكلة ، ثم إن التقيد باللسان نظر الى
الغالب ، فلو أوجب الله التكلم بغير اللسان مثل مجرد الحلق والشفة ،
ومثله اليد وغيره من الجوارح ، لكان الثناء به حمداً ، وقد أنطق الله
الأعضاء يوم القيامة ، وأنطق الجماد للأنبياء والأولياء هذا
هو الحق .

والمشهور بين الجمهور : أنه لا بدّ أن يكون بجارحة اللسان ،
ولا يشكل على قيد اللسان (وإن من شيء إلا يسبح بحمده) إلخ

لأن المراد : وإن من شيء إلا ينزهه عما لا يليق به ، وخرج باللسان
الثناء بغيره ، كالحمد النفسى أى اعتقاد أن المحمود متصف بصفات
الكمال ، وخرج بالجميل الثناء باللسان على غير الجميل أن قيل :
إن الثناء حقيقته فى الخير ، فجاز فى الشر ، وإن قيل حقيقة فيهما ،
فذكر الجميل تحقيق للماهية أى بيان الأجزاء الحقيقة ، وما يعتبر فيها
والماهية ما بسببه كون الشيء هو نفسه كالحياة والنطق فانه بهما صار
الذات المسماة بإنسان لإنسان ، أو فئدة ذكر الجميل ، مع أن الثناء
مفيد له عند الجمهور دفع توهم الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من
يجوزّه ، لأنه لولا ذكر الجميل لصح ان يتوهم أن المراد بلفظ الثناء
حقيقة وهى الخير ومجازه وهو الشر عند عز الدين .

وقد يقال : إن الجميل فى ذلك وقع محموداً عليه ، أى لأجله
والثناء المذكور هو المحمود به ، لابد من كونه جميلاً ، وإن لم يكن
اختيارياً ، وأن الثناء المذكور لا يبنى عن ذكر الجميل ، سواء كان حقيقة
فى الخير والشر ، أو فى الخير لأنه لابد فى الحمد من محمود به ومحمود
عليه ، فالجميل مفرج للثناء على غير الجميل مطلقاً غير مستغن عنه
حتى يقال : إنه لتحقيق الماهية ، أو لدفع التوهم المذكور ، وإنما يصح
ذلك لو كان الجميل صفة للثناء ، مع أنه ليس كذلك ، ومع أن الجميل فى
التعريف مثنى عليه أى لأجله ، والخلاف بين العز والجمهور فى
الثناء وهو فى التعريف مثنى به .

وقد يقال أيضاً : لا يتوهم الجمع بين الحقيقة والمجاز حتى يدفع ،
لأن إرادته لابد له من قرينة على عدم إرادة الحقيقة وحدها ، فإن كانت
والأهم يتوهم ذلك ، ويجاب بأن القرينة قد تكون حالية يعطىها المخاطب
وحده ، وقد تكون خفية عن غير المتكلم مطلقاً ، فساغ التوهم ، لأن
التوهم يجرى - وز أن تكون هناك قرينة حالية أو خفية ، وأيضاً عدم القرينة
يوجب عدم الإرادة لا عدم احتمال الإرادة ، ومعنى قولهم على الجميل

لأجل الجميل مطلقاً أو لأجل انفعـل الجميل ، على ما يأتى ، وذلك بأن يكون الثناء بالجميل بإزاء الجميل ، بمعنى أن المحمود لما كان له ذلك الشيء ذكر جميله ، وأظهر كماله ، فهو لأجل حصـوله له ولولاه لم يوصف فهو علة باعثة كما فى حمد الخلق ، أو كالدلة كما فى حمد الله .

وانما وجب فى المحمود عليه أن يكون جميلا لأن غير الكمال لا يكون سببا لإظهار الكمال والتعظيم .

قال الصفوى : سواء كان كمالا فى ذاته أو فى مدعى الحامد أو المحمود ، أو فى الكل كما فى المحمود به ، وقد يفرق بأن الباعث على التعظيم لابد أن يكون أمرا عظيما عند المعظم ، وكون الشيء عظيما عند غيره مع نقصه عنده لا يصير سببا فى التعظيم ، بخلاف المحمود به فإنه فى الحقيقة ما يظهر بإجرائه على الموصوف ، أن الواصف يعظمه ، ولا يبعد أن يظهر ذلك بما هو عظيم عند من يظهر له ، أى المحمود فإنه يفهم منه فى الجملة الكمال وقصد التعظيم ، ومن هنا تحقق وجوب كون المحمود عليه جميلا فى اعتقاد الحامد .

وظاهر الأكثرين جواز كون المحمود عليه فعل الموصود ، أو كيفية قائمة به ، وأوجب السعد فى حاشية انكشاف ، والدوانى فى حاشية الأصول ، والإمام الرازى كونه فعلا صادرا عن المحمود .

قال الإمام : لا يحمد إلا الفاعل المختار على ما صدر عنه بالاختيار . فلا يكفى أن يكون للمحمود دخل فى صدور عن الغير ، لا على وجه انفاعلية ، لأن التعظيم يكون من جهة تعلق الفعل به ، لا من جهة كونه فعلا ، لأنه يضيغ اشتراط كونه فعلا ، فظهر أن مراد السيد الشريف بقوله : فيخص الحمد بالفاعل المختار أنه فاعل المحمود عليه . وما قيل أنه غير لازم ، وانما اللازم أن يكون متصفا به ، فغير متجه ، وما ذكر

في بيانه من أنه يجوز أن يكون لذات اختيار في حصول صفة ، ولا يكون فاعلا لها ، فلا يلزم من التقييد بالاختيار أن يكون المحمود فاعلا ليس بشيء ، لأنه وإن جاز عقلا خالفه النقل .

وأما الجواب بأنه أريد يلزم أن يكون له فعل ، وإن لم يكن ذلك محمودا عليه وهو الرضا لفعل به والإذعان ، وذلك لازم من التقييد ، فهو بمنزلة عن التحقيق ، لأن المحمود عليه يجب كونه فعلا للمحمود ، لا يقال كثيرا ما يحمد على العظم والكرم والأخلاق العلية النفسانية ، لأن ذلك مدح وهو جائز على صفات الذات كالعلم والحمد لا يجوز إلا على صفة الفعل كالخلق والرزق بفتح الراء ، بل انه يظهر من تحقيق المتأخرين أن المراد الفعل العرفي اللغوي ، والعرف يعد ذلك كله أممالا لا يقال : علمت وحلمت ، كما يقال : أكرمت ، أعطيت .

وقد صرح السيد الشريف وغيره بكون الكيفيات النفسانية تعد أفعالا وعلى ما قررنا يكون الحمد حقيقة على الإنعام ، لا النعمة ، ولذا قال السعد : النعمة بمعنى الإنعام ، لكن قوله في المطول : الحمد على الإنعام أمكن منه على النعمة ، يدل على جواز الحمد على النعمة ، وهي غير فعل ، ويجب أن الحمد عليها لأبد فيه من ملاحظة تعلقها بالمحمود بالصدور ، فيرجع الى الإنعام ، لأن الأجنبي عن شخص لا يشئ به عنه إلا بتسببه في الأجنبي ، فالحمد على النعمة الأجنبية عن المحمود ، لأجل إنعام المحمود بها ، والحمد على الإنعام لذاته ، فالحمد عليه لكونه بلا واسطة أمكن ، وهذا ما تقول التفتات في منع الحمد على الأجنبي المحض من المحمود ، وأثبتوه بنقل ودليل تام فيما نحسن الظن بهم ، فلا يراعى تجويز العقل تعظيم أحد وثنائه لما تعلق به من أجنبي لا على جهة الصدر وحقيقة أو عرفا ، هذا ما حفظت وفهمت ، والله أعلم بما هنالك .

وقولهم : الاختياري معناه الحاصل من المحمود باختياره وإرادته ، فلا يكون ثناء اللؤلؤة على صفاتها حمداً ، وخرج بالاختياري المدح ، فإنه لا يشترط في المدح لأجله كونه مفعولاً للممدوح باختياره ، واشترط بعض له ذلك ، فهو عنده مرادف للحمد ، ومعنى قولهم على جهة التعظيم كون ذلك الثناء على جهة التعظيم ظاهراً وباطناً يخرج به ما كان على جهة الاستهزاء والسخرية نحو : (ذق إنك أنت العزيز الكريم) ويتناول الظاهر الذي هو الجوارح ، وهو أن لا يكون في أقواله وجوارحه ما يدل على التحقير والهزاء ، ويتناول الباطن فيجب أن يكون الحامد معظماً بثنائه باطناً أيضاً .

وإنما اشترط ذلك لأنه ربما يقصد بالوصف بالجميل الهزؤ ، وقد يقصد به التقرع ، فأخرج القسمان بقيد التعظيم ، لا يقال المستهزئ لم يرد الوصف بالجميل ، بل بنقيضه لأننا نقول : إن أراد أن الجميل حينئذ مستعمل في غير ما وضع له تجوزاً فهو ممنوع فإن الإنسان القائل بمنزلة من يعلم كذب كلامه ، وإلا فقد وجب قيد آخر على أنه لا يجزى في التقرع والإيضاح مقصود في التعريف ، ثم إن التعظيم الباطنى ، وإن أخرج ما مرّ لكنه يخرج الخالى عن التعظيم والمقصد السواء معاً .

قال الشنوائى : وتمكن المناقشة في خروجه إذ لا بعد في أن تكون الدلالة على التعظيم كافية ، فإن الوصف الحسن إذا لم يقرن بالمخالف يعدّ حسناً عرفاً ، ولا يعد الوصف مستهزئاً ، ويحتمل أن يكون المراد بالتعظيم الباطنى عدم مخالفة الباطن لما في الظاهر ، فيخرج القسمان لا الثالث ، ولا يلزم مخالفة الثقات أيضاً في اعتبار التعظيم .

فإن قلت : اشتراط كون المحمود عليه جميلاً دال على اشتراط قصد التعظيم إذ الجميل لا يكون سبباً لغيره ۝

قلت : ممنوع ، وإنما الظاهر أنه لا يكون سبباً للاستهزاء والتحقير ، وإن نوقش فيه أيضاً كما في إعطاء شيء حقير ، وأما أن يستلزم قصد التعظيم ، فلا لجواز قصد الأخبار أو التخييل أو التصوير والحكاية ، أو رعاية خاطر المرصوف أو غيره من المقاصد الحسنة سوى التعظيم ، ومن هنا ظهر إنما ذكره كثيرون من أن تقييد المحمـود عليه بالجميل ، يغني عن ذكر التعظيم فلذا حذفه بعض لا يغني إلا أن يريد أنه يشعر به إشعاراً لا يكفي به في التعريف ، وكأنهم ظنوا أن ذكر التعظيم لجرد الاحتراز عن الهزؤ ، وهو حاصل ممّا ذكره ، وستعرف فساد مفعلاً ، والأوجه أن الحذف الاعتماد على الشهرة مع ذلك الإشعار هذا ، ولكن نقل الثقات اشتراط التعظيم الباطني وعدم صرفه عن الظاهر والتعبير عنه بالمطابقة وعن الظاهري بعدم المخالفة . يضاف ذلك الاحتمال العقلي ، ويرجح أن الخالي عن التقصدين ليس بحمد أيضاً ، فكأنه مع ندرته لما شابه الهزؤ في الخلو عن التعظيم الباطني .

وكان مدار استحسان الوصف على التعظيم ودلالته عليه ، لم يجعلوا مجرد الدلالة في حيز الاعتبار ، ولم يعتبروا إلا ما يتحقق معه معه المدلول أي التعظيم القلبي ، ألحقوا ما سواه بالهزؤ في عدم الاعتداد والعد من الحمد ، وإن لم يكن من الاستهزاء حقيقة ولا عرفاً . فتبين أن الاستدلال على التعظيم الباطني ، بأن الخالي عنه استهزاء غير تام ، والمراد من التعظيم الباطني أن يعتقد اتصاف المحمود بالمحمود به ، كما اقتضاه كلام السيد وغيره ، وإن يقصد التعظيم .

وإن لم يعتقد ما ذكر كما قلناه جمع محققون فدخل الوصف بالجميل المحمود المطهر الانتقاء ، إذا قارنه التعظيم كالتصايد المشتعلة على قصد الممدوح بما يعلم انتقاءه ، فإن الجمهور يعدونه حمداً ومدحاً لا استهزاء وسخرية ، لمقارنة التعظيم ، واعترض على التعريف بأنه يلزم على تقييده

بالاختيارى أن لا يكون وصف الله عز وجل على صفاته القائمة بذاته المتحققة بغير اختيار ، كالعلم والتدرة والحياة والإرادة حمداً له تعالى ، لأنها ليست اختيارية إماماً لا يتوقف على الإرادة كالقصد والوجود والحياة فظاهر ، وأما ما يتوقف على الإرادة كالعلم ، فلأن المسبوق بالإرادة حادث ، والحادث لا يقوم بذاته ، والصفات السلبية يمتنع أن تكون خاصة بالإرادة والاختيار عند أهل السنة ، وليس كذلك بل حمد ، وكذا عندنا معشر الإباضية ، إلا أن صفات الذات كلها عندنا سواء نقول : إنها بالله ، ولا نقول : إنها غيره ، فهو عالم بالذات ، ولا نقول عالم بعلم كما يقول هؤلاء ، وكل صفات الذات لا نقول فيها بالإرادة لاستتزام الصدوث ، ولا بغير الإرادة لاستتزام القهر .

وأجيب : بأننا لا نعلم ثبوت الحمد عليها ، كما في اللباب ، والثابت الحمد بها ، ورد بان الثبوتى وغيره صرحوا بثبوت الحمد عليها .

قال الصفوى : إن كان الغرض نقض التعريف وإبطاله ، اتجه الجواب والرد ، ولكن الأظهر أن المراد أنه يجوز أن يعظم الله ، ويثنى عليه ثناء على الذاتيات ، ولا جهة لإخراجه من الحمد بحسب العقل . ولا نص بحسب النقل ، فهل التحقيق أنه ليس بحمد عند اللغويين ، وحمد الله منحصراً فيما كان على الأعمال الاختيارية ، ومن زعم أنه موجه في أفعاله أيضاً يازمه أنه لا يمكن حمد الله لغة . وليس كذلك ، ويصح حمده تعالى بصفاته ، وعليها فلا يصح تنقيده المحمود عليه بالاختيارى ، يؤيد ذلك أن هذا القيد مأخوذ من عدم حمد اللؤلؤة ونحوها ، لأنه منصوص عليه فيناسب أن يقال : يلزم منه عدم إمكان الحمد على الذاتيات ، فهل الأمر كذلك كما هو مقتضى القيد ، مع أنه ليس على نص صريح ، ولا عقل صحيح أو لا ؟ وهو الظاهر للفرق الظاهر بين اللؤلؤة وذات الله تعالى في الصفات .

ففى تحقيق المسألة صعوبة وإشكال ، وعلى هذا لا يكفى فى المقام المنع والاحتمال ، بل يحتاج إلى تدقيق النظر ، وتحقيق المقام ، وعلى ما قررنا يتجه الإشكال بالمعنى الآخر بأنه يستلزم أن لا يكون ثناء الله بإزاء الذات الكامل ، مع قطع النظر عن الصفات حمداً ، وكما يجوز أن يعبد الله لذاته لا لجهة ، فليجز أن يثنى عليه ، ويحمد لذاته يدل عليه ما ذكره العلامة فى المطول ، من أن المصنف حيث قال : الحمد لله على ما أنعم ، تعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين ، وما قيل من أنه لا معنى لكمال الذات إلا أن له صفات كاملة ، فهو فى حيز المنع ، إذ لا شك أن صفة الكمال كالعلم فى حد ذاتها شريعة كاملة ، بخلاف صفات النقص كالجهل ، لا لصفة لها ، ولا لنقل الكلام إليها ويتسلسل ، فليجوز ذلك فى الذات .

أما ترى ما ذكره الإمام الرأزي فى تفسيره : من أن ذاته تعالى لم تحتج لشيء من صفاته الذاتية الموجودة ، وإنما اقتضاها كمال الذات ، وهذا مما صرح به المحققون ، إلا أنه يحتاج إلى لطافة طبع ودقة فهم ، وتحقيقه أنه لولا أن للذات كمالاً فى ذاتها دون الذات المتصفة بصفات النقص ، لاتصفت تلك بالصفات الكاملة دون الأخرى وإذا كانت الصفات مقتضى الذات ، فالأمر أجلى ، فلولا أن ذاته من حيث هى الحاصل من غيرها ، لما اقتضت تلك الصفات واقتضتها بذوات الناقصة ، وليس اقتضاء الكمال عين كمال الذات ، وإن كان ذلك من كمالها فهو دليل على كمالها ، فما ذكره بعض فضلاء الروم أى الترك فى حواشى التفسير ، من أنه إذا اعتبر فى مفهوم الحمد ، مقابلة الجميل ، لم يستقيم ما اشتهر من أنه تعالى يستحق الحمد لذاته ، وما أجاب من أن معنى استحقاقه لذاته استحقاقه لصفاته الذاتية ، فإنها غير ذات ضعيف ، والمذهب أنها ليست شيئاً غير الذات ، وقرر الضعيف .

أما أولاً : فلأن الجميل ان ترك على الظاهر يشمل الذات ، لأنها من حيث هي في غاية الكمال ، ولنص اللغويين على إطلاقه على الذات ، وإن أريد به الفعل الجميل ، أو قيد بالاختياري ، فكما يخرج منه الذات يخرج الصفات الذاتية ، وإذا عمم الجميل بالحقيقة والحكم ، أى جميل تحقيقاً كالصفات ، أو حكماً كالذات فكما تدخل فيه الصفات يدخل فيه الذات ، وإن أراد بالحكم معنى لا يشمل إلا الصفات ، فهو حكم لا سند له ، وكلام غير مقبول ولا منقول .

وأما ثانياً : فلأن معنى الاستحقاق بالذات ، ليس ما ذكره عند المحققين ، ولا عند العقل السليم ، على أنه تأويل بعيد لا يقتضيه عقل ولا نقل ، وهو إنما يناسب لو أم يكن للكمال الذاتى معنى صحيح غير كمال الصفات ، وأما إذا ثبت له معنى صحيح فلا جهة لما ذكره ، إذ هو كما يستحق الحمد لكمال الصفات ، يستحق لكمال الذات ، فإرجاع الثانى إلى الأول قصور ، وتحكم غير مقبول ، هذا واختار بعض أن الثناء على الذات والذاتيات ، ليس بحمد والحق أنه مما لا سند له فضلاً عن الدليل إلا القياس على اللؤلؤة ، ورشاقة القد ، وصباحة الخد ، والفرق واضح ، لأن الله جل وعلا الفاعل المختار ، القاهر لما سواه ، وما مرّ عن الثعلبى يرده عليه إلا أن يؤول .

وأجيب أيضاً عن الاعتراض السابق المورد على التعريف ، بأن الاختيارى يتناول الصفات الذاتية تبعاً ، ولك أن تقول الذاتيات ، إذا وقع الوصف عليها تبعاً ، فإن قيل : الوصف عليها من الأفراد حقيقة ، ولا يشملها لفظ الاختيارى ، فالحمد عليها وارد على التعريف قطعاً ، لأن فيه قيد الاختيار ولا اختيار فيها ، كما أن لا ضرورة وإن قيل يشملها فممنوع قطعاً ، لأنه يستلزم أن تكون اختيارية .

وإن قيل : ليس الوصف عليها من أفراد الحمد ، فلا ورود قطعاً ،

وقضية هذا الجواب امتناع الحمد عليها استغلالا ، بل تبعا مثل أن نحمده على علمه ، لقصد ما يترتب على علمه ، من إنعام وغيره ؟

وأجيب بأن الذاتيات مختارة له تعالى حكما ، لا بمعنى إيجادها لها ، لأن المراد بالاختياري ما يكون حاصله بالاختيار حقيقة ، أو يكون في حكمه ، وصفات الذات في حكمه من حيث إنها ينفي عنها الاضطرار ، ولو نفى عنها الإيجاد أيضاً ، وعلى هذا فكل منهما حمد حقيقة ، لأن مفهومه الحقيقي يشملها لا أن الثناء على الاختياري حكماً حمد حكماً كما توهمه بعض وهى مختارة له على معنى أن ذاته اقتضت وجودها على ما هي عليه ، فهي مستقلة في تحققها كما أنها تستقل فيما بالاختيار . بمعنى أنه إن أراد فعل ، وإن أراد ترك ، فنزلت منزلة أفعال اختيارية ، يستقل بها فاعلها ، فأطلق الاختياري على ما يعمها تغمياً . أو على معنى أنها مبدأ أفعال اختيارية ، وهو أحسن أى يترتب عليها أمور اختيارية ، لأن الشيء إذا حصل منه آثار اختيارية ، جعل في حكم الاختياري وهو في غاية القرب .

ويشمل الذات الكاملة لاستقلالها في الأفعال الاختيارية ، وفي وجودها الذاتى ، بل الاستقلال في الوجود أوضح ، كما يشمل الصفات الذاتية ، من حيث إن كل صفة يترتب عليها أفعال وآثار اختيارية ، بمعنى أن لها دخلاً ما ، سواء كان دخل توقف كما اشتهر ، أم لا كما صرح له الرازى .

ونقل غيره إجماع أهل المكاشفة عليه ، من عدم احتياج الذات إلى الصفات الموجودة ، ولاستقلال الذات في الصفات لذلك ، فظهر أن المراد ما كان اختيارياً نفسه أو أثره ، فبطل قول بعض إنه لا يظهر للاختيار (ح) معنى منضبط .

قال الصفوى : التثاء على الذات ، بل الصفات ، كما يخرج بظاهر قيد الاختيار ، يخرج الفعل الجميل ، فالمراد أيضاً بالفعل ما هو فعل أو في حكم الفعل ، بأن يكون منشأ لأفعال جميلة ، فلا يحتاج إلى جعل الفعل عرفياً ، ويزول الإشكال ، ويعتبر القيد وهو اختيار .

وقد يقال : المراد بالاختيار في تعريف الحمد ما ليس اضطرارياً . ولو كان لا يوصف بالاختيار الذى هو ترجيح أحد الجائزات ، واختار بعض المتأخرين أن المراد بالاختيارى أن ينسب إلى ما هو مختار في فعله في الجملة . وإن لم يكن المحمود عليه حاصلًا بالاختيار ، وليس بشئ ، لأن الأمر الاختيارى بهذا المعنى غير مستعمل ، ومع كونه في كمال البعد عن الفهم لم تقم عليه قرينة ، فلا يستعمل في التعريف ، وقد عم ان المراد الفعل ، ولو جعل الاختيارى أعم من الحكمى ، وأراد بالحكم ما كان الموصوف مختاراً في الجملة ، لكان له وجه قرب ، وإن كان أيضاً بعيداً .

ولأنهم اختلفوا : هل يجب كون المحمود به اختيارياً أو لا ؟ ولو أريد بالاختيارى ما ذكره لم يبق للخلاف معنى أو فائدة معتد بها ، فإن المحمود عليه إذا كان صفة لمن له اختصار ، فالمحمود به كذلك ضرورة تعلقهما بشئ واحد ، فمع اختيارية المحمود عليه لا يمكن أن يكون المحمود به غير اختياري بالمعنى المذكور ، ولأنه إن أراد بحمل القوم الذين قيدوا الجميل بالاختيارى ، فقد صرح الرازى والسيد بخلافه ، وإن أراد حمل كلام اللغويين وتخطئة من خالفه فلا يخفى أن المدول في النقليات كما ذكره الثقات المحققون ، بمجرد احتمال عقلى لا يعبأ به ولا ينبغى أن يجعل في حيز الاعتبار ، فضلاً عن الحكم والإفادة .

ولتصريح السعد في حاشية الكشف بأن منهم من قيد المحمود

عليه بالاختياري ، لأنه يقال : مدحته على صباحة خذّه ، ولا يقال : حمدته ، وفي تفسير القاضى تقول : حمدت زيدا على كرمه ، ولا تقول : حمدته على حسنه ، ولو كفى ما ذكره لصحّ المثالان ، وهذا نص في المقصود ، وكأنه توهم أن قيد الاختياري لمجرد عدم حمد اللؤلؤ على صفاته ، فاختار ما مرّ ، وغفل عن أنه لعدم حمد زيد على الحسن .

والحمد العرفى قول أو فعل أو اعتقاد ، يقصد لتعظيم المنعم لأجل أنه منعم على الحامد أو غيره ، والمراد بالإنباء الدلالة بمعنى كون النبىء ، بحيث لو علم عرف النبىء عنه ، فيجوز أن يكون الحمد الجنائى أى اعتقاد اتصاف المنعم بصفات الكمال ، وأنه معطى النعمة منبئا عن التعظيم .

وأما الاطلاع على الاعتقاد ، فيجوز أن يكون من غير الحامد ، وأن يقع بفعل أو قول منه ، فعلى الأول حمد واحد ، وعلى الثانى حمدان : أحدهما ينبىء عن الآخر ، وكلاهما ينبئان عن التعظيم . ولا يشترط فى الحمد دلالة ذلك الفعل على أن الإنباء عن التعظيم بسبب الإنعام ، أو على أن التعظيم بسبب الإنعام .

وتعليق من حيث فى قولهم : فعل ينبىء عن تعظيم المنعم ، من حيث إنه منعم على الحامد أو غيره ، سواء كان باللسان أو بالجنان أو بالأركان ينبىء ، أو بتعظيم يستلزم اشتراط ذلك ، واشتراطه يحتاج إلى نقل عن الأئمة ، فليعلق بفعل .

واعترض الحد بأن الإنباء عن الشيء لا يستلزم تحققه ، فضلا عن قصده ، ولا شك أن قصد التعظيم معتبر فى الحمد ، فالأحسن أن يبدل قولهم ينبىء بقصد ، ومعنى الحمد باللسان انشاء به ، ومعنى الحمد بالأركان أى بالجوارح أن يذيب النفس فى الطاعة والانقياد .

هذا ومقصودهم بالفواصل في تعريف الحمد جمع الفاضلة ، وهى
المزية المتعدية إلى الغير ، كالمنفعة والإعانة ، وبالفواصل جمع الفضيلة ،
وهى المزية الذاتية ، كالعلم والحلم ، لا يقال : لا تنطق بها الحمد ،
لأنها غير اختيارية ، لأنها قدما انقاريل والجواب في ذلك ، ولنكف انقلم
عن الإطالة في الحمد من تلك الجهة ، إذ لو أرغينا له العنان ، لآتى
على جميع الكتاب .

نعم بقى أن نقول : اختار المحدث لله ، على حمدت الله وأحمد الله ،
وحمد الله ، موافقة للكتاب ، ولحديث : « كل أمر ذى باله لا يبتدأ فيه
بالحمد لله » . الخ برفع الحمد ، وللدلالة على الدوام على ما أطلت
فيه في غير هذا الشرح ، وإلا فالحمد يجزى ببعض ما ذكر ، وبكل لفظ
دل على الثناء المذكور ، ولو أتى بلفظ البسطة لكفى حمداً ، كما يدل
عليه رواية : « لا يبدأ فيه بحمد الله » ورواية : « بذكر الله » ورواية :
« بالحمد » ورواية « بالحمد لله » بجر الحمد وتعلق لله به .

وقد قال في الخلاصة : أحمد ربى الله ، وفي التسهيل حامداً لله ،
واختار بعض أن المراد بذلك كله الحمد لله ، بدليل رواية بالحمد الله
بالرفع ، حكاية لتجملته ، وأتى بلفظ الجلالة الجامعة لمعانى الذات
والصفات ، تنبيهها على استحقاقه لجميع المحامد ، وعلى استحقاقه الحمد
للذات : كاستحقاقه المصفة ، ولو أتى بغيرها لتوهم أن الحمد كان لأجل
تلك الصفة ، كالخالق والرازق لأن تطبيق الحكم بالمشق يؤذن بطيبته .

وقد يقال : الأولى الحمد على نعمة ، وإنما يفيد تطبيق الحمد
بالمشق ، كأن يقول : الحمد للخالق ، أو بذكر النعمة ، كأن يقول :
الحمد لله على ما أنعم به علينا ، أو على ما علمنا ، لأن الحمد في مقابلة
النعمة واجب ، والحمد لا في مقابلتها مندوب .

ويجاب بأنه قد حمد على نعمة أو إنعام ، ومعلوم أنه لا يجب ذكر
المحمود لأجله وبأن الجلالة جامعة لمعانى الذات والصفات •

ومعنى وجوب الحمد في مقابلة نعمة ، أنه يقع واجباً في الجملة ،
لا أنه إذا أنعم على عبد وجب عليه الحمد اللفظي أو المعنوي ،
قاله شيخ الإسلام في حاشية شرح : « جمع الجوامع » •

وقال ابن حجر في شرح « الشمائل » : ليس المراد أن من تركه
لفظاً يائمه ، بل إن من أتى به في مقابلتها أثيب عليه ثواب الواجب :
ومن أتى به لا في مقابلة شيء أثيب ثواب المندوب ، وأما شكر المنعم
بمعنى امتثال أوامره ، واجتناب نواهيه : فواجب شرعاً على كل مكلف ،
ويائمه بتركه إجماعاً ، وهذا مباحث ذكرتها في غير هذا الشرح •

ولام الجر في لله لام اختصاص ، بمعنى أنه لا محمود إلا هو ،
إمّا مبالغة وهو قول أكثر المتأخرين ، وصرح به في حاشية الكثاف
ويمكن أن يريد أنه لا أحق من الله في الحمد ، فالمراد حذر أحقية
أحمد ، والحق أن العبد لا يستحق الثواب بطاعته ، ومراد مثبت
الاستحقاق أنه لو حمد لم يكن ظلاماً ووضعاً للنسب في غير موضعه ،
فالمعنى قابلية الحمد ، والأهلية له ، كما أن الله تعالى إن آثاب العبد
فقد أعطى من هو أهل للإعطاء •

وبحث في ذلك بأن حمد العبد ليس بواجب الأداء شرعاً أو عقلاً •
ولو كان فاعلاً ممتازاً ، بل الغاية أن المناسبة والاستحسان ، وحيث رجع
إليه فقد وجدت المناسبة والاستحسان ، بخلاف الثواب فإنه لازم عند
المعتلة • وعن بعض أن للعبد استحقاق الحمد في الجملة ، لأن النعم
الدنيوية قد تكون بواسطة من يستحق الحمد لأجلها ، لكن الله هو الكامل

في المحمودية ، وكل حمد لغيره فله الجهة العليا منه ، لأن أفعال العبد ولو رجعت إليه تعالى خلقاً وإقداراً وتوقيعاً ، وتحصيل أسباب لكن ترجع للعبد مباشرة بعد إرادة .

وهذه الجهة وإن رجعت إلى الله لأنه خلق الإرادة ، وكانت غير مؤثرة عندنا معشر الإباضية ، وعند الأشعرى وأهل السنة ، لكنها ترجع للعبد لأنه شخص خلق فيه الجميل ، وممكن من المباشرة بعد خلق الإرادة ، وهذا معنى نحو المصلى والمركبى ، وذلك صفات للعبد بها يمدح ويثاب ، ويذم ويعاقب ، فباعتبار هذه الجهة يحمد .

لا يقال : لو رجع الحمد لله بالاعتبار المذكور لرجع إليه الذم ، لأن خلق الذم والإقدار عليه ونحوهما ، ليست مذمومة لتضمنها مصالح ومنافع ، وهى وإن تضمنت شراً بالنسبة للشخص ، فجهاً خيريته أتم وأكثر فهو خير ، والشر هو مباشرته والعزم قيل : فإذا رجع العبد بوجه فقد استحقه ، واستعمال في الجملة ، وقال الدواني لا محمود إلا الله حقيقة ، لأن الحمد مختص بالفعل الاختيارى ، ولا اختيار لغير الله تعالى ، والعبد مضطر في صورة مختار ؟

قلت : هذا مذهب بعض علمائنا ، وبه صرح السعد ، ونسبة الأفعال إلى العبد وإن كانت على الحقيقة عندنا وعند بعض الأشعرى ، لكن يعتبر في تلك الأفعال الكسب ، وأما ما يعتبر في مفهومه الاختيار أو التأثير ، فلا ينسب إليه حقيقة ، ألا ترى أنه لا ينسب إتيه أنه مؤثر ، فالمعتبر في مفهوم الحمد الاختيار لا الاكتساب ، وأيضا الجميل في قولهم : على الجميل صفة الفعل ، كيف والمحمود عليه يجب أن يكون وصفاً للمحمود ، والقائم بالعبد كإصالة ليس نفس الفعل الاختيارى للعبد ولا لله ، بل متعلق فعل الله الذى هو الإيجاد .

قلت : انحق أن العبد مختار وهو مذهبنا جمهور معشر الأباضية وإن الاختيار إما معنى حقيقى أصلى وهو المختص باقه ، وإما معنى عرفى ظاهرى وهو صدور انشىء بالإرادة ، وهذا للعبد وهو المتبادر عند الإطلاق . وهو المأخوذ فى تعريف الحمد فيما يظهر ، وهو حقيقة عرفية أو لىوية .

فلا يقال : لا يعدل فى التعريف عن الحقيقة ، ولو سلمت مجازيته لكن لا بعد فى التعريف بالمجاز المشهور الشائع غاية ، وهو قد شاع ذلك فى التعاريف ، وأعلم أن انشائع فى الفعل هو ما لا يقتضى إلا المباشرة ، وهو فعل التعمين وغيرهم ، وهو المراد بالفعل الجميل ، لا الفعل الذى هو ما لا ينافى الكسب حتى يرد ما مرّ غير أن الجميل صفة الفعل الخ ، ولا سيما إن أريد الفعل عرفا ، وقد يرجح المعنى الحقيقى بله الملك واه الحمد بالحصر ، ولو لم يكن الاختيار بالمعنى الحقيقى ، لم يصح الحصر .

ويعد تسليم أنه لا شىء هنا حقيقة سوى ذلك يتم أن قيل أل فى الحمد للجنس أو للاستفراق ، والحمد التقديم للحصر ، وذلك ممنوع عند النزاع ، وكون ذلك هو الأظهر حتى لا يعدل عنه يحتاج لدليل ، وقد اشتهر أن انشىء عند الإطلاق ينصرف إلى الفرد الكامل ، والتقديم كثيراً ما يكون تقوية الحكم ، والإنصاف المتبادر من السوق الحصر ، وحيث لا عهد ظاهر ، فالمتبادر الجنس أو الاستفراق ، والحق أن لا جزم بأحد الوجهين ، ولا الترجيح القائم .

أما الحمل على المعنى الحقيقى الأصلى فلأنه المتبادر عند الإطلاق ، أى إذا لم يطلق على المتعلق بالعبد ، بل من حيث هو ، ويؤيده أن قيود التعريف محمولة على الظاهر ، ولا يعدل على الظاهر المتبادر إلا لمنع فظهر الاختصاص والاختيارى ، فسر بأن يكون منشأ للفعل

الاختياري ، فلزم ثبوت الاختيار ، وإن كان أعم من الحكمي فلا يصح
ممن لا اختيار له ، وهو العبد .

ويؤيد تبادر انحصار من السوق ، ويؤيد الحمل على المعنى العرفي
الذائع بين اللغويين ، أن التعريف اللغوي يكتفي في قيوده بالشائع ،
ولا ينظر إلى التدقيق الحكمي ، وشاع عند الجمهور حمد غيره تعالى ،
والمبتادر الحقيقة فلا يتم الاختصاص بمعنى الحصر الحقيقي ، وباطل قول
بعض إن الحمل على الثاني خطأ .

قال شيخ الإسلام : جملة الحمد تفيد الاختصاص ، لأن لام الله
للاختصاص ، فلا فرد من الحمد لغير الله ، ولأن الجنس أو الاستغراق
في الحمد تفيد بمعونة لام الاختصاص ، فإن اختصاص الجنس يستلزم
اختصاص الأفراد أي جنس الحمد هو الثابت لله ، ولا يخفى بعده
عن أنفهم .

قال الدواني : اللام للاختصاص بمعنى التعلق الخاص لا الحصر ،
ويدل على ذلك أنهم يعده من طرق الحصر ، وأن قولك : المال لزيد
لو دل على قصر المال كان قولك : لزيد المال ، وما المال إلا لزيد
مفيداً لحصر المال على الاختصاص بزيد ، لا لحصره على زيد ، ولكن
قولك لله الحمد مفيداً لقصر الحمد على الاختصاص بالله ، لا لقصره على
الله ، هذا خاف ، وقد صرح الزمخشري بأن تقديم الظرف في له الحمد
ليدل على اختصاص الحمد بالله ، وهو صريح في أن الحصر لم يكن
بدون التقديم ، وإلا لم يكن التقديم مفيداً له . . .

قال الصفوى : يمكن أن يكون مراده منعا في صورة الدعوى مبالغة ،
فإنه طريقة معروفة بين المحققين ، وما ذكره في صررة الدليل فهم . و
سند المنع ، فلا يفيد المنع ولا الإيراد على السند ، فإن إبطال
السند الغير المساوى لا يفيد دفع المنع على ما حقق في محله ،

وأورد عليه بعض الطعام أن قولنا : ما المال إلا لزيد احصر المال في زيد أيضا ، لأن حصر الشيء في الشيء يقتضى ثبوته له ، ولو وجد المال لغير زيد لم يكن للمال صفة الاختصاص ، فلا يصح قوله لا احصر المال في زيد .

وأجيب : بأن المراد أنه لو كان معناه الاختصاص الحصرى ، فكان معناه المطبقى ، ومفهومه انصرح المتبادر منه ذلك الذى ذكره لا الآخر ، وهو فاسد قطعاً ، وذلك في غاية الصحة والظهور ، وإنكاره مكابرة . ولم يرد أنه لا يفيد ذلك ولو انتزاعاً ، ليرد عليه ما أورده مع أنه كلام على السند ، وإذا عرفت ذلك فإنما يتجه هذا البحث منعاً كان أو دعوى ، لو كان مرادهم أن اللام إنما تبدل بالوضع على الاختصاص الحصرى ، وهو غير متعين ولا ظاهر ، بل يجوز أن يكون مرادهم أن اللام ، ولو وضعت للتعليق الخاص كما ذكره ، لكن الاختصاص والتعلق الذى على وجه الحصر هو الكامل ، فحمل على اللام في مقام الثناء والمبالغة ، كحمل الباء على الملابس على وجه التبرك لمناسبة التبرك للمقام ، وكم من نظائره .

فيدل على الانحصار بمعونة المقام ، لا لمجرد الوضع ، فلا يتوجه البحث المذكور ، وصحة هذا الاستعمال مما لا يفكر ، ولا يمنع ، وما ذكره لا يصح سنداً لذلك ، ويدل على ذلك ما في حاشية المحقق السيد على الكشاف ، دل بلامى الجنس والملكية على الاختصاص ، فإنه أفضأ لاختصاص من اللام الموضوع للملكية ، لا أنه جمل اللام موضوع له .

وأما ما ذكر من المثاليين فاللام فيه محمولة على مجرد معناها الوضعى ، غاية الأمر أن يجوز حملها على ما ذكر أيضا عند مساعدة المقام ولا محذور ، ولما كان التقديم أظهر إفادة للحصر إذ لم يحتج

إلى تكلف حمل الزمخشري التلام على الأصل ، وجعل التقديم للحصر .
فكلامه بعد التنازل صريح في أنه حمل على معنى لا يفيد الحصر بدون
التقديم ، ولا يدل على عدم جواز حمله على معنى يحصل الحصر
بدون التقديم .

فإن قلت : لو كان المعنى حصر المحامد ، فلا معنى لقولهم : على
ما أنعم أو على التصنيف ونحوه ، إذ ليست جميع الأفراد أو الجنس
المختص بناء على ما ذكر ؟

قلت : هو متعلق بالحمد المفهوم الحاصل من الحصر ، كأنه قال :
حمدى هذا على ذلك ، وقيل لام الجر في أنه للاستحقاق ، وقيل :
للملك ، هذا واسم الله هو أكبر الأسماء وأجمعها للمعاني ، ومن مدلولاته
أنه القديم التام القدرة ، ولم يسم به أحد وهو خاص به تعالى
لفظاً حيث لا يطلق لفظه إلا عليه ، ومعنى حيث قدر على الخلق ، وليس
في الوجود إلا ما خلق ، ولا يكون إلا ما يريد ، وهو قاهر لا يقهر ،
وغالب لا يغلب ، ولا يصح التكليف إلا منه ، ولا تجوز العبادة
إلا له ، ولا يرغب إلا إليه ، ولا يرهب إلا منه ، وإليه المبدأ أو المنتهى ،
ولا نفع ولا ضرر إلا منه ، وهو الاسم الأعظم لجيء الأسماء الحسنى
تابعة له ، صفات له ، ومعرفة له .

وأما قوله تعالى : (العزيز الحميد . الله) ففي تقدير الله العزيز
الحميد آخر المنعوت ، وجعل بدلاً ، ولا يدخل في الإسلام والصلاة
إلا به على الصحيح ، ونقطع الحقوق بالطف به على ما في كتب الفقه ،
وللاعتناء به حتى تكرر في القرآن ألفى مرة ، وخمسمائة وستين مرة ،
وقيل : ألفين وثلاثمائة وستين موضعاً ، وربما يقع التفاوت بحساب
البسطة ، أوائل السور وعدمه ، ولجاء الأسماء الحسنى منسوبة إليه

دون العكس (وفيه الأسماء الحسنی) ، وللزوم آل له عوضاً من الهمزة . ولم يفعل ذلك بالغير ، واختص التاء غالباً في القسم به ، واختص به جمع يا الندائية « وآل » ولم يجيء في غيره إلا ضرورة أو حكاية على ما في محله من كتب النحو ، وحذفت منه الألف تنزيهاً له أن يتشبه خطأ باللات : وفقاً بالهاء ، وقيل حذفت لكثرة الاستعمال وهو المشهور .

وإن قلت : لو كان اسم الله الأعظم لأجيب كل داع به ؟

قلت : منع الإجابة عدم شروطها التي منها أكل الحلال ، وهو أكثر الأسماء استعمالاً ، ولذا لم يثن ولم يجمع « وهو أعرف المعارف ، كما لسيبويه ، وحكاه ابن القطان عن أبي القاسم الزجاجي ، والمبرد ، وعلمه بأنه لم يشارك فيه ، ولم تمكن المشاركة .

قال الأئمة : قبض الله القلوب أن يسمى بهذا الاسم ، وحكى قومنا أن سيبويه رأى في المنام فقيلاً له : ما فعل الله بك ؟ فقال له : خيراً كثيراً جعلني اسمه أعرف المعارف .

وحكى ابن القطان الرؤيا عن الزجاجي أو المبرد ، ولعل الرؤيا تعددت .

قال السعد : تحيرت الأوهام في لفظ الله اسم أو صفة ، مشتق عربي أو معرب ، كما تحيرت في الذات والصفات أ . ه .

قال الشافعي والحنفي ، والقفال والشافعي ، والغزالي والخطابي والبلخي ، وأكثر الفقهاء والأصوليين : إنه غير مشتق ، وهو مذهب الخليل وسيبويه ، ومختارنا ومختار الفخر الرازي وابن العربي تلميذ الغزالي ، وقال أكثر الأدباء وجل المعترلة : أنه مشتق وهو قول للخليل ، وجمع بعضهم بأنه كان مشتقاً ثم صار علماً ، ولأفضلية قطعت همزته في النداء

اختياراً مع أنه للوصل ، وفخمت لامة بعمل فتحة أو ضمة ، وقيل
أيمن الله بلغاته دون أيمن الرب وغيره ، وعوضوا ميماً مشددة في آخره
من حرف النداء ، وعوضوا همزة الاستفهام معه من حرف القسم قالوا :
الله بالجر ، أو آله بالمد والجر ، وخفض مع حذف ذاك الحرف .
ولكن قد عوض عن الحرف ، ومن العرب من ينصبه على الأصل في نزع
الجار ، وتدخل عليه اللام القسمية في التعجيب .

وعن أبي القاسم القشيري ، عن الخليل بن أحمد : أنه اسم خاص
به ، كما تكون لغيره أعلام وألقاب ، إلا إنه لم يطلق عليه اسم المعلم
واسم اللقب ، لعدم التوقيف ؟ .

وكثير من العلماء يطلق عليه اسم العلم ، ومنهم شيخ الإسلام
قال : والله أعلم على الذات الواجب الوجود ، المستحق لجميع
المحامد ؟ .

قلنا : قد يقال : وضع العلم له تعالى فرع إدراك حقيقة ، لأن وضع
العلم بإزاء الذات فرع تعلقها ؟

ويجاب بأنه يكفى في ذلك تعلقه بصفاته الحقيقية والإضافية ،
والسلبية والفعلية ، ولا نزاع في ذلك ، والمنوع هو إدراك حقيقته ،
وهو غير لازم في وضع العلم كما في الوضع العام للمعنى الخاص ،
فيكفى تعلقه بوجه عام منحصر في الواقع في الشخص ، فإنه تعالى يدرك
بوجه عام ينحصر في الواقع فيه تعالى بل لا يشترط أيضاً التعلق
بالصفات المذكورة ، ولا ما ذكر إذا كان واضح العلم هو المسمى ،
ولكن قدم أسماءه تعالى تمنع الوضع ، تأمل كذا قيل .

ونقول : الأسماء هنا ألفاظ وحروف ، وهي حادثة قطعاً ، ولا يقال :
الذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد مفهوم ، لا يمنع نفس

تصوره من وقوع الشركة فيه ، انحصر في الواقع في فرد ، فلا يكون لفظ الله علما ، لأن مفهومه كلى ، ومفهوم العلم جزئى ، لأننا نقول : ليس ما ذكر هو الموضوع له ، بل بيان وتعيين للموضوع له ، فالمعنى أنه علم على ما انحصر فيه هذا المفهوم الكلى في الواقع ، لا على هذا المفهوم .

وأما الواجب والمستحق فلم يذكرنا باعتبار أنها داخلان في الموضوع له ، وإلا كان المسمى مجموع الذات والوجوب والاستحقاق ، بل للإشارة إلى صفات لبيان الذات المسمى وتعيينه ، إلى استجماع الذات لجميع صفات الكمال ، أما الإشارة في الواجب الوجود ، فلأن كل كمال يتفرع على وجوب الوجود بالذات ، الذى ينصرف إليه مطلق الوجوب ، وأما في المستحق لجميع المحامد فظاهرة ، وأولى من ذلك أن يقال : تخصيص الواجب الوجود لكونه أكمل الصفات وأشهرها اختصاصا بجنابه تعالى ، وتخصيص المستحق لجميع المحامد ، لبيان سبب حصر الجنس المستفاد من الحمد فيه .

قال شيخ الإسلام : وأصله الإلاه ، حذفت همزته وعوض عنها حرف التعريف ، ثم جعل علما ، وعلّة الحذف التخفيف لكثرة دوره في الكلام ، والتنبية على تخفيف الله عن العباد حذفاً غير قياسى ، بدليل وجوب الإدغام والحذف والتعويض ، فإن المحذوف قياسا في حكم الثابت وهو مانع مما ذكره .

واختار أبو البقاء أنه على قياس التخفيف ، فلزوم الحذف والتعويض ، مع وجود الإدغام من خواص هذا الاسم الذى يمتاز عن نظائره امتياز مسماه ، عن سائر الموجودات ، بما لا يوجد إلا فيه .

وإن قلت : كيف عوضت ال عن الهزمة ، مع أن ال موجودة في الكلمة من أول الأمر ؟

قلت : نعم ، وجدت من أول لكن غير عوض ، ثم ألزمت عوضاً ، فالمراد اعتبارها عوضاً لا إيرادها عوضاً ، حتى تعتبر فيه سابقة الحذف ، ولا يقال : لو كانت عوضاً لما اجتمعت مع الهزمة في الإلاه ، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والم عوض عنه ، لأننا نقول : لم يقع التعويض في الإلاه ، بل في لاه بحذف الهزمة ، أصله إلاه ، فالإلاه هو اللفظ قبل الحذف والتعويض ، ولاه هو اللفظ بعد الحذف وقبل التعويض ، والله هو اللفظ بعد الحذف والتعويض ، وإن أريد أن الإلاه هو الذي وقع فيه التعويض ، أو أريد أنه غيره ، لكن إذا وقع التعويض في لفظ امتنع الجمع بين العوض والم عوض ، ولو بالنظر لحالته قبل التعويض ، فهو ممنوع .

وتحصل أن ال قبل الحذف للتعريف ، وبمعه التعويض ، فلا تعويض قبل الحذف ، ولا جمع بعده .

قال الصفوى : على أنه لا نسلم منع الجمع في مجرد الأصل ، والتقدير والممنوع استعماله في سعة الكلام وكثرته ، بل ظاهر قول الرضى أنها كالعوض المحض ، أنها ليست عوضاً بل تشبيهه ، فلم تتممض للتعويض ، بل أفادت التعريف أيضاً .

وأجيب أيضاً : بأن الأصل إلاه ، والحذف على غير القياس ، لتوقف نقل الحركة على وجود اللام الموقوف على الحذف يقال : يا الله بقطع الهزمة ، لأنها جزء العوض من الحرف الأصلي ، وذلك على مذهب الخليل من أن المعرف ال ظاهر ، وعلى مذهب سيوييه من أنه اللام فقط خفى ، فيقال : لما اجتلبت الهزمة للنطق باللام ، جرت منها مجرى الحركة ،

فلما عوض اللام من حرف متحرك ، كان للهزة مدخل في التعويض ، فجاز قطعها ، وإنما اختص القطع بالذدء ، لأن الحرف فيه يتمحض للتعويض ، ولا يلاحظ به تعريف ، لئلا يجمع بين أداتى التعريف على ما فى محله من كتب النحو ، وما ذكر من أن أصله الإلاه هو المشهور بين الجمهور ، وعليه الكشف ، ويدل له فيما زعم الشنوانى العلامة جداً قول الشاعر :

مـــــ إذ الإلاه أن تكون كظلية

ولا دمية ولا عيلة ريرب

أى معاذ الله ، والضرورة ترد الشئ إلى أصله ، إنه إنما صار علماً بعد حذف الهزة ، وأما قبله فقليل لإلاه معرفاً بال من الأسماء الغالبة غير الطمية ، وقيل : هو أيضاً علم بالظبة ، لكن أريد تأكيد الاختصاص بالتغيير ، فحذفت الهزة وصار الله محذوف الهزة مختصاً بالله ، فالإلاه قبل حذف الهزة يستعمل فى غيره كما يستعمل النجم ، فى غير الثريا ، ثم غلب على الله ، فالظبة تحقيقية .

وأما بعد حذف الهزة فمقتضى القياس أن يستعمل فى المعبود بالحق وفى غيره ، لكن غلب على المعبود بالحق ، ولم يستعمل إلا فيه ، فالظبة تقديرية ، وذلك مذهب الأكثرين .

وقال ابن مالك فى آخر المصروف بالأداة من شرح الكافية ، وفى العلم من شرح التسهيل : إن ال فى الله لازمة لا تفارقه ، لأنها بمنزلة سائر حروفه وأنه سُمى به ، وفيه ال فهو علم ، قال : إن وضعه ال دال على الإلاه الحق دلالة جامعة لمعانى الأسماء الصنى ما علم وما لم يعلم ، ولذلك يقال فى كل اسم من أسمائه : إنه من أسماء الله ، ولا يعكس ، ويرد على الأكثرين أنه لا دليل على أن أصل الله الإلاه .

لاختلافهما لفظاً ، لأن افظ الله معتل العين وهى الألف المحذوفة بعد اللام خطأ ، وقبله الهاء وفاؤه لام ، والإلاه فأوه همزة ، وعينه صحيحة ، وهى اللام الثانية ، والألف بعدها زائدة ، فهما مادتان مختلفتان ، وردهما لأصل واحد تحكم وزينغ عن سبيل التعريف ومعنى « لأن الله خاص بربنا فى الإسلام والجاهلية » والإلاه ليس كذلك ، ولذا يستحضر بالله مدلولات جميع الأسماء ، ولا يستحضر بالإلاه إلا ما يستحضر بقوله المعبود .

ويرد عليهم أيضا أن همزة الإلاه إما حذفت ابتداء على غير قياس لتحركها ، ثم أدغمت اللام فى اللام إدغاما قياسيا لاجتماع مثلين : أولهما ساكن وهو باطل لحذف فاء الكلمة بلا سبب ، ولا مشابهة ذى سبب من كلمة ثلاثية اللفظ ، وحذف انفاء أبعد من حذف اللام اللام والعين ، لأن الآخر وما اتصل به أحق بالتغير من الأول .

وأما فاء وعد فحذفت فى يعد لوقوعها ، وهى واو « بين ياء وكسرة ، وفى عد وتمعد وأعد ونعد وعدة لمشاكلته .

وأما فاء نحو : رقة بمعنى ورق فحذفت لمساهبة ذى سبب للإلحاق بالثنائى المحذوف اللام : كسفة ، ولا يقال قد حذفت فاء الناس بلا سبب أصله أناس فليحكم بذلك فى اسم الله ، لأننا نقول إن الصحيح إن ناساً وإناساً مادتان مختلفتان : إحداهما : إئس من معنى الاستئناس ، والأخرى نوس من معنى التحرك ، ولما سلمنا أن أصلهما واحد ، ولم يجز حمل غيره عليه لشذوذه ، والحمل عليه زيادة فى الشاذ ، وفى مخالفة الأصل بلا سبب ملجئ ، وإما حذفت بعد نقل حركتها الى اللام على مقتضى القياس ، وإنما كان قياسا لسكون الهمزة وهو أحق بالبطلان لاستلزام مخالفة الأصل من حيث نقل حركة الى مثل ما بعدها ، وذلك يوجب اجتماع مثلين متحركين ، وهو أنقل

من تحقيق الهمزة بعد ساكن ومن حيث تسكين المنقول إليه الحركة تسكيناً ثانياً ، وذلك يوجب كون النقل عملاً كلاً عمل ، لأن المنقول اليه كان ساكناً ثم حرك بحركة الهمزة إبقاءً لها ، وصوناً لها من تمحّض الحذف بإبقاء حركتها ، وإذا سكن فأت ذلك الإبقاء والصون ، وعاد الحرف الى ما كان عليه قبل النقل من السكون ، ومن حيث إدغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك بمعزل عن القياس ، لأن الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت ، فإدغام ما قبلها فيما بعدها كإدغام أحد المنفصلين في الآخر .

وقد منع أبو عمرو بن العلاء إدغام بيتغه في غين غير في : (ومن يبتغي غير) إدغاماً كبيراً لوجود الفصل لمحذوف وجوباً ، وهو ياء يبتغي فليمنع فيما نحن فيه بالأولى لجواز الحذف ، ويرد عليهم أيضاً أنه لو عوضت آل عن الهمزة لما حذفوا مما في قولهم لاه أبوك ، أى لله أبوك ، لأنه لا يحذف الحوض والمحوض عنه في حال واحدة ، وقالوا أيضاً : لَهَى أبوك يريدون لله أبوك فحذفوا لام الجر وآل ، وقدموا الهاء وسكتوها ، فصارت الألف ياء ، وعلم بذلك أن الألف كانت منقلبة عنها لتحركها وانفتاح ما قبلها فلما وليت ساكناً عادت الى أصلها وفتحها بناء ، لتضمن معنى حرف التعريف ، هذا قول أبى على ، ويضفه أن آل في الله زائدة مع التسمية ، مستغنى عن معناها بالعلمية ، فإذا حذفت لم يبق لها معنى متضمن ، والحق بناء لتضمنه حرف التعجب ، ولو لم يوضع للتعجب حرف لكن معناه أصله أن يودى بالحرف ، فإذا ودى بالاسم بنى الاسم ، وذلك أن لهى لا يقع بدون تعجب وهو في محل جر بلام الجر المحذوفة ، والجار والمجرور ظرف استقرار خبرى ، وأبوك مبتدأ .

هذا كلام ابن مالك ، مع زيادات منى ، بل قد وضموا للتعجب لام الجر نحو : لله ، يبقى على الأيام ذو حيل ، وقد يقال باتفاق الله

والإلاه في همز فاء ، وصحة عين ، وعطل عن الظاهر لكثرة دوران إله في الكلام ، واستعمال إله في المعبود ، وإطلاقه عليه تعالى وذلك مرجح للحكم بأن أصله إلاه على ما جوزه سيوييه من أن أصله لاه تستر واحتجب ، واختلافهما عموما وخصوصا لا يمنع اشتقاق أحدهما من الآخر ، لأن ذلك مناسبة في المعنى ، وليست شرطا في الاشتقاق ، ولا نسلم أن كلمة إلاه ثلاثية اللفظ ، بل رباعيته ، ثلاثية الأصول ، ولأم التعريف تنزل منه منزلة الجزء ، فلم يكن نقل الحركة في كلمتين .

ومن الغريب ما قيل : إن الله ضمير زيد لام الجر فصار له أى الك له ، فادخل عليه آل وأدغمت اللام في اللام وفخم وأشيع ، وجعل اسما يعرب آخره ، ولا نعرف ضميراً دخل عليه آل مع ما في ذلك أيضا من انتكاف غير دخول آل .

ومن للغريب قول بعض : إن الله صفة لا اسم ، لأن الاسم يعرف المسمى ، والله لا يدرك حساً ولا بديهة ، فإنما تعرفه صفاته لا اسمه ، ولأن الطمية قائمة مقام الاسماء الممتعة عليه . ولأن الأعلام وضعت للفصل بينى ما يشبهه ، ولذلك قال سيوييه : إن العلم كأنه مجموع صفات ، أى وضع لترك الإطالة بذكر الصفات ، كما اختصر رجال : رجلا ورجلا ورجلا ، فامتنع العلم لله لاستحالة التشبيه .

قال ابن السيد : لا يرد ذلك في الصفات ، ولو استعمل التشبيه ، لأن صفاته ليست للتعريف ، بل للمدح ، فلذلك تتبع وتقطع ، ولو كانت للتعريف لوجب اتباعها ، والرد الصحيح أن لا نسلم أن العلم كالإشارة الممتعة عليه تعالى ، بل العلم يعين ولا يتضمن إشارة حسية .

ورده الزمخشري أيضا : بأنه لو كان صفة لوصف به بأن يقال الشئ، الله ، وهو يوصف نحو الله العظيم ، واختار البيضاوى كونه

صفة صارت علما غلبة ، بل كالعلم في اجراء الوصف عليه ، وعدم الوصف به ، وعدم احتمال تطرق الشركة إليه ، هذا ولا مانع من كتابة إله بألف بين اللام والهاء ، ولو نص بعض على حذفها خطأ .

هذا وتحصل في آل من الله أنها زائدة لازمة ، وهو قول إنها للتعريف والتعويض وهو قول ، وإنها للتعريف وهو قول ، وإنها للتعويض وهو قول ، وفي همزة إله أنها حذفت تخفيفا ، وأنها حذفت ليقع الاختصاص بالله قولان ، ولما كثر دوره على الألسنة ، ولم يكن لأحد عنه غنى في حالة من الحالات ، ولا طرفة عين في زمن من الأزمنة ، جاء فيه ما لم يكن في غيره فقالوا فيه : لاه أبوك ، ولاء ابن عمك ، أى لله ، فحذفت لام الجر ولام التعريف ، وهو قول للخليل ، والباقية الأصلية وهى عين الكلمة ، فوزنه عال ، فاللام الباقية عين ، والألف بعدها زائدة ، والهاء لام والهمزة المحذوفة فاء ، لأن الأصل إله ، ولو جعلنا الباقية هى لام آل ، والمحذوفة عين الكلمة ، لأدى الى الإجحاف ، إذ تبقى الكلمة على حرف واحد ، وهو الهاء المذكورة ، وهذا النوع قليل .

ومنه : أيش لك أصله أى شئ لك ، ولو كانت المحذوفة هى العين لوجب حذف حركتها معها ، فلا تحرك بها لام آل الباقية ، وحذفها موجب لزوال الألف ، لأن الألف لمسد الحركة ، فلما لم تحذف الألف علم أن اللام الباقية عين الكلمة لام إله ، وقيل المحذوفة عين الكلمة ، والباقية لام آل ، وروى عن المبرد : ولم يبق من أصول الكلمة إلا الهدء وهو لام الكلمة ، فوزنه لال ، فاللام الأولى لال والألف بعدها زائدة ، والهاء لام الكلمة نظير اللام الثانية في لال ، ووجهة أن حرف التعريف جاء لمعنى ، وحذفه مناف له ، ولما حذفت العين جعلت حركتها على حرف التعريف ، كما يفعلون بنقل حركة الهمزة للام آل نحو : الإكرام بكسر اللام أصله الإكرام بسكونها وكسر الهمزة بعدها ،

نقلت الكسرة إليها ، وحذفت الهمزة لبقائها ساكنة ، وكتبت في الخط صورة ألف دلالة عليها ، ولذلك بقيت الألف .

وما تقدم كله جار على أن الأصل إله ، دخلت في آلة التعريف وأسقطت الهمزة تخفيفا بعد نقل حركتها ، فعرض بذلك انتقاء اللامين ، فأجرى العارض مجرى اللازم ، فأدغم اللام في اللام ، ويبحث فيه بأن المحذوف لمة كالثابت ، فكان الهمزة فاصلة بين اللامين ، وانفصل يمنع الإدغام ، أو على أن أصله إله ، حذفت الهمزة وعوضت حرف التعريف على غير وجه التخفيف ، وهو عند سيبويه نظير أناس ، فانك تحذف الهمزة وتقول : الناس بتعويض ال ، ورده المازني بقوله : إن المناسيا يطلعن على الأناس الآميننا ، بالجمع بين ال والهمزة ، وهم لا يجتمعون بين الموض والموض * .

ويجاب بجوازه للشاعر للضرورة ، أو بأن ال غير عوض ، وقد مر أيضا ما في ذلك ، وأما إذا قيل أصل لفظ الله لاه ، وهو قول من قولى الخليل ، وهو لا يقول بالاستتقاق ، وله قول آخر به ، ثم أدخلت ال ، فاللام الثانية المدغمة فيها لام ، هي فاء الكلمة ، والألف بعدها عنها ، والهاء لامها ، وليس كأيش ، ولا وزنه عال ولا لال بل فعل .

قال سيبويه : قال بعضهم : لى أبوك ، فقاب العين وجعلت اللام ساكنة ، إذ صارت مكان العين ، كما كانت العين ساكنة ، وتركوا في آخر الاسم مفتوحا كما تركوا آخر أين مفتوحا ، قال : وانما فعلوا ذلك به حين غيروه لكثرت في كلامهم ، فغيروا إعرابه كما غيروه ، يعنى غيروه الى ابناء على الفتح لخفته ، ولصيورته فى اللفظ كآين ، فبنى كبناء أين ، ولة بنائه فيما قال أبو عبد الله بن العباس : عدم التصرف فى الكلمة ، والاقتصار بها على معنى مخصوص ، زعم أن ذلك من دواعى البناء وهو صحيح ، لكن لا نسلم هنا عدم التصرف ، وهو أولى

من قول ابن مالك : إن علته تضمن التعجب ، لأنه لو صح لبنى لاه أنت ،
ولاه أبوك ، ولاه ابن عمك ، وتالله لتضمن ذلك معنى التعجب .

ومن العرب من يقول : لهو أبوك ، وأصل لهي لوه ، قلبت الواو
ياء للكسرة قبلها ، ثم سكنت ، فوزنه فصل كما يخفف علم بفتح العين
وكسر اللام الى علم بفتحها ، وسكون اللام ، ولم ترجع الواو بعد
القلب المكنى لعروض السكون ، والعارض لا يعتد به ، فكان الكسرة
قبلها باقية ، كما قالوا في رضا بفتح الراء وضم الضاد أو فتحها
في لغة قلب الياء ألفا في مثل : رضى وبقي رضىوا بفتح الراء وسكون
الضاد وضم الياء ، وأصل هذه الياء الواو ، ولم يرد الواو ، بل
جعلوا الياء بدلها مع زوال كسر ما قبلها الموجب لقلبها ياء ، لعروض
السكون على الضاد ، فكانه مكسور .

وزعم بعض : أن الله مشتق من الوله ، وهو أشد ما يكون من
الشوق والحزن ، لأن قلوب العارفين تشفق الى معرفته (والذين
آمنا أشد حبا لله) وأصله ولاه بكسر الواو كوشاح ، ورده الفارسي
بأنه لو صح لقيط : قوله لاتأكه وأولها لا آلهة كما قال : توشح وأوشحة ،
لا يقال قد ورد : لاه زيد كقال زيد ، فما المانع أن يقال قلب من وله
ثم أعل بالقلب لانفتاح ما قبل حرف العلة ، ويكون تأكه وآلهة
مما جرى على اطراد الاعلال بعد ذهاب الموجب ، كأعياد وأرياح ، فإن
أصل يائهما واو في عيد وريح بكسر أولهما ، قلبت ياء لسكونها بعد
كسرة ، وبقيت ياء في الجمع ، مع عدم سكونها بعد كسرة ، لأننا نقول :
لهي أبوك دليل أنها لم تقلب من أوله ، ولو كان ذلك لقيط : لهو أبوك
ولأنه لو قلب ام يقلب ثانية الى ثلاثة قاله أبو علي .

ويبحث فيه بأنه قد قيل : لهو أبوك ، وبأنه قيل : لهي بالياء
مقلوبة عن واو ، وأخبرت من أول لآخر كما في الحادى ، فإن ياءه

وأو قولك واحد آخرت من الأول إلى الآخر ، وقلبت ياء وأن أصل
 ألهم أولهم ، ولكنه جاء على لغة قلب حرف العلة الساكن المفتوح
 ما قبله ألفاً هذا ولا نسلّم من حيث الشرع جواز نحو لاه أبوك ،
 ولهى أبوك ، ولهو أبوك لعدم التوقيف على الجواز ، ولا سيما أن لهى
 شبيه بضمير المؤنث الساكن هاؤه بعد اللام ، وكم للمعرب من إطلاق
 منع من حيث الشرع * .

وحكى ابن السيد وغيره عن المبرد : أن المحذوف اللام الأصلية ،
 ولام التعريف والباقية لام الجرّ وفتحت للآلف بعدها لتبقى الآلف ،
 لأن لام الجر دخلت لمعنى فلا تحذف ، وحرف الجر لا يحذف ،
 وعليه فلا اختصاص له بحذف الجار ، وإبقاء الجر سعة ، ويرد
 عليه حال الرفع والنصب * .

وقال بعضهم : الله مشتق من لاه ، أى علا ، ولاهت الشمس
 ارتفعت : وقيل من الوله أى التحير ، وله بفتح اللام تحير ، لأن القلوب
 تناله إليه فى طلب الحوائج ، أو لأنها تتحير فى معرفة ذاته ، وما يجوز
 عليه من أفعاله وصفاته وقيل : من وله بمعنى اشتاق ، فإلاه بمعنى
 متحير فيه أو مشتاق إليه ، وقيل : من آله زيد إلهة وآلوهة وآلوهية ،
 أى عبد عبادة ، فإلاه بمعنى مألوه ، أى معبود : وقيل : مقلوب من
 أهل ، فهو مأخوذ من استأهل ، أى صار أهلاً لكذا ، فالله أهر
 لعبادة ، مستحق لها ، وقد منع جماعة دخول الاشتقاق فى أسمائه
 تعالى * .

أما نفاة الصفات فمضطرون إلى ذلك ، وأما غيرهم فقالوا : إنه
 تحكم ، ولأن الأسماء الحسنى قديمة ، ويرده الحديث القدسى :
 « أنا الرحمن وهى الرحم اشتقت لها اسماً من اسمى » على اختلاف

الروايات ، وأن كونها قديمة لا يمنع الاشتقاق ، لأنه في الإلفاظ المركبة الحادثة ، لا في الكلام القديم عند مثبتيه ، وهم مثبتو لكلام النفس . واللغة قاطعة ، فإن من فعل الكتابة يقال له : كاتب ، ومن فعل القعود يقال له : قاعد ، ومن اتصف بشيء أتى له باسم الفاعل منه ، وربما منع مانع شرعى من ذلك مثل أن الله بنى السماء : (والسماء بنيناها) ولا يقال الله بان ، بناء على أن الصفات توقيفية ، وأنكر الفلاسفة وضع الاسم لأن ذاته غير معلومة ، والوضع لما لا يعلم ولا يتصور لا يصح ويرد ذلك أن كثيرا من الحقائق غير معلوم ، وقد وضع له كالكلام والروح في قول صحيح ، ومحل بسط الرد عليهم علم الكلام .

واسم الله عربى عند الأكثر ، ووروده في غير انعربية من توافق اللغات أو من التكلم بالعربية ، وزعم البلخي أنه معرب بضم ففتح ففتح ففتح مع انفتح ، ويجوز ضم فسكون ففتح . أى وضع في غير لغة العرب ، ثم استعمله العرب ويرده أن المعرب لا يكون علما .

ويجاب بأن الصحيح أنه يكونه ويرده أيضا أن المعرب لا يكون في القرآن لقوله تعالى : (إنا أنزلناه قرآنا عربيا) وأجيب بوقوعه فيه كالتسطاس للميزان في اللغة الرومية ، ورد بأنه ونحوه مما اتفق لغة ، لغة العرب وغيرهم ، واتفقوا على وقوع العلم الأعجمي فيه كإبراهيم ، وتجوز تسميته معربا ، ولا ينافى ذلك كون القرآن كله عربيا لما مر ، ولأن الأعلام كما قال السعد بحسب وضعها العلمى ، ليست مما ينسب إلى لغة دون أخرى ، ولا يرد ذاك منع الصرف نظرا للعجمة ، لأنها وإن كانت لا تنسب إلى لغة دون أخرى ، لكن لها مزية بغير العربية ، لأن الواضع غير عربى أو على طريق غير العربى في الوضع ، فلاصالة وضعها منعت الصرف كما لشيخ الإسلام ، وبذلك يجاب عن قول العنود وابن الحاجب أن إجماع أهل العربية على أن منع

سرف نحو إبراهيم لانجمة والطمية ، يوضح وقوع المصرب في
انقرآن .

قال ابن قاسم : ظاهر كلام السعد يصحح نسبة إلى العربية ليصح
الحكم بكون القرآن عربيا على الحقيقة ، بأن يكون بجميع أجزائه
عربيا ، لأنه اذا لم ينسب للغة دون أخرى فهو ينسب إلى الكل :
وانما ينافى نسبته الى العربية اختصاص نسبته بغيرها ، ولعل المراد
بأصالة وضعها مع فرض اتفاق اللفظين سبق المجمية في ذلك ، أو أن
وضعها أشبه بطريقة وضع المجمية ، ويرد على جعل العلم من المصرب
أن العلم ليس من وضع الأعاجم فقط ، إذ لا اختصاص له بلغة ،
وشرط المصرب كونه من وضعهم ولئن سلمت عجية العلم ، لكن النزاع في
مصرب يكون اسم جنس ، وعلى القول بأن الله مصرب فليل : انه عبري ،
وقيل : سرياني ، وأصله لاها بالسريانية ، وقيل : بالعربية فمصرب يحذف
الألف الآخرة ، وإدخال آل عليه هذا ، ولا يخفى أن قصد ابن مالك
بقوله : الحمد لله إيجاد الحمد وإنشاءه ، فالجملة إنشائية قصداً ،
خبرية لفظاً ، لأن الإنشاء ما قارن لفظه معناه ، أو تعقب المصرب
الآخر منه قولان .

ولا شك أن المراد من الإتيان بالجملة غير موجود قبل
وجودها من الحامد ، حتى تكون للإخبار لفظاً ومعنى ، ونذا اشتمق
له اسم الضميمة فيقال : إنه حامد ، ولو كانت مجرد الإخبار لم يشتمق
له من متعلق أخباره اسم ، إذ لا يقال لمن أخبر إن لزيد قياماً : انه
قائم ، وقد تقدم أنه يجوز أن تكون الإخبار عن الحمد بأنه مملوك
أو مستحق لله ، والإخبار بذلك يستلزم نسبة ملكية الحمد ، أو استحقاقه
إليه ، وذلك جميل قطعاً ، فالوصف به حمد ، ثم رأيت ذلك للشنواني :
فالحمد لله على موافقة العلامة .

قال شيخ الإسلام : وإن جملة الحمد خبرية لفظاً إنشائية معنى لحصول الحمد بالتكلم بها مع الإذعان لدلولها ، واستشكل الشنواني قوله الحصول إلخ ، لأنه لا ينتج الإنشائية لحصوله مع الخبرية ، إلا أن يراد لحصول الحمد بها بنفسها ، قال : وأما ما قيل من أنه لا بد في تحقيق الحمد من الإذعان لدلول انجملة ، والإخبار لا يستلزمه . فلا يتحقق حمد على تقديره ، فهو في غاية السقوط .

أما أولاً : فلأنه إنما يأتي على أن المراد بالتعظيم الباطني الاعتماد .

وأما ثانياً : فلأنه لا وجه للفرق في عدم الاستلزام المذكور بين الإنشاء والإخبار ، وقد علم من كلام المحققين تحقق الإنشاء مع عدم الإذعان ، بل مع الإذعان للعمم .

وأما ثالثاً : فلأن اعتبار الإذعان وعدم لزومه للإخبار ، لا يسوغ إطلاق منع الإخبار وعدم حصول الحمد على تقديره ، بل وزانه وزان سائر المعطيات في الحمد ، كالتعظيم ظاهراً ، فغاية الأمر توقف تحقق انحمد على تحقيقه .

وقال الكمال بن الهمام : بالغ بعض في إنكار كون الحمد لله إنشاء ، لما يلزم عليه عن انتفاء الاتصاف بالجميل قبل حمد حامد ضرورة ، إن الإنشاء يقارن لفظه مضاء في الوجود ، ويبطله أن الحمد ثابت قطعا ، بل الحامدون ، أنه لا يصاغ لغة للمخبر عن غيره من متعلق أخباره اسم قطعا ، فلا يقال لقائل زيد له القيام : قائم . فلو كان الحمد لله إخباراً محضاً لم يقل لقائله من حيث أنه قائل حامد : واللازم من مقارنة لفظ الإنشاء للمعنى انتفاء وصف الوصف المعين لا الاتصاف ، لأن الحمد أظهر الصفات لا ثبوتها ، ولا تنوهم أنه يلزم كون كل مخبر منشأ ، حيث كان واصفاً للواقع ومظهراً له لأن

انحمد مأخوذ فيه مع ذكر الواقع ، كونه على وجه ابتداء التعظيم ، وهذا ليس جزء ماهية الخبر .

قال شيخ الاسلام : ويجوز أن تكون الجملة موضوعه شراً للأنشاء ، كما وضع بعت واشتريت ، لأنشاء البيع والشراء ، ففترتب عليه فوائد الصد اللغوى ، وإن لم يصدق التعريف عليه ، وهذا على وجه الاحتمال غير بعيد ، وأما الاعتماد والظن فلا يكونان إلا عن دليل ، والأذى يعلم من الشراع أنه اكتفى بها في مقام الحمد ، وقدم الحمد على لفظ الجلالة ، وإن كان تقديم لفظ الجلالة أهم في نفسه ، لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به ، وللدلالة على اختصاص الحمد بالله ، وأنه حقيق به ، صرح به الكثاف في شرح الفاتحة ، وبه يفسد ما قيل على قوله : إن ال في الصد للحقيقة ، من أنه بناء على مذهبه في خلق الأفعال ، وذلك أن المقام مقام حمد ، وذلك المقام كما يقتضى الاهتمام بجزئياته كذلك يوجب من بين اللفظين الاهتمام بلفظ الحمد الدال على مفهوم الحمد ، للطامل في ضمن تلك الجزئيات .

✽

ومعنى لا أبنى لا أطلب ، وبغيت الخير طلبته ، ومعانى البنى كثيرة ، ومرجعها الى تجاوز حد الشيء ، بمعنى لا أبنى به بدلا في الحقيقة ، لا أتجاوزه الى بدله ، ويتعدى الى واحد وإلى اثنين نحو : (يبغونكم الفتنة) أى يطلبون لكم الفتنة ، ولا يحتمله البيت بجملة باء به زائدة لفساد المعنى ، والزيادة خلاف الأصل ، وقد يقال : الآية من باب حذف الجار وهو اللام ، وإيصال معموله بالفعل على أنه معمول به غير محض ، بل بنية الجار بناء على جواز الحذف والإيصال قياسا ، وبذل الشيء عوضه بفتح الباء والدال ، وهو الأشهر الأصح ، ويجوز كسرهما وهو اسم بمعنى الشيء المعوض عن غيره ، لا مصدر ولا اسم ، ويجوز أن يكون اسما للمصدر الذى هو ابدال ، فهو بمعنى ابدال ، وابدال بمعنى مبدل ، أو اسما للمصدر .

الذى هو التبديل ، فعناه التبديل ، والتبديل بمعنى المبدل بالتشديد .
واسما للمصدر الذى هو الاستبدال بمعنى المستبدل .

ويبلغ بتشديد اللام التعدية للمفعول به ، بمعنى يوصل ،
والرضوان بكسر الراء فى الأفتح ، وضمها فى الفصح ، لغتان
مشهورتان بمعنى القبول ، وقرأ بهما فى القرآن ، والرضى بالقصر مصدر
بمعنى القبول ، وبألف اسم معناه نفس الشيء المقبول ، أو مصدر أيضا
بمعنى اسم مفعول ، ويشئى المقصور على : رضوان ورضيان ، والواو
أكثر ، والياء أقيس عند الكوفيين ، والواو أقيس ، والياء شخوذ عند
غيرهم ، والممدود على رضوان ، ويجوز رضاءان ، لأن همزته بدل
من أصل ، والأمل بفتح الهزة والميم بمعنى الرجاء مصدر أمل كآمل
بمعنى اسم مفعول أى المأمول ، أو اسم للشيء المأمول أى المرجو ،
ويقال أيضا الأمل بفتح الهزة وسكون الميم وبكسرها وسكون الميم ،
ولا يصحان فى البيت لاختلال الوزن ، والمضارع أمل وتأمل بالذ وضم
الميم ، ويقال : أمل بفتح الهزة وتشديد الميم وهو أكثر استعمالا
من أمل كآمل .

الإعراب : الحمد مبتدأ وعلامة رفعه ضم آخره ، والله جار
ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا إن قدر كونا عاما ككائن التام
ومشتق وحاصل وجوازا إن قدر خاصا كواجب ومفروض ، والخبر هو
ذلك المحذوف على الصحيح ، وإطلاق أصحاب هذا القول الخبر على
الجار والمجرور مجاز لنيابتهما عنه ، وإفادتهما مفاده وزيادة ، وقيل :
الخبر الجار والمجرور ، وقيل : هما والمحذوف ، والكلام على ذلك
أطلت فى الحواشى النحوية ، والأصل الحمد لله بنصب الحمد على
المصدرية بأحمد ، أو نحمد محذوفا وجوبا لسده مسد كقولك عجباً ،
وسبحان الله ، وعدل الى الرفع لتكون الجملة اسمية ، فتدل على الثبوت
والاستمرار ، وتزيل الدلالة على الاستمرار والتجدد .

وقيل : إنما ذلك في المصدر المنكر ، ثم يرفع وتدخل الـ عليه ، ويجوز نصب الحمد في البيت على ذلك كما قرأ به في الفاتحة ، وعليه : فله متعلق بالحمد أو لا تطق ، لأنها لام التقوية ، أو هي أغنى اللام زائدة ، واسم الله مفعول للحمد أو لا حمد أو نحمد المقدر على خلاف أطلته في ذلك كله في مطه ، والنصب لبنى تميم ، وكثير من العرب ، ومنه قول سيويه منصوب " بال أنه منصوب حال كونه مع الـ .

قال : واستحبوا الرفع لأنه أى لفظ الحمد معرفة ، وهو أى لفظ الحمد مع ، بعده أو الكلام خبر ، أى إخبار نطقاً ومعنى ، أو لفظاً ذقوى في الابتداء ؟ . . .

والأولى أن مرجح الرفع الدلالة على الثبات والاستقرار كما مر ، وهو المشهور ، وهو هناك لقول سيبويه : اعلم أن الحمد لله ، وأن ابتدائه فإن فيه معنى المنصوب ، وهو بدل من اللفظ بقواك : أحمد الله ، ويجوز كسر الدال اتباعاً لكسرة اللام ، أى توفيقاً لها ، فعلامة الرفع أو النصب ضمة أو فتحة مقدرة على الدال ، منع من ظهورها حركة الإتياع ، أى حركة الموافقة .

والحاصل أن الدال كسرت لتوافق لام الجر بعدها ، فلا يقال : كيف يتبع الأول الآخر ، وإنما التابع يكون تالياً لا متلوأ ، والكسر قراءة الحسن البصري في الفاتحة ، وقيل : لغة تميم وبعض غطفان ، والإتياع باب واسع جداً عند العرب ، ويجوز ضم لام الجر إتياعاً لضمة الدال ، فهي مبنية على كسرة متدرة منع من ظهورها حركة الإتياع ، ويضمها قرأ إبراهيم بن أبي عبلة بالباء الموحدة في الفاتحة ، وقيل : هي لغة بعض قيس .

والذى أساغ إتياع اللام للدال ، والدال للام ، مع أنهما في كلمتين ، تنزيل الكلمتين منزلة كلمة لكثرة استعمالهما مقترنتين ، وبهذا التنزيل

يدفع ما قيل : إن لام الجرّ من كلمة أخرى متصلة بكلمة بعدها ، كيف تتبع الدال قبلها ، ولا نظير لها في حرف الجر الموضوع على حرف .
 ووجه ضمها كراهة الخروج من ضمّ الى كسر ، وإتباع اللام للدال أولى ، لأن الأصل تغيير الشانئ الى الأول ، لا العكس ، ولأن فيه جعل الحركة النائية تابعة للإعرابية التي هي أقوى لا العكس ، الذي هو إبطال ضمة الإعراب ، وإتباع الإعراب لابناء ، ولا حرف نفى مبنى على سكون الألف .

وأبغى مضارع وفاعله مستتر وجوباً ، وجملة الفعل والفاعل وحرف النفي لا محل لها ، لأنها مستأنفة فقط ، أو مستأنفة معترضة إن جعل حمداً معمولاً للحمد ، كما أن جملة الحمد لله من المبتدأ أو الخبر ، أو الفعل والفاعل ، إن نصب الحمد لا محل لها ، لأنها مستأنفة أو جملة لا أبغى حال من الله لازمة ، والرباط هاء به لعودها لله أو من الفاعل المنوي في الحمد ، لأن الحمد مصدر يعمل كقطعه أو المستتر فيه ، لأن الكوفيين يقولون باستتار الضمير في المصدر كالفعل والوصف ، أو من ضمير أحمد إن نصب الحمد ، والرباط الضمير المستتر في أبغى ، وعلى كل محال لا تربط هذه الجملة الطالية بالواو بالضمير ، لأن فيها النفي بلا ، وبدأت بمضارع ، والمضارع المنفى بلا كالوصف المضاف اليه غير ، والوصف المضاف اليه غير إذا وقع حالا لا يقرن بالواو قاله الناظم ، والكلام على ذلك أطلته في النحو .

ويجوز جعل جملة لا أبغى حالا من الحمد ، سواء جعل مبتدأ بناء على جواز الحالية من المبتدأ ، أو مفعولاً لأحمد محذوفاً ، أو من ضمير الاستقرار ، والرباط هاء به ، بناء على أنها عائدة للحمد ، وأجاز البرماوى في فتح الأقفال جعل جملة لا أبغى نعتاً لمصدر محذوف ، أى الحمد لله حمداً لا أبغى به بدلا ، فالرباط هاء به نعيدها لحمد ، أو يلزمه .

وإما الفصل بين المصدر الذى هو الحمد ، ومعموله بالظرف
الخبرى إن قدر كما مر ، وإما الفصل بين النعت والمنعوت بذلك
الظرف إن قدر حمداً لله لا أبنى به ، ولكن ذلك جائز على قلة وارد ،
ولا سيما الفاصل جار ومجرور فى نظم ، وهو أيضاً مبنى على جواز
إعمال المصدر المقرون بال ، ويلزمه أيضاً أنه حذف المنعوت بجمله
مع أنه ليس مرفوعاً ، وليس بعض اسم مقدم مفضول بمن أو فى ،
وذلك مختص بالضرورة ، ولا حاجة لنا فى تفريغ البيت على وجه
ضرورى ، مع أن لنا سواء ، وعليه فحمداً المذكور بعد يكون بدلا من
الحمد المحذوف ، بدل الشيء من الشيء .

وباء به للموض متعلقة بمحذوف حال من بدلا ، وإن كان بدلا
نكرة لتقدم الجار والمجرور عليه على ما بسط فى مطه ، وأصله أنه
نعت ، لئلا قدم جعل المحذوف حالا ، سواء قدر بمد النكرة أو
قبالها ، لأننا لو جعلناه نعتاً وقدرناه بعدها ، لزم تقديم معمول النعت على
المنعوت أو قبلها ، لزم تقديم النعت على المنعوت ويجوز تطييعه
ببدلا سواء جعل اسماً لأن فيه معنى الحدث ، أو جعل اسم
مصدر لأنه لا ينحل إلى أن والفعل ، فلا يضر التقديم عليه ،
ولا سيما أن معمول جار ومجرور فى نظم ، ولأنه مؤول باسم
مفعول أى مبدلا أو مستبدلا ، وعمل اسم المصدر ، ولو سلمنا أنه
لا يعمل لكن لا نسلم أنه لا يعمل فى الظروف ، ويجوز تعاقبه ببينى
وهو أولى وأظهر على حد : (لا تشتري به ثمناً) وبدلا مفعول
به لأبنى ، يجوز أن يقدر مضاف قبله ، أى ذا بدل فلا يؤول بدل
باسم مفعول ، واختلفوا فى معمول الفعل ونحوه ، إذا كان فضلة :

ف قيل : من الجملة ، وقيل : لا ، وعلى الأول صاحب فتح الإكفال
حيث قال : وجمله لا أبنى به بدلا فى موضع النصب ، ويجوز فى البيت
جعل الحمد مبتداً ، وهه متعلقاً به ، وجمله لا أبنى به بدلا خبره ،
والرابط هاء به تميد للحمد ، وفى ذلك تعظيم الحمد لله ، وثناء له ،

فلا يفوت الحمد ، وحمداً مصدر لمخزوف أى أحمدته حمداً ، وانجملته معترضة بين المعطوف عليه ، وهو الحمد لله مثلاً ، والمعطوف وهو الصلاة على خير الورى لتأكيد الاعتناء بالحمد ، أو بالمحمود كما نقول فى جملة لا أبنى ، وإذا جملت معترضة على ما مر ، ويصح أيضاً جمل لا أبنى معترضاً بين المعطوف والمعطوف عليه ، رجل صاحب فتح الأقفال حمداً المذكور معمولاً بالحمد .

قلت : يلزم عليه الإخبار عن المصدر ، والذي هو الصدد قبل تمام معموله ، وهو حمداً ، وذلك ممنوع كما لا يخبر عن الموصول قبل تمام صلته ، إلا إن لم يجعل الحمد مبتدأ ، بل نصبه وبيّنه مصارع فاعله مستتر : والجملة نعت لحمداً ، فحمداً مصدر نوعى ، والرباط الضمير المستتر ، ومن رضوان متعلق بمخزوف حال من الأمل ، أو بالأمل على ما مر فى تطبيق به ببدلاً ، ولكن إذا علق به وجعل بمعنى المأمول لزم تقديم معمول صلة ال على ال .

ويجيب بأنه لم يلفظ بالمأمول حتى يلزم ذلك ، بل بالأمل مؤولاً به ، والهاء مضاف إليه ، ومن للابتداء أو لبيان الجنس ، ويجوز تطبيق من رضوان بيلغ ، فمن للابتداء أى بيلغ من الرضوان المأمول منه ، أو مأمولى أو مأمولنا على جمل ال عوضاً من الضمير ، والأمل مفعول به ليلغ ، وهو إما بسكون اللام الأولى وفتح الهزة بعده وهو الأصل ، وإما بفتحها نقلاً لفتحة الهزة إليها فتخذف الهزة . ولا تغلب ألفاً لأنه يلزم على القاب عدم خبن فاعلن الواقع جزءاً آخرأ فى البيت فى البسيط ، وهو ممنوع كمنع ذلك فى جزء أخير فى النصف الأول من البسيط ، وقد ورد قليلاً .

وهذا البيت مقفى مصرع أى مجعول له قافية فى آخر الشطر الأول ، إذ ختم باللام والالف كالثانى ، ومسوى بين عروقه وضره فى الإعلال ، وقد بسطت ذلك فى كتب العروض ، وبدلا بدل من التتوين للوقف ، أو لإجراء مجرى الوصل ، وألف الإملاء للإطلاق والإنباع ، وهابه ورضوانه بنيت لشبهها بالحرف فى الوضع على حرف واحد ، أو لشبهها بالحرف فى المعنى لمضى هاء إياه بناء على حرفيتها .
فإنهما جميعا دالتان على الغيبة والإفراد .

ثم الصلاة على خير الورى وعلى

ساداتنا آله وصحبه الفضلا

أى وصل بعد ذلك يا الله على سيدنا محمد الذى هو أفضل من كل من أخرجت من المدم الى الوجود ، وعلى الكاملين المحتاج اليهم بإطلاق ، وهم قرابته من بنى هاشم أو المطلب ، أو كل مؤمن « وعلى كل من صلب سيدنا محمداً وآمن به ، ومات مؤمناً ، ولهم مزية وفصل على غيرهم ، بما خصهم الله به من رؤيته « صلى الله عليه وسلم ، والانتصاب اليه ، وأخذ العلم من فيه ، شفعه الله فينا .

ثنى الناظم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وصحبه ، لما فى ذلك من الفضل والثواب والأجر ، ولأنه قرن ذكره بذكره فى القرآن وغيره كثيراً ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : « من صلى على مرة صلى الله عليه عشراً ومن صلى على عشراً صلى الله عليه مائة ومن صلى على مائة صلى الله عليه ألفاً » الحديث ذكره أبو موسى الجزولى فى دلائل الخيرات ، وذكر فى كتب الحديث وغيره وفى الصحيحين : « لا تجعلوا بيوتكم قبوراً وصلوا على فإن صلاتكم تبلغنى حيث كنتم » وورد : « من صلى على فى كتاب لم ترل الملائكة تصلى عليه مادام اسمى فى ذلك الكتاب » وغير ذلك مما الاطالة به لا محل لها هنا ، ولقوله تعالى : (إن الله وملائكته يصلون على النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) فأمر بالصلاة والسلام عليه وقال : إنه تعالى : (يصلى عليه وملائكته) .

وقد أثنى على (الذين جاؤا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذى سبقونا بالإيمان) فإن طلب الغفران دعاء بالخير ، والدعاء بالخير صلاة ، فقد صلوا على أنفسهم وإخوانهم ، وتحريم

الصلاة أو كراهتها على غير الأنبياء بدون تبع للصلاة عليهم ، إنما هو إذا كانت بمادة الصلاة مثل أن يقال : صلى الله على زيد ، أو عينا أو على إخواننا ، ومداحهم الله على ذلك •

قال صاحب « تحقيق المقال وتسهيل المنال في شرح لامية الأفعال » :
فات الناظم أن يشفع الصلاة بالسلام ، فإن ذلك مما يتأكد وقبد
أرشد الله الى ذلك أمراً وتعليماً قال : (إن الله وملائكته يصلون على
النبي يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليماً) ، ولما سئل
النبي صلى الله عليه وسلم : أمرنا الله أن نصلى عليك ، فكيف نصلى
عليك ؟

قال : « قولوا اللهم صلى على محمد وآل محمد كما صليت على
إبراهيم وآل إبراهيم » ثم قال : « والسلام كما علمتم » وكان ذلك
إشارة منه صلى الله عليه وسلم الى الاهتداء بهدى القرآن ، وإحراز
الفضيلتين العظيمتين اللتين هما من الله عز وجل بمكان ا . ه •

قلت : يجاب للناظم بأنه سلم لفظاً وصلى لفظاً وخطأ ، وذلك
أو عكسه كاف مخرج عن كراهة الأفراد ، ولا دليل في الآية على وجوب
ذكرهما معاً في حال واحد ، لأن الواو لا ترقب ، فيكفيه في امثال
الآية انصالة في وقت ، والسلام في آخر ، والصلاة في كتاب ،
والسلام في آخر •

وحاصل الكلام على هذا المقام رداً وجواباً أن النووي نقل
عن الطهلاء كراهة أفراد أحدهما عن الآخر ، أى لفظاً لا خطأ بأن
يأتى بحددهما لفظاً ولا يأتى بالآخر لفظاً ولا خطأ ، أو يأتى بهذا الآخر
خطأ لا لفظاً ، فليحمل كلام الناظم على أنه أتى بالصلاة لفظاً وزاد
أن كتبها وأتى بالسلام لفظاً ولم يكتبه ، وعلى هذا القول بنى فلم
يفته السلام ، لا على قول من قال بكراهة أفراد أحدهما عن الآخر ولو

خطأ ، واختار ابن حجر ، ثم الصبان وغيرهما عدم كراهة إفراد أحدهما عن الآخر ، بل إذا صلى في مجلس ، وسلم في مجلس ، ولو بعد مدة طويلة كان آتياً بالمطلوب .

والآية لا تدل على قرنها طلب ، لأن الواو لا تقتضى ذلك بل حديث : « من صلى على في كتاب » إلخ يتبادر منه الاكتفاء بمجرد الكتابة ، فيكفى الناظم وغيره أن يكتب الصلاة بدون تلفظ ، ويتنفظ بالسلام أو يكتبه في كتاب آخر بدون تلفظ ، بل من عادة اكتاب مؤلفين كانوا أو غيرهم أنهم يكتبون أولاً بعد البسملة الصلاة والسلام .

والناظم قد فعل ذلك في نسخة اللامية التي بيده فيكتبه ، ولو لم يلفظ بهما ذم يفته التسليم ، وكونه غير كاتب بل أمر بكتابتها خلاف الأولى الظاهر .

وقد يقال : لا دليل في الحديث ، لأن المراد أن من كتب شيئاً فقد تلفظ به ، والجواب أنه جرت العادة قديماً وحديثاً أنه يقال : قال فلان كذا ، وهو لم يتلفظ به ، بل كتبه فقط ، ويقال لم يقل كذا في كتابه ومعناه لم يكتبه ، فلا يقال المراد من أتى بالصلاة على في كتاب لفظاً وخطاً ، ولو ورد كل خطبة لا يصلى على فيها شوها ، أى قبيحة ، ولو فسر به بعض بأن المراد من لا يأتي بالصلاة فيها لفظاً إن أريد خطبة غير الكتاب ، ولفظاً وخطاً إن أريد خطبته ، وما ذكر من الكراهة إنما هي في حقنا وفي العرف .

قال بعضهم : والإفراد إنما يتحقق إن اختلف المجلس أو الكتاب ، أى أما لو أتى بأحدهما ، ثم بعد ذلك بمدة أتى في مجلسه ذلك بالآخر ، أو أتى به في موضع من الكتاب ، ثم بالآخر في موضع منه ، فلا كراهة ، فالناظم لم يفته التسليم ، لأنه واو أفرد الصلاة في أول

نطقه لكنه ، قد أتى بالسلام في آخره ، ويكفيه ولو لم يقرنه آخر بالصلاة ، لكنه قرنه بها أيضاً .

قال الشنواني في شرح شيخ الاسلام : بقى ما لم يأتى بأحدهما لفظاً وبالأخر خطأ ، أو بهما معاً خطأ ، هل تبقى الكراهة ؟

قلت : فيه خلاف كما يدل عليه ما مرّ ، وما يأتى .

قال : وهذا الإفراد مكروه في بقية الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ؟

قلت : لا . ومن قال بعدم كراهة الإفراد في حق نبينا خطأ عرفاً شيخ الإسلام في شرح البهجة كذا قيل ، وفيه نظر .

قال الحلبي : لأن كلامه في الكتاب المذكور لا يفيد ذلك ، لأن غاية ما حاوئه فيه أن صاحب البهجة لم يفرد في اللفظ كما أفرد في الخط ، لأنه قال : وأفضل الصلاة للإيجاب ، فاقترن على الصلاة خطأ ، لأن الظاهر أنه تلفظ بما كتبه ، وبما لم يكتبه ، فلا إفراد في اللفظ ، وإن وجد في الخط فليس مفرداً لفظاً وخطاً ، كمن أتى بأحدهما لفظاً وبالأخر خطأ ، من غير أن يتلفظ بما كتبه ، فإنه مفرد لفظاً وخطاً ، لا يقال : محاولة الجواب عن الإفراد لفظاً دون الخط ترشد بذلك ، أى بعدم كراهة الإفراد في الخط ، لأننا نقول : محاولة الجواب على الإفراد في اللفظ ممكنة دونها في الخط ، لا يقال : جعل من أتى بأحدهما لفظاً وبالأخر خطأ ، وأم يتلفظ بما كتبه مفرداً ، يخالفه ما نقل عن وائد شيخنا الشهاب الرملي إن من أتى بأحدهما لفظاً وبالأخر خطأ لا يكون مفرداً ، لأننا نقول ذاك مفروض نعيم لم يعلم حاله أى كصاحب البهجة ، لأن الظاهر أنه تلفظ بما كتبه كما تلفظ بما لم يكتبه ، فلا يكون

مفرداً لفظاً وإن كان مفرداً خطأ وهو ما حاوّه المصنف في الجواب
عن صاحب البهجة كما علمت .

وأما من علم حاله وأنه لم يتلفظ بما كتبه ، ولم يكتب ما تلفظ به
فهو مفرد لفظاً وخطأ ، فليتأمل .

وحينئذ فقول الغزالي والعراقي : بكراهة الأفراد خطأ في
محلّه ، وهو الموافق لإطلاق النووي كراهة الأفراد ، وليس محمولا
على خلاف الأولى ، إذ لا يحمل على ذلك إلا أن ثبت نقل صريح بأن
الأفراد في الخط غير مكروه .

قلت : ثبت النقل .

قال الحلبي : ويؤيد عدم الكراهة في الخط أفراد إمامنا في الأم
وغيره من كتبه ، وكثير من المصنفين كخطبة مسلم وخطبة التتبيه ،
ولينظر ما انحليل على كراهة الأفراد لا يقال دليله : (يا أيها الذين
آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما) لأننا نقول : لا دلالة فيها على
أن يجمع بينهما عرفاً ، وإنما لم يؤكد الصلاة في الآية ، كما أكد
السلام فيها ، لأنها أضيفت إلى الله والملائكة ، فهي مؤكدة معنى فلم
تحتج للتأكيد لفظاً ، أو يقال : لما وقع تقديم الصلاة على السلام
في اللفظ ، جبر السلام بالتأكيد ، ولم يجمع بين تلك الصلاة والسلام .
كأن يقال : إن الله وملائكته يصابون على النبي ويسلمون ، لأن كراهة
الأفراد مخصوصة بنسأ .

قال الحلبي : وهل كراهة الأفراد خاصة بنبيينا صلى الله عليه
وسلم ؟

تردد فيه شارح المختصر ، وعبارته في الشرح ، وانظر هل ذلك

أى ما ذكر من كراهة الأفراد خاص بنبيينا أو عام فيه ، وفى سائر الأنبياء ، وقد يقال : الخصوصية التى تتوقف على الدليل ، هى خصوصية عن أمته لا عن الأنبياء قبله ، ومن احالة الأفراد على العرف يعلم أنه لا أفراد فى صلاة التشهد فى الصلاة ، لسبقها بالسلام ، ويعلم أيضاً التوقف فى إطلاق تقييد بعض أهل اليمن كراهة الأفراد بما اذا لم يجمعهما مجلس أو كتاب .

قال : وإلا فلا أفراد إلا أن يقال ما ذكره هذا البعض ببيان العرف ومع ذلك فى إطلاق المجلس والكتاب ، نظر وباختصاص كراهة الأفراد بنا يعام سقوط الاعتراض عن قولهم لو حلف ليصلين على رسول الله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة ، كان طريق بره أن يصلى صلاة التشهد ، بأن صلاة التشهد فيها أفراد الصلاة عن السلام ، وهو مكروه فكيف يكون أفضل مع ارتكاب المكروه فيه ٠ ٥ ٠ ١ .

أى لأنه يلزم الاتيان بالسلام ، لأن الصلاة لا يلزمها السلام ، وفى حمل الصلاة فى عبارة الخالف على ما يشمل السلام غاية البعد ، والصلاة فرض كلها ذكر صلى الله عليه وسلم ، بدليل أن جبريل قال فى السماء : من ذكرت عنده يا محمد ولم يصل عليك أبعد الله ، وقالت الملائكة والنبى صلى الله عليه وسلم : آمين ، وحديث : « من ذكرت عنده ولم يصل على أبعد الله » وحديث : « إن أبخل الناس من ذكرت عنده ولم يصل على » وغير ذلك مما لا محل لاستيعابه فى كتاب موضوع للعرف .

وقيل : يجب فى كل مجلس مرة وإن تكرر ذكره ، وشرط لصحة الدعاء فى أوله ووسطه وآخره ، وقيل : مرة فى العمر كما وجب النطق بالشهادة مرة فى العمر .

قال الزمخشري : والذي يقتضيه الاحتياط الصلاة عند كل ذكر ، لما ورد من الأخبار ، وقيل : في كل صلاة ، وقيل : دبر كل صلاة .

وصلاة الله على عبده نبينا أو غير نبي الرحمة ، أى الإنعام .
فمعنى قولنا ، معشر الخلائق الملائكة والثقلين وغيرهم : اللهم صل على سيدنا محمد ، اللهم ارحمه ، أى أنعم عليه ، ونعمه تعالى لا تتناهى .

وصلاة الملائكة الاستغفار ، أى طلب غفران الصغائر للأنبياء إن قلنا : يفعلونها ولا يصرون ، وطلب غفران ما فعلوه ، مما الأولى في حقهم أن لا يفعلوه ، وليس بصغيرة ، وطلب غفران كبائر وصغائر غير الأنبياء .

ومذهبنا أنهم لا يفعلون الصغائر ، فإذا قال ملك : اللهم اغفر لفلان ، أو لا تؤاخذ به ، أو اعف عنه أو نحو ذلك فقد صلى عليه ، وصلاة بنى آدم والجن .

قلت : وباقي الحيوانات والجمادات الدعاء بخير ، فإذا قالوا : اللهم آت محمدا الوسيلة أو أثته الفضيلة ، أو آتة الدرجة الرفيعة ، أو قال : ابعثه المقام المحمود فقد صلوا عليه صلى الله عليه وسلم ، فبذلك تعلم بطلان ما يتوهم أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لا تتحقق إلا بمثل قولنا : اللهم صلى عليه ، أو صلى الله عليه ، أو الصلاة عليه ، مما فيه مادة الصلاة ، وأن ذلك هي الصلاة من بنى آدم والجن ، بل قولنا : ذلك طنب صلاة إلهية ، أى ارحمه يا الله ، لا صلاة آدمية صادرة منا إلا باعتبار أن المقصود به إنشاء صلاتنا ، لأن طلبنا الرحمة من الله دعاء بالخير ، ولذا قال لسائيه : كيف نصلى ؟ قال : قولوا اللهم صل إلخ .

وتفسير الصلوات المذكورات بما ذكر هو المشهور ، ويوافقه قول
أهل اسمه : الجوهري وغيره ، واللفظ له : انصلاة ادعاء ، والصلوة
من الله ارحمه ، لأن الدعاء يشمل الدعاء بالغفران ، وهو صلاة الملائكة ،
والدعاء بـ ارحمه ، وهو صلاة النقلين وغيرهما ، فصح ان يقل : الصلاة
من الملك والادمي والجنى الدعاء .

وقيل : الصلاة من الملائكة الدعاء بالغفران والرحمة ، ومن
الادميين والجن آى وغيرهم من الخلق الدعاء بـ ارحمه والتعظيم .

ويدل على أن صلاة الملائكة هي ما ذكر في هذا القول حديث :
« اذا جلس الرجل ينتظر الصلاة لم تزل الملائكة تصلى عليه تقول :
اللهم اغفر له اللهم ارحمه » وقيل صلاة الله رحمة مقرونة بتعظيم ،
ومن الملائكة استغفار ، ومن غيرهما تضرع .

وفي فتح الآلة في المشكاة : أن الصلاة من الأدميين التضرع
والدعاء ، وكذا بقية الحيوانات ، وفي فتاوى السيوطى ما نصه : إن
الاحجار سلمت على النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يرد أنها
تصلى عليه .

قلت : ورد وأرجع بعضهم استغفار الملائكة ودعاء غيرهم الى طلب
الرحمة ، ورد بأنه تصرف عقلى لا يعتبر فى المنقول إلا بنقل .

ومنه : ظهر أن ما قيل من أن التحقيق أن الصلاة بمعنى الإمداد ،
وهو من الله بالرحمة ، ومن غيره بالطلب أولى بالرد ما لم يثبت بالنقل ،
لكن نقل بعض المحققين عن أبى العالية وابن عباس أنها من الله ثناء ،
وإظهار شرف ، ومن غيره طلبه ، قال : وهذا الطلب عين الثناء والتعظيم ،
فيكون مشتركا معنويا .

قال الصفوى : وقد يزيّف تفسير صلاة الله بالرحمة بإنكار ، نحو : اللهم ارحم محمداً ، وبعدم قيامه مقام الصلاة ، وبالخلاّف فى الملاقى اتصاله على غير النبىء ، والوفاق فى الترجم على غيره .

قلت : لا نسلم منع اللهم ارحمه ، إذا أريد به اللهم أنعم عليه ، أى زد له نعماً ، لأن نعمه تعالى لا تتناهى ، فالمطلوب أمر زائد على ما حصل له فى وقت ، ففى الكلام حذف أو استعمال العام فى الخاص بقرينة إن طلب الحاصل غير معقول ، وقد يقال : تعبدنا بذلك تعبدأ لجبرد الثواب ، تأمل ولا شك أنه صلاة لكن لا بد أيضاً أن يصلى بمادة الصلاة ، لقوله فى تفسير : صلوا عليه ، قولوا اللهم صل إلخ بعض ذلك أشار الصفوى مجيباً بقوله : أقول الأول للشهرة والشيوخ ، فيما ليس فيه كمال التعظيم ، والآخران للتخصيص اللفظى شرعاً لا المنوى .

وقيل : إن الصلاة لغة الدعاء مطلقاً ، وهو ظاهر صاحب فتح الأقفال فى صفيره على اللامية .

قال الشنوائى ، والطلبى : وهو فى حقه تعالى بمعنى أنه يدعو ذاته بإيصال الخير الى النبىء صلى الله عليه وسلم وغيره .

قلت : هو باطل إلا ان أرادا أنه يريد إيصال الخير الى من ذكر .

وقال ابن العباس عبد الله فى تحقيق المقال : صلاة الله رحمة ، وصلاة الملائكة رقة ، واستدعاء للرحمة ، قال وقيل : صلاة الله على غيره صلى الله عليه وسلم ، ممن دونه رحمة ، وعليه صلى الله عليه وسلم تشريف وزيادة تكريم .

وقال أبو العالية : صلاة الله على نبيه ثناءه عليه عند الملائكة ،
وصلاة الملائكة عليهم الصلاة والسلام دعاء ، وكذا سائر العباد صلاتهم
دعاء ، كما ذكر أبو العالية من صلاة الملائكة ا . هـ .

وصلى الناظم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله كما ورد
في حديث التعظيم الذي هو : قولوا اللهم صل إلخ ، وزاد الصلاة على
الصحب ، وهو دليل على أن الأول يعم أقاربه ، ولا إشكال في جواز
الصلاة على غير النبي من الآل والأزواج ، أي والصحب إذا كانوا
بحكم التابع للنبي صلى الله عليه وسلم ، والإضافة إليه لا على
التخصيص .

قلت : وكذا سائر المؤمنين على التابع فقط ، أو مع الإضافة المعنوية ،
لأن المؤمنين مؤمنون به ، وهم أوليائه ، واختلف في الصلاة على من
ليس بالنبي على التخصيص ، مثل أن يقال : اللهم صل على زيد
أو على أبي أي أرحمه ، فقيل : لا يصل إلا على النبي ، فلا يصل
على التخصيص ، ولو على من هو من أهل البيت أو من الأنبياء .

ونقل عن مالك ووجهه : أن ذلك صار شعارا لذكر رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، بل ربما يتوهم منه أن المصلى عليه نبي ،
قال صلى الله عليه وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا
يقفن مواقف التهم » وعن الزمخشري أن ذلك مكروه وقيل : لا يصل
إلا على النبيين وهو المشهور عن مالك ، ووجهه ما ذكر ، وقيل :
يصلى عليهم وعلى غيرهم .

قلت : ويدل له قوله تعالى : (هو الذي يصل عليكم) إلخ
(وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) وقوله صلى الله عليه وسلم :
« اللهم صل على آل أبي أوفى »

قال الزمخشري القياس جواز الصلاة على كل مؤمن ،
 أى الانفراد والتبع ، وقد يقال : لا دليل فى الآيتين ، لأن المعنى هو
 الذى يرحمكم ، وتستغفر مثلاً لكم ملائكته ، وادع لهم بالخير إن دعاك
 سكن لهم ، والخلاف إنما هو فى الصلاة بلفظ الصلاة مثل : اللهم صل
 على زيد وعمرو ، والدليل على الجواز الحديث فقط : « اللهم صل
 على أبى أوفى » دون الآيتين .

والحق عندى أن جملة الصلاة خبرية لفظاً ، إنشائية معنى ،
 قصد بها تحصيل الصلاة المأمور بها ، أو خبرية لفظاً ، طلبية معنى ،
 أى اللهم صل عليه وعليه . فككت البيت ، ولكن مجيء الاسمى للطلب
 قابل بالنسبة الى الفعلية .

ونظير الوجه الأول فى الأعمال قولك : بعت قاصداً لإنشاء
 البيع ، ونظير الثانى : رحم الله فلانا ، أى ارحمه يا الله ، كذا ظهر
 وليست بخبرية لفظاً ومعنى ، لأنها لا تحصل الصلاة .

وزعم الطبرلاوى والصبان أنه تجوز خبريتها بناء على أنها تنفيذ
 التعظيم ، وفيه نظر لأن التعظيم لا دعاء بالخير فيه ، فلا تحصل
 الصلاة تأمل ، وذلك أن الإخبار على التعظيم أو غيره بثبوت الصلاة
 أى الرحمة ، لا يتضمن سؤال الرحمة ، واختار الجملة الاسمى فى
 الصلاة ، والحمد على رفعهما عن الفعلية لدالتها على الدوام ، سواء
 قدر المطلق الاستمرارى اسماً أو فعلاً ماضياً أو مضارعاً .

وقيل : إن الجملة الاسمى لا تدل عليه إذا كان الخبر فيها فعلاً
 قبل أو اسماً مثله ، وإذا قدر مضارعاً استمرارياً فهو الدال على ذلك .
 وذلك مبسوط فى غير هذا ، والصلاة اسم مصدر ، وذاك المصدر هو
 التصلية بتخفيف الياء مفتوحة ، لأن قياس مصدر صلى التصلية مثل

زكى تركية بدون التشديد : لأن قياس مصدر فعل بتشديد العين تفتحة بدون ياء بين العين واللام ، وقل مجيئه على تفعيل بئلاء مثل : نزي زيد دلوه تنزيًا بتشديد الياء ، ولم يرد واحد منهما فى صلى ، بل ورد صلاة قال فى تحقيق المقال : ولطه فرار من صليت الشيء فى النار تصلية .

قلت : ويجوز أن يقال تصلية بفتح الياء بدون تشديد على القياس بناء على جواز استعمال القياس فى المصادر ، ولو ورد خلافة فقط وهو ضعيف مردود ، وعلى فى الموضعين للاستعلاء المجازى ، ولا حاجة الى جعلها بمعنى اللام الاستحقاقية ، لأن الرحمة تنشى صاحبها الواقعة عليه ، وكأنها شيء علاه ، وكذا الدعاء بها ، وخير اسم تفضيل منصرف ، سواء أضيف كما فى البيت ، أو قرن بالأم لا ، لأنه ولو كانه فيه الوصفية ، لكن زالت منه موازنة الفعل بحذف همزته ، لأن أصله أخير فحذف لكثرة وروده بحذف الهمزة ، فنقلت فتحة الياء الى الخاء لأنه لا يبتدأ بساكن ، وقد تثبتت همزته •

قال الناظم فى الكافية :

وغالبا أغناهم خير وشر

عن قولهم أخير منه وأشر

وهو مشتق من الخير بفتح الخاء ومكون الياء الذى هو مصدر خار يخير ، أى تابس بالخير وهو مقابل الشر ، أو من الخير بكسر الخاء ، وهو الكرم والشرف •

فالمنى على الأول : ثم الصلاة على من هو أكثر خيراً من غيره من البورى •

وعلى الثانى : ثم الصلاة على من هو أكرم وأشرف من غيره ،
ويستعمل خير اسما ليس بوصف كخار يخير خيراً ، ولا يوصف كالذى
هو اسم تفضيل نحو : (إن ترك خيراً) أى مالا ، ويستعمل وصفاً ليس
باسم تفضيل مخففاً من خير بفتح الخاء وكسر الياء مشددة ، كما
يقال فى ميت وهين بتشديد الياء ميت وهين بسكونها نحو : (خيرات
حسان) فى تأويل بعيد والقريب أنه اسم تفضيل طابق لمدم وزن
أفعل .

ويجوز تجريح الذى فى البيت على هذا الآخر ، ولكن الأول أولى ،
فبطل ادعاء أبى يحيى أنه ليس المراد فى البيت إلا ذلك الأول ، ولا شك
أنه صلى الله عليه وسلم خير من غيره من الورى وخيرهم .

فمبلغ الملم فيه أنه بشر

وانه خير خلق الله كلهم

كما قال البوصرى ، والورى الخلق مأخوذ من ورى الزند يرى
أى أخرج ناره ، والخلق مخرجون من المدم الى الوجود ،
وألغه منقلب عن ياء ، فهو يكتب كصورة ياء ، وتقول المغاربة :
لها الإمالة لا عن واو ، لأنه ليس فى العربية كلمة فاؤها ولا مها واو
إلا الواو ، والمراد بالسورى هنا من ليس بخسيس من الخلق كالجبابرة
وأصحاب الكباثر والصنائير ، الذين لم يتوبوا ، والكلاب والخنازير
والحمير ، ومن ليس لا فضل له كالحجر والشجر والحمل ، لأن
تفضيله على هؤلاء ، وكل من هو ناقص تنقيص ، لأن تفضيل الكامل على
الناقص تنقيص ، تقول فى ذم الفرس : هو خير من الحمار ، وفى ذم
السيف هو خير من العصا ، فإذا ثبت أنه خير من السورى الحسن ، ذوى
المزية فقد ثبتت له المزية على غيرهم بالأولى .

ويظهر لى أيضاً أنه يجوز أن يراد الخلق مطلقاً ، على أن المراد مجموعهم لا جميعهم ، فلا يرد أنه تفصيل للكامل على الناقص تأملاً •

وأما حديث : « كفلى على أدناكم رجلاً » فإن للرجل الأدنى فيه مزية وفضلاً ، لكنه مفضول أو أفضل منه في الحديث النبى وغيره ، فلا يرد على قاعدة أن تفضيل الكامل على الناقص تنقيص ، لأن المراد النقصان المفرط المذموم ، والسادات بألف وتاء جمع سادة ، والساداة جمع سيد على غير قياس ، وأما جمع السادة على سادات فمقيس لتأنيته بالتاء كطلحة وطلحات ، ولو كان المذكر غير مقيس ، لأن جمع الجمع سماعى •

ومعنى ذلك أن كونه لمذكر لا يمنع جمعه بألف وتاء لختمه بالتاء ، وكونه جمع جاء على غير قياس ، لأن جمع الجمع سماعى فلا تناقض ، وقيل : بقياس جمع الجمع ، ويجوز أن يكون في النظم سادتا بدون ألف بعد الدال ، فيكون جمع سيد ، فيكون الجزء مطوياً أى محذوفاً منه الحرف الرابع الساكن كفاء مستطعن ، فإن حذفها طمى لأنها رابعة ساكنة والسين والألف بعدها سبب خفيف نظير الميم والسين من مستطعن ، والدال أول السبب الخفيف الآخر لم يؤت له بصرف ثان ساكن ، وهو نظير تاء مستطعن ، وأصل : سادة سودة بفتح السين والواو ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت الفاء بعد حذف حركتها ، وأصل : سيد سيود بفتح السين وسكون الياء وكسر الواو فوزنه فيعل بفاء مفتوحة فياء ساكنة ، فعين مكسورة قلبت الواو ياء ، وأدغم فيها الياء لاجتماع ياء وواو مسبوقه إحداها بالسكون ، وهذا مذهب البصريين •

وقيل : أصله سيود بفتح السين والواو وسكون الياء بينهما ، فوزنه فيعل بفتح الفاء والعين وسكون الياء بينهما ، وهذا مذهب أهل بغداد ، ووجهه أنه اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ، ثم كسرت الياء المنقبة عن الواو نقلاً لفيعل بفتح العين كضيفهم وصيرف الى فيعل بكسرها ، أو يقال : كسرت واوه بعد ما فتحت فقلبت ياء ، وأدغم فيها ياء ، وإنما لم يقولوا بكسر الواو ابتداء ، لأنهم لم يروا في الصحيح ما هو على فيعل بالكسر حتى يعمل عليه المعتل ، ويرده أن المعتل قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ، فإنه نوع على إفراده ، فيجوز أن يكون مختصاً بالمعتل كاختصاص جمع فاعل من المعتل على فطة وبضم الفاء وفتح العين واللام ، كقضاة جمع قاض أصله قضية بضم القاف وفتح الصاد والياء ، قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ولو كان سيد فيعلا بفتح العين لقليل سيد بفتحها ، وإنما قلبت الواو ياء دون العكس ، لأنها أثقل من الياء تحصيلاً للتحقيق ما أمكن ، ولناسبة الكسر .

وقيل : أصله سويد بفتح السين وكسر الواو وسكون الياء ، وزنه فيعل بفتح الفاء وكسر العين وسكون الياء ، وهو مذهب الذراء ، ويرجح الجمع على مماثل بالهمزة قالوا : سيأخذ بالهمزة بين الألف والدال ، ولو كانت العين مؤخرة وهي الواو لما همزوه أى لما قلبوها همزة ، لأنها أصل ، فلما جىء بالهمزة بعد الألف علم أنها منقلبة عن ياء سويد وواؤه هي الياء قبل الألف ، ولو كان أصله سيود بفتح الواو أو كسرها لما قلبت الواو همزة ، لأنها أصل ، ويرد على ذلك أول وأوئل .

قال في التوضيح : الرابعة أن تقع إحداهما ثاني حرفين لينين
بينهما ألف مفاعل ، سواء كان اللينان يامين كتيائف جمع نيف ، أو واوين
كأوائل جمع أول ، أو مختلفين كسيلند جمع سيد أصله سيود .

قال خلد : هذا مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما ، وذهب
الأخفش الى أن الهمزة في الواوين فقط ، ولا همز في اليامين ، ولا في
الواو مع الياء فيقال : سياید وسيأود ونيائف بدون همز على الأصل ،
وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما ، ولأن لذلك نظيراً وهو
اجتماع الواوين أول الكلمة ، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الواو والياء ،
فلا يبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز
نحو : بين اسم موضع ، ونحو : يوم ، والصحيح ما ذهب اليه سيبويه
من الإبدال مطلقاً للقياس والسماع .

أما القياس : فلأن الإبدال في أوائل إنما هو بالحمل على كساء
ورداء لشبهه بهما من جهة قربهما من الطرف ، وفي كساء ورداء لا فرق
بين الواو والياء ، هكذا هنا .

وأما السماع : فهو حكاية أبي زيد في سيرة سيائق بالهمز ، وهو
فيطة من ساق يسوق ، وحكى الجوهري في تاج اللغة جيد وجيائد
بالهمز ، وإنما أطلق الناظم السيد على غير الله ، لأن الصحيح جوازه ،
قال صلى الله عليه وسلم : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » وقال : « أنا
سيد الناس يوم القيامة » وقال الله عز وجل ، في يحيى عليه الصلاة
والسلام : (وسيداً وحسوراً) وقال النبي صلى الله عليه وسلم في
الحسن : « هذا سيد » وقال مثله على ، وقال الله تعالى : (وألفيا
سيدا لدى الباب) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « قوموا الى سيدكم » وقيل : لا يطلق

إلا على الله ، ويرده ذلك ، وعن النووي في الإذكار عن النحاس جواز إطلاقه على غيره ، إلا أن قرن بآل واستظهر النووي الجواز مطلقاً ، وعلة المانع مطلقاً أنه قيل له صلى الله عليه وسلم : يا سيدنا فقال : « السيد هو الله » وعليه مالك .

والجواب : أن المعنى أن السيد تحقيقاً هو الله ، وأن إطلاق السيد على غيره عارية ، وإطلاق نسبي ، والله السيد لكل شيء سواء ، والسيادة ارتفاع القدر والشأن ، وأصل السيد المتولى للسواد ، أى الجماعة الكثيرة ، ولما كان من شرط المتولى للجماعة الكثيرة أن يكون مذهب النفس ، قيل لكل من كان فاضلاً في نفسه : سيد ، ولا يقال : سيد للثوب أو الفرس من غير العقلاء ويطلق على الحليم الذى لا يستغزه الغضب والكريم والمالك .

قال الخطبى : والسيد لغة من فاق غيره كراً وحلماً .

قال صاحب تحقيق المقال : ومعنى السيد الكامل المحتاج اليه بإطلاق ، وفلان سيد قومه يرجعون اليه ، وجريهم على مقتضى أمره ومعلوم عليه عن رأيه يصحرون ، ومن قوله يستمدون ، وللناس فيه عبارات لا تخرج عما أصلناه ، وآل الرجل عشرته المنسوبون اليه ، وهم أولاده وأولاد أولاده ما تتاسلوا ، أى الذكور لأولاد بناته ، كما احترز عنهم بقولنا المنسوبون اليه ، فلا يقال لأولاد البنات ، ولا للإخوة والأخوات والزوجات ، إلا أن يراد النسبة اللغوية فيشمل من ذكر ، فيساوى عبارات الصحاح آل الرجل أهله وعياله ، وأيضاً أتباعه .

وعبرة بعضهم آل الرجل لغة عشيرته وأهله ، والمراد بآل النبىّ هنا فى مقام الدعاء أقربيه فيما قيل ، فعطف الأصحاب عليه للمغايرة .

بل عطف عام على خاص ، لأن الأصحاب تعم آله وغيرهم ، وآله الذين في زمانه الذين آمنوا به كلهم أصحاب بل بينهما عموم وخصوص من وجه ، فمن الصحابة من ليس من أقاربه صلى الله عليه وسلم ، ومن أقاربه من ليس صحابياً ، وهو من جاء بمدك ، ومن المسلمين من هو صحابي وآل كالعباس وحمة وفاطمة رضى الله عنهم .

وقيل : المراد أتباعه في العمل الصالح ، فيشمل الأصحاب ، فمطعمهم عليه عطف خاص على عام لمزية ذلك الخاص على من عمل صالحاً ، ولم يكن قريباً له صلى الله عليه وسلم في النسب ، وهو اللائق بمذهبنا ، لأن تخصيصه بالآل الذين رضى الله عنهم ، الذين أقارب له ، فيه عدم التعميم في الدعاء ، وتفسيره بكل من آمن به ، ولو لم يعمل العمل الصالح فيه دعاء بخير الآخرة لغير المتولى وهو ككر .

وكذا القصد به الى كل أقاربه ولو غير مؤمنين ، أو غير موفين كقراً ما قصد نحو : أبى لهب ، فمن نص على شره فقصده بالولاية شرك ، وقصد من لم ينص عليه كفره نفاق .

وقال الأزهري : المراد بالآل في مقام الدعاء المطلوب فيه التعميم أمة الإجابة ، أى من اتبعه ولو في أصل الإيمان ، يعنى أوجب الى التوحيد ، قال : هو الأقرب للصواب ، واختاره النووي ، وقيده القاضى حسين بالاتقياء منهم ، فيوافق ما مرّ لنا ، ونؤيده : (إن أولياءه إلا المتقون) بل قال بعضهم : يحمل من أطلق عليه .

وقيل : يبقى على إطلاقه بأن يراد بالصلاة الرحمة المطلقة ، أى الشاملة لرحمة الدنيا المطلوبة لغير المتولى وله ، ورحمة الآخرة المطلوبة له ، وهذا منهم احتياط ، وبعض تنفيه لأن مذهبهم الرجاء لكل من اتبع في أصل الإيمان ، ولو مات مصرّاً على كبائر النفاق .

قال السنوانى : وجمع بعضهم بأن له استعمالين خاصاً ، وهو الأول وهو من جهة النسب ، وعاماً وهو الثانى وهو من جهة الدين : وهو المراد فى مثل هذا المقام ، وأراد بالأول عدم الإبقاء على الإطلاق ، وبالثانى الإبقاء عليه •

واختار الصبان أنه إن كان فى العبارة المدعو بها ما يستدعى تفسيره بأهل البيت ، حمل عليهم ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهبت عنهم الرجس ، وطهرتهم تطهيراً ، وإن كان ما يستدعى تفسيره بالإتقياء حمل عليهم ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، الذين ملأت قلوبهم بأنوارك ، وكشفت لهم حجب أسرارك ، فإن لم يكن ما ذكر حمل على الأتباع ، نحو : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، سكان جنتك ، وأهل دار كرامتك •

وقال الشافعى : آله أقاربه المؤمنون من بنى هاشم وبنى المطب •

قال الشيخ عميرة : أراد بالمؤمنين ما يشمل المؤمنات ، ففيه تغليب ويثنى ما يشمل البنات ، ففيه تغليب أيضاً وهو صريح فى شمول الآل للإناث •

قال ابن قاسم فى حاشية جمع الجوامع : اعلم أن استدلال الشارح بهذه الأحاديث يقتضى أن أولاد بنات هاشم لا يدخلون فى الآل ، لأنه لاحق لهم فى الخمس ، وقضية الأحاديث أيضاً جواز الصدقة عليهم ، وبتفسير الشافعى قال الجمهور ، ولكن التحقيق أن هذا التفسير بيان لمن يحرم عليهم أخذ الزكاة ، لما لهم فى خمسة الخمس ، فأولاد بنات من ذكر ليسوا من الآل بهذا المعنى ، لأنه لا يحرم أخذها ، لأنه لا شىء لهم فى خمس الخمس كالزبير وعثمان •

قيل : تخصيص آل ببني هاشم والمطلب دون غيرهم ، والعشيرة شرعى لا لغوى ، وانتحقيق القصد بالآل في مقام الدّعاء عند عدم قرينة كل من آمن به ، وعمل صلحا الى يوم الدين (إن أوليائه إلا المتقون) وإضافة آل الى الضمير جائزة كما فعل المص وفيه إشارة الى الرّد على الكسائي والنحاس والزبيدي المانعين لإضافته للضمير ، القائلين : إنها من لحن العامة .

ويرد عليهم قوله : وانصر على آل أنصليب اليوم ألك بإضافته للكاف ، ثم إنه إن كانت شبهتهم أن الآل إنما يضاف الى الإشراف والمعظم عنهم الظاهر لا الضمير ، بطلت أيضا لأن الضمير كمرجه في الدلالة ، ويرد عليهم أيضا في منمهم إضافته للضمير حديث : « اللهم صل على محمد وآله » .

قال الشيخ أبو زكريا : قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم : من ألك يا رسول الله ؟ قال : « أنى كل بار تقى » فأضيف للضمير في كلام السائل وهو عيسى ، وفي كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أفصح الناس .

نعم قيل : الأولى إضافته للظاهر ولا يضاف إلا للمعلاء ، بل إلا لغوى المصلم ، فلا يضاف الى زمان أو مكان ، وكل من لا يوصف بالمعلم ، فلا يقال : آل مصر ولا آل موضع كذا ، ولا آل زمان كذا . ويرد ذلك قوله : من الجزء من آل الوجيه ، وقوله : وانصر على آل الصليب اليوم ألك ، فأضيف للوجيه وهو فرس ، وللصليب وهما ليسا عالمين ، لكن هذا قليل لطفه غير مقيس ، ولا يضاف إلا لمن له شرف ، ولا يرد عليه البيتان ولا قولهم : آل فرعون ، لأنهم مقصورون بصور الإشراف ، ولأن فرعون والفرس والصليب شرفا باعتبار الدنيا عند أهلهم ، فلا يقال : آل الإسكاف .

وعن الأخفش أنهم قالوا : آل المدينة ، وآل البصرة ، وفيه دليل على جواز إضافته لغير العالم ، إلا إن قيل : إنه قليل أو نادر لا يقاس ، وكذا سمع آل البيت ، والبيت غير عاقل ، وفي إضافته للمدينة والبصرة دليل على جواز إضافته لمؤنث ، سمع آل فاطمة وآل فلانة ، قال الشاعر :

✽ عفا عن آل فاطمة الجوى ✽

فبطل ادعاء أنه لا يضاف لمؤنث ، إلا أن قيل بقلّة ذلك ، والغالب إضافته الى علم من يعزم ممن له خطر وشرف في الدين أو الدنيا ، أو فيهما ، ونادر غير مضاف نحو : هؤلاء آل أو هؤلاء آل لهؤلاء ، ونادر مضافاً الى علم من لا يعلم كإضافته للوجيه علم فرس ، وقل مضافاً الى ضمير فيما قيل ، وإلى اسم جنس كإضافته للصليب ، ولا يقال : اختصاص الآل بأولى الشرف يمنع تصغيره ، لأن المعتبر فيه الشرف باعتبار المضاف اليه دون ذوات من أطلق عليه آل ، ولو سلم أن شرف المضاف اليه يقتضى شرف المضاف ، لكن التحقير باعتبار لا ينافي الشرف باعتبار آخر ، مع أن الشرف تتفاوت مراتبه بحسب الإضافات .

قال الشفواني : وأيضا فالتصغير يكون للتعظيم .

قال الطبرلاوى : نوقش في هذا بأن التصغير التعظيم فرع تصغير التحقير ، ويجوز إضافة أهل الى ما ذكر كله ، واختصاص آل بأولى الشرف ، وما ذكر إنما هو بعد القلب الآتى ، وقيل : مطلقاً ، وقد يجمع بالواو والياء مع النون ، نحو : هؤلاء أو لوزيد ، وجاء أولون بالإضافة وعدمها على ما مرّ ، والمشهور أن أصله أهل ، قلبت الهاء ألفاً ، ويبحث فيه بأن قلب الهاء ألفاً لم يجزى في موضع آخر حتى يقاس عليه .

وقال سيبويه : أصل آل أهل ، أبدلت الهاء همزة لقرب المخرج كما فعلوا في ماء أصله ماه ، فوقعت همزة ساكنة بعد أخرى مفتوحة ، فقلبت ألفا ، وإنما لم تقلب الهاء ألفا من أول الأمر لما مر من أنه لم يجيء في موضع قلب الهاء ألفا ، حتى يقاس عليه .

وأما قلب الهاء همزة فشائع ، فقلبت الهاء همزة ليتوصل إلى قلبها ألفا ، والألف أخف فلا يرد أن الهمزة أثقل من الهاء ، فكيف تقلب الهاء همزة ، لأنه مؤد إلى القلب ألفا وهو خفيف .

وأما قلب الهاء همزة في نحو : ماء مع إبقائها همزة دون قلب الفاء فوجهه جبر ضغطه الحاصل بقلب عينه ألفا ، وأصلها الواو ، لأن الهمزة أقوى من الهاء ، وأنه لو قلبت الهمزة ألفا لجاء ألفان وإبقاؤها محال ، وقلب الثاني همزة رجوع للهمزة المقبوض عنها ، لا يقال : فلا أبقيت عينه واوا ليصح ذلك ، لأنها تحركت بعد فتحة ، فقلبت ألفا ، ولا بد منه ، وذلك مذهب سيبويه ، وصاحب القاموس ، واستدل له بتمصيره على أهيل ، وهو يرد الشيء لأصله ، ولم يصغر على غيره ، فدل على أنه فرع أهل ، إذ لو تفرع عن أصل غير ذلك لسمع له مصغر يرده إلى ذلك الأصل ، ورد بأنه سمع له مصغر وهو أويل كما في القاموس ، فأصله أول بفتح الواو على ما يأتي إن شاء الله .

بل قد يبحث بأنه حيث سمع أهيل وأويل ، فلا دلالة في التصغير على تغيير أحدهما ، ويبحث في ذلك بأننا لا نسلم أن أهيل تصغير آل ، بل تصغير أهل ، وأما أويل فتصغير آل كما للكسائي القائل : سمعت أعرابيا فصيحا يقول : أهل وأهيل ، وآل وأويل ، وكما

للدَّماميني الثالث : إن آلا ليس كلمة متفرعة عن غيرها ، بل هي مادة ، وأهل مادة أخرى مختلفتان ، وقد يقال : إن أئمة اللغة نقلوا أن آلا صفر على أهيل ، وأنهم ما قالوا ذلك إلا وقد فهموه من كلام العرب بقرائن وهم ثقات إلى النقل جداً ، وطلب تصحيح النقل من هؤلاء الفحول ليس له وجه مقبول عند أرباب القول وأصحاب العقول .

أما ترى أن الفقهاء أو المحدثين وغيرهم إذا نقل جلهم أو جليلهم عن إمام فلا اعتبار عندهم لمنع صحة النقل ، وطلب التصحيح ، وأو فتح ذلك الباب لم يبق اعتماد على ما في الكتب ، ولا يصح التعويل عليهم ، ولا ينبغي التعرض لذلك إلا لموجب يعارض ، وإلا فلا يفيد فائدة كما للشنواني .

وإن قلت : أنتم معشر الأباضية لا يجوز عندكم حسن الظن في مخالفيكم ، ولا في صاحب الكبيرة مطلقاً ، فكيف تجعل المخالف ثقة ؟

قلت : هم ثقات في علم اللغة والنحو وغيرها ، من دون أصول الشريعة ، فقد رأيتهم أعنى معشر الأباضية قلدوهم في اللغة والنحو وغيرها ، وفي تفسير الآي ، وفي فروع الفقه حيث يخطوا من فعل بقول من أقوالهم في الفروع ، وما ذلك إلا لحسن الظن فيهم في ذلك ، ولا يضر حسن الظن هذا لأنه ليس على وجه يوجب الولاية ، بل على وجه أن الأصل عدم الكذب ، وأنهم لا يجيزون انكذب ، كما لا نجيزه ، وأنهم مجتهدون في العلم جداً ، وأنهم لم يدعمهم إلى ذلك اعتقاد مذهب فاسد ، فلذا لم يجعلوهم ثقات حيث دعاهم إلى ذلك الاعتقاد في مسألة ، وذكر المتبرأ منه بما فيه من الحسن ، لا على وجه المدح ، بل قال بعضنا : أو على المدح جائز إذ هو على أمر صحيح بلا قصد ولاية .

هذا ما ظهر لى ، وإلا فكيف رأيت فى أهل مذهبنا من كتب تصريف
 أو لفه أو منطق ، فباله من مذهب ما أقومه ، وبأه نقله علماته ،
 ويظهر لى انه حيث نصوا على ورود تصغير ال على أهيل وأويل له
 اصلان : أحدهما : أهل فباعباره صغر على أهيل ، والاخر : أول
 فباعباره صغر على أويل ، فصح الاستدلال على ان اصل ال أهل
 باهيل - ولئن لا ينادى ان له أصلا آخر فباعباره صغر على أويل -
 لا يقال أهيل تصغير أهل لا آل ، لأن الإثمة نقلوا عن العرب انه
 تصغير ال ، وما قالوا ذلك إلا لفهمهم من العرب انه تصغير ال حم
 مر ، فاهيل يكون تصغير آل ، ويكون تصغير أهل .

ثم رأيت ابن قاسم صاحب الآيات البينات نص على ذلك ،
 فاحمد به على موافقتى لعلامة محقق .

وقال الكسائى : كما مر أصل آل أول بفتح الهمزة والواو بدون
 شديد ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، وحكى هو وغيره
 تصغيره على أويل فهو دليله ، وعليه الجوهري حيث ذكره فى عين
 الواو لا فى عين الهاء ، وهو مأخوذ من آل يؤول الى كذا اذا رجع
 ليه بقرابة أو نحوها ، ولا يقال : لو كن أول أصل آل لنطقت به
 العرب ، لما علمت أنه تحركت الواو بعد فتح ، فقلبت ألفا فهو أصل
 مرفوض ، لأنهم لا ينطقون بواو متحركة بعد فتحة بل يقلبونها .

ويبحث فى مذهب سيبويه بأنه لو كان أصله أهلا لما فرقوا فى
 الإضافة بين آل وأهل ؟

ويجاب : بأنه لا يلزم من كون الشيء أصلا لشيء أن يستعمل
 استعماله ، وكفى للأصول من مزايا على الفروع ، وكفى من تصرف فى
 الفروع ليس فى الأصول .

ويبحث على مذهبي سيوييه والكسائي ، من حيث الاستدلال
بالتصغير ، بأن المصغر فرع الكبير ، وقد توقف العلم بأصالة
ذلك الحرف في الكبير على أصالته في المصغر ، فجاء الدور !

وأجاب الشنواني : بأن توقف الفرعية على ما ذكر توقف وجود
لا توقف علم ، وتوقف أصالة الحرف على ما ذكر توقف علم لا توقف
وجود ، فلم تتمد جهة التوقف ، فلا دور .

هذا وقد مرّح بعض المحققين بشذوذ نحو : ماء ممّا همزته
عن هاء ، وعليه فينزم على مذهب سيوييه شذوذ إلا إن قيل : جعلوا نحو
ما شاذاً لأن همزته لم تقلب ألفاً بعد قلبها عن هاء ، وهو بعيد ،
والصّحّ بفتح الصاد وسكون الحاء ويكسر الصاد جمع صاحب
كراكب وركب ، وسافر وسكر ، وتاجر وتجر ، وهو غير مقيس
والقياس صاحب بضمّ الصاد وفتح الحاء مشددة ، كراكع وركع
ومطّب بضمّ الصاد وفتح الحاء مشددة بعدها ألف كراكع وركاع ،
ومحبة بفتح الصاد والحاء بنون تشديد ودون ألف ككامل وكملة ،
وطالب وطلبة .

وهذا كله إن قلنا : صاحب وصف أو لوحظت وصفيته المنسوخة ،
وأما إن قلنا : غير وصف وغير ملحوظة هي ، فقياس جمعه صواحب
ككاهل وكواهل ، كذا ظهر لي ، وقيل في نحو : انصحب والركب
والسفر والتجر بفتح الأوائل ، وسكون الثانوي إنه اسم جنس لا جمع ،
وقيل : اسم جمع وهو المختار عندهم ، وبه قال سيوييه ، يقول : فاعل
لا يجمع على فاعل .

وأما أصحاب فقال الدواني : هو جمع صاحب بفتح الصاد
وسكون الحاء الذي هو جمع صاحب أو أصحاب جمع صاحب بفتح

وسكون ، الذى هو مخفف من صاحب بفتح فكسر الذى هو مخفف صاحب بالألف .

وقال السعد فى المطول تبعاً للزمخشري : إن جمع صاحب وودّ بأن الجوهرى منع جمع فاعل على أفعال ، وأجيب بأن استعمال الزمخشري بمنزلة الرواية ، لكن قد وافق السعد فى حاشية الكشف الجوهرى حيث قال : الحق عدم ثبوت أفعال جمع فاعل ، حتى قيل إن أصحاباً جمع صاحب بالسكون الذى هو اسم جمع أو جمع صاحب بالكسر مخفف صاحب ، ولقائل أن يقول : إن أفعالا كما لا يكون جمعاً لفاعل ، كذلك لا يكون جمعاً لفعل بسكون العين صحيحاً إلا شذوذاً فيهما ، ولو اعتلت العين فى فعل بالسكون لجمع على أفعال ، كتوب وأثواب ، وميت وأبيات .

قال فى التوضيح : كما شذّ أى أفعال فى فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها .

قال الشنوائى : لا يقال لعل المراد أنه لا يكون جمعاً لفاعل مطلقاً لا قياساً ولا شذوذاً ، لأنهم صرحوا بأن أفعالا ممّا حفظ فى فاعل ، نحو : جاهل وأجهال ، فإن ثبت دليل على أنه جمع صاحب شذوذاً فذاك ، وإلا أمكن أن يكون جمع صاحب شذوذاً ، فتخصيص الأول تحكم ٥٠١ .

وأصله لابن القاسم صاحب الآيات البينات قلت : صرح فى القاموس بأن أطهاراً جمع طاهر ، وصرح فى الفائق بأن أمجاداً جمع ماجد ، كشاهد وأشهاد ، وربما دل على قياس جمع فاعل على أفعال

قول الميداني : إن فاعلا يجمع على أفعال نحو : ناصر وأنصار ، وصاحب وأصحاب ، ولعله أراد أنه يرد جمعه على أفعال سماعاً ، لا أنه مقيس .

قال صاحب مجمع الأمثال : إن هذا الجمع عزيز في كلامهم ، ومعلوم ظاهر أن القلة لا تنافي الصحة ، ولا الفصاحة ، وإنما المنافي لهما الشذوذ ، وفيه أن الشذوذ لا ينافي الصحة ، ولا ينافي الفصاحة مطلقاً ، بل يقال : شاذ قياساً فصيح استعمالاً ، وجعل ما ذكر على أن المراد بالجمع فيه الجملة والجماعة ، لا الجمع النحوي خلاف الظاهر المتبادر ، والصاحب هنا الصحابي ، والصحابي نسب إلى الصحابة ، والصحابة في الأصل مصدر أطلق على أصحابه صلى الله عليه وسلم ، والصحابة لغبة استعمالها فيهم أخص من الأصحاب ، فالصحابة أصحابه صلى الله عليه وسلم وعلى الأصحاب نيطلق على أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وعلى الأصحاب مطلقاً ، والصحابي والأصحاب والصحابة في مقام الدعاء ، بل النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم من رأى النبي صلى الله عليه وسلم وآمن به : وإن لم يرو عنه ، وإن تطل صحبتته ، هذا مختار أبي يحيى وغيره .

وحده الشنواني عن بعض العلماء بأنه من اجتمع مؤمناً بمحمد صلى الله عليه وسلم وإن لم يره اظلمة ليل مثلاً ، أو عدم بصر ، ولم يطل اجتماعه بالمصطفى صلى الله عليه وسلم قال : هذا هو الصحيح من الخلاف ، بخلاف التابعي وهو صاحب الصحابي فإنه يشترط فيه الإطالة على قول نظراً للعرف ، والفرق أن الاجتماع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم يؤثر من النور القلبي أضفاف ما يؤثره الاجتماع الطويل بالصحابي وغيره من الأخيار ، فالاعرابي الجلف

بمجرد ما يجتمع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم مؤمناً ينطق بالحكمة ببركة طلعه صلى الله عليه وسلم .

قال : واعترض التعريف بأنه يصدق على من مات مرتدّاً كعبد الله بن حنظل بخلاف من مات بعد ردّته مسلماً كعبد الله بن أبي سرح ، ، وكذا يعترض على تعريف أبي يحيى .

وأجاب المحلى بأنه كان يسمّى قبل الردّة صحابياً ، بل يسمّى باعتبار ما قبل الردّة مسلماً ويكفى ذلك في صحة التعريف ، إذ لا يشترط في التعريف الاحتراز عن المنافي العارض لبعض أفرادهم .

قال المحلى : ومن زاد من متأخري المحدثين كالعراقي في التعريف ، ومات مؤمناً للاحتراز عن ذكر ، أراد تعريف من يسمّى صحابياً بعد انقراض الصحابة والإلزام أن لا يسمى الشخص صحابياً حال حياته ، ولا يقول بذلك أحد ، وإن كان ما أراده ليس من شأن التعريف .

قلت : ومثل عبد الله بن أبي سرح ، الأشعث بن قيس ، لا لطف الله به ، وذلك لأن الردّة تبطل وصف الصحبة ، وبالإسلام يعود .

قلت : واشتراط بعض المحدثين التمييز ، إنما هو في الصحابي الذي تجوز روايته ، والرواية عنه ، والكلام هنا في أعمّ من ذلك ، وقد شمل التعريفان غير المميز ، وشملاً من اجتمع به صلى الله عليه وسلم ، ولم يعلم أنه هو صلى الله عليه عليه وسلم ، وقد آمن به ومن اجتمع به ، ولم يشعر واحد منهما بالآخر أنه هو ، وشملاً من اجتمع به وراء ستر رقيق لا يحجبه ، ومن لقيه ماراً ولو الى غير جهته من غير مكث عند الوصول اليه ، وشملاً من رآه من كوة في جدار بينهما وخاطبه مع الرؤية منها ، فإنه اجتماع أو في حكمة ورؤية قطعاً .

وأخرج الحد الأول من اجتمع به ولم يره ، وأدخله الثانى ،
وأدخل الأول من رآه من الكوة ولم يخاطبه ، وانظر : هل يدخله الثانى ؟
توقف فيه ابن قاسم ، وأدخل الثانى من اجتمع به ، ولم يشعر واحد
منهما بالاجتماع ، أو لم يشعرأ مماً ، وأخرجه الأول ، وأخرج الثانى
من رآه من بعد وكلامهم صريح فى أنه صحابى كما فى الحد الأول
فإنه مدخل له ، وتردد فيه ابن السبكى فى منع الموانع ، وذكر أنه إن
لم يثبت أنه صحابى فلا إشكال ، وإن ثبت التزام صدق الاجتماع
مع الرؤية من بعد ، وشملأ من رآه واجتمع به فى ظلمة ، ولا يشمل الأول
من اجتمع به ولم يره لظلمة أو عى ، وشمله الثانى ، وشمل الأول من
رآه قبل النبوة وآمن به بعدها ، وشمل الثانى من اجتمع به قبلها إن
علق قوله بمحمد باجتماع فقط ، لا بمؤمناً ، وشمل هذا الثانى على
هذا التطبيق من اجتمع به ثم آمن به بعد ، وكذا شمل الأول
من رآه وآمن به بعد .

وقيل : هذان غير صحابين ، وشملأ من رآه أو اجتمع به يهودياً
أو نصرانياً قبل النبوة ، وقد تمسك بتوراته أو إنجيله جميعاً ، لأن
فيهما أنه نبي آخر الزمان ، وقيل : غير صحابى وذلك كبهيرى الراهب ،
وعمر بن نفيل ، وورقة بن نفيل ، لأنهم لم يدركوا الدعوة .

وقال شيخ الإسلام ، تبعاً لجماعة : إن ورقة صحابى ، وقيل إن
من اجتمع به غير مؤمن بعد الدعوة ، ثم آمن ولم يجتمع بعد غير صحابى
كرسول قيصر لتأخر إسلامه عن اجتماعه به صلى الله عليه وسلم ، ولم
يجتمع به بعد ، ويمترض على التعريفين بشمولهما من اجتمع به مناماً
أو بعد موته وقبل دفنه ، أو رآه كذلك مع أنه غير صحابى ؟

الجواب : أنه لا يتبادر منهما دخولهم بل خروجهم ، وشملا من
حنكه أو حملة من الأطفال ، أو رآه أو اجتمع به بدون حمل وحنك ،
لأن كل مولود ولد على الإسلام والتوحيد وشملا من رآه أو اجتمع به
في الأرض أو في السماء أو في الهواء من الملائكة والأنبياء ، كالخضر
فإنه اجتمع به في الأرض ، وكذا عيسى في بيت المقدس ، واشترط
بعض أن يكون الاجتماع عادياً أى متعارفاً ، فتدخل الملائكة المجتمعة به
في بيت المقدس ليلة الإسراء ، أو في غيره في غير ليلة الإسراء ، أو في
الهواء بين هذه الأرض وهذه السماء بناء على أن الاجتماع بهم
متعارف ، وتخرج الملائكة والأنبياء الذين رأوه في السموات ، فإن
الاجتماع بهم غير متعارف ، والفضل بالقصر لضرورة الوزن والقافية ،
جمع فاضل على القياس لأنه ، مما ضامى نحو : كريم وبخيل ، في
كونه كالعزيزة .

ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاماهما ، قد جملا نحو : عاقل
وغلاء ، وصالح وصلحاء ، وشاعر وشعراء ، وفعلاء مقيس في ذلك كله
وعقلا ، وصالح وصلحاء ، وشاعر وشعراء ، وفعلاء مقيس في ذلك كله
وصاحب الخلاصة ، فليحمل فضلاء على القياس لقوله بالقياس ،
فيبطل الدعاء صاحب افتعال ، أن فضلاء على غير قياس ،
ولو كان ظاهر التوضيح عدم القياس ، حيث عبر في فعل وفعلاء
بالاطراد ، وفي فاعل المضاهية بالكثرة ، ولو سلم في الجملة كان قياسه
فضلاء بفاء مضمومة ، وصاد مشددة مفتوحة ، وفضالا كذلك ،
وبالاف بعد الضاد ولا شيء بعد اللام فيهما معتبرا وفضالة
كطليبة .

والفضل الزيادة ، ومن زاد على أحد بشيء فقد فضله به ،
ولا شك في فضل الآل والصعب لحوزهم شرف الدنيا لمحبته .م

النبي ، ورؤيتهم أو رؤية الصحب ، أو بعضهم له شرف الآخرة لعلو درجتهم (لا يستوى منكم من أنفق) الآية .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لو أن أحداً منكم أنفق مثل أحد ذهاباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصفه » كذا في الصحيحين .

• تمتلن :

الأولى : أن الناظم فضل نبينا صلى الله عليه وسلم على الورى مطلقاً ، فيشمل الملائكة والأنبياء مطلقاً ، وهو صحيح ، ولو قال بعضهم جبريل أفضل منه وهو مردود ، وذلك مبسوط في كتب الفقه ، وفي تفضيله على الأنبياء ، منافاة لقوله : « لا تفضلوا بين الأنبياء » وقوله : « لا تفضلوني على يونس » ونحوهما ؟

الجواب : أنه إنما نهى عن تفضيل يؤدي الى تنقيص المفضل ، لأن تنقيص نبي من الأنبياء شرك ، والناظم لا يفعل ذلك ، وأنه نهى عن تفضيل في نفس النبوة التي لا تتفاوت في ذوات الأنبياء المتفاوتين بالخصائص ، والناظم لا يفعل ذلك ، والقرآن صرح بتفضيل البعض على البعض فقال : (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض منهم من كلم الله ورفع بعضهم درجات) أو المقصود في الحديث الأول : لا تفضلوا بين الأنبياء غيري ، وبأنه نهى قبل علمه أنه أفضل الذق ، ولذا لما علم قال : « أنا سيد ولد آدم ولا فخر » وقال : « أنا سيد الناس يوم القيامة » وخص يوم القيامة لظهور ذلك فيه بلا منازعة . وقال : « آدم ومن دونه تحت لوائى » وقال : « أنا أكرم الأولين والآخرين على الله ولا فخر » .

الثانية : ذكر بعضهم أنه لا يؤتى بلفظ الرحمة في حقه صلى الله عليه وسلم منا استقلالاً ، فلا يجوز لأحد أن يكره له إذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول رحمه الله ، لأن في ذلك إساءة أدب ، لأن لفظ الرحمة صار شعاراً لغير الأنبياء والملائكة ، فمن شأنه أن يرتكب الذنوب .

وخرج بقوله : منا ما جاء في بعض الروايات : اللهم صل على محمد وارضهم محمداً ، وخرج بقوله : استقلالاً ما كان تبعاً لكقول الأعرابي : اللهم ارحمني وارضهم محمداً ، ومن ثم لم ينكر عليه إلا قوله : ولا ترحم معنا أحداً بقوله : حجرت واسماً يا أخا العرب ، وكمن من شيء يجوز تبعاً ، ولا يجوز استقلالاً ، وبكلام الأعرابي أجاز بعض إطلاق الرحمة عليه صلى الله عليه وسلم ، والمراد زيادة النعم والدرجات ، وإنما يكون سوء الأدب في قول القائل : اللهم اغفر له والسلام ، مثل الصلاة فلا نسلم على غير الأنبياء والملائكة إلا تبعاً لهم .

ويجوز بالخطاب استقلالاً ، ولو على غائب بالمكاتبة أو بالوصية باللسان نحو : السلام عليك ، ومنعه الجويني استقلالاً على الغائب المخاطب وأجاز خطاب الحاضر به ، فلا يقال : قال عمر صلى الله عليه وسلم أو عليه السلام ، بل رضى الله عنه ، وأجازت الشيعة : قال على صلى الله عليه وسلم ، وكره ذلك لأنه شعار الأنبياء والملائكة كما صار عز وجل ونحوه شعاراً له تعالى فلا يقال : قال محمد عز وجل ، ولو كان جليلاً عزيزاً ، ويستثنى من قيل بنبوته ، وتنزع فيها كمریم ولقمان ، فإنه يجوز لنا التسليم عليه دون الصلاة استقلالاً .

والحق أنه إن بنينا على أن ذلك المتنازع فيه نبي جازت صلاتنا وسلامنا عليه استقلالاً والله أعلم .

الأهراب : ثم حرف عطف ، وترتيب ومهلة مبنية على الحركة ،
لثلاثا يلتقى ساكتان ، وكانت فتحة للتخفيف أثقلها بالتضمين ، وعطف
بثم لأن بين حمد الله والصلاة على رسوله وآله وصحبه مسافة
لا تحصى ، لأن حمد الله أحق بالتقديم ، وأهم ولأن حمد الله مقدم
على كل أمر ذي بال ، فعطف بها ليفيد الترتيب صريحا ، أو هي مجرد
الترتيب بلا مهلة ، لأن الصلاة عليهم قرينة من الحمد إن لم يتكافأ
لكونها حمدا ، أو هي مجرد الترتيب الذكري ، ومطل الإطالة في ذلك
علم النحو .

والصلاة مبتدأ وآل للمهد الذهبي ، أي الصلاة الممهودة في
التراجيم ، وفي مقامات الدعاء ، وعلى خير متعلق بمحذوف جوازا إن
قدر خاصا أي واجبة ، أو آت بها أنا أو نحو ذلك ، ووجوبها إن قدر
عاما أي حاصلة أو مستقرة أو نحو ذلك ، ويقدر أيضا في ذلك فعلا ،
ومحل الترجيح والإطالة النحو ، وذلك المحذوف خبر ، وجملة المبتدأ
والخبر معطوفة على جملة الحمد لله عطف اسمية انشائية على الواضح
على الاسمية الخبرية ، ببناء على جواز عطف الانشاء على الأخبار
وعكسه مطلقا أو إن جمع بينهما مقام ، وهو هنا التبرك كما جمع بين
التسمية والصلاة في بسم الله الرحمن الرحيم ، وصلى الله على سيدنا
محمد إذا أثبتنا الواو قبل صلى ، وجعلناها للمطف لا للاستئناف .

وقلنا : متعلق بالبسمة أخبار وإن جطنا جملة الحمد لله انشائية
كان عطفه انشاء ، والأول فيه مشكلة من حيث عطف اسمية على
اسمية ، والثاني فيه المشكلة من الهيئبة المذكورة ، ومن حيث عطف
انشاء على انشاء ، وإن نصبنا الحمد فالجملة معطوفة على جملة
أحمد ، أو نحمد عطف اسمية خبرية أو انشائية على فعلية انشائية
أو خبرية .

قيل : ويرجح هذا عدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، وعليه أبو يحيى *

قلت : انما يعدم الفصل اذا جعل لا أبني حالا ، وجعل حمدا مصدراً للحمد ، أو لأحمد المقدر قبل الحمد ، أو بدلا من الحمد بالنصب ، أما اذا جعل مصرا لأحمد مقدرا متصلا به غير أحمد المتقدم ، فجعله أحمد المقدرة فاصلة إلا إن جعلت بدلا من أحمد المتقدم ، وهو لم يجعلها كذلك *

ويجوز نصب الصلاة بأصلى مقدراً فتعلق على أحدهما على ما في محله من الخلاف ، فتعطف جملة أصلى ، وهي انشائية على جملة أحمد كذلك إنشائية أو خبرية ، وإن عطف أصلى على الحمد لله ، فعطف فعلية على اسمية ، وعلى حرف مبنى على سكون الألف ، والورى مضاف اليه ، أى خير الأمم أو البشر ، بل خير المخلوقات ، والاضافة لتعريف المعهد الخارجى ، أى الأفضل المعنى المعلوم عند أهل اللغة ، وآل للاستغراق ، والواو حرف عطف ، وعلى حرف جر وسادات أو سادة مجرور بها ، والجار والمجرور معطوفان على قوله على خير ، وانما أعيد كلمة على مع جواز تركها والاستغناء عنها رداً على الشيعة حيث منعوا في مقام الدعاء ، الفصل بينه صلى الله عليه وسلم وبين آله بكلمة على ، مستنديين في ذلك الى حديث موضوع وهو : « لا تقصّلوا بينى وبين آلّى بعلّى » *

ونا مضاف اليه مخفوض المحل بالاضافة أو بالمضاف ، أو بحرف الجر المنزوى على ما في ذلك من البحث ، وبني لتشبهه بالحرف في

الوضع على حرف أو لشبهه في المعنى معنى انحرف الذى هو نا في قولك
إياننا ، بناء على أنه حرف ، والاضافة لتعريف العهد الخارجى ، أى
السادات المعينين المطومين عند أهل المنة ، وآل بدل الشئ من اسئ ،
من سادات أو سادة ، بدل مفصل من مجمل أو بيان *

وصحب معطوف على آل ، فالمراد بالسادة أو السلات الآل
والأصحاب ، وما آله مضاف اليه ، وكذا هاء صحبه اضافة تشريف ،
والفضلا نعت لصحبة نعت مدح لانعت احتراز ، لأن الصحب عند
كهم فضلاء ، وأما لو عبر بذلك بعض أصحابنا فإنه للاحتراز عن نيس
بفاضل مثل : معاوية وعلى وعثمان ، أو هو أيضا للاحتراز عند
الناظم ، أخرج به من كان صحابيا ومات مرتداً ، لأنه ربما توهم دخونه
في الأصحاب مع أن الأصحاب في مقام الدعاء ليسوا إلا من ماتوا
مسلمين .

وان قيل : لا يتوهم ذلك فهو أيضاً للمدح ، وعلامة جره كسرة
محذوفة مع الهعزة ، لأن أصله المد وقصر للضرورة ، أو نعت لآل
وصحب ، ولا يكون نعتاً لسادة أو سادات ، لأن النعت يسبق البديل
أو البيان اذا اجتمع مع أحدهما ، لأن التوابع اذا اجتمعت يقدم
النعت ثم البيان ثم التوكيد ، ثم البديل ، ثم النسق ، وانظر
بسط ذلك في حاشيتي على القطر وشرحه .

ويجوز عطف صحب على سادات أو سادة ، فيكون المراد بالسادات
أو السادة الآل فقط ، فيكون إبدال الأول من السادات أو السادة إبدال
شئ من شئ ، ولا مجمل ولا تفضيل *

ويجوز قطع الفضلا الى الرفع أى المدوحون هم الفضلاء ، والى
النصب أى أمدح الفضلاء ، والرفع والنصب مخوفان مع الهمزة •

ويجوز رفع آل وصحب معاً على قطع البيان والبدل ، ونصبهما
كذلك بناء على جواز ذلك ، وقدم الآل على الصحب ولو أدخلناهما معاً فى
سادة أو سادات ، لأن الصلاة على الآل جاءت بالنص ، وعلى الصحب
بالقياس •

وبعد فالفعل من يحكم تصرفه
يحز من اللغة الأبواب والسبلا

أى وبعد البسطة ، وحمد الله ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغى آله وصحبه ، فإن الفعل من يتقن تقلبه ، أى اختلاف صيغة لاختلاف معانيه يحصل أبوابا وسبلا من اللغة ، وفائدة ذلك الاستعانة على فهم كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم .

وإن قلت : مضمون الجزاء وهو حوز متقن تصرف الفعل أبوابا وسبلا من اللغة ثابت ، سبقت من الناظم البسطة والحمدلة والصلاة أم لا فما فائدة تقييده بالبعدية بفتح الباء الموحدة ؟

قلت : المعنى وبعد ، فاعلم أو فأقول الفعل من يحكم الخ ، فالتجواب محذوف وهو أعلم أو أقول أو نحوهما ، وحذف القول وبقاء الفاء مختلف في جوازه كما بينته في محله ، أو قوله بعد قيل للإخبار والإعلام ، بأن من يحكم تصرفه يحز ما ذكر ، فإن القيود تحقق به ، كأنه قال : أخبرك وأعلمك بعد الحمدلة والصلاة أن من يحكم تصرف الفعل يحز أبوابا وسبلا من اللغة ، أو قوله بعد مستعمل لجرد الانتقال ، ولم يقصد معناه ، وهذا بعيد ، والمقصود تحقق ما بعد الفاء ، لأن الواو أفادت معنى إمّا لنيابتها عنها ، وإمّا دالة على معنى مهما يكن من شيء بعد الحمدلة والصلاة أى أى شيء كان بعدهما فالفعل من يحكم الخ .

فالمقصود لزوم تحقيق ما بعد الفاء بعد ما تقدم ، فإن وقرع شيء في الدنيا بعد الحمدلة والصلاة لازم متحقق ، فكذا مدحول

الفاء لازم متحقق ، لتعلقه باللازم المتحقق ، وبعض يفسر مهما في مثل هذا بيان الشرطية ، ان وقع شيء ما بعد الحمدلة والصلاة ، فالفعل من يحكم إلخ ، وأنشئ وقع قطعاً ، فالفعل من يحكم تصرفه يحصر قطعاً أبواباً وسبلاً .

وقد أطلت الكلام على ذلك كله ، وما يتطرق به في غير هذا ، فانظر شرحي على شرح عصام الدين وإنما يؤتى بقولك : ويعد ، أو أمّا بعد ، للانتقال من غرض لآخر ، فلا تقع أول الكلام ولا آخره ، ولا بين كلامين متحدين ، بأن يكون الغرض واحداً ، بل تقع بين كلامين متغايرين غرضاً بينهما مناسبة .

فإن الحمد والصلاة مغايران لحوز متقن تصرف الفعل أبواباً وسبلاً ، وبينهما وبينه نوع مناسبة لتعلق الكل بالتأليف ، ففي قوله : ويعد اقتضاباً قريباً من التخلص ، لأن الانتقال منه مغاير للانتقال إليه من حيث الغرض ، وبينهما مناسبة ، والانتقال عما افتتح به الى مناسبة يسمى تخلصاً والى غير مناسبة اقتضاباً ، والإتيان بقولك : ويعد غير سنة ، وإنما السنة الإتيان بأصله ، وهو أمّا بعد ، لأنه هو الذي يأتي صلى الله عليه وسلم به في خطبه وكتبه .

وقال ابن عبد الحق في شرح شيخ الإسلام : الإتيان به سنة إعطاء للفرع حكم الأصل ، وأصلها : أمّا بعد ، بدليل لزوم الفاء كذا قيل ، ويأتي ما فيه ، ونخصت أمّا بذلك لضف دلالتها على الشرط ، لأنها بطريق النيابة عن مهما فلزمتها الفاء تقوية للدلالة ، أى مهما يكن من شيء فالفعل من يحكم إلخ ، فهمما مفعول مطلق ، أى أى كون يكن شيء على زيادة من الإثبات ، وهو قول ، أو لأن الشرط للتعلق الذي فيه كان كالنفي ، وعن بعض مهما مبتدأ ، والاسمية لازمة للمبتدأ ، ويكن شرط ، والفاء لازمة لجوابه ، حيث لا يصح

شرطاً وهو تام ، وشيء فاعله ، ومن زائدة على ما مرّ وهو باطل لعدم الرابط بين المبتدأ والخبر ، أو تامة وفاعلها عائد لهم ، وهو الرابط ، ومن شيء بيان للضمير حال منه أولهما نعت لها إن قيل بجواز نعتها .

والبيان هنا مسأله للمبين لجواز ذلك حيث أريد العموم ودفع موحى إرادة نسوع بعينه ، ويجب في غير ذلك كونه أخص منه نحو : (ما ننسخ من آية) وقيل مهما حرف بمعنى إن ويكن تام وفاعل شيء ، ومن زائد ويرده أن مهما اسم لعود الضمير عليها في مهما تأتينا به ، والضمير لا يعود للحرف إلا إن كان لها إلا استعمالان : وحذفت مهما ويكن من شيء ، فأقيمت أمّا مقامهما ولزمها الاسم دائماً وهو في البيت بعد ، لأنها نابت عن مهما وهو اسم ، ولزمتها الفاء للزومها لجواب مهما في الجملة هذا مذهب الزمخشري .

وأما نحو : (فأما ان كان من المقربين) فالتقدير فيه : فأما المتوفى فقد وليها الاسم تقديراً .

وقال ابن هشام والجمهور : لا يلزمها الاسم ان تلتها ان الشرطية ، فلا يقدرّون في الآية شيئاً ، وتلك الواو حرف فيه معنى الشرط والتوكيد لنيابتها عن أما التي هي كذلك ، ويدل على الشرطية الفاء بعمدها في الفالسب ، ويدل على التوكيد تعليق وجود ما بعد الفاء بوجود ما لا بد من وجوده ، وهو شيء ما وليست تلك الواو ولا أمّا النائية هي عنها للتفصيل في مثل هذا المقام نحو : أمّا زيد فذهب .

وأما تقدير التفصيل بنحو : وأما غيره فجائس ، وأما بعد ذكر حوز متقن الفعل تصرف الأبواب والسبل ، فلنتوجه الى تصرف الأفعال وبيانه أو نحو ذلك كما هو مذهب من يقول : إمّا التفصيل

دائماً وكذا الواو النائية عنها فغير محتاج اليه ، ولا معمول عليه ،
وانحق أنها للتفصيل غالباً لا دائماً •

ومعنى كونها حرف شرط في عباراتهم حرف فيه معنى الشرط كما
قاله الدماميني ، فبطل قول بعض إنها لا بد لها من شرط ، كشرط إن لأنها
حرف فيه معنى حرف الشرط لا أداة شرط ، والا اختصت بالأفعال والتالي
باطل إجماعاً فكذا المقدم ، وقد يقال : إن أما والواو النائية عنها في هذا
المقام ونحوه لا تأكيد فيها ، لأنه يخاطب بالتوكيد من أنكر الحكم أو
تردد فيه ، ولا إنكار ولا تردد للمخاطب في أوائل الكتب ، فليستا للتوكيد
دائماً كما قيل ، وتنزيل المخاطب منزلة المتردد أو المنكر حتى يؤكد له
الكلام ليس بالزيم •

والجواب : أنا لا نسلم أنه يؤكد للمنكر والمتردد والمنزل منزلتهما
فقط ، بل لغيرهما أيضاً لغرض ترغيب أو نحوهما ، ويفصل بين أما والفاء
بالمبتدأ أو بالخبر ، أو بالظرف أو بالجار والمجرور المعمول للخبر ، وبمعمول
الجواب مفعولاً به أو ظرفاً أو غيرها ، وجملة الشرط ومعمول الفعل
المحذوف المفسر بما بعد الفاء ، ويقدر بعد المعمول وقبل الفاء ، إذ
لا يفصل بين أما والفاء بجملة تامة إلا أن كانت للدعاء ، وفصل فاصل نحو :
أما اليوم علمك الله ما جهلت فالأمر كذا ، لا تالياً لأنها نابت عن فعل مع
اسم والفعل لا ينشأ الفعل إلا بتأويل ، وعلمت من كون الواو نائية عن
أما أنه لا يجمع بينها وبين أما ، إذ لا يجمع بين العوض والمعوض •

وأجاز السكاكي الجمع حيث قال في مفتاحه : وأما بعد فإن خلاصة
الأصلين إلا إن جعلها (ح) عاطفة أو استثنائية لا عوضاً ، تأمل ولا يطرد
حذف أما عند العصام إلا إن كان في الكلام أمر أو نهى نحو : (وريك فكبر)
ويطرد حذفها مطلقاً عند الجمهور ، بدليل دخول الفاء بعد ، وبعد في كلام
لا أمر فيه ولا نهى نحو : وبعد فيقول فلولا تقدير أما لما جاء الفاء •

ورده انحصام باحتمال أن الفاء لتنزيل الظرف منزلة الشرط كما في :
(واذا لم يهتدوا به فسيقولون) وأجيب بأن الفاء لو جاءت للتنزيل المذكور
لم تلزم ، وقد لزمنا فليست بالتنزيل ، لأن التنزيل غير لازم إلى أن قال
انحصام : التزموا التنزيل حال اقتران بعد بالواو في خصوص هذا المقام ،
أو قال : إن الواو نيباتها عن أما انتهى فيها معنى الشرط لزمها الفاء ،
وأول من نطق بأما بعد دود عليه الصلاة والسلام ، ورجع واعترض
بأنه لم يثبت أنه تكلم بغير لغته .

وأجيب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، وهي فصل الخطاب عند
كثير أتى بها فاصلة بين كلامين مرتبطين وقيل : يعقوب إذ جاءه ملك الموت
فقال : أما بعد فإننا أهل بيت موكل بنا بالبلاء ، وقيل : قس بن ساعدة ،
وقيل : كعب بن لؤى ، وقيل : يمر بن قحطان ، وقيل : سحبان
ابن وائل .

وقد يقال : الخلاف لفظي بأن يكون نطق بها بعض من ذكر أو
لا حقيقة ، ونطق بها البعض الآخر ثانيا له ، وأولا لمن نطق بها من قبيلته ،
بل أول ناطق بها آدم عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى : (وعلم آدم
الأسماء كلها) والمراد الأسماء النحوية والأفعال والحروف ، فبطل ادعاء
من ادعى نطق غيره بها أولا حقيقة .

ويجاب بأن آدم علما ولم ينطق بها ، هذا احتمال ، والاحتمال يبطل
الاستدلال والفعل بكسر الفاء لغة هو المعنى الصادر من الشخص .

وقال أبو يحيى : هو المعنى الصادر من الفاعل وفيه دور لأن معرفة
الفاعل تتوقف على معرفة المحذور الذي هو الفعل ، إلا أن أجيب بأنه
حد لمن عرف الفاعل ، ولا يعرف الفعل أو بأن الفاعل تتوقف معرفته على

معرفة الفعل بفتح الفاء أى اصدار ذلك الشخص ذلك المعنى من نفسه ،
لأنه اسم فاعل الفعل بفتح الفاء والعين ، ومصدره الفعل بفتح الفاء .

وأما الفعل بالكسر فليس مصدراً واصطلاحاً الصيغة المخصوصة
الدالة على ذلك المعنى ، وهى المراد هنا ، وإن شئت فقل الكلمة الدالة على
الزمان بهيئتها ، وعلى الحدث بمادتها ، وعلى الفاعل التزاماً ، ولا يرد
لأفعال الجامدة إذ ذلك قلته تعريفاً للفعل المتصرف ، والكلام على ذلك
بسطته فى النحو ، وليس المقصود بالفعل فى البيت الماضى والمضارع
والأمر ، والوصف والمصدر ، وأسماء الزمان والمكان والآلة كما زعم
فى فتح الأقفال .

بل الماضى والمضارع والأمر فقط ، أو الماضى فقط ، وهو أولى وأما
غيرها فيدخله قوله تصرفه أى تصرفه من المصدر ، وتصرف غيره منه ،
أو تصرفه مع غيره منه ، أو تصرف الجميع منه ، أى من الفعل
ونحو ذلك .

وذلك أن التصرف أعم من الاستقاق كما قال أبو يحيى تأمل ،
ويجوز أن يكون الفعل فى البيت بفتح الفاء بالمعنى المصدرى ، ويقدر
مضاف فى تصرفه ، أى وبعد فالفعل أى فإصدار الحدث من يحكم تصرف
دالة بتشديد الدم ، والدال على اصدار الحدث هو الماضى ، وما ذكر
كله كذا ظهر لى ، وتصرف الشيء تقلبه من حال الى حال ، وتصريفه
تقليبه كذلك ، وبه سمي هذا الفن .

وعلم التصريف يبحث فيه عن أحوال أبنية الكلمات التى
من الأفعال التى ليست بجامدة ، والأسماء المعربة ، وهو مختص
أصانة بهن ، لا تكون الأصالة فى الفعل الجامد ، والاسم المبنى ،
والحرف ، ولم يكن فى الاسم المبنى والفعل الجامد لقوة شبههما
بالحرف ، لأنها لا تقبل التغير ، وسيأتى تعريفه ان شاء الله .

والناظم خص هذا النظم بالفعل وما اجتمع معه في الاشتقاق ، وهو الوصف والمصدر ، والزمان والمكان ، والآلة وما كثر ، ومعنى اجتماعه مع المصدر في الاشتقاق اشتقاق أحدهما من الآخر على خلاف ، والتصريف في الفعل أصل لكثرة تغييره بظهور الاشتقاق فيه ، والفعل مجرداً أو مزيداً فيه ماض ومضارع وأمر ، وقد ذكر كلا في موضعه .

ولكل فعل متصرف تصرفاً تاماً مصدر ، وقد جعل للمصدر باباً ، ولكل فعل فاعل ، وقد جعل لاسم الفاعل باباً مع اسم المفعول ، والفعل المتعدى له مفعول ، وقد جعل لاسم المفعول باباً مع اسم الفاعل ، وقد يحذف الفاعل فينبوب المفعول ، فيتغير الفعل أولاً ووسطاً وآخرأ في الجملة ، أو في أحدهما ، فجعل للفعل المبني للمفعول موضعاً ذكره فيه ، ولا بد لوقوع الفعل من زمان ومكان ، فعقد لهما موضعاً ذكرهما فيه ويكون للفعل آلة وعقد لهما موضعاً مع ما يلتحق بها وبالزمان والمكان .

ولم يذكر الزيادة والأصالة والأوزان والتصريف ، في غير تلك المذكورات ، ويحكم بضم الياء وكسر الكاف مضارع أحكم كأكرم بمعنى يتقن ، وإحكام الشيء بكسر الهمزة إتقانه ، وليس ذلك بلازم كما توهم بعض ، ولو اقتصر عليه صاحب فتح الأقفال فيه وفي صغيره لجواز أن يكون يحكم بفتح الياء وكسر الكاف ، كضرب يضرب بمعنى يتقن أيضاً كما في القاموس ، ويحز بفتح الياء وضم الحاء المهلة بمعنى يحوى ، وحزت الشيء حويته وضمته الى أو الى ملكي ، وأحطت به وملكته مثلاً .

قال أبو يحيى : اللغة ألفاظ يعبر بها كل قوم عن قاصدهم ، وهو في معنى قول القاموس : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن مقصودهم ، وفي معنى قول بعضهم : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .

وقال السعد : اللغة الإلفاظ الموضوعية للمعاني *

قلت : يبحث في تلك الحدود كلها ، بأن مفهوم اللغة إفرادى ، بدليل قولهم قياسا مطردا : الأصل لغة كذا ، والقياس لغة كذا ، ونحو ذلك ، والحد لا يصدق بصيغة الجمع على الآحاد التى كلا منها ما صدق مفهومها ، فالأولى أن يقال : لفظ أو صوت بالإفراد ، كقول الرازى : اللغة اللفظ الموضوع ، وهو في نفسه بحث قوى لقول النحاة وغيرهم : إن لكل لغة ، وكل لغة ، وحيث لغة ، وحيث لغة ، وقول الفقهاء أمثال ذلك ، وقول بعض : من هو كالعربى أمثال ذلك كالأصمى وابن دريد وأبى نواس ، بل قالت العرب مثل ، فأطلقوا اللغة على اللفظ الواحد .

نعم الاستدلال بقولهم قياسا مطردا الأصل لغة كذا .. الخ باطل ، لأن معناه مثلا الأصل في اللغة ، أو حالة كونه في اللغة ، أو من حيث اللغة ، فلم يلزم كون اللغة محمولا على كذا حتى تكون صادقة على المفرد ، واعترض الناصر اللقانى على حد السعد بأنه غير جامع ، لأنه غير صادق بالمركبات : كخمس عشرة ، وقام زيد علما لأنها غير موضوعة ، وهى من اللغة اتفاقا ، وانما وضع الواضع خمسة على حدة ، وعشرا على حدة ، وقام على حدة ، وزيد على حدة ، وكذا يرد على حد الرازى *

ويجيب بأنها موضوعة من حيث أجزاعها وهى المفردات أى الإلفاظ الموضوعية ، إما بنفسها أو بأجزائها ، وفيه تعسف مع أن الأصح أنها موضوعة ، لكن بالوضع النوعى ، فالمراد بالوضع ما يشمل الشخصى والنوعى ، وهو اقتصار الواضع في وضع المركبات على بعضها ، لكن قصد بذلك الوضع البعضى النوع والحقيقة ، لا خصوص ذلك البعض ، بل كثير من المفردات موصوف بالنوعى ، فلا إشكال *

واعترض على حد الرازى والسعد أيضا بأنه غير مانع لصدقه

بالمقولات الشرعية والعرفية ، العامة والخاصة ، وأجاب اللقاني : بأنها باعتبار المعاني المنقول إليها موضوعة لها في اللغة بوضع ثان بالنوع ، فهي مجازات اللغة المشتمة عليها وعلى الحقائق ، واعترضه ابن قاسم بأنه جواب لا يخلص من الإشكال ، لأنها تبقى باعتبار وضعها للمعاني المنقول إليها ابتداء بحسب العرف ، غير داخلة فيها أن يقال : إن هذا تعريف بالأعم أو إن الاصطلاحات لا وضع فيها كما ذهب إليه القرافي ، أو أنها وضعها صاحب الشرع وصاحب العرف ، وليس القصد اللغة القريبة فقط ، ولا الواضع الأول فقط ، تأمل .

وقال صاحب تحقيق المقال : اللغة كلام القوم الذي به يتحاورون في تعريف بعض مقاصد بعض ، وأراد بالكلام ما يشمل المفرد ، وإلا ورد عليه ما ورد على التعبير بالألفاظ وأصوات .

واللغة في تعارف حصة الشريعة : عبارة عما حفظ من كلام العرب المخلص ، ونقل عنهم من الألفاظ الدالة على المعاني ، هذا وقد يقال : إن اللغة تطلق على المفرد وعلى المركب وعلى جملة كلام القوم ، يقال لمجموع كلام العرب : لغة العرب ، وللمجموع كلام البربر : لغة البربر ، ونحو ذلك ، والفعل لنى بكسر النين يلقى بفتحها أى لهج أى تكلم بلهجته أى بلسانه ، ويقال : لنى يلقى كدعا يدعو .

وأصل اللغة اللنى بضم اللام وسكون النين ، أو اللنو ، كذلك يحتتمل أن يكون أصله ولوأ ، قلبت ياء وأن تكون الياء أصيلة ، أو لغتان حذفت الياء أو الواو ، وعوضت عنها الهاء أى التاء ، وفتحت النين لأن ما قبل التاء المكتوبة على صورة الهاء يكون ما قبلها مفتوحا ، أو ساكنا غير صحيح ، وكذا ما قبل تاء التانيث الماضى ، فأصل اللغة لغنية أو لمة كخرفة ، هذا ما ظهر لى ، ومن أتى بأولى منه فهو أولى منى ، ولنى كهذى جمع لا اسم جنس .

قال النطبلوى : لعدم صحة تصغيره على لفظه ، بل صغر على لفظ مفردة ، وذلك شأن اسم الجنس الجمعى ، ولعدم صحة كونه تمييزاً لباب خمسة عشر الذى لا يميز إلا بمفرد ، واسم الجنس يصدق بالمفرد قيل : تصغيره لنى بضم اللام وفتح النين ، وتشديد الياء كتصغير ابن ، وهو صالح لأن يكون تصغير مفرد ، ولأن يكون تصغير جمع .

قلت : هذا باطل ، لأننا لم نسمع ورود لنى ، بل يقال لنية بالضم ، فالفتح فالتشديد بعده هاء ، وهو تصغير لغة ، ولو قيل لنى لكان تصغير لنى لا لغة ، وصرح ابن جنى أن اللغة فعلة بضم الفاء وفتح العين محذوفة اللام ، وهى واو ، تقول : لغوت ، أى تكلمت ، ككلمة بتخفيف اللام أصاه قتلوة وكذا أصلها لثغوة ، يقال : قتلوت بالقللة وهى عودان يلعب بهما الصبيان ، والباب لغة ، المدخل الى الشيء .

واصطلاحها اسم لجملة مختصة من العلم تحت فصول وفروع ومسائل غالباً .

قال بعض أصحابنا : الباب فى اللغة المدخل الى الشيء ، وحقيقته درجة فى سائر يتوصل منها من خارج الى داخل ، ومن داخل الى خارج حقيقة فى الأجسام : كباب الدار ، مجاز فى المعانى كباب الإعراب ، والغز بعضهم فيه :

وما شئ حقيقته مجاز

تراه مصرّباً وله النبأ

وأوله وآخره سواء

وألّفه عن واو بدليل جمعه على الأبواب ، وتصغيره على بويب ، ومجىء الفعل فى بوبت ، السبل جمع سبيل ، السبيل الطريق الى الشيء ، يذكر ويؤنث ، قال فى الخلاصة :

وفعل لاسم رباعى بمـد

قد زيد قبل لام إعلالا فقد

ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف

وقياسه أيضاً أن قيل بتأنيته : اسبل

... .. وللرباعى اسماً أيضاً يجعل

يعنى افعللا .

إن كان كالعناق والمذراع في

مد وتأنيث وعد الأحرف

وقياسه أيضاً أسبلة بكسر الباء أن قيل بتذكيره قال :

في اسم مذكر رباعى بمـد

ثالث أفعلة عنهم اطرود

وقياسه أيضاً سبلان ، قال :

وفعل اسما وفعيلا وفعل

غير معمل العين فعلان شمل

ولكن لا يقال من ذلك إلا ما سمع وهو الأول ، وقد تسكن ياؤه تخفيفاً ،
وأل في الأبواب والسبل للحقيقة لا للاستعراق ، لأن كثيراً من أبواب اللغة
وسبلها لا يحوزها من اتقن تصرف الفعل ، وذلك ما كان موقوفاً على
السماع ، ولا يلتفت فيه الى القياس .

قال ابن جنى : وهو الباب الأكثر كرجل وفرس وحجر * وهذا مما

لا يقدم عليه بقياس ، وكذا ما ورد على خلاف القياس ، مما له قياس فانه لا يعلم من التصريف بل بالسمع ، ونقل الأئمة : بل يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس لا يتوصل إليه إلا من طريق التصريف ، مثل أن تعلم أن مضارع فعل بالضم تضم عنه ، فلذا صح عندك أن كرم مضموم ضمنت عين مضارعه دون أن تحتاج الى سماعه ، وهكمت على فاتحه بالخطأ ، واذا علمت أن المصدر الميمي من غير الثلاثى على زنة اسم مفعول ذلك الغير قلت مثلاً : مكرماً ومنطلقاً ومستخرجاً ، أى اكراً وانطلاقاً واستخراجاً ولو لم تسمهم قالوا هذه الألفاظ ، فطعت أن ليس المراد بالأبواب والسبل جميع الأبواب والسبل ، وأن تبيضية أى أبواباً وسبلاً هى بعض أبواب اللغة وسبيلها .

وقد يقال : المراد بالأبواب والسبل أبواب الفعل وتصاريفه ، وسبل ذلك فال للتعريف أو عوض أى أبوابه وسبله ، أى أبواب الفعل وسبله ، خلافاً لما يوهمه صاحب فتح الأقفال فى الكبير والصغير ، من أن المراد الجميع وهو باطل لما نصصنا عليه من أن الباب الأكثر من اللغة لا يعرف بالتصريف بل بالسمع ، ونص عليه ابن جنى فى شرحه لكتاب أبى عثمان المازنى ، لأن من أحكم تصرف الأفعال ولو ضبط السماعية أيضاً يعنى عنه باب : رجل وزيد ، فانه لا يؤثر فيه ذلك الانتقال ، بل جل ذلك المقيس متوقف على اللغة ، فانك لا تعرف كرم مضموماً فتضم مضارعه إلا بالسمع ، فلا تقدم لضم راء يكرم حتى تعرف باللغة بضم راء كرم ، ولا لكسر راء يضرب حتى تعلم بفتح راء ضرب ، ولا تقدم لفتح لام يعلم حتى تعلم من اللغة بكسر لام علم .

ولا يغنى معرفة الأبنية فقط كمعرفة أن قياس مضارع فعل بالضم يفعل بالضم ، وقياس مضارع فعل بالفتح يفعل بالكسر ، وقياس

مضارع فعل بالكسر يفعل بالفتح ، فلا بد بعد معرفة الأبنية من معرفة مواد الأفعال ، ليرد كل مادة الى بنائها مادة فعل بالضم ، ومادة فعل بالكسر ، ومادة فعل بالفتح كظرف وعلم وضرب ، وهذا اقتطع الى النقل الفارق بين المواد ، فإنما المتقن العظيم الذى هو تصريف لغوى ، من عرف الأقيسة والموازن ، ثم تتبع مواد اللغة ، وهذا هو الجائر .

وأما من عرف الأبنية والأوزان دون المواد فهو تصريف فقط ، وهو غير مستقل ، وغير مكثف عن علم أن قياس فعل بالضم يفعل الضم ، لا يعرف مثلا أن كرم مضموم فضلا عن أن يعرف أن مضارعه مضموم ، وهذا محتاج الى علم اللغة الفارق له ، بنقل المواد .

وأما من عرف المواد ولا يعرف الموازن والأقيسة ، فهو لغوى فقط ، لكن لم يذق حلاوة علم اللغة ، علم التصريف ، كمن علم بالنقل والمطالعة فقط ، أن راء كرم مضمومة ، وأن وصفه كريم ، وأن راء ضرب مفتوحة ، وأن وصفه ضارب ، وأن راء فرح مكسورة ، وأن وصفه فرح بكسرها أيضا ، وكذا لو علم بالنقل والمطالعة أن يكرم مضموم ، وأن يضرب مكسور ، وأن يفرح مفتوح .

الإهراءب : الواو ناكبة عن أما ، فهى حرف فيه معنى الشرط ، هذا الظاهر .

وقال الغزى فى هاشيته : التلويح إن جعل الواو عوضا يقتضى مناسبة بين الواو ، وإما مصححة لتعويضها عنها .

قلت : السبب أن الواو هى التى تكون معها نحو : أما زيد فقائم ، وأما عمرو فقاعد ، ولا يقبل المعنى هنا سوى الواو من حروف المطف إلا الفاء وثم ، وقد أغنى عنهما لفظ بعد .

وقال أبو يحيى : الواو عاطفة ، وعطف الجملة على الجملة الأولى ،
لأن المعطوفات إذا كثرت فهي كلها راجعة الى الأول . ه . ه .

وأقول : يعنى أنها عطفت الجمل المتعددة المسوقة لغرض هو الالتباس
بالتأليف ، وذكر انتاليف ، وبيان سبب التأليف ، وذكر أوصاف المؤلف ونحو
ذلك على مجموع جمل متعددة مسوقة لغرض آخر وهو العمل بما ورد
من الأمر بالابتداء بالحمدلة ، وأنعم الله والأمر بالصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم وآله ، فيشترط التناسب بين المجموعتين دون إعادة الجمل
والتناسب هنا ، هو أن كلا منهما متعلق بالتأليف .

واعترض كونها عاطفة باستلزامه عطف الخبر على الإنشاء إن كانت
جملة الحمد أو الصلاة انشائية .

وأجيب بأن عطف الخبر على الإنشاء ، وإن متع البليانيون وابن
مائل وابن عصفور والجمهور ، ولكن جوزة سيمويه وطائفة ، وبأننا
نقدر الجملة المعطوف عليها خبرية ، وبأن ذلك عطف قصة على أخرى
بأدنى جامع ، وذلك مجوز لعطف الإنشاء على الخبر وبالعكس ، ومعنى
عطف انقصة على القصة هو ما مر من عطف مجموع جمل متعددة
مسوقة لغرض ، على مجموع جمل متعددة ، مسوقة لغرض .

قال السيد في حواشى الكشف : وهذا أصل عظيم في باب العطف
لم يتنبه له كثيرون ، فأشكل عليهم الأمر في مواضع شتى . ه . ه .

قلت : حاصل الجامع هنا أن الحمد والصلاة تمهيد للتصنيف ،
وما بعد الواو بيان لما فيه التصنيف ، ومن أجاز كونها عاطفة الغزى
في حاشية التلويح ، وأجاز بعض أن تكون الواو استثنائية ، واعترض
بأن كون الواو استثنائية نادر .

ويجاب بأننا مطلقا لا نسلم الندرة ، وإن سلمناها فمحطها في غير الأبواب والفصول والتراجم ، وأول القصائد كما صرح به ابن هشام في شرح : بانث سعاد ، الذي في البيت في حكم أوله القصائد ، ويحث بأنها لو كانت للعطف أو للاستثناء لم تلزم الغاء ، لا يقال : لزمت لتنزيل النظر منزلة الشرط ، أو لتقدير أما .

لأننا نقول : التنزيل والتقدير لا يلزمان ، ولا يقال : الترتب العرب ذلك في خصوص بعد دون الظروف ، فالغناء لتنزيلها كالشرط لا لنيابة الواو عن أما ، لأننا نقول : لو صح ذلك للزمتها الغاء ، وإن لم تترن بالواو ، فدل على أن لزومها لأجل الواو ، وما ذلك إلا لنيابتها عن أما .

وقد يقال : التزموا ذلك التنزيل حال اقترانها بالواو في خصوص هذا المقام ، ولا يخفى أن كونها نائبة عن أما لا يدوج الى شيء من ذلك ، فهو أظهر ، وإن ذكرت أما بعدها فهي للعطف أو للاستثناء ، لا نائبة لأنه لا يجمع بين النائب والمنوب عنه ، وبعد ظرف زمان نظرا الى النطق بالحمدلة والصلاة ، وذلك هو الكثير ، ويجوز على قلة كونها ظرف مكان باعتبار المكان الذي نقشت فيه الحمدلة والصلاة .

قال أبو يحيى : وصاحب تحقيق المقال حذف المضاف اليه ، ونوى معناه دون لفظه ، فبنيت أشبهها بحرف الجواب في الاستثناء به عما بمسده ، مع ما فيها من شبهة في الجمود والافتقار ، وذكره كثير وقالوا إنه الحق .

وأقول فيه نظر لأن هذا يقتضى بناءها متى نوى معنى المضاف اليه ، وإن كان نكرة لوجود ذلك وهو مخالف لما نقل ابن قاسم عن

الجوينى والبكرى فى كثره ، وابن حجر فى شرح العباب ، وصرح به الرشيدى فى حاشية الرمنى من أن شرط بناء بعد المضافة للمحذوف المنوى معناه دون لفظه أن يكون المضاف اليه المحذوف معرفة ، وإن كان نكرة أعربت ، لأنه إذا كان معرفة كان معناه جزئيا ، فالتقييد به الذى تضمنته بعد يكون معنى جزئيا ، حقه أن يؤدى بالحرف لعدم استقلاله ، فتكون بعد مشبهة لحرف حقه أن يوضع لهذا المعنى الذى تضمنته ، وإن كان نكرة فهو كلى ، فالتقييد به الذى تضمنته بعد هو معنى كلى ، ومعانى الحروف جزئية وضعا ، واستعمالا على التحقيق ولو كان متعلق معنى الحرف كليا كما حققته فى شرح « شرح عصام الدين » فلم تكن بعد مشبهة للحرف حين كون المضاف اليه المنوى معناه نكرة ، فالتحقيق أن علة بنائها التقييد الحاصل بالمضاف اليه لها الذى هو معنى جزئى حقه أن يؤدى بالتحذف ، ولم يوضع له .

فالمراد بمعناه من قولنا : ونوى معناه ، هو ذلك التقييد لا مدلوله ، أى لا مدلول المضاف اليه ، ولا يرد على جعلنا علة البناء التقييد المذكور أنه يلزم بناء المضافة لحرف مذكور .

لأننا نقول : المفيد لذلك التقييد حين ذكر المضاف اليه هو ذاك المضاف اليه لا هى ، ولو سلمنا أنها المفيدة له ، ولم يرد أيضا لضعف شبهها بالحرف بالاضافة لفظا الى ما ينوى ثبوته لو لم يلفظ به ، وأما نحو : حيث مما يلزم الاضافة للجملة ، فبنى لأن الاضافة الى مضمون الجملة وهو غير مصرح به ، ولا منوى ثبوت لفظه ، بل معناه تأمل ، وقد أطلت الكلام على ذلك كله فى النحو ، وبنيت على الحركة ، لئلا يلتقى ساكنان .

وقال أبو يحيى : وصاحب التحقيق لعروض البناء ، فمعها شيء من

التمكن ، لأنها تعرب اذا نوى لفظ المضاف اليه أو لم ينو ، لا لفظه ولا معناه ، أو ذكر أو نوى معناه ، وكان نكرة ، وإنما كانت الحركة ضمة لأنها لا تكون لها حال الإعراب لأنها حاله منصوبة أو مجرورة بمن ، فكملت لها الحركات ، أو كانت ضمة لتخاف حركة بنائها حركتى إعرابها ، أو جبرا لها بأقوى الحركات ، وما يوهمه كلام فتح الأفعال وتحقيق المثال ، وصرح به أبو يحيى من تعيين بناء بعد فى البيت ، إما قصور منهم ، وإما اقتصار وهو الحق الانسب بالعلاء ، بل يجوز إعرابها بانصب غير منونه ، بأن ينوى لفظ المضاف إليه وهو فصيح كذا ظهر لى ، وهى أعنى بعد متعلقة بالواو منصوبة المحل أو اللفظ بها ، لنيايتها عن أما النائية عن اسم الشرط وفعله ، أو بأما المحذوفة لنيايتها عما ذكر هذا مذهب سيبويه واجمهور .

فأما نائية عن الفعل معنى وعملا فكذا الواو بواسطة نيايتها عن أما وبعد من متعلقات الشرط ، وقيل : متعلقة منصوبة بفعل الشرط المقدر ، فهى أيضا من متعلقات انشروط ، فأما ثابت عن الفعل معنى لا عملا وكذا الواو بالواسطة ، وقيل : متعلقة بما بعد الفاء من وصف أو فعل ظاهرين أو مقدرين من انقول وغيره ، والفاء لا صدر لها هنا ، وحذف القول وبقاء الفاء جائز عند كثير وهو الحق ، وإذا كان ما بعد الفاء له المصدر مثل أن فقيل : بخروجه عن المصدر هنا .

والحق عندى اذا كان ما بعدها له المصدر أو جملة ليس فيها ما يتعلق به ، أو فعلا جامدا أو نحو ذلك إن تعلق بالنسبة المفهومة مما بعد الفاء ، فلا يكون خروجا عن المصدر فهى من متعلقات الجواب ، وأما نائية معنى لا عملا عن الفعل ، وكون بعد متعلقة بالجواب هو مذهب الرضى وابن الحاجب ، ولكن قدراه قولاً ، أى مهما يكن من شئ .

فالقول بعد الحمدلة والصلاة الفعل من يحكم . . إلخ ، فأقيم ما في حيز
الجزاء مقلماً الشرط ليفيد مع الاختصار أنه ملزم الحكم كما أن الشرط ملزومه ،
واختار بعضهم التطبيق بالجواب ، لكون المعلق عليه غير مقيد بكونه بعد
البسمة والحمدلة والصلاة ، بخلاف غيره فإنه مقيد بما ذكر ، ولا مزية في
أن المعلق على المطلق أقرب في تحقق وقوع المعلق من انتعيق على المقيد
في الجملة ، لأن الأمرين هنا بالنظر لما في الخارج شيئان ، والمعلق عليه
محقق فيهما ، ويجوز تعليق بعد باخرج محفوفاً ، سواء جمعت الواو
للعطف أو للاستئناف ، أو نائية عن أما ، أى مهما أخرج به بعد
المذكور ، فالفعل أى أخرج عما نحن فيه من البسمة والحمدلة والصلاة
إلى غيره ، وهو انغرض المقصود ، كما قال ثعلب ، فهى من متعلقات
الشرط .

فأما نائية عن الفعل معنى وعملاً ، وكذا الواو ، وذلك إذا جمعت
الواو نائية عن أما ، ويجوز تعليقها بأفهم أى : أفهم بعد البسمة
والحمدلة والصلاة ما أقول لك ، فالواو للعطف أو للاستئناف ، والغاء
فاء الجواب ، أو زائدة لتتزيل الظرف منزلة الشرط ، والفعل مبتدأ ،
ومن اسم شرط مبتدأ ثان مبنى لشبهه بأن الحرفية الشرطية في المعنى الذى
هو الشرط ، أى تعلق شئ على شئ أو لشبهها بالحرف في الوضع على
حرفين وهو صحيح على الحق ، ويحكم مضارع مجزوم على الشرط ،
وفاعله مستتر جوازاً والجملة لا محل لها لعدم الطالب ، وتصرف مفعول
به ، والهاء مضاف إليه ، ويحز مضارع مستتر الفاعل جوازاً مجزوم على
أنه جواب ، ولا محل للجملة لعدم الطالب ، وجملة الشرط والجواب في محل
رفع خبر المبتدأ الثانى ، وربط بضميرين : ضمير يحز وضمير يحكم ،
(م ٩ — شرح لامية الأعمال ج ١)

وإنما لم يكن محل لجملة يحز ولا لجملة يحكم على الانفراد ، لأن من طابت الجزم ، وقد علمته في مجردى الفعلين لا في الجملتين ، والخبر مجموع الجملتين ، فمحل الرفع لمجموعهما لا لكل واحدة منهما وإن جعلنا انخير جملة الشرط فمحلها الرفع على الخبرية ، ولا محل لجملة الجواب ، وإن جعلناه جملة الجواب فبالعكس وذلك أقوال وجملة المبتدأ والخبر في محل خبر المبتدأ الأول ، والرابط هاء تصرفه ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها ، لأنها جواب حرف فيه معنى الشرط غير جازم وهو أما ، أو الواو الانائية عنها ، ومن باللغة متعلق بيحز أو بمحذوف حال من الأبواب ، والسبل على حد ما مر في قوله : يبلغ من رضوانه الإملأ .

فهاك نظماً محيطاً بالمهمّ وقد

يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا

أى اذا أردت أو إن أردت أن تحكم تصرف الفعل ، وأن تحوز من
اللغة أبواباً وسبلاً ، فخذ أنت كلاماً منظوماً عظيماً موثقاً الى إدراك
الشيء المعنى بشأنه من جميع جهاته ، ويحوز قليلاً ، الأمور الجزئية
كمعرفة أن مضارع كرم مضموم الراء ، وأن وصفه كريم من عالج
حضور الأمور الكلية ومعرفتها ، مثل أن يعرف الأبنية كان يعلم أن
مضارع الماضى المضموم العين مضمومة عنه ، وأن مصدره فعالة
أو فعولة ، وذلك بحسب الاعتناء والرغبة ، لأن من يستحضر الكليات فقد
يحتوى على الجزئيات ، وتسهل عليه معرفتها ، ومن لم يستحضرها
فلا وثوق له معتبر بشيء .

وها بمعنى خذ ، والكاف لخطاب الواحد المذكر ، ونظماً بمعنى
منظوم ، كالمقصود بمعنى المقصود ، وتنكيره للتعظيم ولا رياء في ذلك
كما توهم في مثل هذا المقام ، لأن المقصود بالإخبار بعظمة ترغيب
الطالب فيه ليستفيد منه ، وفي ذلك من الأجر ما لا يحصى ، وإيضاً
المقصود التحدث بنعمة ربه ، وفي التحدث بها مدح له تعالى ،
وبعض شكر ونظم الشيء لغة تركيبيه على وجه مخصوص ، ولا يشترط
فيه التناسب والتطابق ، كما يوهمه قول صاحب فتح الأفعال الكبير
والصغير ، أن نظم الشيء تأليفه على وجه مخصوص إلا إن أراد
بالتأليف مطلق الجمع والتركيب استعمالاً لا لفظ المفيد في المطلق .

قال أبو يحيى : والنظم اصطلاحاً كلام موزون قصداً له معنى
وقافية .

قلت : خرج بالكلام ما ليس بكلام أى بلفظ « فلا يسمى نظاماً ،
ويقوله : موزون قصداً ما تكلم به صاحبه ، وام يقصد وزنه ، فعرض
على الوزن فأتين « كقوله صلى الله عليه وسلم :

هل أنت إلا إصبع دميت
وفى ————— سبيل الله ما لقيت

وقوله صلى الله عليه وسلم :

أنا النبي لا كـذب
أنا ابن عبد المطلب

قال : ذلك على جهة قول للنثر مع « أن القولين كبيتين ثانيهما مجزوء
من الرجز » ولم يعلم بذلك ولم يقصده فلا يسمى نظاماً ، وقول بعض :
يا صاحب المسح تبيع المسح ، قاله نثراً فمن عرضه على الوزن
وجده شطر بيت من الرجز غير المجزوء ، ولذا فطن به أبو العتاهية
فأعقبه قوله :

✽ فإن عندي إن أردت ربحاً ✽

وهو شطر آخر مقصود ، ولا يسمى الأول شطراً ، وخرج
ما تكلم به صاحب نثراً ، وقد علم بأنه على وزن بيت كقوله تعالى :
(فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر) فإنه كشر بيت من الطويل ،
ولا يسمى شطر بيت ولا يقرأ على قراءة وزان البيت ، بل يخرج أيضاً
ما تكلم به صاحبه ، ولم يقصد وزنه مجرد قوله : موزون ، فإن
ما وافق الوزن يقال له مترن لا موزون ، ولا يقال : موزون إلا لما وزن
بالقصد ، بل يقال : مترن أى عرض على الوزن ، فأتين كما يخرج به

المنثور ، ولا يغنى قوله : موزون قصداً ، لأن ما تكلم به صاحبه كالنثر ، وقد علم بأنه على وزن بيت لا يخرج بموزون ، بل يقصد إن أريد به قصد وزنه ، على أنه بيت .

وخرج بمعنى ما لا معنى له كالببيت الواحد الذى لم يتم فيه المعنى فإنه لا يسمى نظماً بخلاف ما لو تم معناه ، فإنه نظم ، وكالكلام الذى لم يؤت به معنى ، وخرج بقافية ما ليس له قافية ، بأن لم يكمل البيت ، واشترط بعض تعدد الأبيات ، فالبيت الواحد لا يسمى نظماً ، لأنه يتحقق كونه له قافية بالنظر الى بيت قبله أو بعده ، وهذا القول يحتمله الحد المذكور ، وهو حد غير مانع لشموله ما هو لفظ مفيد موزون له قافية على غير العربية ، مع أنه لا يسمى نظماً حقيقة ، وشمل كلام العرب والمولدين ، ألكل نظم ولم يذكر الدمامينى القافية ، بل قال كلام وزن على قصد بوزن عربى ، وذكرها شيخ الإسلام ، واكن ذكرنا ذلك فى حد الشعر وهو مرادف للنظم فى قول فيشملهما حد واحد .

والنظم حقيقة عرفية فى ذلك أو مجاز بالاستعارة شبه جمع الكلمات بعضها الى بعض بإدخال اللآلىء فى الخيط بجامع ضم بعض الأشياء مطلقاً ، أو الأشياء المتناسبة الى بعض ، فإن هذا القدر المطلق مشترك بين المشبه الذى هو جمع الكلمات ، والمشبه به الذى هو إدخال اللآلىء لا عين واحد منهما ، واستعار لذلك المشبه اللفظ الموضوع لذلك المشبه به ، وذلك اللفظ هو لفظ النظم ، فإنه موضوع لفظة لإدخال اللآلىء مثلاً لا لجمع الكلمات استعارة تحقيقية ، لأن المشبه به المذكور متحقق لا متوهم متخيل تصريحية للتصريح باللفظ الموضوع للمشبه به ، وهو لفظ النظم المستعمل لجمع الكلمات أصلية أى غير متفرعة على غيرها ، لأن النظم اسم جنس غير مشتق ، لأنه مصدر والقرينة الدالة على أن ليس مراد الناظم بإفظ النظم حقيقة التى هى

مثلا إدخال اللآلىء الحال ، لأنه يعلم من الحال أنه لم يرد الإدخال المذكور ، بل جمع الكلمات •

وقوله : فهآك على تقدير الشرط تجريد ، أى مناسب للمشبه المذكور ، ومجرد له عن بعض المبالغة ، لأنه ما استعار ذلك إلا بعد ادعاء أن جمع الكلمات من جنس إدخال اللآلىء مبالغة ، وإنما كان تمرينة لأن التقدير إن أردت أحكام تصرفه فحوز أبواب وسبل من اللغة ، فخذ نظما ، ومعلوم أن إدخال اللآلىء لا يكون سببا للأحكام والحوز المذكورين فقلوه : فهآك مع الشرط تجريد بل الشرط وحده تأمل •

ثم بعد استعارة النظم استعمل فيه التجوز الإرسالى ، حيث أطلق النظم الموضوع للمعنى المصدرى ، وأراد به اسم المفعول ، أى المنظوم ، والعلاقة الاشتقاق كذا قيل فى العلاقة : والحق أنها التعلق أى اتصاف المتعلق بالفتح وهو الكلام المنظوم ، بمعنى المتعلق بأكسر ، وهو النظم بالمعنى المصدرى •

وقيل : النظم أعم من الشعر ، لأنه جنس له ولغيره من المنظومات ، لأنهم قالوا فى حقيقة الشعر : نظم عرْفى ، أو محدث موافق له وزناً وحكماً ، فكل شعر نظم من غير عكس وفيه نظر ، لأن ذلك باعتبار أن النظم بمعنى الوزن المخصوص ، وبمعنى إدخال نحو التالى فيقال أيضا : الشعر بمعنى الوزن المخصوص ، ومزيد الفطنة فيبينهما عموم وخصوص من وجه ، وهذه القصيدة نظم وشعر ، لأنها داخلة تحت حدّ النظم وحدّ الشعر ، وهى من البحر المسمى البسيط ، لتوسع العرب فيه لعذوبته من حيث انبساطه فى الذوق ، وسهواته على الطباع إنشاءً وقبولا • وقيل : سعى بسيطا لانبساط الأسباب فى أوائل أجزائه السباعية ، وقيل : لانبساط الحركات فى عروضه وخرجه غير المقبوض الأجزاء ، وقيل للانبساطين •

وأجزاءه السباعية ما كان منه على وزن مستفطن ، فإن فيه سبعة أحرف ، وبسط فيه السبب حيث كان فيه اثنان ، فإن الميم والسين سبب خفيف ، والتاء والفاء سبب خفيف ، وفعا من أوله والسبب حرفان سكن ثانيهما ، ومثال ذلك : الحمد لله ، فإنه جزء سباعي الى سبب خفيف ، وحكم سبب خفيف ، والدال ولام الجر واللام الساكنة المدغمة وتند مجموع .

والجزء ما تركب من وتد وسبب ، أو سببين كما رأيت ، مثل : فاعلن ومستفطن ، وما وازن أحدهما مثل : الحمد لله ، والعروض الجزء الآخر من الشطر الأول ، هذا هو المراد هنا مثل قوله بدلا وزنه فعلم بالحركات ، وبدون ألف ، وأصله فاعلن بالألف ، فالباء أول السبب الخفيف ، ولم يؤت له بحرف ثان ساكن ، وعدم الإتيان بالحرف الثاني الساكن من السبب يسمى خبئاً ، وقد انبسطت فيه الحركات حركة الباء والدال واللام .

والضرب الجزء الآخر من الشطر الآخر مثل قوله : املا وزنه فعلم بالحركات وبدون الألف بعد الفاء ، وأصله بالألف بعدها ، فالهمزة أول السبب الخفيف ، ولم يؤت له بحرف ثان ساكن ، وعدم الإتيان بذلك يسمى خبئاً ، فقد انبسطت فيه الحركات حركة الهمزة والميم واللام ، وأعاريض هذه القصيدة وضروبها كلها كذلك مخبونة منبسطة فيها الحركات ، أحذف ألف فاعلن فيها ، وقد أعلمتك بالخبئ ، وهو الكثير في البسيط عروضاً وضرباً ، وقل عدم الخبئ فيهما وعدمه هو إثبات الألف في فاعلن الذي هو آخر الشطر الأول ، وآخر الثاني ، أو ما يوازن ذلك الألف من الحروف الساكنة ، كقوله :

يارب ذى سودد قلن له مرة

إن المعالى لمن يعنى توالى العلا

فإن قوله مرة وزنه فاعلن بالألف وهو العروض ، فالميم والراء الساكنة سبب خفيف نظير فا من فاعلن ، والراء المفتوحة ، والتاء والتتوين وتد مجموع نظير علن من فاعلن ، واللام من توالى ، واللام من الملا سبب خفيف أيضا نظير فا ، والياء محذوفة لدفع التقاء الساكنين ، وهزمة آل همزة وصل لا تثبت في الدرج ، فلا تعدان في الوزن ، لأنهما ولو كتبنا خطأ لا ينطق بهما ، وعلا وتد مجموع نظير علن ، فأثبت في العروض والضرب نظير ألف فاعلن ، وهو الراء الساكنة في مرة ، ولام العلا الأولى منهما غير مخبونين .

٢٠

وللبسيط أعاريض وضروب غير ذلك ، محلها كتب العروض ، وقد أوضحت لك عروض هذه القصيدة وضربها ، وقد يحذف من الجزء السباعى حرف أو حرفان ، مثل قوله : فهك نظ ، فإن الفاء أول السبب الخفيف لم يؤت له بحرف ثان ساكن مقابل لسين مستعملن ، وما سبب خفيف نظير تك من مستعملن ، والكاف والنون والظاء وتد مجموع نظير علن من مستعملن ، وذلك ستة أحرف ، وكل بيت من أبيات هذه القصيدة مركب في ثمانية أجزاء وهو الأصل في البسيط ، فما كان على وزن مستعملن في الحال أو في الأصل فجزء سباعى ، وما كان على وزن فاعلن في الحال في الأصل فخماسى ، كما في قوله : فهك نظما البيت ، فإن قوله : فهك نظ جزء أول سباعى الأصل ، وقوله ما محذو جزء ثان خماسى الحال ، وقوله : طأ بالمهم بسكون الميم بعد الهاء جزء ثالث سباعى الحال ، وقوله : مر وقد بكسر الميم غير مشددة جزء رابع خماسى الأصل ، وقوله : يحوى التثنية جزء خامس سباعى الحال . وقوله : صيل من جزء سادس خماسى الحال ، وقولو : يستحصر آل جزء سابع سباعى الحال ، وقوله : حملا جزء ثامن خماسى الأصل ،

والإحاطة بالنسبة إدراكه من جميع جهاته والمهم الأمر الذى يهيك شأنه
فتعنى به *

وهذا النظم مشتمل على مسائل يهتم بها الطالب لشدّة حاجة
اليها ، وعموم انتفاعه بها ، وهو اسم فاعل مكسور الهاء ، أو اسم
مفعول مفتوح الهاء ، أى يهتم بها من عرف نفعها قاله الطبرى فى
شرح شيخ الإسلام حين قال بذكر فوائد مهمة ، ويحوى معناه يجوزوا
لتفاصيل جمع تفصيل وإنما لم تحذف الياء فى الجمع مع أن المفرد
جاوز أربعة أحرف وفيه حرف زائد وهو الياء ، لأن هذا الزائد حرف
لين متلوّ بالحرف الآخر *

قال فى الخلاصة :

وزائد العارى الرباعى احذفه ما

لم يك لنا أثره الفختم

ولو حذف الياء من التفاصيل لجاز كما يجوز حذف ياء ممالك
ونحوه مما كان على وزن مفاعيل ، وهو مذهب الكوفيين ، والناظم فى
التسهيل مستثنيا فواعيل ، فلا تحذف ياءه إلا شذوذاً ، وعلى مذهبهم
بنيت قولى فى الترجمة المنتفع بعلمه الأحرار والممالك بحذف ياء ممالك ،
تخليفاً لموافقة السجع ، وإنما جمع التفصيل مع أنه مصدر ، لأنه أريد
به التنصيص على أنواع ، ولأنه بمعنى اسم مفعول أى المصك ، أى
يحوى المصطلحات وهى الأمور الجزئية ، كعرفة أفراد اللغة : ككرم
وضرب ، وكريم وضارب ، أو للضرورة وفى جمعه موافقة للجميل من
حيث إن كلا منهما جمع ، ويستحضر أى يحضر بضم الياء وكسر الضاد
مفارع احضر ، فالاستعمال هنا لموافقة الفعل كاستبان بمعنى أبان ،
واستيقن بمعنى أيقن ، أو معنى يستحضر الجمل يجدها حاضرة
عنده *

فلاستفعال للإصابة على صفة كاستعظمت زيدا ، أى وجدته عظيماً أو غير ذلك مما يعلم من معانى استعمل فيما يأتى إن شاء الله ، ويجوز أن يكون للطلب على أصله ، أى يطلب من نفسه حضورها ، والجمال جماع جملة ، ومن الأمور الكلية ، كمعرفة الأبنية ، كمعرفة أن مضارع فعل بالضم يفعل بالضم .

قال فى الكبير : والمعنى أن هذه المنظومة قد احتوت على المهم من علم اللغة ، وهو الأبنية والأقيسة التى يتوصل بها الى حفظ أفرادها ، ورد كل نوع منها الى أصله ، وذلك مما يدعو الطالب الى حصر المواد واستقراءها .

وفى الصغير معنى قوله : فهناك نظماً محيطاً بالمهم ، فخذ نظماً محيطاً بالمهم وهو معرفة الأبنية ، وحصر ما شذ منها دون موادها الأصلية القياسية لضيق النظم عنها لكثرتها ، قال : فيه وأشار بقوله : وقد يحوى التفاصيل من يستحضر الجملا ، الى أن من حوى الجمل أداه ذلك الى حيازة التفاصيل بحسب الاعتناء والرغبة ، إذ لا تعظم فائدة معرفة الشاذ من معرفة الأصل له . ٥٠١ .

قلت : وأشار بقوله : وذلك مما يدعو الطالب ، وبقوله : وأشار إلخ الى بيان وجه كون من يستحضر للجمل ، قد يحوى التفاصيل والله أعلم .

الإهراء : الفاء رابطة لجواب شرط محذوف ، إن قدرت أداة الشرط جائزة فما بعد الفاء من اسم الفعل وفاعله ، أو من الفعل النائب هو عنه ، وفاعله فى محل جزم على الجوابية ، أو غير جائزة فلا محل له أى إن أردت أو إن قصدت ، أو متى أردت أو قصدت ، أو اذا أردت أو قصدت إلتقان الفعل تصرف ، وحوز أبواب وسبل ، فهناك

وهذا أولى من جعلها للاستئناف عند من يجيزه ، وأولى من جعلها لعطف اسم الفعل وفاعله ، وهو طلب على جملة .

ويعد فالفعل من يحكم إلخ ، وهى خبر ، وهى اسم فعل مبنى على سكون الألف ، وعلّة بنائه شبهة بالحرف فى كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره ، فقد عمل الرفع فى محل الضمير المستتر فيه ، وعمل النصب أيضا فى : نظما ، ولا يعمل فيه غيره ، وإنما يعمل فى جملة مع فاعله ، وفاعله مستتر فيه وجوبا كما هو قاعدة اسم الفعل بمعنى الأمر ، وكونها ونحوها مما يقال له اسم فعل أسماء حقيقة هو الصحيح الذى عليه جمهور البصريين ، بدليل أن منها ما هو على حرفين أصالة ، والفعل لا يكون كذلك ، وإنما لا يتصل بها ضمائر الرفع البارزة ، وإن منها ما يخالف أوزان الأفعال : كنزال ، وأن الطلبى منها لا تلحقه نون التوكيد ، والفعل ليس كذلك قاله ابن قاسم .

وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء من حيث إنها تنون تارة ، ولا تنون أخرى ، ومن حيث إنها منها ما لا ينون ، ومنها ما ينون ، وأنها لا يتصل بها ضمير الرفع البارزة كالتاء ، ومخالفة بعضها لأوزان الأفعال ، وموافقة لأوزان الأسماء ، وعدم لحوق نون التوكيد بالطلبى منه .

وقال الكوفيون : إنها أفعال حقيقة لدالاتها على الحدث والزمان ، ويرد ما مر من مخالفة أوزان الأفعال ، وعدم قبول الطلبى نون التوكيد وعدم الاتصال بضمير الرفع البارز والتثنية فى بعضها ، والحق أن الكوفيين لا يقوون بذلك ، ولو كان ظاهر عبارتهم ، بل مذهبهم مذهب بعض البصريين وقيل : ما سبق استعماله فى ظرفية أو مصدرية باق على اسميته كرويد ودون وما عداه فعل : كنزال وصه ، وفيه

ما في مذهب الكوفيين المنسوب اليهم أولا ، وقيل : هي قسم برأسه لا اسم ولا فعل ولا حرف يسمى خالفة الفعل أى خليفته ونائبه في الدلالة على معناه ، واختلف من قال بأنها اسما حقيقة ، فقيل : مدلولها لفظ الفعل لا الحديث والزمان ، بل تدل على ما يدل عليهما وهو الفعل منها اسم مدلوله لفظ خذ من حيث إن خذ دال على المعنى الموضوع . له الذى هو طلب الأخذ الآن أو استقبالا لا من حيث كونه لفظاً من الألفاظ وهكذا في بقية أسماء الأفعال ، ويدل على ذلك تسميته باسم الفعل .

وقال الرضى وغيره : إن مدلولها الحدث والزمان ، فهى أسماء بمعنى الأفعال ، لكن تدل عليهما بالمادة أى بحروف الكلمة لا بالهيئة على الزمان ، وبالمادة على الحدث : كالفعل ، وقيل : مدلولها ألفاظ المصادر النائية عن أفعالها ، وعليه الفارضى ، فهى مدلوله وسماه ، أخذ النائب عن خذ ، وإنما بنيت مع إعراب تلك المصادر لدخول معنى الأمر ، والمضى والاستقبال التى هى من معانى الحروف كذا المرادى : وعلى ذلك القول ، فالمراد بالأفعال فى قول أهله أسماء الأفعال ، الأفعال اللغوية التى هى معانى المصادر كما فى الارشاف لأبى حيان ، ولا محل لاسم الفعل كما هو مذهب الناظم على القول بأنه فعل حقيقة ، وعلى القول بأنه اسم لمعنى الفعل ، ونسب بعضهم كونه لا محل له للجزمير ، وهو مذهب الأخفش .

ونقل عن سيبويه والفارسى وقيل : فى محل رفع مبتدأ وأغنى مرفوعة عن الخبر بدون اعتماد ، كما يقالا فى : أقائم الزيدان .

قال خلیل والفارضى : هو مذهب من قال اسم لمعنى الفعل وليس بظاهر بناء كونه مبتدأ أغنى مرفوعة عن الخبر على القول ، بأنه

اسم لمعنى فعل ، وقيل : هو فى محل نصب بفعله النائب عنه ، وهو قول من قال : مذكوله المصدر النائب عن فعله ، وعليه المازنى ، ونقل كونه فى محل نصب كذلك عن سيبويه والفراسى أيضا ، والكاف حرف خطاب عند صاحب التحقيق ، وصاحب فتح الأقفال فى الكبير والصغير وأبى يحيى ، وهو مذهب ابن بابشاذ فى نحو : عليك ، وهو صحيح فيما نحن فيه ، وفى مثله وغير صحيح فى نحو عليك ، فإن ابن بابشاذ يقول : الضمير المتصل بأسماء الأفعال مطلقاً حرف ، ويرده أنه لو صح لصح استعمال على وحدها ونحوها ، وقولهم على وعليه .

وحكاية الأخفش على عبد الله زيدا بجر عبد على أنه بدل من ياء المتكلم على انقطة من يبدال الظاهر من ضمير الحاضر ، بدل كل لم يقد الإحاطة ، أو على على أنه عطف بيان ، وهو أولى وزيدا مفعول به ، بل قيل الرواية على عبد بالذات فى على الجارة لعبد ، وقد يقال : الكاف فى محل رفع فاعل لها استعير ضمير الجر والنصب للرفع أو فى محل نصب على المفعولية ، أى ناول نفسك نظماً ، ويردّه أن فيه عمل عامل واحد فى ضميرى مخاطب متصلين ، هى والمستتر وذلك مختص بفعل القلب ، وفقد وعدم وغير ذلك أو فى محل جر بالإضافة بناء على أن ها اسم للأخذ النائب عن خذ ، ونظماً مفعول به ومحيطاً نعتاً ، وبالمهم متعلق بمحيطاً ، والباء حرف جر مبنى على الكسر والمنعوت مفرد مذكر مهذوف أى بالأمر المهم ، والباء بمعنى على ، والواو لعطف الجملة الخبرية بعدها على الطلبيه بناء على جواز عطف قصة على أخرى ، والجامع أنهما معاً مساطقان على فن واحد ، فتلك معناها خذ نظماً محيطاً بالمهم من علم التصريف ، وهذه معناها قد يحتوى تفاصيل التصريف من يستحضر جملة .

ويجوز أن تكون الواو للاستئناف ، وقد حرف تحقيق مبنى على السكون ، بقطع النظر عن كون ذلك المحقق بفتح القاف وهو حوز مستحضر الجمل التفاصيل قليلا أو كثيراً ، ووجهه أن الإحاطة بالجمال تسهل تعرف الجزئيات المندرجة تحت الكليات ، أو حرف تقليل ، ويؤيده أن قد يفعل عند المصنفين للتقليل كما نص عليه خالد ، ووجهه أن توسع العرب في لغاتها وتفننها في أساليبها معلوم ، والإحاطة متعذرة على الجمل الغير فيما هذه سبيله ، فكيف بالافراد ولا سيما أن استخراج الجزئيات من الكليات مفتقر الى عقل وافر ، وذهن ثاقب ، ولا سيما في التصريف .

قال صاحب تحقيق المقال : وقد كان الناس يأخذون في النحو ، فلما حدث التصريف عسر عليهم ، فتركوا النحو جملة ، ولمـ هذا لا تكاد ترى من المهرة إلا من له فيه سقطات ، وللبصريين فيه القدح الفالج ، والنظر السديد الذي تفتح به المهمات ، وتتسع المخارج ا هـ .

ويحوى فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة نطقاً ، لالتقاءها ساكنة مع التاء الساكنة المدغمة المنقلبة عن لام آل ، وهزة آل للوصل ، فلم تثبت في غير الابتداء ، ولا يفرنك كتابة الياء في مثل ذلك ، فتقدر عليها الإعراب ، فإنما كتبت نظراً للأصل ، ولتدل على المحذوفة نطقاً ، والتفاصيل مفعول يحوى ، ومن فاعل يحوى اسم موصول مبنى على السكون ، لشبهه بالحرف في الافتقار ، ولشبهه بالحرف في الوضع على حرفين ، أو نكرة موصوفة مبنية لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين ، ويستحضر مضارع مستتراً لفواصل جوازاً لأنه يخلفه الظاهر ، والضمير البارز ، وهذه طريقة الناظم ،

وجملة الفعل والفاعل صلة من « فلا محل لها ، أى الشخص الذى يستحضر الجمل أو صفة من فهمى فى محل رفع نعت لمن ، أى شخص يستحضر الجمل » والرابط على كل حال الضمير المستتر ، والجمل مفعول يستحضر والألف للإطلاق والإشباع ، وهكذا فى مثله وبين التفاصيل ، والجمل طباق لأن كلا منهما ضد الآخر وهو من الطباق الواقع بين الاسمين .

باب أبنية الفعل المجرد وتصاريفه

أى هذا باب أبنية إلخ ، أو أقر أو حقق أو باب أبنية إلخ
هو هذا .

فباب خبر المحذوف ، أو مفعول المحذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ،
أو نحو ذلك مما ذكرته فى الحواشى النحوية ، وليس بمبنى كما زعم
بعض ، لأنه لا سبب لبنائه على ما ادّعاه سوى عدم التركيب ، وهو
مركب مع المحذوف ومع ما بعده بالإضافة إليه ، والذي يظهر أن هذا
القول محله فيما إذا لم يكن الإضافة إلى ما بعد ، كقولهم تنبيه ، وقولهم
فصل ، وقولهم باب ، ومختار السيد المحقق أن نحو الكتاب والباب والفصل
اسم للألفاظ المسوقة بعده ، وقيل : اسم لها ، والمعانيها ، وقيل :
لمعانيها ، وقيل : للنقوش .

وحاصل ذلك أنه اسم للإضافة الذهنية المخصوصة الدالة على
المعاني المخصوصة ، وهو الأرجح ، وعليه الجرجاني ، وقيل : اسم
للقوش الدالة على تلك المعاني بواسطة دلالتها على تلك الألفاظ ، وقيل :
للمعاني المخصوصة من حيث إنها مدلولة لتلك العبارات والنقوش ، وقيل :
اسم للمركب من المعاني والألفاظ والنقوش ، وقيل : اسم للمركب من
المعاني والألفاظ ، وقيل : اسم للمركب من المعاني والنقوش ، وقيل :
للمركب من النقوش والألفاظ ، وذلك الخلاف فى سائر التراجم ، وأسماء
الكتب ، وأسماء العلوم .

والكل من قبيل علم الشخص ، ووضعها من الوضع الشخصى
الخاص لموضوعه خاص ، قال : اذ الكتاب الذى هو عبارة عن الألفاظ
والعبارات المخصوصة ، لا يتعدد إلا بتعدد التلفظ ، وذلك التعدد تدقيق
فلسفى لا يعتبره أرباب العربية ، ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب

والقتل وضماً شخصياً لا نوعياً ، لجعل الموضوع أمراً متعينا لا متعدداً ،
ومسميات المعلوم وهي الأحكام المعقولة المخصوصة ، وإنما تتعدد
بتعدد التمثل ، وهذا التعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية .

هذا هو المتجه عندى ، وإن اشتهر الفرق ، واختار بعض أن ذلك
من قبيل علم الجنس وهو المشهور وأبنية مضاف اليه جمع بناء :

لاسم مذكر رباعى بمبد

ثالث أفعلة عنهم اطرد

والمراد بالأبنية كون الأفعال رباعية أو ثلاثية ، وذلك فى معنى
صيغ الفعل ، ويأتى إن شاء الله تفسير الأبنية ، والفعل مضاف
اليه ، والمجرد نعتة أى ما حروفه كلها أصول مجردة عن الزوائد .
وتصاريف معطوف على أبنية بالواو مضاف للهاء ، وفى يائه ما مر فى
تفاصيل ، وفى النسخ وتفاصيله ، والمراد بالتصاريف أو بالتفاصيل
أحكام المضارع من ضمّ عينه وفتحها وكسرها ، لا أحكامه وأحكام
الأمر ، وفعل ما لم يسمّ فاعله وغير ذلك ، ولو قتله أبو يحيى ، لأنه قد
فصل بين هذا الباب « وباب الأمر » وباب ما لم يسمّ فاعله بالفعل
المزيد فيه ، وفصل به بين ذلك الباب أيضاً وباب حروف المضارعة
وفتحها وضمها وكسرها ، وفتح ما قبل آخر المضارع وكسره الداخلى
وذلك الباب فى قوله ، وغير ذلك اللهم إلا إن قيل : إن هذه فصول
داخلة فى ذلك الباب الأول ، تكلم فيها على تلك الأفعال مطلقاً مجردة ،
ومزيداً فيها ، وفصل بينها وبين بابها بالفعل المزيد فيه ، لأنه فرع
المجرد ، ويكل منهما يعرف الآخر ، وفى جمع التصريف مع أنه مصدر
ما مرّ فى جمع التفصيل .

وأصل تصريف تَصْرِيفٌ بفتح القاف وسكون الصاد وكسر الراء الأولى وسكون الثانية ، وإنما كان برايمين لأن فطه صرف برايمين أدغمت أولاهما في الأخرى ، والمصدر يجب اشتماله على حروف فعله أبدلت الراء الثانية الساكنة في المصدر ياء من جنس ما قبلها حركة . وما قبلها هو الراء الأولى ، وحركتها الكسرة الملائمة للياء ، وإنما سكنت الياء لأنها بدل من راء ساكنة ، وإنما أبدلوها ياء إزالة للثقل الحاصل من تكرير الحرف الواحد وهو الراء ، وإنما أبدلوا الراء الثانية دون الأولى ، لأن التكرار حصل بها قلته الخضرى .

وأوضحته بزيادات منى ، ويبحث فيه بأن اشتمال المصدر على حروف فطه غالب لا لازم في كل مصدر ، وهو عبر بالوجوب وأفهم أنه لازم في كل مصدر ، وبأنه يجوز كون علة إبدال الثانية دون الأولى ، هي أن الثانية أقرب الى الحرف الآخر ، والآخر مطل النخير ، فغيرت بالقلب ياء ، وكون العلة ما ذكر من حصول التكرير بها ، ومن قربها للآخر ممّا ، والزائدة هي الراء الثانية المبجلة ياء لكونها ساكنة ، والحكم بزيادة الساكن أولى ، لأنه حرف واحد ، وأما الأولى فممتحركة ، ففي الحكم بزيادتها الحكم بزيادة حرف وحركة ، فيكثر الزيد وهذا نقله ألفا وهي عن ابن يونس ، واختاره هو وابن الحاجب وغيرهما ، ونقل عن الأكثرين .

وقال ابن مالك كالخليل وابن عصفور : إن الزائدة هي الأولى : والقول الأول مذهب سيبويه ، وبه حكم ثم قال : وكلا الوجهين صواب ومذهب ، وهكذا في مثل : صرف تصريفاً ، كقدس تقديساً ، وكرم تكريماً ، وشدّد تشديداً وهكذا في فعل بالتشديد الذي مصدره على تفعلة .

واقول الصبان : الخليل وسيبويه على أن الزائد الأول ، لأنه في مقابلة الياء من بيطر ، وقال آخرون : الزائد هو الثاني ، لأنه في مقابلة الواو من جمهور . وكبلا الوجهين حسن والتصريف تفعيل من الصرف للمبالغة في وصف الماهية بالكمال ، أو للتكثير في عدد المرات ، أو للمبالغة في المعنى كضارب وضراب ، أو للتكثير للأمانة والأبنية .

والتصريف لغة التغيير ، ومنه تصريف الرياح ، أى تغييرها وهذا هو المعنى الذى وضعه له واضح لغة العرب ، ويطلق التصريف اصطلاحاً على ثلاثة :

الأول : قال بعض : تحويل الكلمة الى أبنية مختلفة لضروب من المعانى ، كالتصغير والتكثير ، واسم الفاعل واسم المفعول ، والتنبيه والجمع ، وجرت عادة أكثر المصنفين بذكر هذا القسم قبل التصريف مع علم النحو ، كما فعل الناظم في الخلاصة ، وهو في الحقيقة هي التصريف ، وهكذا قال الخضرى ، غير أنه عبر بقوله : لاختلاف المعانى ، بدل قول من قال : لضروب من المعانى .

قلت : إن أراد بقولهما كالتصغير التمثيل للضروب من المعانى المختلفة ، احتاج قولهما وإيم الفاعل واسم المفعول الى تقدير مضاف ، أى ودلالة اسم انفعال إلخ ، أو التمثيل للأبنية المختلفة ، كَلَّن التصغير والتكثير بمعنى الصيغتين المعروفتين ، لا بالمعنى المصدرى ، ويقدر مضاف أيضاً فى قولهما بذكر هذا القسم ، ويذكره أى بذكر متعلقه الذى هو تلك الأبنية المختلفة ، إذ هى المذكورة قبل التصريف مع علم النحو ، لا التحويل ، وقولهما : قبل التصريف ، أى قبل التصريف بالمعنى الأعم ، أى قبل موضعه ، أو قبل التصريف بالمعنى الثانى الآتى كالثالث .

ثم إن أراد بقولهما : فى التصريف أو من التصريف التغيير وهو

التصريف اللغوي ، فهو غير محتاج اليه ، وإن أرادا التصريف بالمعنى
الثانى الآتى فباطل لتغاير المعنيين الاصطلاحيين ، وإن أرادا المعنى الأول
المذكور فباطل أيضاً ، إذ لا معنى لكون الشيء من نفسه أو في
نفسه .

ويجاب : بأن المراد التصريف بالمعنى الأعم المشترك ، وأرادا
بالتحويل ، التحويل المتعدى أى النقل لا القاصر ، بمعنى التحويل
والانتقال بدم صفة حمله على التصريف ، لأنه لا يصح حمل اللازم
على المتعدى ، لعدم اتحادهما ما صدقاً ، ومن شرط صفة الحمل
الاتحاد فى الماصدق ، والاختلاف فى المفهوم ، اللهم إن أرادا بالتصريف
المحدود المعنى الحاصل بالمصدر ، فيصح حمل التحويل القاصر
عليه ، والتعبير بتحويل الكلمة أولى من تعبیر الزنجاني ، بتحويل الأصل
الواحد ، لأن قوله : الواحد هو مفرد ، لأنه يخرج من العدد
مجموع تحويلين لأصلين ، إلى أبنية ، وإن كان كل منهما داخل فيه ،
قاله الناصر النقاني ، ولعله التزم أن كل تحويل فى الكلمة يستحق اسم
تصريف .

فلى قال مثلاً ، تصريفان إسقاط فتح الواو وقبلها ألفاً ، قال :
وتتكرر أصل أولى من تعريفه المشر بوحده ، وكونه معروفاً عند
المخاطب . هـ .

وكذا يقال فى تعريف كلمة فيما مر .

وأجيب ابن قاسم : بأن التثنية جنس الأصل الواحد ، وبه
يجاب عما يقال الوصف بالواحد ، وصف للأفراد والتعريف العامة ،
من غير نظر للأفراد .

قلنا : لعل المراد الوحدة الجنسية لا الشخصية ، فلا يرد على
ابن قاسم أن الوصف بالواحد يخالف اعتبار الجنس .

وقد يقال : كيف حملوا التحويل وهو فعل على التصريف وهو من الانفعال النفساني يكون بالتكلم ؟

قلنا : أولا : التقدير التصريف علم بتحويل الكلمة ، وثانيا : أنا لا نسلم أن التصريف غير فعل ، وثالثا : أنا نؤولهما معاً بالتحويل والتصريف ، وإنما اختاروا التعبير بالتصريف على أنصرف ، مع أن الصرف الأصل ، لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة ، فاختاروا لفظاً يدل بسبب زيادة حروفه على البالغة في الفعل بالوصول الى مفتاه ، والتكثير عدد مراته بإيجاد أشياء كثيرة منه .

والمراد أن هذا العلم لما كان فيه تلك التصرفات الكثيرة . ناسب التعبير باللفظ المناسب لذلك ، وإن لم يريدوا به خصوص الكثير ، لأنه قد يحول الأصل الى مثال واحد ، وإنما اختاروا التعبير بالتحويل عن التعبير بالتغيير ، لأن في التحويل معنى التثقيب ، والتصريف فيه تثقيب ، فهو خاص والتغيير عام لمجرد تغيير ، ولتغيير ونقل .

والظاهر أن المحويل كل من يصلح للتحويل ، سواء كان هو الواضع الذي هو الله ، أم هو الخاق على خلاف في مطه ، أو كان هو غير الواضع كالنحوي ، لكن في التحقيق هو الواضع ، وأما غيره فتحويله على طريق تحويل الواضع ، ومشروط به ، وكلحكاية له ، وإنما عبروا بالكلمة وبالأصل في قولهم : تحويل الأصل ، وقولهم : تحويل الكلمة ، ولم يقولوا : تحويل المصدر ، ايمدق الصد على مذهب أن الأصل المصدر ، وعلى القول أنه الفعل وغيرهما ، وليمدق على تحويل غير المصدر ، وكتحويل زيد الى زبيد ، والى الزبيدين ، والى الزبيد نحو ذلك .

وعبرا بالأبنية ولم يعبرا بالأمثلة كما عبر بها الزنجاني ، مثلا
تيوهم أنه الجزئي الذي يذكر إيضاحاً للقاعدة ، مع إن المراد بها
الأبنية ، وبالأبنية والصيغ .

فسر السعد الأمثلة في كلام الزنجاني ، والأبنية جمع بناء بمعنى
مبنى ، أى مبنيات ، والصيغ جمع صيغة بمعنى مصوغ ، أى
مصوغات ، وهما متحدان ذاتاً ، مختلفان اعتباراً ، لأن الكلمة المتفرعة
عن أصل باعتبار كون حروف الأصل أساساً لما يتجدد من حروف
وحركات ، بناء باعتبار كون الحروف المذكورة كالمادة لها صيغة .
ويحدان بأنهما حروف الكلمة باعتبار هيئات تعرض لهما من الحركات
والسككات ، وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيرها عنه ، وخرج
باعتبار الهيئات اعتبار الجوهر ، وهو الحروف ، وخرج بالعروض الأصل
نفسه من المصدر مثلاً ، والمفرد المكبر مثلاً ، وفيه أنهم يسمون المصدر
بناءً وصيغة ، لكن باعتبار الأخذ من مطلق الحروف ، وباعتبار
البناء القوى ، ودخل به نحو جنب للواحد وغيره فإن الضمة فيه
غير مفرد غير ضمته مفرداً .

والمراد بالحركات الجنس كضرب بالفتح من الضرب بالسكون ،
فالعارض جنس الحركة ، لسكون الراء في الأصل ، والأنواع كفرح من
الفرح ، فالعارض في فرح نوع الحركة لوجود التحرك في الأصل ،
وهو الانفتاح ، وعرف بعضهم الأبنية بالألفاظ باعتبار حروفها وحركاتها
وسككاتها الموضوع لها ، باعتبار كونها مادة للكلمة ، والمراد بأحوال
الأبنية العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض . . .

قلت : ويرد على قولهم : الى أبنية ، وقولهم : الى أمثلة أنه يومهم
وجود الأمثلة والأبنية ، وتحققها قبل التحويل ، مع أن التحويل علة
في وجودها وتحققها ، فكيف تجعل غاية له ؟

ويجاب : بأن غاية الفعل تتأخر قطعاً وذلك مشهور فلا تصح دعوى تحققها قبله ، وأما الجواب بجواز تقارن الغاية والغيا ، كالعلة والمطول فباطل ، لأن الغاية التي تكون بمعنى إلى إنما تكون غاية لما كان تدريجياً لا واقعياً ، فكيف تتصور المقارنة مع أن الواقع هنا أن لا مقارنة ، لأن الأمثلة والأبنية ذات أجزاء تحصل على التدريج .

ومن لازم ذلك تجزى التحويل المطلق بها ، وإن تحققها إنما يكون بأخر أجزائه ، فهي مع آخر التحويل أو عقبه ، فإين المقارنة له ، ويرد على قولهم أيضاً إن الحد غير جامع لخروج التحويل إلى بناء ومثال ، وينامين ومثالين ، مع أنه تصرف ؟

ويجاب : بأن الأبنية أو الأمثلة اسم جنس محدود ، والمراد الجنس هنا لا المحدد ، وبعبارة الزنجاني تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة لمان مقصودة ، لا تحصل إلا بها ، أي بالأمثلة ، ويرد على حصره أن الضريبة المفادة بضارب مثلاً ، تحصل بغيره كزيد صدر منه الضرب .

ويجاب : بأن الحصر إضافي دفع به حصولها بالأصل المحصول عنه ، أي إنما تحصل بها لا بالأصل ، وبأنه ادعائي إلصاقاً له بالأمر الذي لا يتعبد فيه معناه الحقيقي ، بل مطلوب الدلالة عنه إلى معنى يناسب المقام ، فالمقصود منه الانتقال إلى ما هو المقصود ، وبأن المراد أن ما يفيد المثال الواحد لا يفيد المثال الواحد الآخر ، وزيد صدر منه الضرب أبنية وأمثلة متعددة ، وضارب بناء ومثال واحد قليل ، وبأن ضارباً يفيد الدوام ، بخلاف زيد صدر منه الضرب ، وهكذا في مثل ذلك .

والمراد بالتصريف في الحد المذكور أعني التصريف المحدود بما ذكر أو لا غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية ، وإلا لم

يصح حمل التحويل عليه ، لأن التحويل ليس معرفة ، بل متعلقها ، وما قيل من أن المراد علم بتحويل يرد عليه أنه تصف ، وأنه غير جامع لخروج ما لا يتعلق بتحويل .

وقال ابن قاسم : لقائل أن يقول : بل المراد علم التصريف الذى هو معرفة ما ذكر ، بناء على أنه أريد بالتحويل المعرفة اطلاقاً للضرورة على اللازم ، تنبيهاً على أنه معرفة حاصلة من التحويل ، حتى أن معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم التصريف ، وما مر من قولنا غير علم التصريف الذى هو معرفة أهوال الأبنية قاله السعد ، والمراد الأبنية الكلية .

قال اللقانى : أى العلم بالقواعد التى يعرف بها أهوال أبنية الكلم التى ليست بأعراب ولا بناء ، كما لابن الحاجب فى الشافية ، وفيه إشارة الى أن قوله : معرفة أهوال الخ على ظاهره ، لظهور أن ليس علم التصريف عبارة عن تصور تلك الأهوال ، بل عن التصديقت بالمسائل المشتبهة على ثبوت تلك الأهوال للموضوعات ، فقول اللقانى : أى العلم بالقواعد أراد به التصديق بها لا مجرد تصورهما ، فإن المتبادر من إسناد العلم الى القواعد هو التصديق والتعريف بالمعرفة من قبيل المساهلات التى لا تخل بالمقصود ، لاشتهار أن العلم إما عبارة عن الملكة أو الأصول والقواعد ، أو ادراكها ، ويجوز أن يراد بالتحويل الملكة المبنية عليه ، والمعرفة ليست شيئاً منها .

والمراد بأهوال الأبنية العوارض التى تلحقها بحسب كل عرض ، فالمراد بالأهوال الأصول الكلية ، وبالمعرفة المضافة اليها ، إما العلم مجازاً بمعنى التصديق أن خصت المعرفة بالجزئيات والعلم بالكليات ، كما هو اصطلاح لبعضهم ، وأما حقيقتها إن كانت مرادفة له كما هو مذهب بعض .

قال الناصر : وعلى كل فالتعريف بمعرفة أحوال الأبنية منقوض بطم النحو ، فانه علم بأصول تنيد معرفة الإعراب والبناء ، وهما من أحوال الأبنية ١ . ه .

ويجاب : بأنه تعريف بالأعم ، وقد أجازته المتقدمون قبله : والمحققون ، وارتكب هنا لأن الغرض تمييز التصريف بمعنى العلم عن التصريف ، بمعنى الفعل وهو حاصل بمجرد ما ذكر ، وقد فسر ابن الحاجب الأحوال بالماضى والمضارع ونحوهما حين قال : وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة كالماضى والمضارع والأمر ، واسم الفاعل واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، والفعل التفضيل والمصدر ، واسم الزمان والمكان والآلة ، والمصدر والمنسوب ، والثنية والجمع ، والثناء والسكتين ، والابتداء والوقف ١ . ه .

فأشار الى أن أحواله مسائله ، وأن الاحتياج لفظى كما ذكر أو معنى كما أشار اليه قبل ، ثم أشار الى أن أحوال الأبنية قد تكون للتوسع فى اللغة لوزن أو روى أن تجنيس أو غيرها ، كالمقصود والمهدود ، وذى الزيادة ، وقد تكون للمجانسة كالإمام ، وقد تكون للاستتقال كتخفيف الهمة والإعلال والإبدال والإدغام والحذف ، هذا وما اقتضاه ضيع السعد من أن التصريف قد يعرف بما يعرف به علم التصريف من العلم بالأحوال المذكورة ، هو مذهب المحققين رادين به به زعم بعضهم تقدير علم قبل التصريف فى قول ابن الحاجب : التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التى ليست بأعراب ، زعماً منه أن التصريف مخصوص بالفعل ، وعلم التصريف بالادراك ، لأن التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو ، فلا حاجة الى هذا التقدير .

واعترض تعريف ابن الحاجب بأنه لا يشهد بحث التصريف عن

أصول يعرف بها نفس الأبنية كالماضى والمضارع والمصدر ، أو أحكام لا تتعلق بالأبنية ، ولا بأحوالها كالوقف والقلب والإدغام والتخفيف ، إذا كانت في الحرف الآخر ، لأنه لا تعتبر حالته في بناء الكلمة ، وبأنه تدخل فيه المبنيات .

وأجيب عن الأول بأن المذكورات فيه أحوال الأبنية مثلا إذا قلت : طلب ماض ، فطلب بناء ، وماض حال عارض له ، كالقلب الماض لقال ، فالمراد بالمذكورات مفهوماتها لا ما صدقاتها ، وعن الثاني وهو قول المعترض أو أحكام الخ ، بأننا لا نسلم أن أحوال الحرف الأخير ليست أحوالا للأبنية إذ أحوال بعض الشيء أحوال لذلك الشيء ، وبذلك سقط ما قيل أنه لا حاجة لقوله التي ليست بأعراب بناء على أنه لا يعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير ، وعن الثالث بأنه أراد بالأعراب ما يشمل البناء تقريبا لشهرة إطلاقه على ما يشمله ، يقال : هذا كتاب إعراب القرآن ، وهذا كتاب إعراب الألفية ، وإن اشتملا على ذكر البناء ، ويقال : إعراب هذا الكلام كذا وكذا مع اشتماله على البناء .

والمعنى الثاني للتصريف : تغير الكلمة عن أصل وضعها لغرض غير اختلاف المعاني كالإلحاق والتخلص من السكونين ، ومن اجتماع اللوا والياء ، وسبق إهداها بالسكون ، ويسمى هذا التغير بالإعلال ، وهو المراد بالتصريف في آخر الفلاصة ، وينحصر في الحذف والزيادة ، والابدال والقلب ، والنقل والإدغام ، كما في المبان وفي الشافية وشرح الغزى أن الإعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب ، أو إسكان للتخفيف ، وما عدا ذلك ليس إعلالا ، وقد يطلق التصريف على ما يعم المعنى الأول والمعنى الثاني معاً ، قاله الخضرى ، وهذا المعنى الثاني تغيير للكلمة لغير معنى طار عليها ، بل لغرض لفظي ، وإنما أخذ حكا ذلك من المرادى والأشعمنى .

والمعنى الثالث للتصريف : ما ذكره ابن الناطم من أن التصريف هو العلم بأحكام بنية الكلمة ، بما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال ، وشبه ذلك ، ويقدر مضاف أى علم التصريف هو العلم بلخ ، أو أراد بالتصريف علم الصرف ، كإطلاق النحو على علم النحو ، ففى ذلك أوجه ثلاثة تذكر فى أسماء الفنون ، وهو كونه بمعنى المصطل بذلك الفن أو المسائل أو الإدراكات ، وأراد بشبهه ذلك نحو الإخفاء والإظهار والإدغام ، وفيه أن الإخفاء والإدغام من الاعلال ، وفى معنى ذلك قول ابن عقيل : التصريف عبارة عن علم يبحث فيه عن أحكام بنية الكلمة العربية ، وما لحروفها من أصالة وزيادة ، وصحة وإعلال وشبه ذلك ، وأراد بشبه ذلك نحو الإخفاء والإظهار ، والإدغام على ما قاله شيخ الاسلام والسيد البليدى والخطى .

قلنا : يرد عليهم أن الإعلال منه الإخفاء والإدغام كما مر ، والصحة منها الإظهار .

ويجاب : بتخصيص الصحة والإعلال بغير ذلك وبأنه بنى على مذهب ابن العاجب ، أن الاعلال خاص بتغيير حرف الملة بصنف أو قلب أو إسكان للتخفيف كما هو المتبادر ، وغير ذلك ليس إعلال كذا ظهر لى تأمله منصفاً ، ويشمل المعنى الأول للتصريف ، والمعنى الثانى له ، قول التوضيح : التصريف تغيير فى بنية الكلمة لغرض معنى أو إفظى ، وخرج بذكره كابن عقيل وغيره بنية الكلمة النحو ، فإنه لا يتعلق ببنية الكلمة ، بل بالعوارض اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية ، وإضافة وغيرها ، والبحث عن أحوال آخر الكلمة أعراباً وبناء ، فإنه علم النحو ، وخرج بالغرض التصحيح والتحريف ، فالتغيير لغرض معنى كتغيير المفرد الى ثنية وجمع كذا فى التوضيح وغيره .

ويبحث شيخ الاسلام : بأن الأنسب أن يقال الى المثنى والمجموع .

والجواب : أنها يطلقان على المثنى والمجموع حقيقة عرفية خاصة أو مجازاً إطلاقاً للمصدر على اسم مفعول ، وكثير المصير الى الفصل والوصف ، والتغيير لغرض لفظي كتغيير قول وبَيْعَ وغَزَوُ ، مهركات الى قال وباع وغزا ، وتغيير وتمت بتثديد انقاف مكسورة مضموما الواو قبلها الى أتمت بالهمزة بدل الواو ، وتغيير قول بضم القاف وسكون الواو ميتا واللام حيا الى قل ، وتغيير ردد الى رد ، ولشبهه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بطم النصو ، من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه ، كذا قيل .

ونذكرها طائفة منهم ابن الحاجب في التصريف ، وهو أولى لأنها منه ، وتسمى معرفة تلك الأحكام علم التصريف كما في التوضيح ، وهذا العلم فيه التصرف من حال الى حال ، من جهة متعلقة ، إذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الألفاظ العربية ، فسمى باسم متعلقه ، وموضوع التصريف الأسماء المتمكنة ، والأفعال المتصرفة في اللغة العربية ، وقد مر أن التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال ، لكنه الأفعال بطريق الأصل لكثرة تضييرها ، ولظهور الاشتقاق فيها ، أى بخلاف الأسماء ذكر ذلك المرادى ، فخرج بالأسماء والأفعال الحروف ، فإنها لا يدخلها تصريف ، لأنها مجهولة الأصل ، موضوعة وضع الأصوات ، لا تقابل بلفاء والعين واللام ، لبعد معرفة اشتقاقها ، ولذا كانت ألفاتها أصولاً غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة قاله الشيخ خالد .

قلت : الظاهر أن ألف الى ونحوها معروف الأصل ، إذ قوامهم اليه واليك وإلى بتثديد الياء دليل على أنها عن ياء ، وما ورد من التصريف في الحرف فشاذ قياساً يوقف عندما سمع منه ، ولا يقاس عليه غيره ، بل ينطق بما سمع فصيحاً استعمالاً كاللصريف في إلى وطى ، بقلب ألفيهما يامين ، قالوا : وكحذف هاء سوف ، وإبدال هاء حتى عينا ، وهمزة إن وأن هاء وعينا نحو : أشهد عن محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم :

وأعجبني عن تقوم ، وحذف النسون من أن المشددة فتصير محققة ،
وحذف اللام الأولى من لعل ، وإبدال الثانية نوناً ، وهكذا قالوا كلهم ،
وسلمه صبانهم وخضرتهم •

والصواب عندي أن جل ذلك كله لغات لا تصريف ، فإن من يقول مثلاً
في سوف سو ليست لغته سوف ، فتصرف فيها بحذف الفاء ، بل لغته
سو من أول الأمر ، ودليل ذلك أن لا يقدر أن ينطق بسوف تاماً
إلا بأجهد نطقاً بلغة غيره ، ومن يقول عتي بالعين في حتى لغته
كذلك بالعين من أول الأمر لا بالحاء ، فأبدلها عيناً وهكذا في مثل
ذلك إلا ما كان مثل إلى وعلى وإنّ بالتشديد ، فانهم يتصرفون بقلب
ألف الى وعلى ياء ، وتخفيف أن وليس ذلك بلغة مختصة بأحد ، فان كل
من ينطق بإلى زيد وعلى زيد ، ينطق إليه وعليه ، ومن ينطق بأن زيداً
قائم ينطق بطمعت أن سوف يقوم زيد بفتح الهمزة فيهما ، ومن ينطق بأن
زيداً قائم بالكسر والتشديد ، ينطق بأن زيداً قائم بالكسر واتخفيف •

وخرج بتقييد الأسماء بالتمكنة أى المعربة الأسماء المبنية ،
فلا يدخلها تصريف قياساً ، بل اذا دخل التصريف في بعضها فهو شاذ
قياساً ، فصيح استعمالاً ، يوقف عندما سمع كتحصير ذا الاشارية ، والذي
وفروعهما ، وتثنيتهما وجمع الذي والتي ، بل صحح غير واحد أن
تثنيتهما وجمعها صوريان لا حقيقيان •

وخرج بتقييد الأفعال بالمتصرفة الأفعال الجامدة ، فلا يدخلها تصريف
قياساً على حد ما مر ، فيوقف عندما سمع من تصريف بعضها ، فيستعمل
ذلك البعض فصيحاً كأبدال ألف عسى ياء في نحو عسيت وعسينا وعسين
وحذفها في عست ، وكحذف ياء ليس في نحو لست ولسنا ولسن ، وتسكين
سينه في ذلك ، وإنما لم يدخل التصريف قياساً في الأفعال الجامدة والأسماء
المبنية لشبهها بالحروف في الجمود ، بل لا يرد علينا تصغير ذا والذي

ونحوهما ، إلا اذا أريد بالتصريف التغير لمعنى طارىء ، وأما اذا أريد به التغير لغير معنى طارىء فليس منه انتصير حتى يرد تصغير ما ذكر .

وخرج باللغة العربية الأسماء العجمية كإبراهيم وإسماعيل ، لأنها وإن كانت متمكنة إلا أن التصريف من خصائص لغة العرب ، قاله ابن جنى ، وأقره الشيخ خالد .

قلت : يبحث فيه بأن من التصريف التصغير والتكسير والجمع ، وقد جازت قياساً في الأسماء العجمية تقول في تصغير إبراهيم وتكسيه ، وكذا في إسماعيل : أبيره وأباره وأسيمه وأسامه ، ولا يقال : إن الشيخ خالد أراد بالتصريف التغير لغير معنى طارىء كالتغير لمعنى طارىء حتى يرد ذلك ، لأننا نقول الشيخ بنى على التوضيح ، والتوضيح قد ذكر التصريف بالمعنيين ، ولعله أراد أن اللفظ العجمي نفسه غير مصروف من شيء قبله ، كصرف يضرب من الضرب .

فائدة : ذكر بعض أصحابنا من أهل عمان أن الصرف أم العلوم ، وانحصر أبوها ، قلت : وأصله لأحمد بن مسعود بن علي في مراحيب الأرواح .

وأقول : وجه كون التصريف أما أنه كما أن الأسماء من الحيوان سبب لتولد الأولاد ، كذلك علم الصرف سبب لتولد الكلمات مثل أن يتولد من الضرب : ضرب ويضرب واضرب وضارب ومضارب وغيرها ، فشبهه التصريف بالأسماء بجامع التولد ، وجه كون النحو أباً لأنه كما أن الأب سبب لإصلاح الأولاد ، كذلك علم النحو سبب لإصلاح الألفاظ ، فشبهه النحو بالأب بجامع الإصلاح ، وكلا التشبيهين بليغ إن حذف أداة التشبيه كما سطر ، وإن ذكرها مثل أن قال : الصرف كالأسماء ، والنحو كالأب فغير بليغ كما تقرر في محاله ، والله أعلم .

بفعلا الفعل ذو التجريد أو فعلا
يأتى ومكسور عين أو على فعلا

يعنى أن الفعل المصاحب للتجريد من الزوائد يأتى من كلام العرب رباعيا حال كونه على وزن فاعل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام بمدها : كدحرج ، وثلاثيا حال كونه على وزن فعل بفتح الفاء وضم العين : كشرع ، وعلى وزن فعل بفتح الفاء وكسر العين كقصرح ، وعلى وزن فعل بفتح الفاء والعين كضرب ، فالرباعى المجرد له وزن واحد ، وهو فاعل بفتح الفاء واللام ، وسكون العين بينهما كذا للناظم وابنه هنا بناء على أن المبنى للمفعول نحو : دحرج بضم الدال وسكون الحاء وكسر الراء فرع المبنى للفاعل ، وأن الأمر نحو : دحرج بفتح اندال وسكون الحاء وكسر الراء فرع المضارع .

وان قلنا : المبنى للمفعول أصل والأمر أصل ، كان للرباعى المجرد ثلاثة أوزان ماضية المبنى للفاعل وماضيه ، المبنى للمفعول وأمره ، وعليه ابن الناظم فى شرح الألفية ، وهو ظاهر قول الناظم فى شرح الكافية : جرت عادة النحويين أن لا يذكروا فى أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ، ولا فعل ما لم يسم فاعله ، مع أن الأمر أصل فى نفسه ، اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضى والمضارع منه ، ومذهب سيبويه والمازنى أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضاً ، فكان ينبغى إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة ، أن يذكروا للرباعى ثلاث صيغ : صيغة لىماضى المصوغ للفاعل ، وصيغة للماضى المصوغ للمفعول ، وصيغة للأمر إلا أنهم استغنوا بالماضى المصوغ للفاعل عن الآخرين ، لجريانها على سنن مطرد ، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصلتهما ، كما لا يلزم على الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصلتها . . .

ومذهب البصريين في الأمر أنه أصل ، ومذهب جمهورهم في المبنى للمفعول أنه فرع ، وعليه فللرباعي المجرد وزن : ماضيه المبنى للفاعل ، وأمره ، وإن قيل : أن الأمر فرع كما هو مذهب الكوفيين والمبنى للمفعول أصل كما هو ظاهر الألفية في الرباعي ، حيث عد الثلاثي المبنى له أصلاً ، وصريحها في الثلاثي كان للرباعي المجرد وزن : ماضيه المبنى للفاعل ، والمبنى للمفعول ، وأما الثلاثي المجرد فله ثلاثة أوزان : فَعْل بفتح الفاء وضم العين وفعل بفتحها وكسر العين ، وفعل بفتحها بناءً على أن المبنى للمفعول فرع وهو ظاهر النظم .

وصريح باب الفاعل من شرح الكافية ، ومن الكافية ، وإن عد أصلاً فللثلاثي المجرد أربعة أوزان ، وهو صريح الألفية ، إذ قال : ورد نحو : ضمن ، وصريح التصريف من شرح الكافية ، وأما الأمر فلا نعه في أوزان الثلاثي المجرد ، ولو قلنا : أنه أصل لأن منه ما لم يرد فيه نحو : قم وبع وعه وعد ورد ومر أمرين ، ومنه ما زيد فيه نحو : اضرب وادع وارم واخس واردد وأمر ، فليس ثلاثياً مجرداً دائماً ، بل أمر الثلاثي أبداً مزيد فيه همزة الوصل مكسورة أو مضمومة ، إما لفظاً أو تقديراً ، فأصل قم أقوم بضم فإسكان ، فضم وأصل بع أبيع بكسر فإسكان ، فكسر وسيأتي إن شاء الله الكلام على أصالة الأمر والمبنى للمفعول وفرعيتهما في بابيهما .

قال شارح مراح الأرواح ، وشارح المهروى وغيرهما : إنما كان للرباعي المجرد وزن واحد ، وهو فعال ، لأنهم لم يتصرفوا فيه بضم عينه وفتحها وكسرها ، كما تصرفوا في الثلاثي ، وإنما لم يتصرفوا فيه بذلك لثقله بكثرة الحروف بالنسبة للثلاثي ، ولثقله بأربع حركات متواليات بحسب الأصل ، لا من أصله فعلاً بفتح الفاء والعين والإنالامين ، بدليل حركة عين الثلاثي ، إلا أن حركة هذه الفتحة لا غيره تقديراً كما قلنا ، وإنما فتحت حروفه كلها لثقله بكثرة الحروف ، وخفة الفتحة ، ولكن لما

لم يكن في كلام العرب أربع حركات متوالت في كلمة واحدة ، ولا فيما هو كاللغة الواحدة ، احتاجوا الى تسكين أحد حروفه .

وأما غلبت وهجبت ، فأصلهما غلبت وهجبت ، وسكنوا ثانيه لأنه لو سكنوا الأول لزم إما الابتداء بالسكن ، وهو لا يجوز باتفاق إذا كان حرف علة ، ولا يجوز على انصحيح الصواب إذا كان حرفا صحيحا ، وإما زيادة همزة الوصل والزيادة خلاف الأصل ، وقد وجدنا تخلصا عنها ، ولو سكنوا الثالث لزم عليه التقاء ساكنين عند اتصال ضمير الرفع المتحرك برابعه ، وهو على الصواب لا يجوز إلا إذا كان أولهما حرف مد ، والثاني مدغم أو في الوقف ، وإنما يلزم التقاء الساكنين عند اتصال ذلك الضمير به لأنها فرضنا أن الثالث ساكن ، ويسكن الرابع أيضا لاتصال ذلك الضمير به ، ولو لم يلزم من فتحه توالي أربع متحركات فيما هو كاللغة الواحدة طرد للباب .

ولو سكنوا الرابع لورد أن الماضي يبنى على الفتح لا على السكون ، إلا إذا اتصل به ذلك الضمير ، فيبنى على السكون في قول ، أى لأن الضمير الرفعى يرد الفعل لأصله كما رد الألف الى أصلها من الواو والياء في دعوت ورميت ، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره سكون التخفيف في قول أ . . . بزيادات وايضاح منى .

وانما كان للماضى المجرد ثلاثة أوزان ، لأن أوله لا يكون إلا متحركا لأنه لا يبتدأ بالسكن كما مر ، ولا تكون حركته كسرة أو ضمة لثقلها ، وثقل الفعل بل فتحت لختفتها إلا اذا بنى للمفعول ، فانه يضم أو يكسر نحو : ضرب وقيل وبيع ، والثالث لا يكون إلا مفتوحا للخفة والثاني لا يكون إلا متحركا لثلا يلتقى ساكتان عند الاتصال بضمير الرفع المتحرك والحركة ضمة أو كسرة أو فتحة ، ولا يسكن أصالة وأما نحو :

رد وقال وعلم بفتح العين وسكون اللام وفتح الميم ، فانه ولو سكن
ثانيه أصله الفتح اصل رد ردد كضرب فسكنت الدال الأولى ، وأدغمت
في الثانية ، وأصل قال قول كضرب تحركت الواو بعد فتحة فقلت ألفاً ،
وأصل علم علم بفتح العين وكسر اللام ، وسكنت اللام تخفيف
فلا يرد ذلك على حصر أوزان الثلاثي المجرد في ثلاثة لرجوعه
اليها .

وأما نعم ويُس وليس فلا محل لها هنا ، لأنها جامدة لا يدخلها
تصريف ، وأصلها تحريك عيونها بالكسر كما بسطته في محاله ، وقد
نص المرادى وغيره أن ما جاء من الأفعال مكسور الأول كشهد بكسر
الشين موافقة لكسر الهاء ، أو ساكن الثاني كشهد وعلم وظرف
بفتح الأوائل وسكون الثانى تخفيفاً أو مكسور الأول ساكن الثانى كشهد
بكسر اثنين موافقة للكسر الهاء قبل أن تسكن ، وسكون الهاء فليس
بأصل ، بل مغير عن أصل ، والأصل شهد وعلم بفتح أولهما ،
وكسر ثانيهما ، وظرف بفتح أوله وضم ثانيه ، وضابط ذلك أن فعل
بضم العين يجوز إسكان عينه تخفيفاً ، ولك أن تنقل ضمها الى الفاء
قبلها اذا أريد به التعجب .

وقيل : هذا النقل سماعى ، وأما فعل بكسر العين فإن كانت
حرف حلق عينه جاز التسمكين وإتباع إلقاء العين ، والتخفيف بإسكان
العين بحد الإتياع نحو شهد ، وإن كانت غير حرف الحلق جاز
التسمكين ، وربما وجد التسمكين بعد الإتياع سماعاً نحو علم .

وإن قلت : لم كان أقل المجرد ثلاثة أحرف ، ولم يكن حرفين ؟

قلت : أشار الشيخ خالد وصرح غيره أنهم احتاجوا الى حرف
يبتدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به ،
والموقوف عليه ، لأنه يجب أن يكون المبتدأ به متحركاً ، والموقوف عليه

ساكناً ، فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بما يتحرك تارة ، ويسكن أخرى .

وإن قلت : المتوسط لا يخلو أن يكون متحركاً أو ساكناً وأيت ما كان يلزم التقاى مع أحدهما ؟

أجيب : بأنه لما جاز الحركة والمكون على المتوسط من حيث توسطه ، لم يتحقق التقاى ، وذكر ذلك الطيلوى في شرح السعد على التفتازانى .

وقال السعد : لم يكن أقل المجرّد حرفين ، لأن كونه حرفين يؤدي الى انصاف عن قبول ما يتطرق اليه من التضيقات ، وأما بع وح ونحوهما فأصلها ثلاثة : حذف حرف في بع لالتقاء الساكنين وهو الياء عين الكلمة ، وأما ح فحذف منه حرفان : الفاء واللام ، لأنه أمر وعى لما تقرر في محله ، وكان أكثر الفعل المجرّد أربعة أحرف لا خمسة ولا ستة ، لتأدية الخماسى والسداسى الى الثقل ، قاله السعد .

قال الطيلوى : مع كثرة تصرفهما ، وقال ذلك بالمضى ، والإشارة ، وقال الطيلوى أيضاً : لم يأت الفعل المجرّد خماسياً ، لأنه إذا اتصل به ضمير الرفع المتحرك صار كالجزء منه بدليل تسكين آخره له ، فكانه سداسى ، فالخماسى في الفعل كالسداسى في الاسم المجرّد ، والاسم المجرّد السداسى مرفوض لثلاث يتوهم أنه كلمتان ، لأن الأصل كون الكلمة على ثلاثة ، وإن شئت فقل من أول الأمر : إن الفعل المجرّد لم يأت سداسياً لثلاث يتوهم أنه كلمتان .

وقال الدمامينى : لم يأت خماسياً لثلاث يساوى الاسم ، وهو نازل عنه بدليل احتياجه اليه ، واشتقاقه منه ، كما قال السعد التفتازانى في

شرح تصريف الزنجاني ما نصه : ولم يمنع الخماسي في الاسم خطأ لرتبة الفعل عن رتبته ، ولكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل ٥٥٠ .

قال اللقاني : كون الفعل أثقل من الاسم في التحقيق إنما هو علة لمنع الخماسي من الفعل ، لا لترك المنع من الاسم ٥٥٠ .

ووجهه أنه لا يناسب أن يكون ثقل الفعل علة حاصلة على تجويز تكثير بناء غيره ، وإنما يناسب أن يكون علة حاملة على منع تكثير بنائه للزوم الثقل .

وقال ابن قاسم : يمكن أن يكون علة للترك المذكور باعتبار ما تضمنه من كون الاسم أخف من الفعل ، لأن كون الفعل أثقل يتضمن كون الاسم أخف فتأمله .

قلت : وفي دلالة الفعل على الفاعل مبحث طويل أثبتته في انيسو ، وكان أقل الاسم ثلاثة لما مرّ في كون أقل الفعل ثلاثة ، وتجاوز الى الخماسي لأصالته وخفته ، وعدم اتصال ضمير الرفع المتحرك به ، ولم يأت مجرداً سداسياً لثلاثا يتوهم أنه كلمتان ، وللثقل .

وقال الكوفيون : لا يكون في للفعل ولا في الاسم أكثر من ثلاثة أصول ، فراء جعفر ، وجيم دهرج زائدان وهو باطل ، ويقال أيضاً : لم يأت الفعل المجرد سداسياً ، لأنه قد يتصل به الضمير المذكور ، فكانه سباعي ، ثم إنه لما كان بناء المجرد الرباعي ثقيلاً بالنسبة الى الثلاثي ، كانت موادّه أقل ، فناسب الابتداء به ، لأن من أغراضهم الابتداء بالقليل ، ولو كان فرعاً ، والثلاثي المضموم أثقل من المكسور وأخف من الرباعي ، فموادّه أقل من مواد المكسور ، فقدمه على المكسور ، والمكسور أثقل من المفتوح ، فمواده أقل من مواد المفتوح .

أما الرباعى المجرى ، فيكون متعدياً ولازماً ، وهو الأصل مثال
اللازم : حشرج أى تغرغر عند الموت ، وتردد نفسه ، وحشرج الحمار
مطلقاً تردد صوته فى خلقه ، وهما بالجيم وفرشح بالحاء المهمله أى
وثب أو قعد مسترخياً وألصق فخذيه بالأرض ، أو فتح بين رجليه ،
ودربخت الصمامة لذكرها طاوغة للسفاد ، ودربخ الرجل طأطأ رأسه
وبسط ظهره ، وهما بالباء الموحدة ، فالحاء المعجمة آخر ، أو عريد
الرجل بالذال المهمله ساء خلقه على نديمه أو غيره ، لا على نديمه فقط
كما هو ظاهر فتح الأفعال ، وعريد آذى نديمه فى سكره ، وعسجدت
السما بالذال المعجمة ضف مطرها .

وجمزر بزاي فراء نكص وهرب ، وجبريز الرجل بياء فزاي ذهب
أو انقبض أو سقط ، وجرمز بميم فزاي انقبض واجتمع بعضه الى
بعض ، ونكص وفر ، وكرفس بالسین المهمله مشى مشية المقيد ،
وكركس الشئ تردد ، وبرطش الدلال أو السباعى بين البائع والمشتري
تردد ، أو بالسین المهمله ، وقرفص فى مشيه قارب خطاه ، وقرفص
شد يديه من تحت رجليه ، ودحط أخلط فى كلامه ، وبركم قام على
أربع وسقط على ركبتيه ، وخذرف بالخاء والذال المعجمتين أوله أسرع ،
وخذرفت الإبل رمت الحمى بأخفافها ، وقرفف ارتعد ، وخربق فى
مشيه خبط ، وعلق فى كلامه تعمق ، وبهدل بالمهمله أسرع فى مشيه ،
وعظمت ثندوته ، وهى احم الثدى أو أصله .

وخزعل الضبع عرج وخمع ، والماشى نفص رجليه ، وبرعل
تزوج برعاء ، وعشجل ثقل عليه النهوض لعظم بطنه ، وبرشم وجم
وأظهر الحزن وأدام النظر أو أحده ، وبرطم انتقخ غضباً ، وحضرم
لحن فى كلامه وانتزع لحاء الشجر ولعنم بالمثلثة فى الشئ تمكث وتوقف
وتأنى أو نكص عنه ، وتبصره وهدرم فى الكلام أو القراءة أسرع ،
ويرذن بالذال المعجمة قهر وغلب ، وأعيا عن الجواب ، ومشى مشى

البرذون ، وهينم أخفى صوته أو تكلم كلاماً لا يفهم ، وهينم قال
آمين .

ومثال المتعدّي : قحطبه صرعه ، وقحطبه بالسيف علاه به ،
وقرصبه بالصاد المهلة قطمه ، وبالضاد المعجمة قطمه ، وقرضب
اللحم كذلك في البرمة جمعه ، وقرضب الشيء فرقه ، وقرضب اللحم
أكل جميعه ، وأما قرضب أى عدا أو أكل شيئاً يابساً فلازم ،
وقرطبه بالطاء المهلة صرعه مطلقاً ، وقيل على قفاه ، وقرطب الجزور
قطع أعظامه ، وأما قرطب بمعنى عدا شديداً أو غضب أو هرب فلازم ،
وحدرج أحبل فتله ، والشيء أحكمه ، وحرفج زيد عيشه ، وسعه
ودحرجت الشيء تابعته في حدود ، وفرطحت الشيء عرضته أى
جملته عريضاً قاله الجوهري ، وقيل الصواب فلطحته باللام ،
وكروحت الشيء صرعته ، وبعثرت الشيء نظرت أو لهشته أو فرقته
وبددته ، وقلبت بعضه على بعض ، واستجرجته فكشفته وأثار
ما فيه .

وبعثرت الحوض هدمه وجعل أسفاه أعلاه ، وبعثره فرقه أو بعث
أو استخرجه ، أو كشفه وبعثره حركه ، وبعثرت زيدا نقضته ،
وبعكرته بالسيف قطعته ، وجحدت الشيء صرعته ، وجعبه صرعه
أيضاً ، وحعثر المتاع جمعه ، ودحمر القربة بالهاء ملامها ، وبالحاء
المعجمة كذلك ، ودخمرت الشيء بالخاء المعجمة سترته وغطيته ، ودعثرت
الشيء هدمته أو كسرت ، وعصفرت الثوب صبغته بالمصفر ،
وكركست الشيء رددته بتشديد الدال الأولى ، أو قيدته أو جمعته بعضه
الى بعض ، وكردست الشيء وثقته ، وكردسته جمعت يديه ورجليه ،
وبرقش كلامه خلطه .

وأما برقش بمعنى تفرّق أو أقبل على الأكل فلازم ، وقرفست
الشيء شددت يديه ورجليه أو يديه من تحت رجليه ، وقرفست المرأة

جمعت بين طرفيها في الجماع ، وقرمط زيد كتابه أدق حروفه ، وشرجعت
الشيء طولته ، وشرجعت الخشبة المربعة نحتت أطرافها ، وكرهست
البعير بالكاف قيدته ، وضيقته عليه أو الدابة مطلقاً ، وكرهقت الشيء
تقطعت به بالسيف ، وكرتفته قطعت أطرافه ، وذغفت الماء صبيته
صبها شديداً .

وأما دغفق المطر اشتدّ فلازم ، وشبرق اللحم بشين فباء فراء فحاف
قطعه صغاراً وقيل : قطعه صغاراً وطبخه ، وهو معرب ، وشبرق الثوب
جعله قطعاً ، وشريق بتقديم الراء على الباء اللحم قطعه صغاراً ، وشريق
الثوب قطعه ، وعربل اللحم قطعه كباراً ، وعبل الإبل أهملها ، وعزبل الدقيق
نخله ، ويمثل الشيء فرقه ، وهرجم الإبل ردّها بعضها الى بعض ،
ولحدم الشيء قطعه .

فذلك نحو من ستين مثلاً ، ويأتي أكثر من ذلك إن شاء الله ، لكن
ربما أعدت التمثيل ببعض مثل : عسلرت الثوب .

قال الناطم في تسهياه وغيره : وقد يصاغ أى الرباعى المجرد
من مركب لاختصار حكايته ، قلت : يسمى اختصاراً ، ويسمى نحتاً
نحو : بسم الله ، بسم الله الرحمن الرحيم ، وسبيل بالسین فالباء
فالحاء ، أى قال : سبحان الله ، وسبيل بالحاء فالسين فالباء ، أى قال
حسبى الله ، وحمل ، أى قال : الحمد لله ، وحولق وحقول ، أى قال :
لا حول ولا قوة إلا بالله ، وحمل أى جعلنى الله فداك ، وحيل قال :
حيل الصلاة بالهاء ، وحيل قال : حى على الصلاة بالعين ، وبذلك
بالذال المجمة حسابه أى أجمله بقوله فداك كذا ، وقد استعمل هذه
المادة الزمخشري وغيره ، ولا يشترط في ذلك أن يؤتى من كل كلمة من
المحكى بحرف ، وقد يتقدم بعض الحروف كما في جعلت بتقديم اللام
على اللام مع تأخيرها عنه في جعلنى الله فداك ، إلا أن قيل : إنه اختصار
لجعلنى الله فداك .

وبات النحت أوسع لشعوله نحو : عبد في عبد الدار ، وعقبس في عبد قيس ، وأحيته في أى شيء ، وقد أطلت النحت في حاشيتي على إعراب الألفية .

وذكر الناظم في تسهيله أنه قد يصاغ الفعل الرباعي المجرد من اسم رباعي أى سماعاً لعمل مسماء ، أو لمثابته ، أو لجعله فى شيء أو لإصابته بشيء ، أو لإصابة شيء به ، أو لإظهاره وبراده بالصوغ الأخذ ، هو التقاء شين مثلاً فى مادة ، وبعض المعنى لا الاشتقاق ، لأن الأسماء الرباعية التى أشار إليها جلعدة ليست مصادر يشتق منها ، بل أسماء أعيان ، ولعل تلك الأفعال مشتقة من مصادر ، ولو لم تسمع ، فعرجيته بمعنى ضربته بالعرجون ، فله مشتق من العرجان ، أو من العرجنة ، أو من الأول لا غير .

وهكذا فمثال صوغه من اسم رباعي لعمل مسمى هذا الاسم الرباعي : كلمطرت الكتاب أى عملت له قطراً ، أى وعاء ، وبندقت الطين أى عملته كالبنديق ، وهو حمل الشجرة ، شجرة الجاوز ، ودخرمت القميص ، أى عملت له دخريصاً ، وتخرممت عملت القرموص ، واحد القراميص .

قال أبو يحيى : وهى حفر صغار يسكنها الإنسان عند البرد ، وقبيلت الخيل جعلتها قنابل ، وجحفلتها بجيم فحاء مهملة جمعاتها جحافل .

ومثال صوغه من اسم رباعي لمثابته معناه : عقربت الشيء بالعين فالقاف فالراء فالباء ، أى لويته كالعقرب ، وعقرب الشيء التوى بنفسه كالعقرب يتعدى ويلزم ، وعثكت الشمر بمثلثة أرسلته كالعاكيل وهى الأعذاق والشماريح ، وحفظل طبع الرجل صار كالحنظل كذا

قالوا ، مع أن نون الحنظل زائدة ، فانهم وهو شجر مرّ ثمره جداً
وعلقم أى صار كالعلقم ، أى كالحنظل والعلقم أيضاً كل شىء مرّ ،
والنبقة المرة .

ومثال صوغه من اسم رباعى مجرد لجعل معناه فى شىء : فلفلت
الطعام أى جعلت فيه الفلفل بضم الفاعين ، وكريرته أى جعلت فيه الكربر
بضم الكاف والباء ، وقد تفتح الباء وهو بزر ، وشبرمته جعلت فيه
الشبرم بضم الشين والراء ، ويفتحان أيضاً وهو شجر ذو شوك ينفع
الوباء ، ونبات له حب كالحدس ، وأصل غليظ ملاين لبناً والكل مسهل ،
وعصفت الثوب صبغته بالمصفر بضم العين والفاء ، وهو نبات يعرى
اللحم الغليظ ، ويزره القرطم ، وزبرقته صبغة بالزبرق ، وهو الصبغة
الحمراء والصفراء ، وهو بالفتح للزاي والراء ، وقيل : بكسر الزاي ،
وعندمته صبغة بالعندم بفتح العين والذال ، قيل : وهو دم الأخوين
فانظره .

وعجهرت الدواء جعلت فيه العجر بفتح العين والماء ، وهو
الياسمين ، ونبت آخر ونرجسته جعلت فيه النرجس بكسر النون والجيم ،
وقد تفتح النون وهو نبات فأنبت عنه فى حاشيتى على شرح
الأجرومية .

كذلك مثل بعض شراح التشهيل وغيرهم ، بناء على قول صاحب
الزهر : إنه أصول وإلا فقد نص القاموسى والزملكانى فى شرح المفصل
أن النون زائد ، فهو تفعله بكسر النون والعين ، لا فاعل بكسر الفاء
واللام ، لأنه ليس فى كلام فاعل بكسر اللام الأولى وفيه بحث ، وعجبرت
الطبيب جعلت فيه العنبر .

ومثال صوغه من اسم رباعى لإصابة مسمى هذا الاسم : غلصمه
أى أصاب غلصته بالموسى أو نحوها ، وهى رأس الحلقوم بشواريه ،

أو: أصل اللسان أو اللحم بين الرأس والعتق ، أو العجزة على ملتقى اللهاة والمرى ، وغلمه أخذ بظلمته ، وحرقة أصاب حرقتها بفتح الحاء والقاف ، وهى رأس الخلقوم أو عقدة الضجرة ، وحرقة أيضاً أصاب حرقتها بكسرهما ، وهى أصل اللسان ، وعرقه أصاب عرقوه بفتح العين وضم القاف ، وهو عصب غليظ فوق عقب الانسان ، ومن الدابة فى رجليها بمنزلة الركبة فى يدها ، وما انحنى من الوادى ، ومن القطا ساقها ، وطريق فى الجبل ، والحيلة وعرفان الحجة .

ومثال صوغه من اسم رباعى لاصابة الشئ بمسماه : قمزنته بالقاف والحاء المهملة فالزاي فالنون أصبته بالقمزنة ، وهى المصا أو الهراوة ، وغرجته أصابه بالعرجون ، وهو أصل العثاكل ، ويقال له : العنق ، وقيل : ان ييس واعوج ، وقيل أصله ، وقيل : عود الكباشة ، وعرجت الثوب أصابه بصورته ، أى صور فيه صورة العرجون ، والكل بضم العين والجيم ، وفرجن الدابة أى صفا بالعرجون بكسر الفاء وفتح الجيم واسكان الواو إسكاناً حياً وهى المصاة التى يحس التراب بها عنها ، وعرفصه أصابه بالعرفاص بكسر الميم وهو السوط مطلقاً ، أو الذى يعاقب به السلطان ، وعرفمت اليهودج أصبت بالعرفاص ، وهو خصلة يشد بها رموس خشباته ، والكل الآت وكذا ما أشبه ذلك .

ومثال صوغه من اسم رباعى لإظهار مسمى هذا الاسم : علجت الشجرة أى أظهرت عساليجها ، والعسلوج والصلج بضم العين واللام ما لان واخضر من الغضبان ، وبرعت الشجرة بالعين المهملة أخرجت برصها ، ويقال : برعومها ، وبرعتها وبرعومتها بضم عين الكل وبائه ، والمعنى كم ثمر الشجر أو زهرتها قبل انفتاحها .

وزاد بعض شراح التصهيل صوغه من اسم رباعى للستر بمسمى هذا الاسم : كترمت البناء أى سترته بالقرمذ بفتح الكاف والميم وهو

الجمس ، وحجارة لها خروق تنضج ويبنى بها ، والخزف المطبوخ والآجر كما عهد ذلك بقرطبة من بلاد الاندلس ، وبالبلدية من أعمال الجزائر ونحوهما في بلاد الثلج رد الله الجميع للإسلام ببركة سيد الأنعام عليه وعلى آله الصلاة والسلام .

وسرقت البيت جملت له سراق ، وسترت به محفه وهو البناء المحيط بصحنه ، وهو بضم السين ، وسرلت رجلا ألبسته سريالا بكسر السين وهو القميص ، وقيل : الدرع ، وقيل : كل ما يلبس أى سترته به ويرقمته أى سترته بالبرقع ، وألبسته إياه بضم الباء والقاف وبفتح القاف أيضاً ، ويضمان ، وقبل العين واو : كمصفور وهو لباس يكون للنساء والذواب ، وبرنسته ، أى سترته بالبرنس وألبسته إياه ، وهو بضم الباء والنون قلنسوة طويلة ، وقيل : كل ثوب رأسه منه ، دراعة كان أو جبة أو ممطراً .

قلت : ولا يستدرك ذلك على الناظم بجواز دخوله في القسم الأول ، أى عملت للبيت قرمداً ، وجعته عليه ، وعلمت له سراقاً ، وعملت للرجل سريالا وبرقعاً وبرنساً ، وألبسته إياها أو في القسم الخامس ، أى أصبت البيت بالقرمذ والسراق ، والرجل بالسريان والبرقع والبرنس تأمل وتلك الأفعال المصوغة الممثل بها ، والأفعال المذكورة قبلها تقارب مائة مثال للفعل الرباعي المجرد مع ما في بعضها من النظر .

وبقيت أفعال من ذلك عجلت عنها ، وتأتى أفعال قريباً ان شاء الله إذا بنينا على أنها رباعيات أصول ، وضمناها الى ذلك زاد المجموع على المائة ، وذلك أن الفعل الثلاثى المضاعف اذا ضوفاً ثانياً صار رباعياً ، وكانت ثلاثة أحرف منه متماثلة : عينه ولامه والحرف المزيـد بينهما ، وزيادته للتكثير ، ويجوز إيداله من جنس الفاء ، وذلك فرق بين

فعل المضاعف العين نحو : قدس ، وفعل المضعف اللام كدحرج ،
فيكون من باب فعمل وحروفه أصول عند البصريين .

وقال الكوفيون : من مزيد الثلاثي للالحاق بفعل ،
فوزنه من حيث الالحاق فعمله ، ومن حيث الزيادة
فعمل بتشديد العين ، وذلك في كل مضاعف من باب نحو كبكب ولم ،
وذلك مقيس ، لأن التضعيف لنحو التكثير مقيس ، والكثرة دليل ضعيف
على القياس ، وذلك وارد كثيراً يدل على قياسه قول الجوهري : سغست
الشيء في التراب فتسغس ، أى دمسته في التراب فدخل « الأمل
سغسته بتشديد الغين الأولى ، فذلك ثلاث غينات ، لأن المتشدة
ضينان ، لأن الحرف المشدد حرفان : الأولى عين الكلمة ، والثانية المدغم
فيها الأولى يجوز إبدالها من حرف هو من جنس فاء الكلمة وهو
السين ، فرقا بين فعل بتشديد العين وفعل ، والثالثة لام الكلمة ،
قال : وكذا القول في جميع ما أشبهه من المضاعف أ . » بتصرف .

ويجوز إبقاء الحرف الثالث من جنس فاء الكلمة كما قيل سغسته ،
وقد سمع الإبدال وعدمه كثيراً ، والكثرة دليل القياس ، وورد من ذاك
كبكبه على وجهه وكبجه بتشديد الباء الأولى ، أصل كبكبه كبجه
بتشديد الباء الأولى ، فأبدلت الباء الثانية المدغم فيها حرفاً من جنس
فاء الكلمة وهو الكاف ، وهببه من النوم أى أيقظه بتشديد الباء
الأولى ، وهببه ، وأصل هببه كبجه بتشديد الباء الأولى ، أبدلت
الباء الثانية المدغم فيها الأولى هاء من جنس فاء الكلمة ، وهى الهاء .
وخججت الريح الثوب في هبوبها بتشديد الجيم الأولى ، خججت
وأصل خججت خججت بتشديد الجيم الأولى أبدلت الثانية حرفاً
كالهرف الذى هو هاء الكلمة وهو الخاء المعجمة ، ودجج الليل بتشديد
الجيم الأولى أبدلت الثانية حرفاً من جنس الفاء وهو الدال في دجج ،
فأصل دجج دججت بتشديد الجيم الأولى .

وهكذا يبدل الحرف الثانى من الثلاثة المتعائلة من جنس فاء الكلمة ، أو يبقى بدون إبدال نحو : يهجع بهصوته بتشديد الجيم الأولى ، وعجمجه بإبدال الجيم الثانية عيناً ، أى رفع صوته ، ورججه بتشديد الجيم الأولى ، ورجرجه بإبدال انثانية راء أى حركه وزلزله ولججج في كلامه بتشديد الجيم الأولى ، ولججج بإبدال الثانية لاماً ، أى تردد فيه ، وزججه عن كذا بتشديد الجيم الأولى وزجزجه بإبدال الثانية زائماً ، أى باعده عنه ، وسحج الماء بتشديد الحاء الأولى ، وسحسحه بإبدال الحاء انثانية سيناً ، أى صبه وفرقه ، ولحج بالمكان بتشديد الحاء الأولى ، ولحلحه بإبدال الحاء الثانية لاماً ، أى لم يبرح منه ، ولحج بتشديد الحاء الأولى ، ونحجج بإبدال الثانية نوناً أخرج صوتاً من صدره ، وتحسس بالليل بتشديد السين الأولى ، وعسس بإبدال الثانية عيناً ، أى طاف فيه ، وبشش بالشئ بالشين المعجمة مشددة بعدها أخرى غير مشددة ، وبششج بإبدال الثانية باء أى فرح به ، وتعه بتشديد العين الأولى ، وتعهج بإبدال الثانية تاء دفعه بعنف ، وشغفه الهم بتشديد الفاء الأولى ، وشغشفه بإبدال الثانية سيناً معجمة أهزله وأضناه .

وصلل بتشديد اللام الأولى ، وصلصل بإبدال الثانية صاداً أى صوت ، أى صات ، ومن ذلك ما ورد حكاية صوت نحو شاشا بالهمزة أى قال له شؤشؤ ليمضى ، وأصله شوو بتشديد الواو الأولى ، أبدلت هى والثالثة ألفين والثانية سيناً ، وهججج بالسبع صاح عليه حاج حاج ، أصله هجج بتشديد الجيم الأولى أبدلت الثانية هاء ، وبخبخ بالرجل قال له : بخ بخ أصله بخخ بتشديد الخاء الأولى ، أبدلت الثانية باء ، وقمقم بالسلاح أصله قمقم بتشديد الميم الأولى ، قلبت الثانية قافاً ، ودققت الباب وطفطف الميزان أصلهما دقت بتشديد انقاف الأولى أبدلت الثانية دالاً وطفف بتشديد الفاء الأولى أبدلت الثانية طاء ، وعنعت الحديث أصله عننت بتشديد النون

الأولى ، أبدلت الثانية عينا ، وقهقه أصله قهقه بتشديد الهاء الأولى
قذبت الثانية قاذما وهكذا في مثل ذلك .

ومرادى بالأوائل ، الحروف الأوائل الساكنة من الثلاثة المتماثلة ،
وبالثواني الحروف المدغم فيها الأوائل الساكنة ، وبقي بعد ذلك الحرف
الثالث المختوم به الكلمة المائل للأوائل والثواني من الحروف المتماثلة
الثلاثة ، وأصل ذلك كله فعل ثلاثي مضاعف ، أى عينه ولامه من جنس
واحد ، ثم ضوعف مرة ثانية ، فصار رباعياً ، يبقى ثالثه كما هو
أو يبدل من جنس فاء الكلمة مثل ككب وككبك ، الأصل كب بكاف
فباء مشددة ، وذلك ثلاثة أحرف زيدت باء أخرى فكيل : ككب
بكاف فباء مشدد ، فتلك ثلاثة أحرف فباء بعد ذلك وذلك أربعة أحرف ،
ثلاثة منها ياءات ويقال : ككبك بإبدال الباء الثانية كافاً وإبقاء الأولى ،
والثالثة وما أطلقنا الزيادة على الثانى من الثلاثة المتماثلة على قول
البصريين ، إلا من حيث شبهه بالزائد وليس بزائد .

وأما فعل بفتح الفاء وضم العين ، فلا يكون إلا لمعنى مطبوع عليه
ما هو أى ذلك المعنى قائم به : كحسن وقبح ، أو لمعنى غير مطبوع
عليه بل حدث بالاكسباب لكنه كالمطبوع فى عدم المفارقة ، ويقال له :
متحدد ثابت كتمسح وخطب وشر وفقه ، أو لمعنى شبيه لشبيه المطبوع
فى الحدوث ، ويقال له زائل متحدد .

شبيهه بالثابت كجنب فإنه أشبه نجس من النجاسة المعنوية اللازمة
بعد حدوثها كالمر ، ولكون فعل بالضم لا يكون إلا للمطبوع أو مثله ،
أو مثل مثله كان لازماً لا يتعدى لخصوص معناه بالفاعل ، وعدم
طلبه زائداً على الفاعل ، وذلك لأنه وقف على السجايأ أى الطبايع
وما شابهها كما مر مما يقوم بفاعله ، ولا يتجاوز .

والتعدي يقتضى توقف الشيء على المتعلق به ، أعنى المتجاوز إليه ،
وها هنا لا توقف ولا تجاوز ، وربما تعدى لأجل تضمنه معنى فعل
متعد ولم يرد منه على ما فى النصحاح إلا رجب ، سمع رجبكم الطاعة
قال : قال الخليل : قال نصر بن سيار : رجبكم الدخول فى طاعة الكرماني ،
وقال عن الخليل : انه لم يجيء فعل بضم العين فى الصحيح متعدياً غير
رجبكم الدخول أ . ه .

ويقال أيضا : رجبكم الدار وغيرها ، وكذا قال صاحب بغية الآمال :
لم يتعد فعل بالضم إلا كلمة واحدة حكاها الخطابي ، وثابت صاحب
الدلائل وابن سيده فى العويس وهى : رجبكم الطاعة أ . ه .

وزاد فى المغنى طلع قال على بن أبى طالب : إن بشرا طلع اليمن ،
وكذا زاد المرادى ، وإنما تعدى لتضمن رجب معنى وسع ، وتضمن طلع
معنى بلغ ، ووسع وبلغ متعديان ، وقيل : رجبكم من باب حذف
الحرف الجار ، وإيصال مجروره منصوباً على نزع الخافض بالفعل ،
أى رجبتم بكم حذفت الباء لكثرة الاستعمال ، ونصوا على أن
الفعلين شاذان قياساً .

يبحث فى ذاك بأنه إذا كان التعدي للتضمن جاز القياس عليهما ،
لنص كثير على قياس التضمن ، وبأنه إذا صح عند كثيرين قياس حذف
الجار سعة صح نحو : شرمت البلد أى على البلد قياساً .

الجواب : أن خلافهم فى قياس التضمن وحذف الجار مع غير فعل
بالضم ، وأما معه فممنوع لعلّة منع تعديه ، ومع حذف الجار
ونصب مجروره به يكون على صورة المتعدى ، قال الجاهم بردى : إذا
أول نحو : رجبك الدار برجبك بك ، كان رجب غير متعد فشفوذه من
جهة استعماله على صورة المتعدى .

وأما ما كان من الثلاثى المجرد المفتوح واوى العين : كقال وطال
وساد المتعديات إذا نقل الى فعل بالضم فإنه لا يرد علينا تمديه نحو :
قلته وطلته وسدته ، فإنه هو التعدى الثابت حين كان على وزن
فعل بالفتح استصحب بعد نقله الى فعل بالضم فأصل ذلك فعل
بالفتح ، ولما سكن آخره لضمير الرفع المتحرك لزم حذف عينه لئلا
يتقضى ساكنان هى والآخر ، وحول الى فعل بالضم ينقل حركة العين الى
الفاء .

وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوى العين إذ لو لم يحول لم
يعلم أنه واويها ولا يائيها ، لأن الفتحة لا تدل على ذلك ، والألف كما
تكون عن واو تكون عن ياء ، وظاهر قول الدمامينى فحول بالفاء بعد
قوله : لزم حذف عينه ، أن التحويل بعد الحذف ، وليس كذلك .

الجواب : أنه انما يظهر من ذلك أن التحويل بعد لزوم الحذف
لا بعد الحذف ، وهو مسلم ، فان أصل : قال قول بفتح الواو ،
تحركت بعد فتح وقلبت ألفا ، وإذا نقل الى فعل فأصله قول بضم
الواو ، تحركت بعد فتح فقلبت ألفا نقلت ضمته الى القاف عند ارادة
حذف العين لامه ولا بعده ، لأن النقل متقدم على الحذف ، وذلك
مذهب قوم منهم الكسائى والناظم فى التسهيل ، وهو مذهب سيويه
وأصحابه .

وقال ابن الحاجب : ان الصحيح أن الضم فى باب سدته لبيان
الكلمات الواويات العين لا للنقل .

قال صاحب تحقيق المقال : ان الأول للمحققين ، وإن الأئمة عليه
مشوا ، وإن الدليل على أنه منقول من فعل بالفتح تمديه ، وإن
ظاهر كلام بعض أنه حول قبل الإسناد فقال : يحول الى قول بالضم ،
وعروض كونه على بناء فعل بالضم لا يمنعه من استدامة التعدى ،

وإن قول ابن مالك في التسهيل ، وإن كانت فتحة أبدلت بمجانس المحذوف ، ونقلت خلاف ما قرروه ، وأنه لو كان الضم لبيان بنات أنواو لفعل مثله في خفت ، وهم كسروه ، ولثقل فعل بضم العين لسم يجيء مضاعفاً ، لأن المضاعف ثقل أيضاً إلا لبب أى صار لببياً ، وشرر أى صار ذا شر ، وعززت المناقة بزائين ، أى قل لببها •

وذكر هذه المسألة ابن خالويه ، وابن القطاع ، قال ابن خالويه : وجدت هذا اللفظ بعد سبعين سنة ، وهو غريب على كل نحوى وصاحب لغة ، ومن حكى شررت ابن جنى عن قطرب ، ومن حكى : لببت يونس ، وحكى أبو يحيى : حبيت وقلت زيادة على ذلك ، وزاد أبو يحيى وصاحب القاموس ذممت ، ونص صاحب القاموس على قلته ، وذمرت صاحب القاموس عززت ، وفسره بضيق إحليلها ، وذكر أيضاً فككت أى حمقت في استرخاء ، وذلك كله أفعال مضعفة مضمومة العين ، فبطل قول غير واحد من اللغويين والنحويين أن المضاعف لم يأت فيه فعل بالضم إلا لببت •

ومن ذكر ذممت ابن القطاع عن الخليل ، وورد الفتح في جميع ذلك وهو الأشهر إلا لبب وفكك بمعنى حمق في استرخله ، فالأشهر فيهما الكسر •

قلت : ومحل قلة فعل بالضم في المضاعف غير باب التعجب ، وأما في باب فكثر مقيس ، وكذا باب المدح والذم ، فإن كل فعل مضعف العين واللام منه حرف واحد ضمن معنى المبالغة في مدح أو ذم أو تعجب ، فإنه يحول من بنيته إلى فعل بضم العين ، وتنقل ضمة العين إلى الفاء ، وأثبت صاحب التحقيق مع عززت ولببت وشررت وحبيت حق ، وذكر أنه سمع فتحه ، وقواه : (وأذنت لربها وحقت) يحتمل البناء للفاعل ، والبناء للمفعول ، وكذا قوله : بكت عيني وحق

لها بكاءها ، فوجه البناء للفاعل أن أصله حقق بضم القاف ، نقلت
ضمته إلى الحاء فأدغم في القاف بعده كما قيل في حسن بالضم حسن
ينقل الضم الى الحاء قال الشاعر :

لم يمنع الناس منى ما أردت وما
أعطيهـم ما أرادوا حسن ذا أدبا

أى حسن بضم السين وفتح الحاء ، ووجه البناء للمفعول أن
أصله حقق بضم الحاء وكسر القاف ، سكنت وأدغمت في القاف بعدها
كرد بضم الراء ، واختار صاحب بغية الآمال البناء للفاعل ولم يجيء ضم
فصل يائي العين لثقل الضمة على الياء ، وإن كان يعمل بقبب الياء
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فتخفف الكلمة .

قال سيويوه : ليس في بنات الياء فعل بالضم ، وذلك لأن الياء
أخف عليهم من الواو ، وأكثر تحويلا للواو من الواو لها ، وكروها
أن ينقلوا الخفيف الى ما يستقلون ، فلو قلت : فعئت بضم العين في
الياء كنت مخرجاً الأخف إلى الأثقل ؟

قلت : وجه ذلك الثقل أنه يلزم من بناء فعل بالضم في الياءى ، قلب
الياء واواً في المضارع ، والواو أثقل من الياء ، وشذ هيؤ بضم
الياء ، أى حسنت هيئته وهو لفظة ، وفيه لغتان أخريان هيا بفتح
الياء يهيؤ بفتحها أيضاً ، وهيا بفتحها يهيى بكسرها .

قال الخضرى : وانظر لمِّمٌ أمْ تقلب الياء ألفاً أى لتحركها
وانفتاح ما قبلها ، كما قلبت الواو فى طال ، مع أن أصله طول
بالضم أ. هـ ؟

قلت : لم يقبلوها ألفاً لأنها في فعل لا يتصرف لمشابهته باب التعجب ونعم وبئس ، قال في بغية الامال : قال أحمد لم يجيء من بنات انياء على فعل بالضم إلا كلمة واحدة فقط وهي : هيؤ الرجل من الهينة ، حكاه ابن جنى عن بعض الكوفيين •

قال ابن جنى : وهو بناء لا يتصرف لمضارعة بما فيه من المبالغة لباب انتعجب ، ونعم وبئس قال : فلما لم يتصرف لحق بصحة الأسماء ، فكما صح نحو اتقود والصيد والغيب ، كذلك صح هذا فلماذا احتموا فيه خروجه في هذا الموضوع ، مخالفاً لباب ، انتهى كلام بغية الامال •

وعن بعض : أن كاد التي من أخوات كان في العمل وزنها فعل بالضم ، وألفها عن ياء أصلها كيّد بالضم ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفاً ، فهو نظير هيؤ ، ويأتى ما فيه ان شاء الله ، هذا وقول القاموس هيؤ ككرم ، يسدل على تصريف هيؤ بأن يكون له مضارع كيكرم ، ولم يأت فعل بالضم يأتى اللام متصرفاً إلا : نهو بضم الهاء وفتح الواو أى صاروا ذا نهية ، أى ذا عقل ، أصله نهى قلبت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ، وإنما قل ذلك ، ولو كان تقلب الياء واوا ، لأنه كما ثقلت انضمة على الياء تثقل من حرف قبلها •

واحتزرت بقولى متصرفاً عن فعل المضموم العين ، المصوغ من يأتى اللام للتعجب نحو : قَضَوْ الرجل بالضم أى ما أجود قضاءه ، ورمؤ بالضم أى ما أمر ماة الأصل قضى ورمى قلبت الياء واوا لأنها بعد ضمة ، فإن ذلك مطرد كما في محله بسط •

وأما كون فعل بالضم واوى اللام أصالة لا قلباً عن ياء ، فكثير كسر وأى شرف ، وبهو أى ملا العين جماله ، وبدو أى سفه في

بعض اللغات ، وسخو أى جاد أو أعطى بعد بخل ، وفضو المكان
أى اتسع ، ثم ألق إلى سمعك أمل عليك مواد من باب فعل بالضم ،
وهى : دنأ بالهمزة ، وورد مفتوحاً أيضاً دنوء ودناءة فهو دنىء ، وأدب
أدباً فهو أديب وأرب إرباً بكسر ففتح وأرابة بالفتح والألف فهو
أريب ، وأرب أى عاقل وجنب جنابة فهو جنب بضمين ، وورد جنب
كعلم وصلب صلابة ، وورد صلب كسمع ورحب رحباً بالضم ورحابة
فهو رحب ورحيب ورحاب بالضم ، وورد رحب كسمع وشحب لونه
شحبواً وشحوية تغير من هزال أو جوع أو سفر ، وورد شحب كمنع ،
وشحب كتمر ، وشحب كعنى وعرب أى غمض وخفى وقرب منه قرباً
وقرباناً وقرباناً ، فهو قريب ، وقشب الثوب قشابة أى صار قشياً
أى نظيفاً ، أو أبيض ، ولزب لزباً ولزوباً دخل بعضه فى بعض .

وأما لزب بمعنى الصوق فورد فيه الضم والكسر لا الكسر فقط ،
ونجب نجابة أى كرم حسبه ، وبحث بحوة بمثناة فوق خلص ، فهو
بحث ، وزمت زماتة وقر ، وصلت جبينه صلوة فهو صليت أى واضح ،
وفرت المساء فروتة فهو فرات أى عذب ، وكمت كمتاً وكمتة وكلماته خالط
حمرته سواه ، وخبث بالثلثة خبثاً وخبائة وخبائة فهو خبيث ، وبهج
بهاجة فهو بهج وبهيج ، أى حسن ، وسمح سماجة أى قبح ، وسمح
بالحاء المهملة سماحة أى كرم ، وسماحاً وسموحاً وسموحة وسمحا
وسماحاً ، وصبح وجهه فهو صبيح أى حسن ، وصرح الشئ صراحة
وصروحة فهو صريح ، أى خالص ، وفسح المكان أى وسع فهو فسيح ،
وفصح الرجل فصاحة فهو فصيح ، وقبح قبحاً وقبحاً وقبحوا
وقباحاً وقباجة وقبوحة فهو قبيح ، وجلد جلادة وجلودة وجلداً بفتح
الجيم واللام أى قوى ، أو تكلف القوة فهو جلد بالسكون ، ونجد
بجدة فهو نجد ، أى شجاع ماضى الأعزم .

وجدر بالأمر فهو جدير به أى حقيق ، وخطر قدره ارتفع ، وغزر الشيء فهو غزير أى كثير ، وفجر الرجل فجوراً فهو فاجر ، وقصر قصرًا بالضم وقصرًا بكسر القاف وفتح الصاد فهو قصير ، وصغر صغراً بالضم وصغراً بالكسر فالفتح فهو صغير ، وكبر أى عظم كبراً وكبراً كذلك فهو كبير وكبار بضم الكاف وتشديد الباء ، وكثر كثيراً وبالفتح ثرة بالضم فهو كثير ، ونزّز أى قل فهو نزر ، ووعر المكان فهو وعر بالفتح ، وبالفتح فالكسر أى ليس بسهل ، وبؤس بأساً فهو بئس بفتح الباء وكسر الهمزة أى شديد شجاع ، وشكس فهو شكس بكسر الشين وسكون الكاف ساء خلقه ، وفرس فراسة بانفتح صار فارساً حانقاً بركوب الخيل وفروسة وفروسية .

ونفس نفاسة ونفاساً ونفساً بالفتح فى الكس وسكون فاء الآخر فهو نفيس أى مرغوب فيه ، وفحش فحشاً بالضم فهو فاحش زانر ، أو فاعل ما يشتد قبجه من الذنوب ، أو فاعل كبيرة مطلقاً ورخص السعر رخصاً بالضم فهو رخيص أى غير غال .

أما رخص رخامة ورخومة ، فهو رخص أى ناعم ، فجائز فتحه وخفض عيشه خفضاً فهو خفض ، كالمصدر بمعنى الدعة والراحة ، وعرض عرضاً بالضم فهو عريض ، وعرض اللحم بالعين المعجمة عرضاً بكسر الفتح فهو غريض أى طرى ، وبدع بداعة وبدوعاً فهو يدع بكسر الباء وسكون الدال ، أى غاية فى الشيء كالعلم والشجاعة ، وسرع سرعة بالضم فهو سريع ، ويقال فى المصدر سرعاً أيضاً بكسر الفتح ، وشجع شجاعة فهو شجاع بثلاث الشين المعجمة ، وشجيع وشجع بفتح فكسر ، وشجعة بكسر ففتح وأشجع ، وشنع شناعة فهو شنيع ، وشنع بفتح فكسر وأشنع أى قبيح فاحش .

وظمع طماعية فهو طمع بفتح فكسر ، أى كثير الطمع وأما طمع

طمعاً وطماعاً وطماعية فهو طامع ، أى حريص فككرح ، وفظع بالظاء
لفظاعة فهو فظيع ، أى شديد الشناعة ، وودع وداعة فهو وادع ووداع
بالفتح أى ساكن متسقر ، وورد مفتوحاً ووسع وساعة وسعة فهو واسع
ووسيع ، أى الخطو والذراع ، وأما وسعه سعة فبالكسر ، وبدغ بغين
مجمعة بداعة فهو بدغ بكسر الباء وسكون الدال ، أى بائل متغوط فى
ثيابه ، وبدغ بداعة فهو بدغ بفتحتين أى سمين ناعم ، وخصف خصاة
فهو خفيف ، أى مستحكم بكسر الكاف كرصيف رصافة فهو رصيف ،
وسخف العقل والثوب وغيرهما رق فهو سخي ، وظرف ظرفاً بالضم
فالسكون وقل ظرافة فهو ظريف ، وشرف شرفاً بفتحتين فهو شريف ،
وكتف بمثلثة كثافة فهو كثيف أى غليظ ، ولطف لطفة ولطفاً بالضم
فالسكون فهو لطيف أى دقيق أو صغير .

ونظف نظافة فهو نظيف أى نقى ، ووطف وطفاً بفتحتين فهو أوطف
أى طويل شعر العين أو الحاجب ، وحمق حمقاً بضم فسكون وبضمتين
فهو أحمق ، أى قليل العقل ، كخرق فهو أخرق ، وزرق الماء زعاقاً بالضم
مصدراً ووصفاً أى مرّ غليظ لا يطاق شربه ، وسحق المكان سحقاً
بضم فسكون أو بضمتين فهو سحق ، أى بعيد ، وورد مفتوحاً ، وصفق
الثوب صفاقة فهو صفيق أى غليظ ، أو بين الغلاظة بتشديد الياء ،
ووجه صفيق بين الصفاقة ، وعمقت البئر ونحوها عمقاً بضمتين فهو
عميق ، أى بعيد القمر ، وضنك الشيء ضنكاً بفتحتين وضناكة
وضنوكه فهو ضنك بفتح فسكون أى ضيق .

ووشك الأمر قرب ، ويسل الرجل بسالة وبسالاً فهو باسل ، أى
شجاع لا يفلت قرنه ، وبطل بطالة فهو بطل بفتحتين أى شجاع تبطل
عنده الدماء وتضع ، ولا يؤخذ بها ، أو يبطل جراحته لا يكثر
لها ، وثقل ثقلًا بفتحتين أو بكسر ففتح وثقاله فهو ثقل ، وطفل

طفالة وطفولة فهو طفل بكسر فسكون أى رخص ناعم ، ونبل نبالة فهو نبيل أى نجيب •

ويقال فى المصدر أيضا : نبلا بضم فسكون ، وجسم جسامه فهو جسيم وجسام بالضم أى عظيم الجسم ، وحرم عليه الشيء حرمة بالضم فالسكون فهو حرام ، ويقال أيضا للمصدر : حرام ، وحزم بالزاء حزما بكسر الحاء وسكون الزاء فهو حازم وحزيم ، وحطم حطما بكسر فسكون فهو حليم أى عاقل ، وشهم شهامة فهو شهم بالسكون ذكى الفؤاد متوقد ، وصرم السيف صرامة فهو صارم أى قاطع ، وصرم الرجل صرامة فهو صارم أى ماض شجاع •

وضم ضخامة وضخما بكسر ففتح فهو ضخم بالسكون ، أى عظيم الجسم أو مع كثرة اللحم ، وعظم عظما بكسر ففتح وعظما بضم فسكون فهو عظام بالضم وعظيم ، وفحم فحامة وفحوما فهو فاهم أى أسود ، وقدم قدما بكسر ففتح وقدامة فهو قدام بالضم وقديم ، وكرم كرامة وكرما بفتحين فهو كريم وكرام بالضم ، وكرام كالمصدر وكرمة بالكسر فالسكون ، ومكرما ومكرمة ، ولؤم لؤما بالضم فهو لئيم أى غير كريم ، وثخن بمثثة ثخانة وثخونة وثخنا بكسر ففتح غلظ وصلب فهو ثخين ، وجبن جبانة وجبنا بضم فسكون وجبنا بضمين فهو جبان بالفتح مع التخفيف أو التشديد وجبين ، أى هبوب •

وحصن حصنا بضم فسكون فهو حصن بفتحين ، وحصن وحصان بالضم مع التخفيف أو التشديد ، وختن خسانية ومختنة وخشونة وخشنة بضم الخامين فهو خشن بفتح فكسر ، وأخشن أى أغرش غير لين ، وحصن حصانة فهو حصين معتم عاف وحصان أيضا بالفتح ، وهجن هجانة وهجونة وهجنة بضم الهاء وسكون الجيم فهما فهو هجين أى لئيم ، وهجانة فهو هجان بالكسر الخيار من كل شيء والبيض من الإبل •

ورفه عيشه رفاة ورفاهية ورفهنية لان ورغد ، فهو رفيع ورافه
ورفهان ، ورفره فراهة ورفراهية فهو فراه أى حاذق ، ونبه نبها بضم فسكون
ونباهة فهو نابه ونبيه ، أى ذو شهرة ، وأما نبه بمعنى شرف فثملت
الباء ، والله أعلم .

وأما فعل بكسر العين فإزومه أكثر من تعديه كما نص عليه الناظم
والمرادى وغيرهما ، قالوا : ولكن لزومه أكثر من تعديه غلب وضمه
للنموت اللازمة ، أى للصفات القائمة بالذات ، اللازمة لها التى
حقها أن يكون فعلها فعل بالضم ، والمراد بالفتحة الصفة المعنوية للمدح
أو للذم ، فهو نعت لغوى ، وزعم بعض أن النعت للمدح والصفة له
وللذم فبينهما عموم وخصوص مطلق ، وإيس ذلك بمراد هنا ، والحق
ترادفهما فى الذم والمدح ، وللاعراض وللألوان ، وفى ذى الأعضاء .
بل لكبر الأعضاء .

وهذه المعانى لا تطلب زيادة على قيامها بمحالتها ، فلم يتمدد
الفعل الدال عليها مثال النموت اللازمة شنب ، والشنب بفتحتن ماء
ورقة وبرد ، وعذوبة فى الإنسان أو نقط بيض فيها أو حدة الأنياب
كالعرب تراها كالمنشار ، وفلج بالفاء والجيم أى تباعدت أسنانه ،
وتمثيل بعض بقلح بالقاف والحاء المهملة مشكل ، لأن القلح صفة
الأسنان ، وهى تحدث وتزول إلا إن أراد الصفرة المولود بها الوليد
اللازمة له بمد .

ومثل الشيخ يحيى بمعنى ويقال فيه مثل ذلك ، أو أراد بالضرورة
ما يلزم واو بعد حدوث كصفرة حدثت ولزمت فى الأسنان .

ومثال الأعراض شبع وجرب ، وعطب وعرج ، وعوج وبخر ، أى
عظم بطنه وبخر أى نتن لونه ، وجهر لا يبصره فى الشمس ، وحرزت

عينه صفرت وخفرت الجارية أى اشتدت حياءها ، ودعر خبث وفجر
 وشتر ، أى انفلق جلن عينه أو انشقت شفته العليا ، وصعر بالمهمات
 اعوج وجهه ، وعجز غلظ عجزه أى مقعده ، وخرس وشوس نظر
 بمؤخر عينه تكبر أو فطس أنفه انفرشت قصبته وبرش ، أى فيه
 نقط بيض وطرش أى صم* ، وعمش أى ضف بصره مع سيلان
 الدمع غالباً ، ومع عدمه فى غير الغالب ، ونمش فيه نقط بيض وسود
 خالفت لونه وبرص ، ورمصت عينه اجتمع وسخ أبيض فى ماقيها ،
 وغمصت سال رمصها ، وغمص بطنه وجع ، ونمّص شعره رق
 جدًا ، ورمض وحبط البعير انتح بطنه مع احتباس الخارج •

وصلح رأسه وقرع تساقط شعره ، ولثغ لسانه أبدل حرفاً بحرف ،
 وترف بطنه نعم ، وتلف ودنف لزمه المرض ، وذلف أنفه صفر أو
 استوى فى دقة أو صفر ، ودق أو غلظ ، واستوى ، ونف البعير كثر
 نفقه وهو دود يخرج من أنفه ، ويبقى أى صار ذا علة دون البرص ،
 وفوق البرش وجدل فرح وخجل دهش ، وجدم بالبناء للفاعل فى غير
 الأكثر ، وترمت سنه انكسرت من أصلها ، وبكم خرس ، وحشم
 غضب ، وحشم بالمعجمة أنفه تغيرت رائحته ولا يكاد يشم شيئاً •

وسدم ندم ، وغلم اشتدت شهوته للجماع ، وهرم وجبن عظم
 بطنه لداء يسمى الجبن ، وجاه انحصر شعره عن مقدم رأسه كله
 وهو فوق الجلع ، والجلع فوق الترع •

مثال اللون : صهب شعره احمر* أو اشقر ، وغرب سود وبغت ،
 وبرجت عينه أحدق بياضها سوادها ، ودعجت أى اشتد سوادها
 واتسعت ، وسود وحر وخصر وصفر وعطر الظبي ، أى غلبت بياضه
 حمرة ، وغبر لونه فهو أغبر ، وغدر الليل أظلم ، وقمر لسونه ضرب
 بياضه الى حمرة ، وممر وجهه احمر كالمنرة ، ونمر لونه أى فيه

نقط بيض ، وسود كلون النمر ، ودبس أى لونه بين السواد والحمرة ،
 وغبش ضرب بياضه الى السواد ، وبيض فهو أبيض ، وشمط رأسه
 خالط سواده بياض الشيب ، ويقع الطائر أى كان كالأبلق من الدواب ،
 وزرقت العين وحلكت ، أى اسودت ، وشملت العين أى كان فيها أقل
 من الزرقة ، وأحسن ودسم أى فيه غبرة الى السواد ، ودسم اشتد
 سواده ، وسحم أى اسود كسحم بالخاء المعجمة ، وصحم ضرب
 سواده الى صفرة ، وظلم لثليل ، وعصم الظبي والوعل أى فى
 ذراعهما بياض دون سائرهما .

وغتم لونه أى غلب بياضه السواد ، وغسم غلب سواده
 البياض ، وقتم اغبر ودجن اليوم أطبق غيمه ، والليل أظلم ،
 والرجل اسود لونه شديداً ، ودكن ضربت حمرة الى السواد ، ومهرت
 العين ابيض لتترك الكحل ، ومره لونه أى ابيض دون مخالطة غير
 البياض .

ومثال كبر الأعضاء ، وهذا نوع مقيس ، قيل فى كل عضو ثلاثى
 الحروف : رقب عظمت رقبته ، وعجزت المرأة كبر عجزها ، وطلل كبر
 طحاله ، وجبه كبرت جبهته ، وغضلت عظمت عضلة ساقه أى لحمته ،
 وأذن كبر أذنه ، وعين كبرت عينه ، ولسن كبر لسانه ، وشفه كبرت
 شفته ، وشدق عظم شدقه ، ولا مادة لذا النوع أصلية فى الرباعى
 المصوغ من أسماء الأعيان .

ومثال فعل اللازم المكسور لغير ما ذكر : برئت ذمتى ، وطفئت النار ،
 وظمى ، وتعب وحرب اشتد غضبه ، وسغب جاع ، ويفتح أيضاً ،
 وطرب وعجب وغضب ولجب ارتفع صوته ، ولزب به ولصب اصق
 به ، ولعب وشب غلق ونصب أى قعب ، وشمت به فرح بمصيته ،

وعنت أثم ودخلت عليه مشقة ، وهرت الوعاء اتسع ، وتفت شعره تشتت ،
وحنت ودمت المكان سهلاً *

وشعث شعره اغبر لطول عهده بالذهن ، وشعث الأمر تفرق ،
وعبت وغرث جاع ، ولبت ولهث عطش ، وأما لهث من العياء بالفتح ،
وأرج الطيب توهج ، وهرج أثم أو ضاق صدره ، ولحج السيف
في غمده نشب ، ولزج تمطط ، ولهج ونضج الأحام ونضجت الشرة
أدركت ، وبرح زال ، وبرح الخلفاء ظهر ، وبرج ولقحت الناقة ومرح
أثر ، وجرذ المكان لانبات فيه ، وجهد عيشه نكد ، وسعد وسهد
أرق ، وصعد في السلم وعهد إليه أوصى ، ونفذ فنى ونكد ضاق ،
وأثر فضل على أصحابه وأثر بظر ، وأصر كبراً وبطراً وأثر وحصر
صدره ضاق ولسانه عصى ، وسخر منه وبه ، وسكر وشهر ، وشكرت
الناقة امتلا ضرعها ، والدابة سمئت ، وضجر وظفر وظفر ظمأه
لا إدام فيه ، وكبر أسن ، ومذرت البيقة فسدت ، وهدر في كلامه
أكثر من اللغو ، وخثر اللحم تغير ، وغرز الشيء غلظ ، وأيسر ،
أى قنط وهو لفنة *

وبس استدت حالته ، وحسن المكان صلب ، والرجل اشد في
دينه ، ودنس ولسان لان وانقاد ، وشرس ساء خاقه كشكس ، وحسن
الوسخ به ييس ، ونسبت نفسه عنت ، ولسن بالعين من اللون ،
ومرست البكرة تشب حبلمها بينها وبين القمو ، وتدنس سرح فهمه
وسمعه ، ونفس بالشئ بخال به ، ونفس عليه حسده ، ونفست اذا
كان بالبناء للفاعل ، أى ولدت ، ودهن تحير ، وكركس جلده اجتمع
وانقبض ، ورمفت قدمه احترقت من شدة الرمضاء ، وغلظ في
الصاب وتجيره *

وقيل : يقال في الحساب : غلت ومشتت يده غلظت من العمل ،

ونشط أى لم يكسل ونعظ ذكره قام ، وبشع وطمع فى الشئ وفزع عليه
وفزع منه ، وقنع وقيل : بالفتح ، وطمع اشتد حرصه وجزره ،
وأزف قرب ، وردف اقترب ، وأسف حزن ، وأنف تكبر ، وشنف عن
الطريق وعليه أعرض ، واصلف جاوز قدر الظرف ، وأرق سهر ،
وتثق السقاء امتلا ، وشبق اشتدت علمته ، وشرق بريقه وصق
غشى عليه ، وعقب به الطيب لثق ، وعرق رشح ، وغدق الماء غزر ،
وغرق وفرق منه فزع ، وفاق انزعج ولحق به ، ولزق ولسق ولصق وملق
تودد ، وسهك بدت منه رائحة كريهة كرائحة السمك واللحم الخنز ،
وضحك وأجل الشئ تأخر وتقلت رائحته وثمل .

وحبلت المرأة حملت ، وشجل الثوب بلى ، وخضل وخطل أخطأ
فى كلامه ، ودخل غفله أى صار فيه لهساد وعشش ، وكذا غير العتل ،
وكذا دغل ودمل جرحه برى ، ورجل أى لم يكن له ظهر يركبه ،
ورسل الشعر أى ليس بجعد ، وشكل الأمر ألبس ، وعجل وعطت المرأة
لا حلى عليها ، وفشل ضعف ، وكسل وكحل ونجلت عينه اتسعت ، ونغل
الأديم فسد فى الدباغ ، وأثم وألم وبرم به فجر ، وبشم تخم ودرم
الكعب أو العظم ستره اللحم حتى لم يبين له حجم ، ودرم الساق
استوى ، والبمير ذهبت أسنانه أودنا وقوعها .

ودرم انقطع كلامه كرزم ، وسلم وسم فاجر وشميم الماء برد ،
وضرمت النار اشتعلت ، وقرم اشتهى اللحم ، ولحم فى الشئ نشب به ،
وندم ونهم أفرطت ويتم الصبى ، وأحن حقد ، وغضب وأذن به
علم ، وأذن له أباح له ، وأذن اليه استمع ، وأفن ضعف عقله ، وأمن
وحزن ودرن الشئ اتسخ ، وذعن خضع وزمن طال سقمه ، وسمن
وضغن بالغين المعجمة حقد ولخن أنثن ولسن ، أى نصح ، ولكن لكنة
ضد لسن ، وآله تصير ، وآله اليه فززع ، وبله غفل أو سلم

صدره ، وتلفه أى حقيره وشربه اشتد حرصه ، وكفه أى عمى أو خاصم بمن ولد أعمى ، بل هذا من النعوت اللازمة .

ومثال فعل المكسور المتعدى : شاءه يشاءه ، وشربه وصحبه ، وقربه دنامنه ، وحمده وزرد اللقمة بلمها ، وشهده وحقره ويفتح أيضا وندره علمه كحذره ، ونكره وعلمه وجهه ولبسه ولحسه وسرطه بلمة ، وحفظه وبلعه وتبعه ، وسمعه ووسعه ، وألفه ولقنه تناوله بسرعة ، ورهقه لحقه وعشقه وعلقه أى عشقه ، ولعقه أخذه بأصابعه فلصسه .

وفركها وفركته فراكا وهو البضع ، وثكله فقدّه ، ورحمه وسئمه مله ، وطعمه ذاقه ومصدره الطعم بالضم ، وعدمه وعلمه وغنمه وفهمه ، وقضمه أكله بأطراف أسنانه ، ولزم ولقمه ، وزكّه وضمنه ويقنه تحقّقه ، وفقهه وكرهه .

وكثر مجيء فعل بالكسر لمطاوعة فعل بالفتح ككسرتة فكسر أى انكسر ، وعقرته فعقر أى انعقر ، وهدمته فهدم أى انهدم ، وثلمته فثلم أى انثلم ، وصلمته فصلم أى انصلم ، وثرمته فثرم .

وظاهر المرادى قله ذلك ونص بعضهم على أنه كثير جدا ، وأن معرفته متوقفة على معرفة مواد فعل المفتوح ، ويجمع بأن المراد بكثرتة كثرتة فى حد ذاته وبقلتة قُلتَه بالنسبة الى مجيئه لغير المطاوعة أو الى مجيء انفعل ونحوه لها ، وأنكر بعض مجيء فعل بالكسر لمطاوعة فعل بالفتح ، وقد يشارك فعل بانكسر فعل بالضم فى فعل واحد ، فتكون فيه لغتان : الضم والكسر لاشتراكهما فى الدلالة على النعوت اللازمة نحو نهى اللحم ، ونهو لم ينضج ، ووبئت الأرض ووبؤت أصابها الوباء أى الطاعون ، وهنىء الشيء وهنؤأتى بلا مشقة ،

ورحب المكان ورحب اتسع ، ورطب الشيء ورطب وشسب النباتات
وشسب ييس .

وزاد بعضهم فيه الفتح فهو مثلث ، وشهب نونه وشهب ، وكهب
لونه وكهب أى هو اسود أو اغبر الى سواد فى الناس والإبل وزهر
لونه وزهر وزاد بعض فيه الفتح ، فيكون مثلثا ، وسمر وسقر وشقر ،
وبلق ويلثق ، وأدم وأدّم ضرب بياضه الى السواد هذا فى
الإبل .

وفى الناس بمعنى سمر ، وكث الفرس وكمت وفحم الشعر وفحم
وصلب وصلب ، وبعد وبعد وبلد وبلد ورغد ورغد ، وشهد وشهد
أى أخبر بما علم ، وأما شهد أى حضره فبالكسر فقط ، وبثر وجهه
وبثر ، وبصر به وبصر ، وحصرت الناقة وحضرت ضاق إحليها ،
وحصر وحصر الرجل لم يشته النساء ، وعسر وعسر ، وفقر وفقر
بمعنى افتقر عند من أثبتة خلافا لمن منعه وهم الأكثرون ، ووفر ووفر
اتسع وكثر ، ووجز ووجز فى منطقة قلله وأسرع فيه ، ورجس ورجس
عمل القبيح ، ونجس ونجس ونجس ونجس ضد سعد ، وحرص
وحرض طال سقمه ، وسبط الشعر وسبط لم يكن جعدا ، وسلط وسلط
لسانه طال ، ويقظ ويقظ نبه ، ومن النوم فاق .

وتلع عنقه وتلع أى هو طويل ، وثقف وثقف أى حاذق خفيف ،
وحنف فى مشيه وحنف مشى على ظهر قدميه ، وخرف وخرف لفسد
عقله ، ورعن ورعن وحنق وحنق ، وحمق وعجف وعجف أى هزل ، وقشف
وقشّف ساءت حاله ، ونحف ونحف دق ، وعمق وعمق بعد قعره ،
وبخل وبخل ، وجئل وجئل كثر والتف ورذل ، ورذل أى خس ، وكذا
فسل وفسل ، وشتل وشتل أصبعه وشتل غلظت ، وكذا شتل وشتل
وحرّم الصوم والصلاة على الحائض ، وحرّما وسقم وسقم ، ولحم

جسده ولحم أى كثر لحمه ، وشجن وشجن حزن ، ويعن ويعن بورك له ، وسفه وسفه وأما سفه نفسه فبالكسر فقط .

وفقه وفقه وأما فقهه فبالكسر لا غير ، وتسكين عين فعل المضموم وفعل لغة لبنى تميم .

قال فى تحقيق المقال : وقد يبنى أى فعل بالكسر عنه أى عن فعل بالضم وجسوا كما فى اليائى واللام نحو : حىي وعىي وغىي ، لأنه لم يأت يائى اللام متصفا ، يعنى فعل بالضم كما تقدم ، وإنما قيل فيها إنها مغنية عنه ، لأن الصياء والعى والغى معان مطبوع عليها والمراد غنى النفس وغنى المال شبيه به ، ومحمول عليه وجوازا ، وعجارة أبى يعىي وسماعا فى غير يائى اللام : كقوى ونقى ، وهما من القوة والنقاوة ، وكسمن وحقها أن تكون على فعل أى بالضم ، وقد جاءت كذلك : كمتن ونظف ، ولحم وشحم اللذين بالأصالة لا بالحدوث ، وكأفدادها لأن الضد كثيرا ما يحمل على ضده كضعف ونجس وشحب ، ولذا كان ضد قصر فعل بالضم .

وأما فى فقهته فى الطول بمعنى غلبته فيه ، أو طلت عليه من الطول بمعنى الفضل ، فهو فعل بالفتح ، وإن حول ويدل على أن هذه المذكرات مغنية عن فعل بالضم ، ورود الوصف منها على فاعل : كقوى ونقى ، وبه استدل أيضا على أن طال فعل بالضم ، لأن الوصف منه طويل ، والله أعلم .

وأما فعل بفتح العين فيكون متعديا ولازما بكثرة ، لأنه لما كان أخف الأبنية وضعوه للنموت اللازمة ، والأعراض والأمراض والألوان التى سبقت فى فعل وفعل ، ولسائر ما قصد ، والدلالة عليه من المعانى التى لا تنضب كثرة .

قال الدماميني : وتعديه أكثر من لزومه عكس فعل بالكسر ، ويختص ، بباب المعابة نحو كاتبني فكتبت ، وضاربني فضربت ، وهو اسناد الغلبة في فعل بين اثنين مثلا الى الغالب فيه منهما ، ويجيء لمطووعة فعل بالفتح أيضا كقوله : قد جبر الدين الإله فجبر ، أى فأنجبر ، ومعنى مطووعة كغيره الأثعار بتأثر فاعله بفعل آخر ملاق له في الاشتقاق ، ويجيء لمعان :

منها : غلبة المقابل بللباء الموحدة ، وللمطووعة المذكورتين •

ومنها : السلب نحو قررت أى أزلته عن مقره •

ومنها : اننيابة عن فعل المضموم في المضاعف كجل وعز وشح ، وعنه في يائي العين نحو طاب ولان وبان ، لأن فعل المضموم لا يكون مضاعفا ولا يائي العين على ما مرّ ، ومثل ذلك من النعوت انلازمة وبحوها حقه أن يكون على فعل بالضم •

قال أبو يحيى : واطرد صوغه من أسماء الأعيان لاصابتها ، أو إنانيتها أو عمل بها ، وأصله للنظام في تسهيله ، وهذا النوع مما لا مادة له أصلية على ما سبق في الثلاثي : المكسور والرباعي ، وانما يصاغ من أسماء الأعيان انثلاثية •

ثال بنائه من اسم ثلاثي لاصابته أى لاصابة مسمى هذا الاسم الثلاثي : رأسه أى أصاب رأسه ، وجلده أصاب جلده ، وعانه أصاب عينه ، وأذنه أصاب أذن ، وفخذه أصاب فخذه ، وبطنه أصاب بطنه ، وراه أصاب رثته •

ومثال صوغه من اسم ثلاثي لإنالة مسماه : لحمه أى أعطاه اللحم ، وشحمه أى أعطاه الشحم ، وتمره أى أعطاه التمر ، وابنه أى أعطاه اللبن •

آ مثال صوغه من اسم ثلاثى للعمل بمسماه ، فيكون كالآلة : رمحه
 أى أصابه بالرمح ، وسهمه أى أصابه بالسهم ، وعصاه أى أصابه
 بالعصى ، أى استعمل الرمح والسهم والعصى ، فأصاب بهن ، فالأولى
 أن يقول فى هذا أو لإصابه بها بدل قوله أو عمل بها .

قال فى التسهيل : وقد يصاغ لمعلمها أى لعمل الأعيان أى أحدثها
 نحو : جدر جداراً ، أى بناه ، وبار بئراً أى حفر بئراً ، ونهر نهراً ،
 أى حفره أى استخرجه .

قال : ويحمل لها أى يصاغ فعل المفتوح من أسماء الأعيان للدلالة
 على عمل صادر منها نحو : كلبه الكلب ، وسبمه السبع .

قال : أو أخذ منها نحو نصف المال أخذ نصفه ، وثلثه أخذ
 ثلثه ، وربعه أخذ ربه ، وهكذا من معانى فعل بافتتح الجمع : كحشد
 وحشر ، والتفريق كبذر وقسم ، والإعطاء : كمنح ونط ، والمنع :
 كحبس ومنع ، والامتناع : كلبى وشرذ ، والإيذاء : كلسع ولسدغ ،
 والطبة : كقهر وملك ، والدفع : كدراه ودفعه ، والتحويل : كتحمله
 وحرفه ، والتحول : كذهب ورحل ، والاستقرار : كسكن وتوى بمثناة ،
 والسير كدمل ودرج ، والستر بالمثناة فوق : كحجبه وخباء ،
 والتجريد : كسلخه وقشره ، والرمى : ككذفه وحذفه ، والإصلاح :
 كغزل ونسج ، والتصويت : كبكى وصرخ .

ويستعمل الفعل الواحد متعدياً ولازماً : كدفت الماء ودفق الماء
 بنفسه ، وقد يشترك فعل وفعل وفعل ، فيصير الواحد مثلث
 الماضى : ككتب عليهم صار نقيباً ، ورثت فى كلامه أفشى ، وعند
 عن الطريق مال ، وأمر عليهم صار أميراً ، وثخن اللبن صار ثخيناً ،
 وعثر الماشى كب ، وعمر المال صار عامراً ، وقذر صار قفراً ، وأما

قفره فلا يأتى فيه الضم ، وكدر صار كدرا ، ومضر اللبن حمض ،
ونضر وجهه نعم وأنس به . وخص بطنه ضر ، وقنط أيس ، ورفق
به وسفل وكمل صار كاملا وعقمت المرأة .

وقد مرت أفعال وتأتى أفعال ان شاء الله من هذا النوع والفعل
على سبعة :

الأول : الصحيح ، وهو ما خلا من حرف علة ، وتضعيف وهمز ،
وذلك أن التضعيف والهمز تترتب عليهما أحكام حرف العلة من قلب
وإبدال وحذف ، فلذلك أخذ عدمهما في تعريف الصحيح ويقال له :
السالم ، وهما مترادفان ، وقيل : السالم ما ذكر ، والصحيح ما ليس
في مقابلة الفاء والعين واللام منه حرف علة ، ولو كان فيه حرف
علة لكنه ليس بلام ولا عين ولا فاء ، أو كان فيه تضعيف فبينهما
عموم وخصوص من مطلق كل سالم صحيح من غير عكس ، وعليه أكثر
الصرفيين .

وقال السعد : السالم هنا ما سلمت حروفه الأصلية التى تتـأـبـل
بالفاء والعين واللام من حروف العلة ، وهى الواو والالف والياء
والهمزة ، ومن التضعيف ، وأخرج بقوله هنا : النحو ، فان المعتل
منه ما آخره عرف علة ، فاکرم سالم لأنه ولو زيدت فيه الهمزة
لكن ليست فاء ولا عينا ولا لاما ، واعشوشب لأنه ولو تكررت فيه
الثنين لكنه غير مضاعف ، ولو زادت فيه الواو لكنه أيضا غير معتل .
لأن احدى الثنيتين ليست ضعف أصل ، والواو غير لام ولا فاء ولا عين ،
وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرف علة فانه سالم نحو :
سديتهم أى جعلتهم ستة ، أخذا من السادى فى السادس ، وسمى سالما
لسلامته من التغيرات الكثيرة الجارية فى غير السالم قاله السعد .

قال اللقانى : لو علك بالسلامة مما ذكره فى التعريف كلمة أجبرى
على قاعدتهم فى التعريف من تضمينه وجه المناسبة فى التسمية .

يجاب : بأنه انما عك بما ذكر ، لأنه السبب بالحقيقة في التسمية ، ولا حاجة الى الجواب بأنه أطلق السبب وأراد المسبب . واثنائي من الصحيح يجيء على ستة : فتح الماضي ، وكسر المضارع : كضرب ويضرب ، وكسر الماضي وفتح المضارع : كطم ويطم ، وفتح الماضي وضم المضارع : كدخل ويدخل ، وتسمى هذه دعائم الأبواب لكثرتهن واختلاف حركاتهن في المستقبل ، مع الماضي واختلافها يدخل على الأصانة ، لأن معنى الماضي مخالف لمعنى المضارع ، فينبغي أن يكون اللفظ مخالفا من جهة الحركة ، ليكون اللفظ مطابقا للمعنى في المخالفة .

ومعنى دعائم الأبواب : أصل الأبواب ، أما الفعل الذي فتح ماضيه ومضارعه : كفتح ويفتح أو ضم ماضيه ومضارعه نحو : كرم ويكرم ، أو كسر ماضيه ومضارعه : كنعم وينعم إذا كسرا فلا يسمى ذلك دعائم الأبواب لقلته بالنسبة الى الدعائم ، ولعدم اختلاف الحركتين .

الثاني : المثال : وهو ما فاء واو كوعد ، أو ياء كيسر وينعم ويتم ، وسمى مثالا لأنه مماثل للصحيح في مجيئه على فعل بالضم ، وفعل بالكسر ، وفعل بالفتح ، وفي تحمل الحركات وعدم الاعلال ، قيل : سمي مثالا لا انتصاب حرف العلة أوله ، والمثول الانتصاب ، ومنه سمي علم الأمير مثالا لانتصابه أمامه .

قيل : سمي مثالا لأن أمره مماثل لأمر الأجوف في البقاء على حرفين في الجملة نحو : عد أمرا للمثال ، وقل أمرا للأجوف ، أو في الوزن في الجملة نحو : عد من المثال ، وبع من الأجوف ، وفي ذلك نظر فإن اليائي الفاء لا يبقى أمره على حرفين ، ولا يوازن أمر الأجوف .

يجيء المثال على خمسة بحسب الماضى والمضارع ، ففتح الماضى وكسر المضارع : كوعد ويعد ، وفتح الماضى وفتح المضارع : كوقع ويقع ، وكسر الماضى وفتح المضارع نحو : وجله ويوجل ، وضم الماضى وضم المضارع : وسم ويوسم ، وكسر الماضى وكسر المضارع : كوميق ويميق ، وسقط فيه من أنواع الصحيح فتح الماضى وضم مضارعه بالاستقراء ، إلا وجد يوجد فى لغة بنى عامر ، يحدفون الواو مع وقوعها بين ياء وضمة لنقل الواو مع ضم ما بعدها ، وقيل : هذه اللغة ضعيفة لا تعتبر لخروجها عن القياس ، واستعمال الفصحاء ، وسيأتى الكلام على هذا إن شاء الله .

وانواو والياء الواقعتان أولا لا تملان بالاسكان ، لئلا يبتدا بساكن ، ولا بالقلب ، لأن المطلوب به حرف علة ، فيلزم تحصيل الحاصل وقلبهما ألفا يلزم الابتداء بالساكن ولا بالحدف للنقصان من القدر الصالح ، هذا فى الثلاثى ، وتحذف الواو فى المضارع ونحوه من نحو : وعد ، وقيل : لا تملان لقوة التكلم عند الابتداء .

الثالث : الأجوف : وهو ما عينه ياء كباع وهاب ، أو واو كقال وخاف وطال ، فإن ألفى باع وهاب عن ياء ، وألفات قال وخاف وطال عن واو ، وقسمه بعض الى ثلاثة أنواع : كقال يقول ، وماز يميز ، وهاب يهاب ، ضم المضارع مع فتح الماضى ، وفتح الماضى وكسر المضارع وعكسه .

ويبحث فى ذلك بزيادة نحو : طال يطول بضم الماضى والمضارع .

ويجاب : بأنه مندرج فى : قال يقول ، لأن قال يحول الى فعل بالضم كما مر ، فيكونان من نوع واحد ، لأن فعل فى الأجوف الواوى إما أصالة أو تصويلا ، وهذا أولى من جراب بعض ، بأن

نحو : طال قليل لا اعتداد به ، واعلم أن أصل طال طول بضم
الواو ، وقال بفتحها ، وخاف خوف بكسرها ، قلبت الواو ألفا لتحركها
بعد فتح ، وسمى بالأجوف لكون جوفه أى وسطه خاليا من حرف
صحيح ، أو لحذف جوفه عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به ،
أو لوقوع حرف الملة فى جوفه أى وسطه استعارة من اعتلال
الجوف ، أى البطن ، ويسمى ذا الثلاثة لصيورته على ثلاثة أحرف
عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به : كقلب وطأت ويمت وخفت .
كذا لصاحب تحقيق المقال .

قلت : وجهه انما عد الضمير حرفا من حروف الفعل حتى انه
يطلق عليه أنه على ثلاثة أحرف ، لأن ذلك الضمير منزل من الفعل
منزلة الجزء كما مر ، وأنه انما عد الضمير حرفا مع أنه اسم قبله
حرفان فقط ، لأن المقصود حروف الهجاء الشاملة الأسماء الموضوعة
على حرف واحد ، وتسميت ذا الثلاثة لا يستلزم اختصاص التسمية
بالثلاثى كما هو ظاهر ، فلا يرد عليه أن نحو : أقمت واستقمت يسمى
ذا الثلاثة أيضا ، ولو سلم الاستلزام لقليل إنه على ثلاثة أحرف
فى الأصل ، لأن أصل أقمت واستقمت قمت .

الرابع : اللغيف المفروق ، وهو ما فاؤه واو ولامه ياء كوفى ووقى ،
فان ألفيهما عن ياء ، واللغيف المقرون وهو ما عينه واو ولامه ياء
كطوى كذا .

قال أبو يحيى : وهو غير جامع لأقسام اللغيف ، لأن ما فاؤه ياء
ولامه ياء إن ورد ، وما فاؤه ياء ولامه واو ، وما عينه ولامه واو
وما عينه ياء ، ولامه واو وما اشتمل على حرف علة مطلقا وعلى
تضعيف من اللغيف .

وقيل : لم يجيء يائي العين واوى اللام فالأولى أن يقول :
اللفيف ما اشتمل على أصلين معتلين أو معتل ومضاعف نحو تاني
وقيل لم يجيء عيني •

ويجاب : بأن اطلاق اللفيف على ما ذكر أبو يحيى فقط قول من
الأقوال ، لا غلة عن بعض الأقسام ، كما أن بعضا يسمى الفعل
المشتمل على حرفي غلة مطلقا لفيفا ، ولا يسمى لفيفا ما اشتمل على
حرف غلة وتضعيف ، فصار يقول : اللفيف ما اجتمع فيه حرفا
غلة ، وإنما لم يقيد أبو يحيى حرفي العلة بالأصالة ، لأنه يتكلم في
الثلاثي ، وقد ذكر أن أحدهما فاء والآخر لام ، أو أحدهما عين
والآخر لام ، فلا بد أنهما أصلان ، فان الفاء والعين واللام عبارات عن
الأصول ، وسمى باللفيف لوضعه على حرفي غلة ، أو حرف غلة
وتضعيف لالتفافه على حرفي العلة ، أو على حرف غلة والتضعيف ،
فهو فعيل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل وهو أظهر •

وقيل : سمي لفيفا لأن فيه اللف ، أي الخلط ، لخلط حرف
صحيح بحرف غلة أو تضعيف فيه •

وسمى المفروق منه مفروقا لفرق حرف صحيح فيه بين حرفي
العلة ، أي حرف العلة والتضعيف •

وسمى المقرون مقرونا لاقتتران ذلك فيه وعدم الفرق بحرف
صحيح •

قال صاحب التحقيق ، وصاحب المراح الأرواح : حكم فاء المفروق
حكم فاء المثال ، وبحكم لامة حكم لام الناقص ، وحكم المقرون حكم
الناقص ، قيل : ويجيء اللفيف على نوعين : فعل يفعله بفتح الماضي

وكسر المضارع : كروى يروى ووفى يفى ، وفعل يفعل بكسر الماضى وفتح المضارع كروى يروى ، وأما نحو : ورى يرى وولى يلى بكسر الماضى والمضارع فيأتى إن شاء الله .

الخامس : المهموز ، وهو ما فاؤه أو عينه أو لامه همزة كأمر وسأل وقرأ ، وسمى مهموزاً لوقوع الهمزة فيه فاء أو عينا أو لاماً ، وحكم الهمزة حكم الحرف الصحيح في تحمل الحركات ، بل هى عند كثيرين حرف صحيح إلا أنها قد تخفف بالقلب أو بالتسهيل أو بالحذف ، ولكون الهمزة تثقل حرف علة لم يقولوا للمهموز : صحيح .

وقد اختلفوا فى المهموز قيل : صحيح ، وقيل : معتل ، فلذا تراهم كثيراً ما يذكرون الصحيح ثم المضاعف ثم المهموز ، وأنا لم أراع هذا الترتيب ، بل أذكر بحسب ما يحضر لى ، وقيل : متوسط وكذا فى الهمزة حرف علة ، أو حرف صحة ، أو حرف متوسط أقوال ، ويأتى مهموز الفاء على فعل يفعل ، بفتح الماضى وضم المضارع كأكمل يأكل ، وعلى فعل يفعل بضمهما كأدب يأدب ، وعلى فعل يفعل بفتحهما : كأهب يأهب ، وعلى فعل يفعل بكسر الماضى وفتح المضارع : كأرج يأرج وعلى فعل يفعل بفتح الماضى وكسر المضارع كأفل يأفل ولا يأتى على فعل يفعل يكسرهما .

ومهموز اللام يأتى على فعل يفعل بكسر الماضى وفتح المضارع كشنى يشنى ، وعلى فعل يفعل بفتح الماضى وكسر المضارع : كشنى يشنى ، وفعل يفعل بضمهما : كوضى يوضئ ، وفعل يفعل بفتحهما : كهنأ يهنئ ، ولا يأتى على فعل يفعل بفتح الماضى وضم المضارع ، ولا فعل يفعل بالكسر فيهما ، ومهموز العين يجىء على فعل يفعل بفتحهما : كراى يرى وفعل يفعل بكسر الماضى ، وفتح المضارع كبئس يبأس وفعل يفعل بضمهما كلؤم يلؤم ، ويأتى نحو : بشئ إن شاء الله .

السادس : المنقوص : وهو ما لامه واو أو ياء كدعا ورمى وبقى ،
وان شئت فقل : المعتل اللام وسمى بالناقص لنقصان حرف منه في
الجزم والأمر نحو : لم يدع وادع ، أو لنقصان حركة الضمة ،
فانها لا تظهر فيه ، فان النصب يظهر ، والنخض لا يدخل الفعل ،
والضم لا يظهر ، وكذلك الفتح لا يظهر ، والجزم ليس بحركة ، وقد
يظهر الضم ، وقد يقدر النصب ، ويقال له : ذو الأربعة ، لأنه يصير
على أربعة أحرف عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به نحو : دعوت
ورميت على حد ما مر في الثلاثة ، ولا يقال ذلك يقتضى تسمية الثلاثي
الصحيح ذا الأربعة ، لأنه يصير أربعة عند اتصال ذلك الضمير به ،
لأن وجه التسمية لا يستلزمها أو مقابلة للأجوف إذ يصير ذا ثلاثة
عند اتصال الضمير به ، ويحىء بفتح الماضى وضم المضارع كدعا
يدعو ، يضمهما كسر ويسر ، ويفتح الماضى وكسر المضارع كرمى
يرمى ، وعكسه كرمى يرمى .

وأما نحو : أبى يابى فيأتى إن شاء الله قال شارح مراح
الأرواح : يجىء من مجموع الأبواب إلا من باب فعل يفعل
بكسرهما .

والسابع : المضاعف وهو المجتمع فيه حرفان متماثلان ، قيل :
أو متقاربان ، أو يفرقان بأحد التماثلين الأخيرين : ككلمم ، والتضعيف
هو في أصول الثلاثى كون عينه ولامه من جنس واحد وفي أصول
الرباعى كون فاءه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه
الثانية من جنس واحد .

وأما التضعيف مطلقا فقد يكون بين كلمتين ، ويقال للمضاعف :

الأصم لأن الحرف الأول المدغم فيه (١) لا يسمع كل سماع ، لأن المضاعف يستدعى الجهر لأنه شديد ، كما أن الأصم من الناس يستدعيه ، أو لأن المضاعف لا يتحقق إلا بتكرير الحرف الواحد ، كما أن الأصم لا يسمع الصوت إلا بتكريره في الجملة ، ولا يقول الصرغيون للمضاعف صحيح ، لأن أحد حرفيه قد يبدل حرف علة كتقضى البازى . أصله تقضض ، أبدلت الضاد الثالثة ياء (وقد خاب من دساها) أى دسها أبدلت السين الثالثة ألفا .

ويجىء بفتح الماضى وضم المضارع : كسر يسر ، وفتح الماضى وكسر المضارع : كسر يقر ، وعكسه كضى يعض ، وذلك دعائم الأبواب . ولا يجىء إلا منها ، ولا يجىء بضمها إلا قليلا أو نادرا : كعب ولب في إحدى اللغات ، بدليل كون الوصف على فعل .

ولا تجىء الهمزة في المضاعف إلا فاء نحو : أن يئن لتقلهما ، ولأجله لم تكن كلمة عينها ولاهما همزة كما كان ذلك في غيرها ، وإن كان طقيا أو ليناً ، ولأجله أيضا أهل كون همزتين أصليتين معا ، ولا تقع الهمزة في موضع حرف الطة ، فلذا لا يجىء في المثال إلا مهموز المين أو اللام نحو : وآل إذا لجأ ، وومأ ووبأ ، وفي الأجوف إلا مهموز الفاء أو اللام نحو : آن وفاء وباء ، وفي الناقص إلا مهموز الفاء أو العين نحو : أرى ورأى ، وفي اللفيف إلا مهموز الفاء نحو : أوى كذا قيل .

(١) قوله فيه متعلق بالمدغم والضمير للمضاعف الأصم وذلك على أسلوب قولك : نبت في الدار ، وليس المراد تعميم مواضع الدار بالنوم ، بل موضع واحد مثلا ، فكأنه قال : اللفظ الذى وقع فيه الإدغم لا كما توهم بعض الطلبة لرشدنى الله وإياهم .

وفيه للبحث مجال ، وترى بعضا يعقب الصحيح بالمضاعف لتقربه منه ، ويعقب المضاعف بالمهموز لأن الهمز حرف صحيح يجوز إبداله حرف علة أو حرفاً شبيهاً بالصحيح ، ويعقبه بالمثل ، لأن الاعتلال في ذاته فقط يعامل معاملة الصحيح ، ويعقبه بالأجوف ، لأن فيه اعتلالاً في عينه فقط ، وليس كالمثال في تلك المعاملة ، ويعقبه بالناقص ، لأن فيه اعتلالاً في لامه فقط ، وهو يتغير أكثر من تغير المثال والأجوف ، ويعقبه باللفيف ، لأن حرف العلة فيه يكون لاما وفي غير اللام كما مر ، والله أعلم .

ويجوز تقديم المعتل على الصحيح كما فعل ابن الحاجب ، لا يقال : اللازم تقديم الصحيح ، لأنه الأصل ، لأننا نقول ذلك لو كان المراد ذات الصحيح والمعتل ، بل المراد المفهوم ، لأن المراد تعريفهما ، والتعريف بحسب المفهوم لا بحسب الذات ، ومفهوم المعتل يستدعى التقدم لكونه وجودياً لوجود حرف العلة ، ومفهوم الصحيح يستدعى التأخير ، لأنه عديم لعدم حرف العلة فيه ، وأيضا التصريف التصويل وهو بالمعتل أولى وأكثر ، وكل من الأجوف والمثال والمهموز واللفيف والمضاعف والمنقوص يقال له في التصريف : معتل ، ويقابله الصحيح الذي هو ما عداها .

الإعراب : بفعل متعلق بىأتى ، قدم للوزن ، وفيه تقديم معصول الخبر الفطلى على المبتدأ وهو جائز على الصحيح لعدم الإلباس كما قرر في محله ، والباء بمعنى على بدل له قوله أو على فعلا أى على وزن فاعل ، ويجوز أن تجعل للاستعانة ، وهى باء الإكالة التى تدخل على آلة فيضمن ، يأتى معنى يوزن أو يقبل ، ويجوز جعلها للمصاحبة متعلق بمحذوف حال من ضمير يأتى ، أى يأتى مع فعل أى ثابتاً مع وزن فاعل ، أى مصلحاً لوزن فاعل ، وعلامة الجر في فاعل الكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها فتحة الحكاية ، ويجوز ترك الحكاية فيكسر

اللام ولا ينون للضرورة ، ويجوز فتحه فتحاً نائباً عن الكسر منداً
لصرفه لأجل الضرورة لا لوجود غلة منع الصرف سوى الضرورة ، لأن
فعل ولو كان علماً لنحو : دحرج لكن لا غلة أخرى مع العلمية إلا أن
أولى بمؤنث أى الصيغة فيمنع للعلمية والتأنيث ، وهكذا فى مثله
مما يأتى •

والفعل مبتدأ « وذو نعتة علامة رفعه واو محذوفة لدفع التقاء
الساكنين ، والمكتوبة خطأ فقط دليل عليها ، لا هى حرف الإعراب مضاف
لمعرفة ، وهى لتجريد إضافة محضة •

وان قلنا : إن إضافته لفظية فهو بدل من الفعل واو حرف عطف
مبنى على السكون ، وفعل بضم العين معطوف على فعل « وألفه للاشباع
شبيه بحرف الاطلاق ، ويأتى فعل مضارع فاعله مستتر جوازاً ، والجملة
خبر المبتدأ ، والرباط هو ذاك الضمير ، وجملة المبتدأ والخبر مستأنفة •

والواو حرف عطف ، والمعطوف جملة محذوفة أى ويأتى مكسور عين ،
ومكسور حال من ضمير جملة يأتى المحذوفة المعطوفة على جملة يأتى
المذكورة ، وعين مضاف اليه ، واو حرف عطف والمعطوف محذوف ،
أى أو يأتى على فعل بفتح العين ، والمعطوف عليه يأتى الاول أو الثانى •

وعلى فعل متعلق بىأتى المقدر ، ويجوز تطبيق قوله بفعل بمحذوف
حال أى يأتى ثابتاً على فعل « فحينئذ يعطف مكسور بالواو على ذلك
الحال المحذوف ، وهو لفظ ثابت مثلاً ، وان قدحوا احوال فعلاً جاز عطف
مكسور عليه ، لأنه اسم مفعول كالفعل ، وعلى فعلاً آخر البيت معطوف
على بفعل ، أو يعلق بمحذوف حال معطوف على مكسور ، أى ومكسور
عين ، وثابتاً على فعل ، ويجوز فى مكسور أن يكون مفعلاً مفعلاً •

والضم من فعل الزم في المضارع واف

فتح موضع الكسر في المبنى من فصلا

أى الزم الضم في مضارع فعل بضم العين ، أى ابق ضم فعل
في مضارعه ، والزم فتح عين مضارع فعل بالكسر ، وانما قدم الكلام
على مضارع فعل بالضم ، لأن الكلام فيه قليل ، لأنه جار على منهاج
واحد مطرد قايل الانتشار ، والتقدم لذلك من مقاصد المؤلفين .

ومن هذه الجهة قدم الكلام على مضارع المكسور لأنه أقرب للضبط
بالنسبة لفعل المفتوح ، وأيضا قدم فعل بالضم على فعل بالكسر لتقدمه في
قوله : أو فعلا يأتى ، ومكسور عين مع أنه يجوز أن يضبط فعلا الأول
بالفتح ، والثالث آخر البيت بالضم في قوله : أو على فعلا ، وانما لازم
ضم عين مضارع فعل بالضم لأن فعل بالضم للمعنى اللزوم ، أو كاللزام
فاختير في الماضى والمضارع حركة لا تحصل الا بانضمام احدى الشفتين
الى الأخرى رعاية للتناسب في الألفاظ ومعانيها ، ساكوا بفعل طريقة
واحدة وهى الضم ، لأنهم خصوه بالمعنى الذى لا يفارق ونحوه .

قال الناصر اللقانى : انضمام الشفتين تلازمهما حال النطق . وبه
صح اتصاف العين بالضم ، وبه حصنات المناسبة بين الألفاظ
ومعانيها .

قال الطبرلاوى : وتوضيحه أن انضمام الشفتين لازم لهذه الحركة
التي هى الضمة لا غيرها من الحركات . كما أن انضمام هذه الصفات
لازم للموصوف ، فالمناسبة فى الألفاظ من جهة وجود الضم ، ومن جهة
المعنى ملازمة تلك الصفات ، وقوله : وبه أى بالتلازم حال النطق ،
صح اتصاف العين بالضم أى مجازاً ، وإلا فالضموم فى الحقيقة أنهما
الشفتان عند النطق بها ، فانضمام الشفتين لازم لهذه الحركة التي هى

الضمة لا لغيرها من الحركات ، كما أن انضمام هذه الصفات لازم للموصوف ، وفيه أن انفتاح الشفتين لازم لغيرها .

ويجاب : بأن اللزوم في انحققة الضم الغير المفارق ، فاختير في اللفظ أيضا الضم ليتم ، وسواء في لزوم الضم الصحيح : كظرف يظرف ، أو معتل الفاء بالواو كوسم يوسم إذا حشر ، ووحم يوحم إذا ثقل ، وتمصح الواو فيه لا تحذف ولا تقلب لعدم اختلاف المضارع ، ويفتح حرف المضارع أو معتل العين بالواو كطال ضد قصر ، وأصله طول بضم الواو ، قلبت ألفا لتحركها بعد فتحة ، وأصل مضارعه يطوّل بسكون الطاء وضم الواو ، نقلت ضمتها الى الطاء فشملت لكونها بعد ضمة أعلوا المضارع ليجرى على وتيرة الماضي في الإعلال ، أو معتل اللام بالواو كسرو ويهو ويدو .

وفي هذه الألفاظ لغات : سرا كدعا أى شرف ، وسرى كبقى ، وبها وبهى كدعا وبقي ويدا وبدى كذلك ويدو بالضم والهمز ، ويقال سخو يسخو وسخا وسخى ، وإنما سلمت الواو لضم ما قبلها ، أو معتل الفاء بالياء كيتم يئتم بإثبات ياء الماضي في المضارع ساكنة ، ولا تسقط لخفتها ، ولا تحذف إلا في يئس يئس على خلاف كحذف واو وعد في يعد حكاها سيمويه شاذة ، والمشهور إثبات الياء فيها ، أو معتل العين بالياء وهو هيؤ أى حسنت هيئته ، أو معتل اللام بالياء كنهو أصله نهى قلبت الياء واوا انضم ما قبلها ، أو كانت فاؤه همزة نحو : أسل الخد يأسل ، أى لأن ، وأصل الرأى والعقل كان لهما أصل ، ويقال : أمر الرجل إذا تعجب من امارته وعظم شأنه وهو لا يصرف ، لأنه تعجب .

أو كانت عينه همزة كبؤس بيؤس أى شجع ، وصوّل البعير أكل الناس أخبط بيديه ورجليه ، أو كانت لامه همزة : كبطؤ يبطؤ تأخر ، وجرو يجرؤ شجع ، وبككت الناقة تبكو قل لبنها ، وهنؤ يهنؤ تيسر بلا مشقة ، ويوضؤ يوضؤ ، ووطأ يوطؤ ، أو كان مضاعفا كلبيت تاب .

وشذت من معتل العين أربسح كلمات ، ضم عينهن في الماضي دون المضارع وهي : كاد العاطلة عمل كان « ودام . وحاد ومات ، حيث قيل : كدت تكاد ودمت تدام ، وحدث تحاد ، ومت تمتات ، أصل كدت كئيت أو كودت بضم الياء أو الواو ، أسقطوا فتحة الكاف ونقلوا اليها ضمة الياء فسكنت الياء ، فقلبت واوا لضم ما قبلها ، أو نقلوا اليها ضمة ألواو ، وأبقيت الواو بدون إبدال لكونها بعد ضمة ، ثم سقطت الواو لسكونها وسكون الدال بعدها ، والضمة دليل عليها ، وكذا في دمت ومت وحدث .

وجاءت من المضاعف كلمة واحدة مضمونة الماضي مفتوحة المضارع شفوذاً وهي : لببت تلب فتلك خمس كلمات ضمت عينهن في الماضي ، وفتحت في المستقبل ، وقد قيل في ذلك كله إنه من تداخل اللغتين :

الأولى : كدت تكود ، ودمت تدوم ، ومت تموت ، وحدث تحود ، ولببت تلب بضم الماضي والمضارع .

والثانية : كدت تكاد ، ودمت تدام ، ومت تمتات وحدث تحاد ولببت تلب بكسر الماضي وفتح المضارع ، فمن قال : كدت تكاد ، ودمت تدام ، ومت تمتات ، وحدث تحاد ، ولببت تلب بضم الماضي وفتح المضارع فقد أخذ الماضي من اللغة الأولى ، والمضارع من الثانية ، على أنه قد يقال الضم في الأربع الأولى للنقل عند اتصال ضمير الرفع البارز : كقال وقلت ، أو لبيان بنات الواو ، لأن كاد واوية وكذا ما بعدها ، ويدل على أن كاد واوى المصن حكاية الأصمعي عن العرب لا أفعل ذلك ولا كود أولاهما أى ولا أكاد كوداً أفعل .

قال في الصحاح : كاد يفعل كذا يكاد كوداً ، وحكى سيبويه كدت أفعل كذا بضم الكاف ، ولكن هذا يحتمل أن يكون كقلت في ذات نفسه .

وقال الفراء ولغويون : ضم الكاف ليفرقوا بين المقاربة والكيد
قالوا : كدنا بالضم أى قاربنا ، وبالكسر من الكيد أى الحيلة .

قال صاحب التحقيق : لعل هذا فى الكلام الذى لا قرينة معه ،
فإن الله يقول : (إن كدت لتردينى) بالكسر بمعنى قريت ، أو يكون
هذا يقرأ على لغته بالضم ، وقيل : إن كاد بمعنى قارب وضعت أولا على
فعل بالضم ، وجاء المضارع على ما يقتضيه القياس ، لأنه يأتى «
فجاء المضارع على ما ينبغى أن يكون عليه الماضى لا على انشذوذ .
وهذا بعيد ، ويدل له حكاية المطرز عن الفراء عن العرب : كدت بالكسر
بمعنى قاربت ، ونقل بعض كاد كيدا أى قارب ونقل أبى الخطاب :
أن ناسا من العرب يقولون : كيد زيد يفعل ، وما زيد يفعل ، يريدون
كاد وزال ، الأصل كيد وزيل كعلم ، نقلوا الكسرة الى الكاف والزاي ،
وقد جاءت أيضا تلك الأفعال على القياس كما مر كدت تكود ، ودمت
تدوم ، وحدت تحود ، ومت تموت ، ولبيت تلب بالضم فى الماضى
والمضارع .

وأما يظرف بسكون الراء وفتح الظاء فأصله الضم فى الراء ، سكنت
الراء تخفيفا وأما يظرف بضم الظاء وسكون الراء فأصله يظرف بالمعكس ،
نقلت ضمة الراء الى الظاء الأول مضارع ظرف بفتح الظاء وإسكان الراء
تخفيفا من الضم والثانى مضارع ظرف بضم الظاء نقلا من الراء
وإسكان الراء .

وأما طال يطول فالأصل طول بضم الواو ، قلبت ألفا بعد سلب
ضممتها لتحركها فى الأصل وانفتاح ما قبلها فى الحال ، ويطول بضمها ،
نقلت ضممتها الى الطاء الساكنة ، وإذا علمت ذلك والجواب عن الخمسة
المذكورة ظهر لك أنه لم يشذ من فعل يفعل بالضم شىء فى
الحقيقة ، والله أعلم .

وإنما فتحوأ عين مضارع فعل بالكسر : كظم يعلم ، وشرب يشرب ، وفرح يفرح ، وقدم يقدم ، لأنه لما اختلف معنى الماضى والمضارع راموا التخالـف بين لفظيهما باختلاف حركة العين ، وكانت حركة عين المضارع فتحة طلباً للخفة ، لأن فعل بكسر العين ثقیل بالنسبة الى فعل بالفتح ، ولو كان خفيفا بالنسبة الى فعل بالضم فخفف مضارعه بالفتح ، فهو متوسط بين فعل بالضم وفعل بالفتح ، ولذلك الثقيل وتلك الخفة فى الثلاثة وجب لزوم فعل بالضم ، وكثر تعدى فعل بالفتح ، وكثر لزوم فعل بالكسر ، ولك أن تقول فتحت عين مضارع فعل بالكسر لتحقيق المخالفة بين لفظى الماضى ، حيث اختلف معنيهما .

وذلك لأن التفتح بعيد عن الكسر جداً ، وكذا عن الضم بل أكثر بخلاف الضم والكسر فبينهما بعض قرب ، لأن الضم يحصل بإعمال العضلتين معاً الواصلتين الى طرفى الشفة ، والكسر يحصل بالعضلة الواحدة الجابذة الى أسفل ، والفتح انما يحصل بأدنى فتح الفم ، والضم ينشأ عن ضم الشفتين أولاً ، ثم ارتفاعهما ثانياً ، وأذنك سمي ضمناً ، والكسر ينشأ من انجرار اللسان الى أسفل انجراراً قويا ، ولذلك سمي كسراً ، والفتح يتوادر من مجرد فتح الشفتين . ولذا سمي فتحاً قاله الشيخ خالد ، وقد بسطت ذلك فى انفى ، وتفتح عين مضارع فعل بالكسر سواء كان صحيحاً كظم يعلم ، وحذر يحذر ، ويطر يطر ، وفرق يفرق ، ويركب يركب ، وقد جاء المضارع مكسوراً كالماضى فى الصحيح وهو موقوف على السماع : كصب ، ويأتى إن شاء الله .

وجاء كسره فى المعتل أيضاً كما يأتى ان شاء الله أم كان معتل الفاء بالواو كوهل فى الشيء ووهل عنه ، أى نسيه يوهل ، ووهلت المرأة توله ذهب عقلها بفقد ولد أو حبيب ، ولا تحذف الواو من نحو ذلك .

لأنه لم تجتمع في المضارع ياء وكسرة ، لأن المضارع مفتوح ، وقد جاءت من معتل الفاء بالواو أفعال مكسورة شفوذاً ، فتحذف حينئذ الواو لوقوعها بين ياء وما حمل عليها ، وبين كسرة كورم يرم ، وتأتى إن شاء الله .

أو كان معتل العين بالواو كخاف زيد الأسد يخافه ، وراح يومنا يراح ، والأصل خوف وروح بكسر الواو ، تحركت وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا بعد سلب حركتها ، ويخوف ويروح بفتح الواو نقلت فتحها لما قبلها ، فقلبت ألفا وشذّ نحو : دمت تدوم بكسر الماضي وضم المضارع ، ومات تموت كذلك ، وقد مرّ الجواب عنهما وعن نحوهما ، أو كان معتل اللام بالواوى كقوى ورضى وعصى ، فإن الأصل قَوَو ورضو وعيو من القوة والرضوان والعيادة أى العى ، وكذا شقى أصله شقو ، قلبت فيهن الواو ياء لانكسار ما قبلها ، والياء أخف من الواو ، وكان معتل الفاء بالياء نحو يَنبُلِيل بِإِثْبَاتِ الْيَاء ، وهو من اليلل وهو انثناء أَسنان الإنسان الى داخل الفم ، وقيل قصرها ، ويسر الرجل يسر استغنى .

ويأتى وجهان في نحو : يئس ، ومرّ أنه شذّ حذف ياء في يئس . ومثله ييس بياء المضارعة فباء موحدة بحذف ياء الماضي ذكره على باشا في شرح التسهيل ، فاذا ضم الى يئس بمثناة فمهمزة ، بطل قول صاحب بغية الآمال بحصر الحذف في يئس ، أو كان معتل العين بالياء : كهاب زيد عمراً يهابه ، ونال زيد الخير يناله ، وحرار طرفه يحار ، أو كان معتل اللام بالياء نحو خشى زيد عمراً يخشاه ، وهويه يهواه ، وردى الكافر يردى ، وغوى الفصيل يغوى .

وطييء يقلبون الياء في هذا النوع ألفا يقولون : خشى وهوى
وردى ، ويقولون في بقى : بقى وفى رضى رضى ، وفى غشى غشى
أشد الفراء :

لمعرك ما أخشى التصعك ما بقى

على الأرض قيسى يبيع الأباعرا

قال : وسمعت أعرابياً منهم يقول : غشاني السيل ، يريد غشيني ،
أو كان مهموز الفاء نحو أدِرْ يادر أى ، عظمت خصيتاه وأذن يأذن
سمع ، نحو : (وأذنت لريها وحقت) وأمر يامر كثر أو عظم كقول
أبى سفيان بن حرب : لقد أمر أمر محمد أى عظم ، ويقال أيضاً
بضمّ الماضى والمضارع ، أو كان مهموز العين نحو : تثق الإناء
يتأق امتلاً ، والرجل غضب ، وصئى الثوب يصئى ، وصئب رأسه
يصئب كثر صئبانه ، وضئم يضئم ، وصئب أيضاً شرب ، وضئم
يضئم ملك ، ويأتى وجهان فى يئس ييأس بياء مثناة تحت فهمزة ،
ويئس ييأس ياء موحدة ، فهمزة الكسر والفتح فى المضارع ، أو
كان مهموز اللام كوهى الى الشئ يهؤ بوزن يسع أى اشتاق ، وشذ
برى يبرؤ بكسر الماضى وضم المضارع ، أو كان مضاعفاً بفاصل
نحو سلس يسلس ، وقلق يقلق ، أو بلا فاصل لمسست الشئ أمه
وبررت الرجل أبره ، وملت أمدّ وضمّ يضمّ .

ويجوز حذف أحد المثلثين عند ضمير الرفع المتصل البارز ،
وقد مرّ أنه شذّ لببت قلب بكسر الماضى وضم المضارع ، ومرّ
الجواب عنه ، وسواء فى فتح عين مضارع فعل بالكسر اللازم والمتعدى
كما رأيت ، ويأتى على الشواذ كلام إن شاء الله .

وأما مضارع فعل بالفتح : فإن كانت لامه واو أو كوعد يعد ،
أو عينه ياء كباع يبيع ، أو لامه ياء كرمى يرمى ، أو كان مضاعف
لزاماً فقياسه الكسر ، وإن كان مضاعفاً معدّى كعدّه يعدّه ، أو كانت
عينه واو أو كقال يقول ، أو لامه واو أو كنزا يئزّو ، أو كن لظبة المفاخرة
من الصحيح كسابقنى أسبقه ، فقياسه الضم .

وإن كانت لامه أو عينه حرف حلق كمنع يمنع ، وسال يسأل ،
فقياسه الفتح . وما لم يكن من ذلك ولم يشهر بضمّ كنصره ينصره .
أو بكسر كضربه يضربه ، فقياسه الضم واغتح كمتله يمتله ويمتله ،
أى دفعه بعنف ويأتى ذلك منفصلاً إن شاء الله مع شواذّه وثبتت الواو إذا
كانت فاء لفعل إذا فتح ما بعدها فى المضارع : كوهل يوهل بفتح
الماضى وكسر المضارع ، وأما نحو : وسع يسع بفتح الماضى والمضارع ،
وحذف الواو فإنما حذف فى الواو ، لأن الأصل يسع بالكسر
فتح لحرف الطلق ، وكذلك تثبت الواو إذا ضم بعدها إلا وبجد
يجد بفتح الماضى وضم المضارع ، وحذف الواو مع أنها وقعت بين
ياء وضمة فتحققا الثبوت ، لتفصل بين الياء والضمة ، لأنهم كرهوا
الضمة بعد الياء ، فلذلك شذّ حذفها فى يجد بالضم .

قال سيبويه : حذفها ناس من العرب فى هذه الكلمة ، ولا يكاد
ذلك يوجد فى الكلام ، وكان الأصل ثبوتها كوضؤ يوضؤ ، قال :
وأم يقولوا : يؤجد بالضم وإثبات الواو ، ليطمأ أن أصله يجد
بالكسر والحذف للواو لوقوعها بين ياء وكسرة .

قلت : هو المشهور أعنى ما ذكر من الكسر والحذف ، لأن
القاعدة حذفها قبل كسرة : كوعد يعد ، وورم يرم ، وثبتت الواو قبل
فتحة لخفة الفتحة وقبل ضمة ، لأنهما تلائمها ، وأيضا إذا كن
مضارع فعل بالضم ، فلأن مضارع فعل بالضم لا يختلف ، وحذفها

اختلاف منه مع ماضيه ، وتقلب عين الفعل ألفاً واوا كانت كحال
وطال ، أو ياء كباع ، تحركت في الماضي وانفتح ما قبلهما فقلبت ألفاً
بعد سلب حركتهما ، وفي المضارع نقلت كسرة الياء الى ما قبلها لثقلها عليها
فسأمت الياء من القلب ، لأنها بعد كسرة ، ونقلت ضمة الواو لما
قبلها لثقلها عليها فسلطت لوقوعها بعد ضمة .

ولو قالوا : قول بالفتح لقائوا يقول بالضم ، ولو قالوا بيع
بالفتح لقائوا يبيع بالكسر ، وذلك ثقل مع كثرة هذا النوع ، وخففوا
ذلك بالقلب ألفاً في الماضي ، والنقل في المضارع ، لزوال الواو المضمومة
والياء المكسورة الثقيلتين جدّاً ، هذا ما امتلأت به كتبهم قديماً
وحديثاً .

ويبحث فيه بأن الواو والياء اذا سكن ما قبلهما جريا مجرى
الصحيح ، ولا تستثقل الحركة عليهما فتنتقل ، فالحق أنهم أعلوا المضارع
بإسكان يائه وواوه لاعتلال الماضي ، لئلا يكون أحدهما صحيحا والآخر
معتلاً ، ولو تركوا الواو والياء ساكنين في الماضي بدون قلب ألفا
لأنسبه المصدر نحو : القول والبيع ، ولم ينقلوا حركتهما الى ما قبلهما
لتحرك ما قبلهما ، بل سكنوهما وقلبوهما ألفا ، ليكون القلب ألفا دليلا
على أنها قد كان أصلها متحركاً ، وتصح عين الفعل واوا أو ياء في
الثلاثي المعتل اللام نحو : خوى المكان أى خلا ، وطوى الأرض قطعها ،
وتوى أقام ، وثوى هلك ، وغوى ، إذ لو انقلب العین ألفا لالتقت
ساكنة مع لام الكلمة ، ولام الكلمة أولى بالإعلال لتطرفها ، والطرف
أولى بالتغير ، وإن قلبت لام الكلمة واوا لالتبست الكلمة بحروف
التهجي تقول في هذه الأمثلة : خاَ وتاَ وثاَ ، وكذا قيل ووجهه أنه
يتوهم قراءة الهمزة واوا ، لكن ليس كل بلغة تجعل الهمزة ، بل الكثير

إسقاطها ، ولا تقلب العين ألفا في كلمة هي في معنى ما يصح كمرور
وحول وصيد ، لأنها في معنى اعوارٍ واحوالٍ واصيادٍ بالتشديد
والتصحيح .

قال في بغية الآمال : والذي يضبط ذلك أن يقال : متى تحركت
الواو والياء بحركة لازمة ، وانفتح ما قبلهما ، ولم يكونا في كلمة هي
في معنى كلمة يصحان فيها ، ولم يؤد إعلالها الى حذف يكون معه
إلباس في بنية أو معنى يقع ، ولم يخرجها تشبيها على الأصل فإنهما
يقلبان ألفا ، وقد جاءت أفعال واويات العين صححت فيها الواو على
وزن فعل بالكسر ، وهي : فوق السهم انكسر فوقه ، وجوف عظم جوفه ،
أو خلا من الطعام ، وبغوت المرأة استرخى بطنها ، وسول استخرت
سرته ، وسول السحاب تدلى ، وشوكت البردة خشن ملمسها لحدثها ،
وشول بالمعجمة خف ، وسوع انتشر شعره وتفرق ، وصوف الكبش
كثر صوفه ، وعوز لم يوجد ، وعوص تعدر ، وعوق دمع سائله ،
وعوش دخلت خداه ، وأكثر ما يكون هذا اللفظ عند الفك .

وعوج ساء خلقه ، وفوه عظم فوه قيل : مع طول أسنانه ، وقوس
انحنى ، وهيم البعير عطش ، وأصل يائه واو ، وشوه أسرع الإصابة
بالعين ، وهيفت المرأة رق خصرها ، وأصله الواو ، وعوز افتقر
ولود لم يتفقد الأمر ، وكوع أقبلت إحدى يديه على الأخرى أو يدها
الى مكبيه ، أو عظم كوعه ، وهوج اضطرب ، وهوك حق ، وهوج
أيضا شجع ومن اليائي صيد وهيؤ .

قال ابن جنى في كتاب الخصائص : إن الثلاثى المعتل العين لا يراجع
أصاه أبدا ، ألا ترى أنه لم يأت عنهم في نثر ولا نظم شيء منه
مصححا نحو : قوم وبيع ، ولا خوف ولا طول اه وكذا قال
غيره .

وترد عليهم تلك الأفعال المصححة المذكورة ، فإن الواو والياء فيها تحركت بعد فتح ، ولم تقلبا ألفا ، بل صحتا ولم يطلع بعض إلا على عور وحول وصيد ، وغل تصحيحها بأنها في معنى ما يلزم تصحيحه وهو : احوار واحوال واصياد ، وصحت في المضارع لصحتها في الماضي ، وكذا لما كان ازدوجوا في معنى تراوجوا ، واجتوروا في معنى تجاوزوا ، واعتنوا في معنى تعاونوا ، واعتبروا في معنى تعاوروا صححوها ، كما صحت في تراوجوا وتجاوزوا وتعاونوا وتعاوروا .

ثم إن أبا الفتح بن جنى استثنى أو دياود بكسر الماضي وفتح المضارع قال : إنه صح عندي لأنه مثل عرج يعرج ، ومما صحت فيه الياء عيناً لفعل بالكسر ، ثيل البعير عظم ثيله ، وهو وعاء قضيبه ، وريش البعير كثر وبر أذنيه ، وعين الشخص عظمت عيناه ، وعين في المنطق وعيط طال عنقه ، وغين بمعجمة لان من نعمة ، وغين الشيء اخضر ، وكيس حذق ، وهيل سال .

وتصح لام فعل بالكسر اذا كانت ياء لوجود الكسر قبلها ، فلا تقلب رضى وبقى ، وطوى ، يقلبونها ألفاً بعد قلب الكسرة فتحة ، وتصح لام فعل بالضم ، وفعل بالفتح لاتصال ألف الاثنين كدعوا ودعوتا ، ورميا ورميتا ، وادعوا وارميا بفتح الواو والياء ، وتصح الواو في فعل المضموم للتعجب نحو : دعَوُ الرجل ، وزهو بفتحها وتقلب اليها الياء نحو : رمَوُ زيد أى ما أرماه أو لغير التعجب كسرَوُ وبهر ويدو .

قال أبو يحيى : في البيت مع ما قبله لف ونشر معكوس ، قلت : هذا منه بناء على أن فعلا في آخر الشطر الأول من البيت قبل هذا هو بفتح العين ، والذي في آخر البيت مضمومة ، ويكون قضية هذا أن يتكلم على مضارع فعل بالفتح ، ثم مضارع فعل بالكسر ، ثم مضارع فعل بالضم فيكون لف ونشر مرتب ، وحيث تكلم أولا على

مضارع فعمل بالضم مع أنه آخر في البيت ، وأعقبه بالكلام على مضارع فعل بالكسر ، مع أنه ثلث كان لفأ ونشراً معكوماً ، وقد علمت أنه لفّ ونشتر مرتب على ما قدمنا قبل من أن فعل آخر الشطر الأول بالضم ، وآخر الثاني بالفتح ، ثم ظهر لى أنه قد يقال ليس ذلك من باب اللف والنشر ، لأن قوله : من فعل أول البيت الثاني إن جعل من متعلقات الضم معين ، لكون الكلام مضارع فعل بالضم .

وقوله : موضع الكسر معين لكون الكلام على مضارع فعل بالكسر ، واللف والنشر هما ذكر متعدّد على الإجمال أو التفصيل ، ثم ذكر ما لكل واحد من آحاد هذا المتعدّد من غير تعيين ثمة ، بأن السامع يرد كلا الى ما هو له يعلم بالقرائن اللفظية والمعنوية ذلك ، وبين كل واحد من الفتح والضم والكسر ، وبين الآخر طباق أى جمع بين متقابلين ، فبين الضم وافتح طباق واقع بين الاسم والفعل ، وكذا بين الكسر والفتح ، وأمّا بين الضم والكسر فطباق واقع بين الاسمين ، أى والزم الضم الذى فى فعل فى مضارعه ، وافتح موضع الكسر وهو المين فى المضارع المبنى من مصدر فعل ، أو من مادة فعل ، أو المأخوذ من فعل ، لأن الأخذ أوسع من الاشتقاق أو البناء بمعنى الأخذ ، وذلك لأن مختار الناظم اشتقاق المضارع كغيره من المصدر لا من الفعل الماضى .

وقوله : فى المبنى من فعل يومم اشتقاق المضارع من الماضى ، فيؤول قوله المبنى بالمأخوذ والأخذ يعمّ الاشتقاق وغيره ، والمراد غير الاشتقاق وهو الاجتماع فى لفظ ما ، ومعنى ما أو يجعل قوله : بمعنى المشتق فيقدر مضاف ، أى المشتق من مصدر فعل أو مادة فعل بمعنى مصدره فهو من مجاز الحذف على ما قرر فى محاله .

ثم إنه قد جرت عادة المصنفين بالتعبير بما يومم الاشتقاق

من الماضي ، ولو كان مذهبهم الاستتاق من المصدر لحكمة هي التنبيه على الحروف المعتبرة في الاستتاق ، إذ بعض المصادر كالأخروج والقبول قد يشتمل على حروف لا تعتبر فيه ، ويأتى إن شاء الله الكلام على اشتقاق غير المصدر من المصدر أو من غيره ، واشتقاق المصدر وعدمه .

الإعراب : الواو للاستئناف بناء على جوازها ، وكلهم يقولون ذلك ، وعندى كل واو استئناف هي عاطفة وإلا جاءت أول الكلام ، وليست بجائية ، وإنما تجيء بعد كلام ، أو لعطف الزم جملة فعل وفاعل طلبية على جملة الفعل ذو التجريد يأتى الاسمى الخبرية بناء على جواز عطف الطلب على الخبر ، والفعلية على الاسمى ، وذلك إذا نصبنا الضم مفعولاً به مقدماً للوزن على عامله ، وهو الزم .

أمّا إذا دفعناه على الابتداء ، وأخبرنا عنه بجملة الزم من فصل أمر وفاعل مستتر وجوباً وقدرنا الرابط أى الزمه بناء على جواز الإخبار بجملة الطلب ، وهو الصحيح ، وعلى جواز حذف العائد حيث يوهم أن مبتدأ مفعول مقدم في السمة قليلاً ، أو في النظم فقط ، فالمعطف عطف اسمية على اسمية ، ولكن الخبر في المطفوفة طلب ، وفي المطفوف عليها خبر .

وزعم صاحب التحقيق أنه سهل حذف العائد ما في الضم من عموم ، لأن آل فيه للجنس ، وهو باطل لأنه لا وجه لكون ذلك سهلاً لحذفه ونصه ، ويجوز رفعه بالابتداء يعنى رفع الضم ، والجملة يعنى الزم خبره ، والعائد محذوف ، وسهل ذلك ما فيه من عموم لأنه مصحوب بالجنسية . هـ .

إلا إن أراد بقوله : ذلك الإشارة الى لزوم الضم من فعل في

المضارع ، كانه قيل : كيف يلزم انضم من فعل في فعل آخر وهو
المضارع ؟

وأجاب بأن المراد بالضم الجنس الصادق بضم فمك ، وضم
يفعل ، ومن فعل متطفاً بمحذوف حال من المضارع المجرور ، وتقديم
الحال ومتعلقها على صاحبها المجرور ، أو تقديم متعلقها أجزائه الناطم
مطلقاً كجماعة منهم الفارسي ، وقد بسطت ذلك في للنحو أى الزم
الضم في المضارع مأخوذاً من فعلا ، أو مشتقاً من مصدر فعلا ،
فالحذف جائز ، لأنه كون خاص .

وإن قدرنا ثابتاً من فعل أو مصدر فعل ، فواجب لأنه كون مطلق ،
وفي قوله : من فعلا هنا ما في قوله في المبني من فعلا من تقدير
مضاف والتجوز ، ويجوز تطبيقه بمحذوف على طريق التبيين ، أى
أعنى من فعل أى الزم الضم في المضارع ، أعنى من فعل ، وقدم
التبيين على المبين بناء على جوازه ، ويجوز تطبيقه بمحذوف نعت للضم
أو حال منه إن أجزنا الحال من المبتدأ ، أو جعلنا الضم مفعولاً مقدماً
أى الضم الكائن من فعل ، أو الضم كائناً من فعل ، وإنما جاز تطبيقه
بمحذوف نعت للضم ، مع أن الضم معرفة ، لأن آل فيه للجنس ،
بل أجاز كثير من المتأخرين جعل الجمل ، وشبهها نوعاً من المعارف
مطلقاً بتقدير المطلق معرفة .

وتأويل الجملة بمفرد معرف ، وهذا ضعيف لأن الجملة في
معنى النكرة كما بسطته في شرحى على شرح مختصر المعدل ، ويجوز
جعل آل في الضم للحقيقة ، ومعنى كون الضم من فعل كونه من بنية
فعل فهو على حذف مضاف ، ويجوز كون من بمعنى في ، فلا تقدير ،
ويجوز تطبيقه بالضم ، وإذا علق من فعل باعنى محذوفاً أى في المضارع

أعنى من فعل . فذلك لفهام بالفاء بعد إيهام بالياء الموحدة ، وهو من محاسن الكلام .

وفي المضارع متعلق بالزم ، وآل عوض عن الضمير أولاً ، أى مضارعه أو المضارع منه ، وافتتح فعل مستتر الفاعل وجوباً ، والجملة معطوفة على الاسمية فى قوله : والضم إلخ بالرفع على الابتداء عطف فعلية على اسمية ، والفعلية فى قوله الزم اذا جعلنا الضم مفعولاً به لا على جملة الزم ، مخبراً بها عن الضم لخوا المعطوفة عن الرابط ونائبه ، وآخر الشطر الأول هو فاء افتتح ، وأول الثانى تاء افتتح ، فالبيت مدرج ، ويقال له محور ، وهما البيت الذى وقعت الكلمة فيه بعضها الشطر الأول منه ، وبعضها للثانى .

وموضع مفعول افتتح مضاف للكسر ، وفى المبنى متعلق بمحذوف حال من موزم ، أو نعت له ، أو متعلق بافتتح ، ولا يصح أن يكون حالاً من الكسر ، لأن المضاف ليس من الأسماء العاملة كالوصف والمصدر ، فإن الموضع اسم مكان فى الأصل تغلبت عليه الاسمية فنسى ذلك المعنى فيه ومن فعلاً متعلق بمبنى .

وجهان فيه من احسب مع وغرت وحر

ت انعم بثبت بثبت ايله ببس وهلا

أى يجوز وجهان : المفتح على القياس ، وانكر على الشذوذ
قياساً ، والفصاحة استعمالاً في موضع الكسر ، وهو عين فعل المكسور
من المضارع في تسعة أفعال :

الأول : حسب بكسر السين بمعنى ظنّ يحسب بفتحها ، وبحسب
بكسرهما محسبة بفتح الميم والسين ، وبكسر السين ، وحساباً بالكسر
للحاء ، وبفتح المضارع وكسره قرى ، والفتح قراءة ابن عامر وحمة
وعاصم ، والكسر لغة الحجاز وهو شاذ قياساً ، فصيح استعمالاً .

وأما حسب بمعنى عدّ فهو مفتوح السين في الماضي ، مكسوره
في المضارع .

وأما حسب بمعنى شرف صار ذا حسب ، فهو مضموم ،
وكذا مضارعه .

الثاني : وغر بغين معجمة مكسورة يوغر بواو ساكنة بعد فتح ،
وبفتح الغين وهو القياس ، ويغر يحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ،
وبكسر الغين وهذا شاذ قياساً فيصح استعمالاً ، يقال : وغر صدره
أى توقد غيظاً أخذاً من وغرت الهاجرة تغر بفتح الماضي وكسر المضارع
اشد حرها ، وغرا بفتح الواو وسكون الغين ، وغراً بفتحهما ، ويقال :
وغر صدره التهب حزناً أو غيظاً أو كليهما بكسر الغين ، ويستعمل
بمعنى الحقّد أيضاً ، والضغن والمداوة والمصدر الوغر بفتح الواو
وسكون الغين ، أو بفتحهما ، وسمع وغر صدره بفتح الغين يغر
بكسرهما كوعد يمد ، وييغر بكسر حرف المضارعة وقب الواو ياء
اسكونها بعد كسرة وفتح الغين .

الثالث : وحر صدره بالحاء المهملة المكسورة يوحى باثبات الواو ساكنة ، وفتح الحاء ويحر بقلب الواو ياء وفتح الحاء ، وكلاهما من حيث الفتح الفتح مقيس ، ويحر بحذف الواو وكسر الحاء وهو شاذ قياساً ، فصيح استعمالاً ، وحرأ بفتح الواو وسكون الحاء وحرأ بفتحها فهو وحر بفتح الواو وكسر الحاء ، أى أضمر الواو وهو الحقد والغيظ والغش .

واعلم أن راء وحرث آخر الشطر الأول وتاء أول الشطر الثانى .

الرابع : نعم بفتح النون وكسر المهملة ينعم بفتح العين وهو القياس ، وينعم بكسرهما وهو شاذ قياساً فصيح استعمالاً ، والمصدر نعمة بفتح النون وسكون العين فيما قال صاحب الأفعال ، ونص القاموس أنه اسم لا مصدر ، والمصدر النعيم والنعمى بالضم أى حسن الحال ، كما يستعملان اسمين للمتمتع به من نحو المال ، وكذا نعمة وهو الحق لا ما قال صاحب فتح الأفعال ، ونعم هذا بفتح النون وكسر العين هو أصل نعم بكسر النون وسكون العين الذى هو فعل لا يتصرف ، وهو ناعم أى حسن الحال مترفه .

الخامس : ببس بياء موحدة مفتوحة همزة مكسورة بياس بحرف المضارعة بعده باء موحدة ساكنة بعدها همزة مفتوحة على القياس ، مكسورة على الشخوذ من حيث القيلس ، والفصاحة من حيث الاستعمال ، وهو ضد نعم المذكور ، أى ساء حاله ، وقيل من الشدة ، والمصدر البؤس بفتح فسكون ، والبؤس بضم فسكون ، والبيس بسكون الياء بعد فتح أو كسد والبيسى بالفتح التانيث المقصودة ، والبوسى بالضم ، وآلف التانيث والقصر ، والبأساء بالم ، وقد يستعمل ذلك كله أسماء وكذلك البأس أيضاً ، وببس هذه أصل ببس التى لا تتصرف .

السادس : ببس بياء مثناة تحت بعدها همزة مكسورة ، ببس بحرف

المضاربة بمده ياء ساكنة هي ياء الماضي بعدها همزة تفتح قياساً ،
وتكسر شذوذاً من حيث القياس ، فصاحبة من حيث الاستعمال ،
والفتح أفصح ، وعليه جميع اقراء في : (ولا تياسوا من روح الله
إنه لا يئس من روح الله إلا القوم الكافرون) وغيرها من مواده في
القرآن ، والمصدر اليأس والإيأس واليائية والوصف يأس ويؤس
بهمزة بدون مدّ ، ويؤس بالمدّ كمبور ، والمعنى انقنوط وانقطاع
الأمل .

السابع : وَلِه بكرر اللام يوله بإثبات الواو ساكنة ، وفتح
اللام قياساً ، وكسرها شذوذاً من حيث القياس ، فصاحبة من حيث
الاستعمال ، ولها بفتح الواو واللام وولهاذاً فهو واله ، وولهاذاً
يأسكان انلام ، أى حزن أو ذهب عقله حزناً أو هاراً وخاف ، لفقد
حبيب من أهل أو مال .

الثامن : ييس بياء مثناة تحت ، فباء موحدة ييس بحرف
المضاربة بمده ياء مثناة تحت ساكنة ، بعدها باء موحدة مفتوحة
قياساً مكسورة شذوذاً من حيث القياس ، فصاحبة من حيث الاستعمال ،
أى ذهبت رطوبته والمصدر ييس بضم الياء المثناة ، وسكون الموحدة
والييوسة ، والوصف يابس وييس بفتح الياء مع سكون الباء
وكسرها ، أى ذهبت رطوبته ، وأما ييس بفتحها معاً فإنما هو وصف
لما أصله اليبوسة ، ولم يعهد رطباً لا لما كان رطباً ، وذهبت
رطوبته كما قيل .

التاسع : وَهَل بكرر الهاء يوهل بسكون الواو وفتح الهاء
قياساً ، ويهل بصذف الواو وكسر الهاء شذوذاً من حيث القياس ،
فصاحبة من حيث الاستعمال ، والمصدر وهل بفتح الواو والهاء ، وهل
فزع أو قلق ، ووهل عن الشيء جبن عنه ، ووهل فيه غلط فيه
أو نسيه .

وأما وهل إلى الشيء بمضى ذهب وهمه إليه فهو بفتح الماضي والمضارع وقد يكسر المضارع فتحذف واؤه ، فتك تسعة أفعال مكسور عين ماضيها جائز فتح عين مضارعها ، وكسر عينه والفتح والكسر واردة في فصيحان ، لكن الفتح فصيح استعمالاً وقياساً . وكسر مصرح استعمالاً ، شاذ قياساً .

وبقيت عن الناظم أفعال وردت بالوجهين الفتح والكسر في الماضي . كذلك وبأدس في الماضي ، وهي فصل بكسر الضاد يفضل بفتحها قياساً وكسرها شذوذاً وقنط بكسر النون يقنط بالفتح والكسر كذلك ، وعرضت له النون بكسر الراء تعرض بفتحها وكسرها كذلك ، وضلت بكسر اللام أضل بفتح الضاد وكسرها كذلك نقلا من اللام في لغة تميم . وقدر بكسر الدال يقدر بفتحها وكسرها كذلك في لغة بعض ربيعة ، وولغ الكتب بكسر اللام يولغ بفتح اللام وإثبات الواو قبلها سائغة ، وبكسرها وحذف الواو كذلك .

وورع بكسر الراء يورع بإثبات الواو وفتح الراء ، وبحذفها وكسر الراء ، ووهن بكسر الهاء يوهن بفتحها وإثبات الواو ، وبكسرها وحذف الواو أي ضعف ، ووبق بكسر الياء يوبق بفتحها ، وإثبات الواو وبكسرها وحذفه . وأبق بكسر الباء بعمد همزة يابق بفتحها ويأبق بكسرها كذلك ، ووصب في ماله وعليه بكسر الصاد المهملة يوصب بفتحها وثبرت الواو ، ويمصب بكسرها ، وحذفه أحسن إتيان فيه ، وولع بمعنى كذب بانعين المهملة وكسر اللام قبلها يولع بفتحها ، ويلع بكسرها ، وطاح أصله طيح بكسر الياء كما مر في باع يطاح بالفتح ويطيح بالكسر ، ووهم بكسر الهاء يوهم بفتحها ، ويهم بكسرها ، ونجد بكسر الجيم ينجد بفتحها وكسرها ، ووحمت الحبال بكسر الحاء المهملة توحمت بفتح الحاء وتحم بكسرها كذلك ، انتهت شيئاً من المأكول فهذه ستة عشر فعلاً بقيت عن الناظم لم يذكرها ، مع أن ماضيها مكسور ، ومضارعها فيه الوجهان الفتح والكسر .

نفى قول صاحب الفتح أنه بقي عليه ثلاثة : ولنغ ووبق ووحم ، قصور بل قد بقيت أكثر من ستة عشر كما ستراه إن شاء الله .

وقد يقال : لا شذوذ في الكسر في شيء مما ذكر الناظم ، ولا في شيء مما ذكرنا أو نذكر ، بل تلك الأفعال كلها ورد ماضيها مكسوراً ، فالمضارع المفتوح مضارعه ، وورد ماضيها مفتوحاً ، فالمضارع المكسور مضارعه فذلك من تداخل اللغات ، وقد نص على ذلك بعضهم ، وقد قال في بغية الآمال : جاء الفتح وانكسر في ماضى بعض أفعال الهباب ، قالوا : ولع وولع ، وولغ ، وولغ ، ووبق ووبق ، ووصب ووصب ، وورى الزند وورى ، ووهن ووهن ، ونص على أن الفتح وإثبات الواو أجود من حذفها والكسر ، وجاء حذفها ما الفتح وانكسر في ودع يردع ويرع .

وقد قال ابن الحاجب : إن فضل يفضل بالكسر فيهما ليس بشاذ ، بل من باب التداخل ، لأن العرب يقولون : فضل بالفتح يفضل بانكسر ، وفضل بالكسر يفضل بالفتح ، فأخذ الماضى من الثانى ، والمضارع من الأول ، فقليل : فضل يفضل بالكسر فيهما ، وأوجب ابن الناظم في بغية الطالب في ييس ونحوه مما كان مكسور العين ، فأؤه ياء فتح مضارعه وهو مخالف لما في النظم وشرحه له .

وحكى الناظم وزع بالشئ بزاي مصجمة يوزع بالفتح ويزع بالكسر شذوذاً ولع به ، وقيل : إن المفتوح مضارع وزع مكسوراً والمكسور مضارع وزع مفتوحاً ، ونص في النظم على تعيين كسر يزع مضارع وزع بالكسر للراء المهمل ، وهو خلاف ما مر من أن فيـه وجهين : الفتح والكسر ، وأثبت الفتح والكسر سيويوه .

قال الطبرلاوى : ولملّ الناظم اعتبر الأشهر الأكثر ، ونص الطبرلاوى على أنه لا شذوذ في ورى الزند يورى ويورى ، بل من

التداخل ، فإن يورى بالفتح مضارع ورى بالكسر ، ويرى بالكسر مضارع وركى بالفتح .

ونص في القاموس على أن وعر بالفتح كوعد ، فمضارعه يعر كيمد ، وإن وعر بالكسر كوجل ، فمضارعه يوغر وياعر بالفتح كيوجل ويأجل بالفتح ، بل يقال في مضارع وعر بالكسر عنده ياغر ، وينير بفتح اتياء وكسر ها ، وفتح العين لأنه نظره يوجل ولم يذكر في مضارع وجل إلا ياجل وييجل بفتح الياء وكسر ها ، وفتح الجيم وهكذا حيث نظر يوجل ، وأن وحر بالفتح مضارعه يحر بالكسر ، ووحر بالكسر مضارعه يوحر بالفتح ، وأن يئس كيمع ويضرب .

وقد نص في القاموس أيضا أن نعم كسمع وضرب يعنى تكسر عينه ففتح عين مضارعه ، وفتح عينه وتكسر عين مضارعه فينعم بالفتح مضارع نعم بالكسر ، وينعم بالكسر مضارع نعم بالفتح ، وأن حسب كنعم في لغتيه ، ونص على أن واه ورد بالكسر كورث ، فمضارعه يله بالكسر ، وكوجل فمضارعه يا له بالفتح وييله كذلك ، وكسر الياء ، وكعود فمضارعه يله بالكسر ففى وله الفتح كعود وانكسر كوجل وورث ، وعلى أن يقنط بالفتح مضارع قنط بالكسر ويقنط بانكسر مضارع قنط بالفتح ، وإن يعرض بالفتح مضارع عرض بالكسر كسمع ، ويعرض بالكسر مضارع عرض بالفتح ، وإن قدر كضرب فمضارعه يقدر بالكسر ، وككسر فمضارع يقدر بالفتح .

وجاء قدر يقدر كصر ينصر ، وورد ولن بالفتح يلغ بالفتح فقيد يقال : حيث سمع يلغ بالفتح أنه مضارع ولن بالفتح كوهب يهب ، لا مضارع ولن بالكسر ، ونص في القاموس أنه ورد ولن يلغ كوهب ، يهب ، ولغن يلغ كورث يرث ، وولغن يالغن كوجل ياجل ، ويبلغ بكسر الياء وفتح اللام كييجل ، وسمع وهن بالفتح وبالضم أيضا ، وسمع وبق بالفتح فيصح بعد المضارع المكسور مضارعا له ،

والمفتوح مضارعاً لويق بالكسر ، وسمع أبق بفتح الباء فيصح جمل
 يبق بالكسر مضارعه لا مضارع أبق بالكسر ، وسمع وصب بادت
 فيصب بالكسر مضارعه ، لا مضارع وصب بالكسر وسمع ولع بالفتح
 فيلع بالكسر مضارعه لا مضارع ولع بالكسر ، وإن وهم في انصلب
 مكسور كوجل يومهم بالفتح كيوجل . ووهم في الشيء بالفتح يهم
 بعكسر ، فقد يقال : يومهم بالفتح مضارع وهم بالكسر لا مضارع
 وهم بالفتح ، وإن تحم بالكسر مضارع وحمت بالفتح لا مضارع
 وحمت بالكسر .

وأما وعم بالكسر يعم بالكسر ويوعم بالفتح فلم يذكره الناصم .
 لأن عم صباحاً عنده غير متصرف ، وليس كذلك بل متصرف ، ومن حفظ
 حجة على من لم يحفظ ، فالحافظ لهذه الأعمال ماضياً مفتوحاً يكسر
 له المضارع حجة على من لم يحفظ في ماضيها إلا الكسر ، فداعى أن
 مضارعه يفتح ويكسر أشار إليه أبو عبد الله إشارة ، ونص عليه
 غيره نصاً .

وجاءت أيضاً أفعال مكسورة وجاء مضارعاتها مضمومة : كفضل
 يفضل بكسر الماضي وضم المضارع ، ونعم بكسر المعين ينعم بضمها ،
 وقنط بكسر النسب يقنط بضمها ، وركن بكسر الكاف يركن بضمها ،
 وليبت بكسر الباء تلب بضم اللام ، نقل في الباء المدغمة ، وحضر
 بكسر الضاد المعجمة تحضر بضمها ، ونضر بكسرها ينضر بضمها .

وحكى ابن السيد عن ابن درستويه : نكل بكسر الكاف ينكل
 بضمها ، وشمل بكسر الميم يشمل بضمها .

وحكى ابن عديس في كتاب الصواب عن ابن التبانى وعن انفراز :
 فرغ يفرغ من الفراغ .

وحكى أبو عبد الله بن مخذل الشاطبي في شرح كتاب الجمل :
 نجهد ينجد إذا عرق ونسبه لصاعد اللغوى صاحب كتاب الفصوص ،
 وبرىء بكسر الراء يبرؤ بضمها عن صاحب البرز ، وهو محمد بن
 يونس الحجارى بالراء المهملة ، قال عنها : وهى قبيحة ، ودمت بكسر
 الدال تدوم ، ودمت بكسر الميم تموت الأصل دومت تدوم وموتت
 تموت بكسر الواوين فى الماضى ، قلبتا ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ،
 ويضمهما فى المضارع وسكون ما قبلهما ، نقلت ضمتهما لما قبلهما
 فصحت فيه لسكونهما بعد ضمة ، والأصل تدام وتمات كما قال
 الشاعر :

يَا أَمَّ لَا مَمْرُوَ وَلَا مَلَامَا

فِى الْحَبِّ إِنْ الْحَبِّ لَنْ يَدَامَا

وأصل هذا الأصل تدوم وتموت بفتح الواو بعد سكون نقلت
 فتحها نلسكن ، فقلبنا ألفا مضارع يدام ويمات .

والجواب عن هذه الأفعال أيضا : أنها من التداخل فيفضل بالضم
 مضارع فضل بالفتح كضم ينصر لا مضارع فضل بالكسر .

قال فى القاموس : فَضَلَ كضم وعلم ، وأما فَضِلَ كضم يفضله
 كينصر فمركبة منهما ، وأما ينعَم بضم العين فمضارع نعم بفتحها
 لا نعم بكسر ها ، لأن فيه لغات نعم ينعَم كسمع يسمع ، ونعَم ينعَم
 كضم ينصُر ، ونعَم ينعَم كضرب يضرب ، بل ورد أيضا نعم بالضم
 فيجوز أيضا أن يكون ينعَم بالضم مضارعا له .

وأما يقنط بالضم فمضارع قنط بالضم ، أو قنط بالفتح لا مضارع
 قنط بالكسر ، وذلك لأنه ورد قنط كضم وضرب وكرم وفرح يقنط
 كينصر ، ويقنط كيضرب ويقنط كيكرم ويقنط كيُفرح .

وأما يركن بالضم فمضارع ركن بالفتح كتمر ينصر لا مضارع
ركن بالكسر ، لأنه ورد ركن يركن كتمر ينصر ، وركن يركن تعلم
يغنم ، وركن يركن بفتحهما كمنع يمنع .

وأما تلب بضم اللام فمضارع لببت بضم الباء .

وأما يخضر بالضم فمضارع خضر بالفتح كتمر لا مضارع خضر
الكسور ، لأنه خضر يخضر وكتمر ينصر وخضر يخضر كعلم
يملم .

وأما ينضر بالضم فمضارع نضر بالضم أو نضر بالفتح ، لا مضارع
نضر بالكسر ، لأنه جاء من باب كرم ونصر وفرح .

وأما ينكل بالضم فمضارع نكل بالفتح لا مضارع نكل بالكسر ،
لأنه ورد من باب ضرب ونصر وعلم .

وأما يشمل بالضم فمضارع شمل بالفتح كتمر ينصر لا مضارع
شمل بالكسر ، لأنه ورد شمل يشمل بفتح الماضي وضم المضارع ، وشمل
يشمل بكسر الماضي وفتح المضارع .

وأما يفرغ بالضم فمضارع فرغ بالفتح كتمر ينصر ، لأنه جاء
كذلك وجاء بفتحهما كمنع يمنع ، وجاء بكسر الماضي وفتح المضارع
كسمع يسمع .

وأما ينجد بالضم فمضارع نجد بالضم لا مضارع ينجد
بالكسر .

وأما يبرؤ بضم الراء فمضارع برؤ بالضم أو بالفتح يقال :

برؤ الله الخلق بالفتح يبرؤ بالفتح ، وبرأ من المرض بالفتح للراء يبرا
بافتح ، ويرى بالكسر يبرا بالفتح ، وبرء بالضم يبرؤ بالضم ، ويرى
من العيب والدين بالكسر يبرؤ بالفتح ، وقد يقال يبرؤ بالضم وانووا
ساكنه بدون همزة ، وماضيه برؤ بالضم .

• وأما يدوم ويموت فمضارعان أدمت وامت بالضم •

وأما يئس بضم الهمزة من اليأس وهو العذاب والشدة فمضارع
بئس بضمه ، ككرم يكرم لا مضارع بئس بكسر الهمزة فلن مضارع
هذا يئأس بالفتح ، كسمع يسمع ، وقد يقال بئس بإسكان الهمزة تخفيفا
من الكسر ، كما يقال في شئ شئد بإسكان الهاء ، وعليه خرج
لدمائني قوله :

✽ وما بأس نوردت علينا تحية ✽

أي ما بئس ردها التحية علينا أي ما أصاب بؤسا أي شدة
استظهر ذلك وجعله أولى لجريه على القاعدة من جعل بأس اسماً لما
مركباً معها ندوراً كما ، تركب لامع اسمها •

• وأما يورع بالضم فمضارع ورع بالضم ككرم ، لأنه ورد أيضاً
كذلك لا مضارع ورع بالكسر •

وأما يوهن بالضم فمضارع وهن بالضم ، لأنه ورد أيضاً كذلك
لا مضارع وهن بالكسر ، وكذا يعند بضم النون هو مضارع عند بضمها
لا عند بفتحها أو كسرهما ، لأنه ورد كتمر وسمع وكرم ، أي مال عن
الحق أو الطريق وعند المرق سال ، والناقعة رعت وحدها ، وينجب
بالضم مضارع نجد بالضم لا نجد بالكسر ، ويقدر بالضم مضارع
قرد بالفتح لا قدر بالكسر ، لأنه جاء كتمر وضرب وفرح ، وهكذا

في مثل ذلك وان عجزت عن الحفظ فطيك بكتب اللغة ، ومراد انناظم بقوله وجهان : الفتح والكسر ، بدليل شهرتها في مضارع حسب ووجر ووحر وما بعدها ، ولأن قوله : وأفرد الكسر يرشد الى اجتماعه مع الفتح فيما ذكره تأمل .

وهاء فيه عائد الى موضع الكسر أى وجهان في موضع الكسر الذى هو فعل بالكسر ، اذا كان في المضارع وقوله : من أحسب من مجاز الحذف أى من التوسع بحذف مضاف ، أى مضارع أحسب بناء على ان أحسب أمر ، أو من المجاز الذى هو تغيير اعراب كلمة الزيادة شئ أو نقصه ، وقد كان أحسب مجروراً على اضافة مضارع اليه ، ولما حذف مضارع جرجراً أخضر بمن ، وقد يقال : لا حاجة الى ذلك بأن يراد بأحسب المضارع ، وتقدير صاحب التحقيق المضاف هكذا من مادة أحسب ، أو مصدر أحسب بشكل لصحة الحقيقة بأن يراد بأحسب المضارع ، فلا نصير الى المجاز مع وجودها ، ولأنه قد رجع ضمير فيه لموضع الكسر والمصدر ، وهو المادة ليس فيه الوجهان إلا إن قدر مضافاً آخر ، أى من مضارع مصدر أحسب ، ولا حاجة الى ذلك ، وإلا إن أجاز رجوع هاء فيه للمضارع المبنى من فعلا في قوله : في المبنى من فعلا أى وجهان في المضارع المبنى من فعل بالكسر المشتق من مصدر أحسب وهو جائز .

ويجوز أن لا يقدر مضاف ، ويكون الكلام كناية أريد لازم معناها ، أى وجهان فيه من الأمر الذى هو أحسب ، ويلزم من كون الوجهين في الأمر كونهما في المضارع وهو المراد ، أو تعبيراً بالضرورة عن اللازم مجازاً مرسلًا لعلامة اللزوم ، وقرينة كون المقام المضارع اللازم ، هو كون الأمر بالوجهين ، واللازم هو كون المضارع بها أو باللازم عن اللازم اللازم ، كون الأمر بهما ، واللازم كون المضارع بهما ، لأنه يلزم من كون المضارع بهما كون الأمر بهما .

ويجوز أن لا يقدر مضاف ، ويكون الكلام حقيقة بأن يجعل أحسب ضارعا سكن الوزن ، وقول أبى يحيى : اذا جعل أحسب مضارعا فهزته مفتوحة ، وإذا جعل أمرا فمكسورة سهو ظاهر ، فإن الهزة على كل حال غير ثابتة بل مخوفة من اللسان للوزن ، لأن الوزن لا يقبلها ، لأن الميم والنون والحاء من قوله من أحسب وتد مجموع نظير غان من فاعلن ، واو نطق بالهزة مفتوحة أو مكسورة مثلا لصارت زائدة بين حروف الوتد ، وهاء فيه أول السبب الخفيف نظير فاء فاعلن حذف آخر ذلك السبب الذى هو نظير ألف فاعلن إلا إن أراد أبو يحيى الفتح والكسر بحسب الأصل ، أى إن جعلنا أحسب ضارعا فهزته فى الأصل همزة قطع مفتوحة ، ولكنها حذفت الآن للضرورة ، ووصلت للضرورة .

وإن جعلناه فعل أمر فهزته همزة وصل تكسر فى الأصل إن بدى بها ، ولما وقعت الآن فى غير ابتداء النطق لم تحرك ، بل حذفت لأن همزة الوصل لا تثبت فى الدرج إلا ضرورة ، ولا ضرورة هنا تحوج الى إثباتها ، ونون من مفتوحة أو مكسورة ، ولا بد انفتح للتخفيف ، ويتخلص به من التقاء ساكنين ، والكسر على الأصل فى التقاء الساكنين من كسر الأول .

وهكذا حيث وقعت من قبل ساكن ، وتسكين عين مع ضرورة أو لغة أو بناء أو غير بناء خلاف : بسطته فى النحو ، وكذا بسطت فيه الكلام على نون من ، ويقدر مضاف على حد ما مر فى قوله : من أحسب فى قوله : مع وغرت ، أى مع مضارع وغرت ومضارع وحررت ، ومضارع أنعم إلخ ، لأن الوجهين فى المضارع لا فى الماضى ، أو يقدر ضاف واحد مفرد أريد به معنى الجمع أى مضارع أحسب وغرت وحررت إلخ ، أو جمع إلخ جمع أى وجهان فيه من مضارعات أحسب مع وغرت وحررت إلخ أو وجهان فيه من مضارع أحسب ، أو من أحسب

الذى هو مضارع مع مضارعات وغرت ووحرت إلخ وذلك أسهل من الوجه الأول لقلة الحذف ، وانحذف المذكور من مجاز الحذف على حد ما مر .

ثم انه قد يجوز في كل من قوله : وغرت ، وقوله : ووحرت إلخ . لأن المضارع إنما هو للفعل وحده وهو وغر ووحر مثلاً ، لا مضارع للفعل والفاعل ، فاطلق الكل وهو وغرت ووحرت وبئست وبئست ، وأراد البعض أى مع مضارعات وغر ووحر وبئس وبئس مجازاً مرسلاً لعلاقة الكلية والبعضية أو إحداها ، أو ذلك مجاز بالحذف أى مضارع فصل وغرت ، أو مضارع بعض وغرت ، وهو وغر وهكذا .

وأما أنعم فمضارع وصلت همزته المفتوحة للضرورة ، وسكن لها أيضاً أو أمر يقدر مضاف قبله أى مضارع أنعم ، أو أمر عبر بجواز الأمرين فيه عن جوازهما في المضارع كناية أو مجازاً للزوم .

وأما أيله فأمر كذلك ومعنى جواز الوجهين في أيله الافتح فتقول أيله والكسر فتقول له بكسر اللام مثل : عد .

وأما ميس فمافض وحده سكن للضرورة ، ومعنى قولنا أن أحسب في البيت وأنعم وأيله أو أوله مضارعات أو أوامر ، وأن ميس ووهل ماضيان ، وأن وغرت ووحرت وبئست وبئست أفعال ماضية ، وفاعل كل واحد أن ذلك بحسب الأصل .

وأما الآن فكل واحد من قوله : أحسب ، وقوله : وغرت إلخ اسم ، واعلم أن أيله أتى به الناظم على وجه الافتح ، ويقال على وجه الكسر اه بكسر اللام وإسقاط الواو ، وأصل أيله أوله بكسر همزة

انوصل وسكون الواو ، ووقعت الواو ساكنة بعد كسرة ، فقلبت ياء ، فقليل ايله بفتح اللام ومثله : ميزان أصله موزان بسكون الواو بعد : كسر الميم قلبت ياء كذلك ، وإنما قلنا بكسر همزة ايله لأنها همزة وصل في مر مفتوح العين فإيله مثل : اذهب أمر من ذهب يذهب ، وأصل الياء بعدها واو لأنه أمر من وله بكسر اللام هذا ما ظهر لى وهو الحق إن شاء الله .

فاذا حققته ظهر لك بطلان قول أبى يحيى ، وصاحب التحقيق ، وصاحب فتح الأقفال وغيرهم أن أوله بالواو وأنه فعل أمر ، فانهم إن كسروا الهمزة ولا بد من كسرها لأن أمر فعل بالكسر يفعل بالفتح افعل بكسر الهمزة ، فكيف لم يقبلوها ياء مع سكونها بعد كسر . ولا بد من قلبها كذلك ، وإن فتحوا الهمزة فلا وجه لفتحها هنا مع قواهم إنه أمر وذلك كله بحسب الأصل ، وإلا فالهمزة للوصل لم تثبت في البيت ، بل حذفت اللهم إلا إن قيل ام يقبلوا الواو ياء لعنم الكسر قبلها في الحال ، لأن ما قبلها تاء بثبت وهي مفتوحة ، ولكن هذا غير معتبر لأنهم يتركون القلب في مثل ذلك على حاله بعد زوال غلته ، والموجود في جميع ما رأيت من النسخ أوله بالواو وعليه الشروح التى رأيت يكتبون البيت أولا أوله بالواو يشرحون ثانياً كذلك بالواو .

وفعل ذلك صاحب فتح الأقفال في صغيره ، ورأيت نسخة واحدة من كبيره ووجدت فيها ايله بالياء نظماً وشرها ، وأظنه إصلاحاً من الناسخ ، والحق عندي أن يقال ايله ، فيكون أمراً ، وأن يقال أوله بالواو فيكون مضارعاً ، فإن وجد البيت ايله بالياء فهو أمر لا غيره ، وإن وجد أوله بالواو فهو مضارع وصلت همزته وسكن آخره للضرورة .

وأما أن يقال أوله بللواو مع أنه فصل أمر كما قال من ذكر
نباطل ، ونص كلام صاحب التحقيق وهمزة أوله وصل أتى به على
يفعل بالفتح ، ولو أتى به على لغة الكسر لقال : أنعم بثست يئست
له ييس وهلا ، ولو قلله كذلك لكان أبعد من إيهام أن همزة أوله
قطع ، وصلت ضرورة أمرا من أولاه يوليه .

وقول أبى يحيى : إن بين أنعم وبئست في البيت طبعا سهو ، لأن
الطباقي هو الجمع بين المتقابلين أى متنافيين ، ولا منافاة بين لفظ أنعم
ولفظ بئست ، بل المنافاة بين معنييهما في قولك مثلا : أنعم يا زيد
بئست يا عمرو ، ولم يرد في البيت معنييهما ، بل المراد فيه لفظاهما كما
أريد لفظ قام في قولنا : قام فصل ماض لا مضاء الذى هو أنه
حصل القيام .

والطباقي إنما يقع بين المعانى لا بين مجرد الألفاظ ، إلا إن أراد
أن بينهما طباقا بحسب الأصل حيث كان أنعم فعلا ، وبئست فعلا
أريد معناها ، كما مثلت به وبين وغرت ووهرت الجنس المضارع وهو
تشابه اللفظين في التلظظ في إعداد الحروف وهيئاتها وترتيبها
وتخالفهما بحرف في كل واحد قريب المخرج من الحرف الآخر ،
فإن عدد حروف كل من وغر ووهر ثلاثة وهيئاتها واحدة .
فإن أولهما مفتوح والآخر مفتوح ، وترتيبها سواء ، فإن أول كل
واحد واو ثالثة راء ، وتخالفها بحرف واحد وهو الحاء المهملة في
وحر ، والسين المعجمة في وعر ، والحاء والسين متقاربان مخرجا
وبين بئست بياء موحدة فهمزة ، وبئست بياء مثناة تحت ، فهمزة
الجناس اللاحق لتوافق الكلمتين في أعداد الحروف وهيئاتها وترتيبها
توخلفهما بحرف في كل واحدة بعيد المخرج من الآخر في الأخرى ،
فإن الباء بعيد مخرجها من مخرج الياء المثناة تحت ، وبين يئس
بمثناة تحت ، فهمزة من قوله : يئست وبين قوله : ييس بالمثناة

فالموحدة جناس لاحق لتوافقهما عدداً وهيئة وترتيباً ، وتخالفهما بحرف بعيد المخرج في واحدة من حرف آخر في الأخرى .

فإن الهمزة بعيد مخرجها من الباء الموحدة ، وذلك إذا راعينا أن التاء بمض كمة ، ولا يبد من مراعاتها كذلك ، لأن المراد مجموع هذا اللفظ ، ولو كان المقصود بالذات ماعدا التاء .

تنبيهه : قال في القاموس : وما أصله اليموسة ولم يمد رطباً فيس بالتحريك أى بنتح الياء والباء . وأما طريق موسى في البحر فإنه لم يمد قط طريقاً لأطباء ولا يابساً ، إنما أظهره الله لهم حينئذ مخلوقاً على ذلك ، وتسكن الياء أيضاً ذهاباً الى أنه ، وإن لم يكن طريقاً فإنه موضع كان فيه ماء فيس ، أ . هـ والله أعلم .

الإعراب : وجهان مبتدأ نكرة سوغ الابتداء به تقدير الوصف . أى مرويان أو مضمومان ، أو التذويغ أو الوصف بمحذوف تعلق به قوله من أصب ، أى وجهان ثابتان من أصب في موضع الكسر ، وفيه الفصل بين النعت والمتموت بخبر المتموت وهو قوله : فيه . بل متذوقه المحذوف أى حاصلان فيه ، أى في موضع الكسر ، أو في المبني من فعلا وعلامة الجر في أصب الكسرة المقدرة في آخره ، منع من ظهورها سكون الحكاية أن جعل أمراً وسكون الضرورة إن جعل مضارعاً ، وكذا في أنعم ومنع من ظهورها في أوله بالواو وسكون الضرورة ، وفي أيله بالياء سكون الحكاية ، وفي ييس آخراً سكون الضرورة ، وفي وغرت ووهرت ويشت ويشت فتحة الحكاية ، وكذا في وهلا ، أو فتحة الإشباع إن قلنا إنها غير الأصلية .

ويجوز في ذلك منع الصرف للعلمية على الكلمة والتأنيث بارادة الكلمة أو اللفظة ، وهكذا في نحو ذلك ، ويجوز تطبيق من أصب

بمحذوف حال من هاء فيه ، كما أجازته صاحب التحقيق وهو أظهر ، وإجازته كونه حالا من موضع الكسر باطلة ، ويجوز على ضف تطبيقه بأغنى محذوفا ، ومع ظرف في محل نصب أن قلنا سكونه بناء لشبهه بالحرف في المعنى معنى حرف المصاحبة ، مثل باء الجر الدالة على المصاحبة أو لشبهه بالحرف في الوضع على حرفين ، بأن يكون بانيتها على السكون وهو الواضع وضمها على حرفين من أول الأمر وام يقدر ثالثا بخلاف من أعرابها ، فإنه وضمها على ثلاثة أسقط واحدا .

وان قلنا سكونه للتخفيف لا لغة فمعرب منع من ظهور نصبه سكون التخفيف المطلوب للضرورة أو مطلقا ، وهي متعلقة بمحذوف حال من أحسب ، ووغرت مضاف إليه ، ووحرت وما بعده معطوفات على وغرت أو على احسب ، أو كل معطوف على ما يليه أى من أحسب الذى هو مضارع ، ومن مضارع وغرت مضارع وحررت إلخ ، أو من مضارع أحسب ومضارع وغرت إلخ على أن أحسب أمر ويقدر مضارعات بلفظ الجمع أو بلفظ الأفراد مراد به معنى الجمع قبل أحسب أو قبل وغرت إلا قوله : أنعم ان جعل مضارعا وقوله : أوله بالواو وهو مضارع فلا يعطفا على الفعل الماضى ، ولا على فعل الأمر ، بل على مضارعات أو مضارع لئلا يلزم أن يكون المعنى : ومضارع أنعم وأوله مع أنه قد فرضناهما مضارعين فلا يكون لهما مضارع ، لأن المضارع لا مضارع له ، وحذف اللامطف لجواز حذفه عند الناظم سعة وضرورة عند وجود الدليل على ما فى التسهيل تبعا للفارسي وصاحب المقرب .

ويجوز ضرورة اتفاقا ، وقد أطلت الاستشهاد فى النصو على الجواز سعة ، وأطلت الرد والجواب فى ذلك .

فائدة : ذكر بعضهم أنه نم يجىء بالكسر والفتح مضارع فعل بالكسر يائى انفاء إلا يئس وييس .

وأفرد الكسر فيما من ورث وولى
ورم ودعت ومقت مع وقفت حلا
ونقت مع ورى المخ أحسوها

.

أى أفرد الكسر شذوذاً فى عين مضارعات هذه الأفعال الثمانية
المكسورة أيضاً عين ماضيها .

الأول : ورث بكسر الراء يرث بكسر ها أيضاً ورثا بكسر الواو
وإسكن الراء ، ووراثه بكسر الواو وارثاً بكسر الهزة ، وسكون الراء
ورثة بكسر الراء كعدة فهو وارث ، ورث زيد أباه وورث منه أى المال ،
وورث الله الخلق بقى بعد فنائهم وورثنى سمى وبصرى ، وورثا منى
أى بنىها منى إلى أن مت ، وورثت النار تحركت .

الثانى : ولى الشيء وولى عليه بكسر اللام يلى بكسر ها أيضاً يتعدى
بنفسه ، وبطل ولاية بالكسر والفتح ، وقيل : الولاية بالفتح النصر ،
وبالكسر الإمارة والسلطان ، أى القوة والتسلط ، وقرىء بالفتح
والكسر : (ما لكم من ولايتهم من) ، (هنالك الولاية لاه الحق)
وولى الرجل البيع ولاية بالكسر والفتح ، وولى البلد ولاية كذلك ،
ووليت من الشيء ووليته ولياً بفتح الواو وسكون اللام ، أى قريباً
قال الشاعر :

❊ وعادت عواد دون وليك شعب ❊

وتباعنا بعد ولى أى بعد قرب ، ومضارع الكل مكسور كالماضى ،
ورد كل مما يليك أى مما يعرب منك .

الثالث : ورم بكسر الراء يرم بكسر ها أيضاً أى انتقخ ، وورم أنفه

يرم برهع الألف غضب ، ومصدر الكل الورم بفتح الواو والراء ،
ومضارع الكل يرم بالكسر .

الرابع : ورع بكسر الراء يرع بكسرهما أيضا أى كف عن المعصية
أو الشبهة أو الدنس ، أو ما يوصل إلى ذلك ، ورعا بفتح الواو والراء
ورعة بكسر الراء كمدة ، وما ذكره الناظم من وجوب كسر مضارع
ورع مخالف لما حكاه سيوييه من جواز فتحه وكسره ، وهما لغتان ،
وقد مر .

وحكى ابن الناظم والطلبوى وغيرهما ذلك عن سيوييه أيضا فهو
على هذا من أخوات حسب ووجر وكما مر ، فانظر ما مر ،
وقد تقدم أن اقتصراره على الكسر باعتبار الأشهر ، وورد أيضا
ورع يورع بضمهما وراعة بفتح الواو ، وورعا بفتح الواو مع سكون
الراء وفتحها ، ووروعا بفتح الواو وضمها فهو ورع بفتح الواو
وكسر الراء ، والاسم الرعة بكسر الراء ، والريعة بكسرهما أيضا ،
وقب الواو مما قبلها إلى بعدها ياء لانكسار ما قبلها ، وورع
بفتح الراء يرع بفتحها أيضا مع حذف الواو ، أى جبن أو هجر ،
وورع بالضم يورع بالضم جبن أو هجر وراعة وورعا ، وورعة بفتح
الكل وسكون راء الأخير ويضم أوائلها أيضا ، ووروعا بالضم وورعا
بضم فسكون أو بضمين ، وورع يورع بضمهما وراعة بالفتح وورعا
بضم فسكون ، ووروعا بالضم بمعنى الهدى أو حسن الهيئة
أو سوؤها ، أو الشان .

الخامس : ومقه بكسر الميم يمقه بكسرهما أيضا ومقا بفتح الواو
وسكون الميم ، ومقه كمدة بحذف الواو وتعويض الهاء عنها ، فهو
وامق أى أحبه .

السادس : وفق بكسر الفاء يقال : وفق زيد أمره بكسر الفاء يفقه
بكسرهما أيضا صادفه موافقا ، كذا رأيت في القاموس .

وقال ابن الناطم في شرح النظم تبعا للنظام تبعا للنظام في شرح
التسهيل وفق الفرس يقق حسن *

وقال أبو يحيى : وفق الشيء يقق اذا حسن ، وقال في بغية الآمال
وفق أمره يقق اذا حسن .

السابع : وثق به بكسر الراء المثناة يثق بكسرهما ايضا ثقة
كمدة ، وموثقا بكسر الراء اثتمنه كما في القاموس ، واعتمده كما في
ابن الناطم ، والمراد واحد فهو واثق به ، وأما يوثق بانبثبات الواو
وضم الراء فمضارع وثق بالضم أى صار وثيقا أو أخذ بالوثيقه
في أمره لا مضارع وثق بالكسر ، فلا يرد على الناطم .

الثامن : ورى المخ بكسر الراء يرى بكسرهما ، أى كثر ووريت الإبل
ترى بكسرهما كذلك أى سمعت ، والمخ بضم الميم بقى العظم واندماغ :
وشحمة العين واحترز بإسناد ورى الى المخ من ورى الزند أى أخرج ناره
فانه يقال ورى الزند بكسر الراء يورى بفتحها ، وإثبات الواو قبلها ،
وورى بفتح الراء يرى بكسرهما وحذف الواو لغتان فصيحتان جاءتا على
القياس .

وأما ورى يرى بكسر الماضى والمضارع فليس بكسر المضارع فيه
شاذاً ، وليس ذلك لغة مستقلة ، ولا من أخوات ورث وولى وورم ،
بل من تداخل اللغتين ، فيرى بالكسر مضارع ورى بالفتح استغنى به
عن مضارع ورى بالكسر ، وهو يورى بالفتح ، وإثبات الواو ، ولذا لم
يذكره الناطم مع ورث وأخواتها ، ولا احتاج الى استثنائه ، بل إنما
احترز بورى المخ عن ورى الزند بالكسر ، فان مضارعه يورى بفتحها ،
والمشهور ورى الزند بالفتح على القياس ، وبالكسر على الشذوذ .
والحق ما ذكرناه ، وهو ما عليه ابن الناطم .

قال في القاموس : وري الزند كوعى وولى ورىاً وورياً وهو وار ، وورى خرجت ناره ، وأما ورى القيقح أو الدم أو ترح شديد جوده أى أفسده ، وورى زيد عمراً أصاب رثته فهو بالفتح ، وكذا ورت النار بمعنى اتقدت على ما في القاموس ، بل ظاهره إن ورت الإبل أى سمتت فكثرت شحمها ونقيها بالفتح أيضاً ، فإنه قال : ورى القيقح جـوفه كوعى أفسده ، وفلان فلاناً أصاب رثته ، والنار ورىاً ورية اتقدت ، والإبل سمتت ، فكثرت شحمها ونقيها أ . هـ .

فتلك ثمانية أفعال مكسورات العين في الماضي والمضارع شذوذاً .

قال صاحب بغية الآمال : فهذه الأفعال لا خلاف في ماضيها ولا في مضارعها إنها بالكسر .

قلت : هو باطل لورود جواز الفتح في مضارع ورع بالكسر كما مر ، وقد يجاب عنه وعن الناظم بأنه مضارع ورع بالفتح كفتح يخشع : عسى أنه ورد ورع بالفتح ، كما ورد بالكسر .

وأورد أبو يحيى على الناظم وعم بكسر العين ، فإنه يجب كسر عين مضارعه كورث يرث .

ويجاب : بأنه لم يذكره لسماع يوعم بالفتح ، أو نص الأئمة على جوازه كالكسر فهو من أخوات وعر ووح كما في القاموس ، إلا أنه قد يقال : أن يوعم بالفتح مضارع وعم بالفتح لا وعم بالكسر ، فإنه ورد وعم بالفتح وعم بالكسر ، أو لم يذكره لأنه يرى أن وعم لا يتصرف فلا مضارع له ، لا مفتوح ولا مكسور كما نص عليه في التسهيل ، ولكن نقل يونس تصرفه وهو أولى بالاتباع لسماعه من العرب ، وتقدمه ونقله الأعلام أيضاً .

أما يونس فقال : وعنت الدار أعم أى قلت لها : أنعمى وأما الأظم فقال : يقال وعم يعم بمعنى نعم ينعم ، فعم ويعم كمد ويعد فكلاهما دليل التصرف ، فلذلك نص في القاموس على تصرفه ، قال ووعم الديار كوعد وورث ، قال : أنعمى ومنه عم صباحاً ومساءً وظلاماً . . .

قال امرؤ القيس :

• وهل يعمى من كان في الممر الخالي •

وأراد بقوله : كوعد أنه مفتوح عين ماضيه ، مكسور مضارعه ، محذوف الواو : كيعد ، وبقوله : وورث أنه تكسر عين ماضيه ومضارعه ، وتحذف واو مضارعه : كيرث ، فهذا اثبات للمضارع وهو تصريف ، ومن نص على تصرفه الطبراني وأبو يحيى واستدرك صاحب فتح الأقفال على انناظم : وجد به يجد بكسر الماضي والمضارع وجدا إذا أحبه ، ووجد عليه يجد بكسرهما أيضا حزن حزناً شديداً ، وليس بشيء فإنه يجوز فتح المضارع قياساً ، وضمه شفوذاً كما أجاز اللوجين في القاموس ، بل يظهر من القاموس إن وجد بمعنى أحب مفتوح الماضي ، وبمعنى حزن مكسوره ، وقال فيه : وجد بالفتح يجد بالكسر ، ويجد بالضم بمعنى غضب ، ووجد المطلوب بالفتح يجده بالكسر ، ووجدته بالكسر يجده بالكسر أيضاً ويجده بالضم ، واستدرك عليه وعق يعق بكسرهما كورث يرث ، أى عجل .

قال في القاموس : وعنت على يا رجل كورثت عجلت ، وما أوعتك أعجلك ، واستدرك عليه ورك يرك بكسرهما ، وروكاً بالضم اضطجع ، كأنه وضع وركه على الأرض ، واستدرك عليه وكم يكم بكسرهما ، كورث يرث اغتم كما في القاموس ، واستدرك عليه وقه يقه بكسرهما أى أطاع وسمع ويستدرك عليه غدى ورهت المرأة تره بكسرهما أى كثر

شحمها ، وكون الكسر فيما ذكر النظم وما استدركتنا عليه شاذاً هو الأكثر في نقل مذهب البصريين .

وقال ابن الحاجب : وإن كان على فعلٍ أى بالكسر فتحت عينه أو كسرت إن كان مثلاً أى واوى الفاء هذا مراده ، قال الجار بردى فى شرح ابن الحاجب : أى إن كان عين الماضى مكسوراً فالمضارع مفتوح العين نحو علم يعلم تحقيقاً لمخالفة عينهما أو مكسورها بشرط أن يكون واوى الفاء لتسقط الفاء فى المضارع ، فتحصل الخفة نحو : وهين يهين ، وما جاء منه بالكسر مع صحة الفاء قليل نحو : نعم ينعم . مع أنه يجوز فيه الوجهان ، ولم يجز الضم للاستتقال ا . هـ .

فظهر من كلام ابن الحاجب والجار بردى أن الكسر فى معتل الفاء ليس بشاذ ولا مقصور على السماع ، وهو مخالف لنقل الأكثر عن البصريين أنه شاذ سماعى كما قال الطبرلاوى : إن قياس فعل بالكسر يفعل بالفتح ويكسر شذوذاً مع مجيء الأصل فى حسب ووغر وأخواتها ، ومع عدم مجيء الأصل فى ورث وولى وأخواتها .

والجواب : أن ابن الحاجب إنما أراد توجيه ورود الكسر فى الماضى والمضارع معاً لا قياسه ، وأنه إن فتح فقد حصلت المخالفة ، وإن كسر فللخفة بخف الواو ، ولا يرد على قوله : لم يجيء الضم بركن ويفضل ويخضر وينعم ويموت ويحوم ويقنط وينظر وينكل ويشمل ويذب ونحو ذلك بضم المضارع فى ذلك ، فإن تلك الأفعال مضارعات للأفعال ماضية مفتوحة العين ، وما جاء مضموماً فلامضم ضم ضاعه على حد ما مر لا لمكسورة العين .

فإذا قيل مثلاً : فضل يفضل بكسر الماضى وضم المضارع . فالمضارع ماضيه فضل بالفتح وذلك من تداخل اللغات ، وهو أن يثبت

للماضى بناء ان ، وللمضارع كذلك ، ثم تتكلم العرب بأحد بنائى المضارع الذى ليس له فيتوهم أنه جاز عليه ، وليس كذلك ، والمراد بفضل الماخوذ من الفضلة لا من قوله فضلته أى غلبته فى الفضل ، فانه ليس فى هذا إلا الفتح فى الماضى والضم فى المضارع ، ولئن سلم أن ذلك ليس من تداخل اللغات ، فليحمل كلام الجار بردى ونحوه على أنه لم يرد فعل بالكسر يفعل بالضم على ما هو الغالب المشهور ، وإنما فروا فى الأفعال المذكورة فى البيت ونحوها عن الفتح الى الكسر فى المضارع استقالاتا للواو فى يفعل بالكسر ، ولذلك توسعوا فى يوجبوا وما أشبهه .

وقد جاء من الصحيح إفعال بالكسر . كيحسب وينعم ، والسبب وقوع المصادلة والنصف بينه وبين فعل بالفتح . فكما جاء فعل المفتوح مفتوح الماضى ومكسوره ، جاء فعل بالكسر كذلك ، إلا أنه أكثر ما جاء فى الواوى الفاء لما ذكر ، وقد بالنوا فى مساواة فصل بالكسر يفعل بالفتح حتى جاءوا بمضارع فعل بالكسر مضموما على القله ان لم نقل من تداخل اللغات كما مر مراراً ، كما جاء مضارع فعل بالفتح مضموما نحو : نصر ينصر .

قال صاحب التحقيق : ويستدرك على الناظم وطىء ووسع وأن ، إذ أصله أون قيل لم يجىء فعل عينه واو مكسورة فى الماضى والمضارع ، إلا أن يثنى الأصل أون يثنون ، وأما طاح يطيح ، فلعله جاء على تطيح ، لأنه سمع فيه تطوح وتطيح واوياً وبائياً ، فاستغنى بمضارع البائى عن الواوى لاستتقال الواو ، لأنها تظهر فى بعض التصاريح ، والله أعلم .

وإنما زاد وطىء ووسع ، مع أن مضارعهما مفتوح ، لأن أصله الكسر بدليل حذف الواو فيه ، وفتح لأجل حرف الحلق ، ولو فتح أصالة

لثبتت الواو كما في وجل يوجد ، فنحو : وطى ، يطأ . ووسع
يسم بكرر الماضى وفتح المضارع ، والفاء واو محذوفة المضارع من
باب فعل يفعل بكرر الماضى والمضارع ، ويأتى إن شاء الله سبب
حذف الواو .

الإعراب : الواو حرف عطف وأفرد فعل أمر مبنى على سكون مقدر
منع من ظهوره الكسر المدفوع به التقاء الساكنين ، وفاعله مستتر
وجوبا ، والكسر مفعول به ، والجملة معطوفة على جملة وجهان فيه ،
عطف فطية طلبية على اسمية خبرية بناء على جواز ذلك ، فالحزمة
مفتوحة .

نكن الذى الذى نص عليه ابن هشام أن مذهب الناطم منع عطف
الإشياء على الأخبار ككسه ، ويجوز أن يكون أفرد فعلا ماضيا
مبنيا للمفعول ، والكسر نائب فاعله ، فالحزمة مضمومة ، والبدال مفتوحة ،
والجملة معطوفة على وجهان ، فيه عطف فطية خبرية على اسمية
خبرية ، ويجوز كون الواو للاستئناف ، فيما حرف جر وهو فى مبنى
سكون الياء ومجرور ، وهو ما موصولة فى محل جر ، بنيت لشبهها
بالحرف فى الوضع على حرفين ، أو لشبهها به فى الافتقار الى ما يصد
لأنها تفتقر الى صلة وعائد ، وبنيت على سكون الألف ويتعلق ذلك بأفرد .
ومن ورث يتعلق بمحذوف جوازا هو وفاعله صلة ما ، أى فيما أخذ من
ورث أو اشتق أو صيغ من مصدر ورث بتقدير مضاف ، أو بمحذوف
وجوبا ، أى فيما ثبت من ورث أى أخذ منه أو اشتق من مصدره .

وهذا المحذوف مع فاعله المستتر فيه ، أو فى الجار والمجرور
صلة ما ، وما واقعة على المضارع فى المضارع الذى من ورث ،

ويضف هنا جمل ما نكرة موصوفة بالجملة المذكورة بوجهيها ،
أى فى مضارع مشتق من مصدر ورث ، أو مأخوذ من ورث وولى ،
مطوف على ورث بالواو .

وقوله : ورم مطوف بواو محذوفة على ورث أو على ولى ، وقوله :
رعت مطوف ، بواو محذوفة على ورم أو على ورث ، أى وبمض ورعت
وهو الفعل ، أو وفعل ورعت لأن المضارع للفعل وحده لا مضارع
للفعل والفاعل ، وكذا المصدر فحذف المضاف ، أو عبر بلفظ الكل وأراد
البعض ، وكذا يقال فى قوله : ومقت ، وقوله : وفقت حلا .

وقوله : ومقت مطوف على ورعت أو على ورث ، ومع متعلق بمحذوف
حال من تلك الألفاظ كلها ، أو من متلوه أى ثابتة أو معدودة ، أو ثابتا
أو محدوداً مع وفقت ، ووفقت حلا مضاف إليه ، لأن مجموع
اسم واحد محكى ، وكذا ومقت وورعت ، وما تقدم مما يؤهم أن
التاء فاعل إنما هو بحسب الأصل ، وكذا ورث وورم وولى أسماء
محكية ، وكذا وثقت وورى للمخ اسمان محكيان ، أصلهما فعل
وفاعل .

وقوله : وثقت مطوف بواو محذوفة على وفقت أو على ورث ، ومع
متعلق بمحذوف حال من وثقت أو منه ، ومما قبله ومجموع ورى
المخ اسم واحد مضاف إليه محكى ، يقدر الخفض على آخره منع
من ظهوره حركة الحكاية ، ويقدر الخفض فى وفقت حلا على الألف ،
وإنما سكن أو آخر ورث وولى وورم للضرورة ، وهى بحسب الأصل
أفعال ماضية كذا قال صاحب فتح الأقفال .

وليس عندى بمتعين فى قوله : ورم لجواز كون واوه عاطفة ورم
فعل أمر بوزن ، كما خلط الأمر والماضى أو المضارع والماضى فى
البيت قبل هذا ، وأصل وفقت حلا فعل وفاعل ومفعول به إن جمل

وفقت بمعنى صادفت . والحلا المات . وفعل وفاعل ومفعول مطلق إن
جل وفقت بمعنى حسنت أى حسنت حلا أى حسنت حسنا ، كتعت
جلوساً أو فعل وفاعل .

وتمييز محول عن الفاعل ، أى وفقت حلاك بسكون القاء ، أى حسنت
أو وافقت ثم جعل مجموع ذلك اسماً واحداً مضافاً إليه مع ، كما
أن أصل ورى المخ فعل وفاعل ، ثم جعل كلمة واحدة مضافاً إليها
فعبّر بالكل وأراد البعض ، لأن المراد ورع وومق وولق ووثق وورى
وحده مسنداً معناه إلى المخ لا هى ، ومعمولاتها لأن المضارع لها
وحدها لا مع معمولاتها ، فيورع مثلاً مضارع ورع لا مضارع ورع
مجموع ورعت ، فقول صاحب فتح الأقفال : إن حلا مصدر منصوب على
حد تعدت جلوساً ، أى حسنت حسناً أو مفعول وفقت أى وجدت حلا
سواء لا ين أراد ذلك بحسب الأصل .

ويجوز أن يكون حلا حالا من تلك الألفاظ قبلها لازمة ، لأنها
ولو كانت بحسب الأصل أفعالا لكنها الآن أسماء محكية جزئية ، يمنع
نفس تصورهما من وقوع الشركة فيها مشخصة ، أى متعينة لأنها أعلام
ومسمياتها الأعمال المقصود معانيها فى مثل قولك : ورث زيد المال ،
فمجيء الحال منها بحسب مسمياتها أى حال كون هذه الألفاظ
أى حال كون مسميات هذه الألفاظ حلا أى صفات لتصف بها أو خبراً
لحذوف أى هى حلا ، أى هذه الألفاظ حلا أى مسميات هذه
الألفاظ حلا .

والجملة حال من تلك الألفاظ ، وحلا بضم الحاء المهملة بمعنى
الحسن على ما مر أو جمع حلية بكسر الحاء كذا لصاحب فتح الأقفال ،
وليس بمتعين لجواز كسر الحاء جمع حلية بالكسر . بل هو القياس
والضم مسعوم ، ولجواز فتحها فعلاً ماضياً أشار به إلى عذوبة

المعلم ، أو يكون قصد تفسير وفق لأن الحسن يستحلى ويستعذب
أى حلا ، ما نحن فيه من المعلم أو حلا ما ذكر لأنه من المعلم واحد
فعل أمر مبني على حذف آخره الذى هو الياء ، وفاعله ستر وجوباً ،
وها مفعول به عائد الى الألفاظ الممدودة فى البيت ، والجملة فى محل
نصب مفعول لقول محذوف ، وذلك القول حال من تلك الألفاظ ، أى مقولا
فيها أحوها أى احفظها ولا تنسها ، ولا تجهلها ، أو احفظها حفظاً
لا تنس عليها غيرها قياساً .

وظاهر ابن الحاجب والجار بردى قياس مثلها عليها . أى حيث
لم يرد السماع كما يعلم مما مر ، ويجوز أن تكون الجملة مستأنفة .

هذا ويجوز أن يكون جلا آخر البيت بالجيم فيكون فعلاً ماضياً
مستتر الفاعل والجملة صلة ما أوصفها ، ومن ورث يتعلق بجلا بالجيم
قدم للوزن أو له وللحصر الحقيقى ، فيرد عليه ما مر من الأفعال
المكسورة ماضياً ومضارعاً أو الادعائى أو الإضافى ، أو يتعلق بمحذوف
حال من ضمير جلا ، أى فيما جلا أى ظهر من ورث أى فى المضارع
الذى أوفى مضارع جلا .

ورث أى أخذ منه أو اشتق من مصدره وأدم

كسراً لعين مضارع يلى فمـ

ذا الواو فاء أو اليا عيناً أو كأتى

كذا المضاعف لازماً كجن طـ

أى واكسر أبداً عين مضارع فعل المفتوح العين الذى فاؤه واو :
كوعد يعد أو عينه ياء : كباع يبيع ، أصله يبيع بفتح الياء قلبت
ألفا بعد سلب فتحها لافتحا ما قبلها ، أو لامه ياء كأتى يأتى ،
وأصل أتى أتى بفتح الياء ، قلبت ألفا لتحركها بعد فتح كذلك ، أو كان
لازماً مضاعفاً أى عينه ولامه من نوع واحد : كهن يهن ، أصله
حنن بفتح النون الأولى سلب فتحها فسكت ، فأدغمت فى النون بعدها ،
وأصل يهن يهن بسكون الحاء وكسر النون ، نقل كسرها فأدغمت
فى النون بعدها ، كما أن أصل يبيع يبيع بسكون الباء وكسر الياء
المثناة ، نقل كسرها للباء قبلها .

فذلك أربعة أنواع يجب فيها كسر عين مضارع فعل المفتوح ، وستأتى

تفاصيلها وتماثيلها لمن شاء الله .

ومعنى كون المضارع يلى فعلاً أنه يلىه على قاعتهتم فى التصريف من
أنهم يأتون بالماضى ، ويتبعونه بالمضارع ، كقولك وعد يعد ، وباع
يبيع ، وأتى يأتى ، وحن يحن كذا فى الصغير والكبير وفيه ركة ،
والأولى أن يقال معنى كون المضارع يلى فعلاً أنه يقرب منه لاجتماع
مشتقان من مصدر واحد ، وحروفهما واحدة ، إلا ما وقع من زيادة
أو نقص . أو قلب فوعد يعد مشتقان من الوعد ، ولفظاهما
متقاربان ، ووجه ركة ما ذكر فى الصغير والكبير أن الإتيان بالمضارع

في التصريف تالياً للماضي ، ولو شاع استعماله لكن غير لازم لجواز سبق المضارع ، ولتقديم غير واحد المضارع ، ولوقوع الفصل تارة نحو : ضرب ضرباً يضرب ، وضرب ضارب يضرب ، ولأنه لا يتبادر أن الموالاة معناها ما ذكر . لأنها موالاة لفظية لا معنوية ، أى يليه في التلطف .

وأما أن يقال : المعنى يلي فعلاً في الزمان بأن يكون المستقبل متأخراً عن الماضي فباطل ، لأن المستقبل على الصحيح متقدم على الماضي ، لأنه لم يكن الشيء ماضياً حتى كان مستقبلاً ، لأنه يكون الشيء أولاً مستقبلاً منتظراً ، ثم يقع فيكون ماضياً ، وما يظهر من أن الماضي سابق على المستقبل فانما هو فيما إذا فرضنا الماضي والاستقبال في شيئين ، مضى أحدهما ويأتى الآخر .

وليس الكلام في ذلك فانه مسلم بل الكلام في شيء واحد قبل وقوعه أو بعده ، فانه مستقبل ، ثم لما وقع كان ماضياً فيجوز أن يقدر مضافان : أحدهما بين يلى وضميره المستتر ، والآخر قبل فعلاً أى تلى عينه فاء فعل ، ولما حذف المضاف الذى هو عين ناب عنه المضاف اليه وهو الهاء ، فارتفع واستتر ، وذكر الفعل لتذكير الضمير .

ولما حذف المضاف الذى هو فاء ناب عنه المضاف الذى هو فعل ، فهذا معنى آخر للموالاة ، أو يجمع ضمير يلى عائداً للعين المضاف للمضارع وتذكيره ، إما لجواز تذكير عين الكلمة أو لتأويلها بالحرف ، أو لإضافتها لذكر ، ويقدر مضاف واحد أى يلى هو أى العين فاء فعلاً ، وهذا والذي قبله في معنى واحد ، وإنما قدم الكلام على المضارع المكسور العين على المفتوح ، لأن المخالفة بين الفتح والكسر أعظم من المخالفة بين النظم والفتح . إذ الفتحه علوية والكسرة سفلية ،

وانضمة بينهما ، وقد مر غير ذلك ، وكان أصل مضارع فعل بالفتح
يفعل بالكسر لتمام الخلفة جدا بين الماضى والمضارع ، كما تحقق
المخالفة بين معنيهما .

وقد مر فيما مضى تعريف المضاعف ، وإنما سمي الفعل الذى لا يطلب
المفعول به لازما لأنه لزم نفسه ، ولم يجاوز فاعله الى طلب مفعول
به وحده بعض بأن اللازم ما يلزم الفاعل ، ولم يتجاوز أى ما يلزم
تعلقه وتصوره تعلق محل صدوره وهو الفاعل ، ولم يتجاوز تعلقه
منه الى المفعول به .

وأقول : قوله ولم يجاوز فاعله مستدرك ، لأن ما لزم الفاعل
لم يتجاوز ، وذلك صادق بما له فاعل ، ولم يجاوز كحسن زيد ،
فان الحسن لم يتجاوز زيدا ، بل ثبت فيه وبما لا فاعل له
ككان وأخواتها ، وقيل لا هى لازمة ولا متعمدية ، وقد بسطته فى
النحو ، وكطال وقل المكوفتين عن الفاعل ، وكذا كثر المكوفة عن
الفاعل عند من قال بذلك .

قال السعد : غير المتعدى هو الذى لم يتجاوز الفاعل ، ويسمى
لازما للزومه على الفاعل ، أى لقصوره عليه ، وقال : وعدم انفكاكه
عنه .

قال ناصر الدين : هذا لا يطرد فى الأفعال التى تتجدد وتتقضى :
كقام وقصد ، فالذى ينبغى أن يعبر بدل الانفكاك بالتجاوز .

ويجب : بأن المراد بعدم الانفكاك عدم مجاوزة الفاعل بقريئة
مقابلة المتعدى به ، كما يعلم من سياق كلامه ويسمى غير واقع لعدم
وقوعه على المفعول به الصريح ، ويسمى قاصرا وغير متجدد ، وغير
مجاوز ، لأنه لم يجاوز الفاعل الى المفعول ، ويسمى مطاوعة لأنه أثر
الفعل المتعدى ، فلما كان حاصلا من المتعدى سمي مطاوعا ، وهذا

فيما طاور ما تعدى لواحد . ولما طاور المتعدى لاثنتين فتمتدّ
لواحد ، وحن اليه اشتاق ، وحن عليه عطف ، والطلا ولد الطلبي
والشاة وغيرهما من فوات الظلف ، قاله أبو عبد الله بن العباس في
تحقيق المقال .

وقال أبو يحيى : الطلا : الولد من فوات الأربع ، وقال في القاموس :
الطلا ولد الطلبي ساعة يولد والصغير من كل شيء ، وهو مفتوح الطاء
مقصوداً لفظة عن واو وإن .
عن واو وإن .

قلت : من أين يعلم أن فعلاً في قوله : يلي فعلاً مفتوح العين ؟

قلت : من قوله وأدم كسراً إلخ فإن فعل بالضم ليس له يفتل
بالكسر ، وفعل بالكسر أصل مضارعه يفتل بالفتح ، وقد فرغ من الكلام
على ما شذّ منه ولتقدم الكلام على فعل بالضم وفصل بالكسر ،
والدلالة عليه بالأمثلة كآتي فإنه مفتوح وكحن فإن من بحث وجده
مفتوحاً أصله حنن بفتح النون الأولى ، ومن أمثله أعنى أمثلة فعل
بالفتح ما في قوله ، واضمن مع اللزوم في أمر ربه إلخ ، فيطم بالأمثلة
أن الكلام على فعل بالفتح ومنها ما في قوله ، فخذو التمدّى بكسر حبه
إلخ ، فكانه قال : وأدم كسر عين مضارع فعل بالفتح إذا واوى الفاء ،
أو يأتى العين أو يأتى اللام أو مضاعفاً لازماً ، والله أعلم .

فأمّا الواوى الفاء ، فإنه تكسر عين مضارعه طلباً للخفة مطلقاً
على ما يظهر من النظم والتسهيل ، سواء أكانت لامه غير حرف حلق
أم حرف حلق ، وسواء كانت عينه غير حرف حلق ، أو كانت حرف حلق .
والأمر كذلك .

وأما ما ذكره صاحب فتح الأقفال من أن ذلك الإطلاق عجيب . وأنه
قد جاءت أفعال من فعل المفتوح الواوى الفاء بالفتح ، وأن شرط

الكسر فيه كون لاه غير حرف حلق ، وأنه تتبع مواده فوجد حلقى اللام منه مفتوحاً : كَوَجَأَ التَّغْيِسَ يَجَاهُ ، وَوَدَّعَهُ يَدَّعُهُ ، وَوَزَّعَهُ يَزَّعُهُ ، وَوَضَّعَهُ يَضَّعُهُ ، وَوَقَّعَ يَقَعُ ، وَوَثَّعَ رَأْسَهُ يَثَّعُ ، وَوَلَّعَ الْكَلْبَ يَلَّعُ ، وَوَبَّعَ يَبَّعُ ، وأنه لم يطلع على مضارع لفعل المفتوح الحلقى اللام الواوى الفاء ، مكسور إلا وَضَّعَ بفتح الضاد يَضَعُ بكسرهما شذوذاً ، فغفلة منه وسهو تتبع فيه أبا حيان ، ومن تبعه من شراح التسهيل وغيرهم كصاحب بغية الآمال .

بل شرط أبو حيان ومن تبعه أن لا تكون أيضاً عينه حرف حلق ، فإن كانت هي أو لاه حرف حلق فالفتح إلا ما شذَّ من نحو : وَضَّعَ يَضَعُ وغيرهم أن ذلك نحو : وَهَبَ هَبَ ، وَوَقَعَ يَقَعُ ، وَوَضَعَ يَضَعُ ، وَوَثَّعَ يَثَّعُ ، وَوَلَّعَ يَلَّعُ ، ونحوهن مما مر آنفاً ، فإن تلك الأفعال كلها ولو فتحت لكن أصلها الكسر ، فأصل يقع مثلاً يقع بكسر اللقاف ، ثم فتحت لمكان حرف الحلق فأصله مكسور والفتح عارض لأجل حرف الحلق ، فلمروضه أجريت الكلمة على حكم الأصل وهو الكسر ، فحذفت الواو مع الفتح إبقاء لحذفها من حيث كانت الكلمة مكسورة العين ، ويدل على ذلك إطباقهم على أن وَطَّئَ وَوَسَّعَ بالكسر مما جاء على يفعل بالكسر أيضاً ، وأن الفتح الذى يرى فى مضارعهما عارض لحرف الحلق ، ولذا بقيت الواو على الحذف بدليل ظهور الكسر حيث لا حرف حلق فى بابهما أعنى فعل المكسور الواوى كولى يلى ولم يجىء مفتوح العين لفظاً إلا يسع ويطا .

ومرَّ الكلام على ورع بالكسر يرع بالفتح وقد وجد الدليل هنا أيضاً وهو الحذف فليتبع ، ولم يشترط سيبويه لحرف الحلق فى فعل المفتوح الواوى الفاء ، وذكر أنه لا يؤثر فى المضاعف ولا ما اعتلت عينه ، وأنه يؤثر فى المعتل اللام ، وأن حكمه حكم الصحيح ، فظهر أن الحلقى لا تأثير له فى فعل المفتوح الواوى الفاء ، ولتأثير الحلقى شروط تأتى إن شاء الله .

فما توهمه صاحب فتح الأقفال من أن الناظم إطلاقه عجيب هو عجيب ، ولو سلمنا ما ذكره فالناظم كلامه على القياس وتلك المواد يقول خرجت عن القياس ، وأنها قليلة فلا ترد عليه ، ولم يشترط صاحب بنية الآمال ، ولا صاحب فتح الأقفال لكسر المضارع فعل المفتوح الواوى الفاء ، أن يكون عينه حرف حلق .

قال : وأما حلقى العين منه فمكسور على إطلاق النظم والتسهيل وشذّ وهب له يهب بفتحهما ا هـ بتصرف ، وإنا لنقول إن قول الناظم في غير هذا لدى الحلقى فتحاً أشع إلخ أن الحلقى لا تأثير له في فعل المفتوح الواوى الفاء ، ونص التسهيل ويلزم الكسر لسبب كالترام الكسر عند غير بنى عامر فيما فاؤه واو ا هـ .

فقوله : عند غير بنى عامر يشمر بأن بنى عامر لا يلتزمون كسر عين المضارع في هذا النوع .

قال أبو حيان في شرحه : وليس كذلك لأن ما فاؤه واو قانون كلى ، وبنو عامر إنما روى عنهم ضم عين يجد خاصة على الشذوذ مضارع وجد بالفتح لا أنه قانون كلى ، وأما غيره من الأفعال فهم موافقون لسائر العرب في كسر عين المضارع ا هـ . بإيضاح وتبعه في هذا الاعتراض صاحب فتح الأقفال .

قلت : للناظم جواب ظاهر وهو أن بنى عامر خرجوا عن الالتزام بضمهم تلك الكلمة الواحدة وهى يجد ، فإن غيرهم يلتزم كسر ذلك النوع لفظاً أو تقديرأ ، ولا يخرجون عن الالتزام أصلاً فإنهم يقولون يجد بالكسر وهم لم يلتزموا ذلك في كل مدة من مواد هذا النوع ، لأنهم ضموا يجد فصدق عليهم أنهم لم يلتزموا الكسر لخروجهم عنه الى الضم في يجد ، إلا أن ظاهر قول القاموسى يجده بالضم لا نظير لها أنها لغة عامة العرب ، أى كلمة أو لفظة لا نظير لها ،

ونص غيره كصاحب التحقيق والبغية وشرح التسهيل أنها لغة
بنى عامر .

ولعل مراد القاموسى أنها لغة لا نظير لها ، ومن أمثلة فعك
المفتوح الواوى الفاء المكسور مضارعه : وثب يثب ، ووجب يجب ،
ووقب يقب ، وولج يلج ، ووهج الحر يهيج ، ووأد الطفلة يئدها ،
ووتد الوتد يتده ، ووطه يطده ، ووجده يجده عند غير بنى عامر .
ووخذ للبعير يخذ ، وورد الماء يرده ، ووصد الباب يصدده ،
ووعده يمده ، وفد إليه يفد ، ووقد النار يقدها ، ووكد يكد ،
وولد يلد ، ووقذه يقذه بالمعجمة .

ووتره يتره ، ووجره يجره ، ووزره يزره ، ووخزه يخزه ،
ووكره يكره ، ووجس يجس ، ووكسه يكسه ، ووقص غنقه يقصها ،
ووفض فى سيره يفض ، وومض البرق يمض ، ووطط عليه يخط ،
ووقطه يقطه ، ووطه يهطه ، ووهده يهده ، ووشط الفأس يشطها ،
ووعظه يعظه ، ووجف يجف ، وورف الظل يرف ، ووصفه يصفه ،
ووقف يقف ، ووكف السقف يكف ، وودق المطر يدق ، ووسق يسق ،
ووعكه يعكه ، ووأل إليه يئل ، ووبلت السماء تبل ، ووصله به يصله ،
ووصل يصل ، ووجل يغل ، ووكله يكله ، ووجم يجم ، ووسعه يسمه ،
ووشمه يشمه ، ووصمه يصمه .

ووصم العود يصمه ، ووضم اللحم يضمه ، وونم الذباب ينم ،
ووتن يتن ، ووجن الثوب يجنه ، ووزنه يزنه ، ووضنه يضنه ،
ووخى يخى ، ووخاه يخيه ، ووداه يديه ، ووسى رأسه يسبعه خلقه
بالموسى ، وميم الموسى زائد ، وعند الفراء أصل والوزن فعلى من
ماس .

ووشى الثوب يشيه ، ووشى به يشى نمّ ، ووصاه يصيه .
ووعاه يعيه ، ووفى يفى ، ووقاه يقيه ، ووكى القربة يكيها .
وونى ينى ، ووهن يهى ، وهكذا مثل ذلك سواء كان متعدياً أو لازماً
كما رأيت تكسر .

وتحذف الواو ما عدا فعلاً واجداً ضم وهو وجد بالفتح يجد
بالضم فى لغة بنى عامر كما مر ، مع أن أصله يجد بالكسر ولأجله
حذفت الواو مع الضم والمشهور فيه الكسر كما مرّ ، وهو قليل لكرهة
الضمة بعد الياء ، ولم يوجد غيره ، وقصر الفراء الحذف على المتعدى
من ذلك النوع فاسد بدليل : ورود الحذف فيه كما فى اللازم .

وقد مر عن صاحب بغية الآمال اشتراط عدم كون اللام حرف
خلق ، فإن كان حرف خلق فالفتح وحذف الواو إلا فى ولغ بفتح يلغ
بكسر ، والمشهور يلغ بالفتح ، وجاء يألغ بالفتح ويولغ بالفتح ، وسبق
الكلام على ذلك ، وإنما لم يفتحوا عين ذلك النوع ليخالف لفظ المضارع
لفظ الماضى ، لاختلاف معنييهما ، ولم يضموه لأنه لو ضم لثبتت
الواو ، وإذا ثبتت ثقل اللفظ لثقل واوه بعده ضمة وكسر لتحذف
الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، فيخف اللفظ بحذفها ، والواو مع الياء
ثقل ، ومع الضمة أثقل وحذفت فى يجد بالضم حملاً على الكسر
تنبيهاً على عروض الضم وشذوذه ، ولثقل الواو مع الضمة بعدها ،
وقد علم مما مرّ أن الواو حذفت فى نحو: يمد استثقلاً لوقوعها
ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة ، والفتح والكسر ضدان ، والواقع
بين ضديه مستقل ، وكذا الياء والكسرة ضدان للواو الواقع بين
ضديه مستقل ، لأن الياء والكسرة مخالفتان لها فحذفت طلباً للخفة .

وأيضاً الواو كالضمة ، وكأنها وقعت الضمة بين كسرتين ، لأن
الياء كالكسرة ، وذلك تثقيل بل الضمة ثقيلة بعد الكسرة ، وإن لم تكن
كسرة بعدها ، ولذلك أهمل فعل بكسر الفاء وضم العين ، وأيضا الياء

في تقدير كسرة ، بل كسرتين ، فالواو بين كسر الياء المذكورة وبين الكسر بعدها ، والواقع بين ضديه ثقيل ، وعبرة الجار بردى في شرح ابن الحاجب : أن الواو من جنس الضمة ، وتقدر بضميتين ، والكسرة التي بعدها من جنس الياء التي قبلها ، ووقوع الشيء بين شيئين يضادانه مستثقل ، فوجب الفرار منه ، ومنه يعلم معنى شراح مراح الأرواح .

فلان قيل : لم حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة أصلية ؟

قلنا : للزوم الثقل وهو إما الخروج من الكسرة التقديرية أى لأن الياء في تقدير الكسرة الى الضمة التقديرية ، لأن الواو في تقدير الضمة ، وإما الخروج من الضمة التقديرية الى الكسرة الخالصة ، وهو كسرة ما بعد الواو .

قلت : أو للزوم الخروجين مما ؟

وقيل : إنما تحذف الواو اذا وقعت بين ياء وكسرة ، لأن الكسرة من الياء ، فكان الكسر بعد الواو ياء فكانه اجتمع واو وياء ، وسبقت إحداها بالسكون ، فلو قلبت الواو ياء لاجتمعت ياءان بعدها كسرة ، وذلك ككثلاث ياءات ، فوقع الإعلال بالحذف ، وإنما حذفت الواو من المضارع المبذوء بالهمزة أو بالنون أو بالتاء ، مع أنه لم تكن فيه ياء مع كسرة حملا على المبذوء بالياء طرداً للباب نحو : أحد ونعد وتعد ، ولو قيل : أوعد ونوعد وتوعد بإثبات الواو لاختلف المضارع ، تارة كان بالواو ، وتارة بلا واو ، فحمل ما لا علة فيه على ما هي فيه ليستمر الباب ، ولأن الواو في تقدير ضمة وبعدها كسرة ، والانتقال من الضم الى الكسر ثقيل لا يكون أصلا ولو في الفعل .

وأما ضرب بالبناء للمفعول ففرع ضرب بالبناء للفاعل ، وقيل :

لأن الهزة والتاء والنون مبدلة من الياء ، لأن فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ
 وغننا مبنية على فعل ، أى التكلم والخطاب بعد الغيبة ، وإنما لم يرفعوا
 الثقل بحذف الياء أو الكسرة ، لأنهم لو حذفوا الياء لم يعلم أن اللفظ
 مضارع ، والياء علامته ، والعلامة لا تحذف ، وللزوم الابتداء بالساكن ،
 فيلزم تحريك الواو الساكنة ، أو جلب همزة الوصل ، ولو حذف
 الكسرة لتوالى ساكنان .

وأيضا انياء تقارب الكسرة ، والفصل بين القريين قبيح ، فحذفت
 الواو لئلا تفصل بينهما ، فقد علمت أن الواو تثبت اذا وقعت بين ياء
 وفتحة أصلية كوجل بكسر الجيم يوجل بفتحتها ، ووجل يوحد اذا وقع
 في طين يضرب فيه لخرة الفتحة نحو : (لا توجل إنا نبشرك بغلام
 حليم) هذا هو الجيد ، وجاء يلجل بقلبها ألفا ، وييجل بقلبها ياء ، وييجل
 كذلك ، وكسر حرف المضارعة .

وزعم أبو زيد الأنصارى : أن هذا يجوز في جميع يفعل المفتوح
 مما غاؤه واو : كولج يوانج ويألج وييلج ، ويقيس ذلك ، وإنما حذف
 في يلج ويضع ونحوهما مما أصله الكسر ، وفتح لحرف الطلق مع
 وقوعها بين ياء وفتحة ، لأن الفتح ليس أصلا بل عارض ، وقد
 كان مكسورا فحذفت ، ثم عرض الفتح وبقي الحذف ، أو لأن الفتح
 ثقيل كالكسرة لنيابته هنا عن الكسر ، وحذفت من يذر مع أن لا حرف
 حلق فيه ، لأنه بنى على يدع ، وفيه حرف الطلق وهما بمعنى ،
 والعرب لم تنطق لهما بماض ، أو نطقت به نادرا ، وان وقعت بين
 ضمة وكسرة لم تحذف ونحو : يوعد مضارع أو عد ، كأكرم ، لأن
 الواو الساكنة بعد ضمة كالإشباع للضمة ، فيقل الثقل ، وان وقعت
 بين ياء وضمة لم تحذف كوضؤ يوضؤ ، وان كانت الضمة أثقل من
 الكسرة .

ولأن باب فعل بالضم مضارعه على بناء واحد ، وهو يفعل بالضم ،

فلم تحذف واوه لئلا يدخله التثنية عن ماضيه بحذف الواو ،
ويكون الصحيح على يفتح ، والممثل الفاء بالواو على يمد بحذفها قانه
الفارسي ، وأيضا وقعت فيه للواو بين موافق ومخالف ، فعادلت
الموافقة المخالفة ، وقد قيل انما لم تحذف من يوعده مضارع
أوعده مع أنه أثقل من مضارع وعد من حيث ضم ياء يوعده ، وفتح
ياء يعد ، لأن الأصل يؤوعد بهزة أوعده بين حرف المضارعة
والواو ، فلما حذفوها لم يجمعوا على انقل حذف الفاء أيضا وهو
الواو ، لئلا يجتمع إعلان ، ولأن تلك الهمزة فاصلة تقديرا
فكان الواو لم تقع بين ياء وكسرة قاله صاحب بغية الآمال .

قنت فيه : ان الثقل راجع الى اللفظ والصورة ، فتطيل إثبات
واو يوعده مضارع أوعده بفصل الهمزة تقديرا ضعيفا ، لأن الواو لو لم
تقع بين الياء والكسرة تقديرا لكنها واقعة لفظا ، والنظر اليه ،
وكذا التطيل بأنه لو حذف لاجتمع إعلان على الكلمة ، لأنه ينتقض
بنحو : يودع ويورع ، فالحق تطيل عدم حذفها بأن الضمة قبلها
تعضدها .

قيل : ولا سيما أن الحركة مقدرة بعد الحرف فيما جرى أمرهم
عليه ، مع أن فصل في هذا يعنى الثلاثى أكثر من غيره ، أى ما فوق
الثلاثى ، فلكثرته وقع فيه التخفيف بحذف الواو ، وقد شرطوا لحذف
الواو لوقوعها بين ياء وكسرة في الفعل ، كون الفعل ثلاثيا ، ولذا
اشتراط من اشتراط أن تكون الياء مفتوحة ، لأن الفتح لازم للثلاثى ،
ولم يذكر أحد الحذف في غير الثلاثى .

وإن قيل : لا فائدة في ذكر الفتح ، لأن الياء المضمومة لا تقع الواو
بينها وبين الكسرة ؟

قال : لأن مثل يوعده حذفت منه الهمزة ، والمحذوف لمنه كالموجود ، فهو فاصل تقديرأ ، فلا يصح الاحتراز عنه نحو : يوعده مضارع أوعده ، فكلامه ساقط ، لأن من ذكر الفتح واشترطه أعطى قاعدة كلية في الثلاثي ، تتناول باب فعل وفعل بالفتح والكسر ، فأخرج نحو : يوعده مضارع أوعده ، فذكر الفتح عبارة عن الثلاثي لا احترازاً عن الضم ، فضلاً عن أن يقال لا فائدة فيه ، ولو لزم ذلك .
والثقل فيه راجع الى النفظ كما رأيت .

وقد سأل أبو الفتح بن جنى الفارسي : إذا كان الحاصل لهم على الحذف الاستتقال ، وقد تقرر أن الضم أثقل من الكسر ، والواو أثقل من الياء ، فلم لم تحذف من نحو يوضؤ بجامع انثقل ؟

فأجابه الفارسي : بأن فعل بالضم لزم طريقة واحدة ، فكروا أن يأتي مرة يفعل بانباب الفاء والضم يعنى في الصحيح كيظرف ومرّة يملّ بحذف الفاء وبالضم ، يعنى في المعتل الفاء لو حذفوها وقالوا يوضؤ ، ولم يقولوه ، وغرموا على نفيه ، بخلاف فعل فإنه جاء مختلفاً ، فحذف الواو تغير ، والتخفيف يأنس بمثله ، وهو جواب صحيح مأخوذ من قول الإمام ، قالوا وضؤ يوضؤ ، ووضع يوضع ، فأتوا ما كان على فعل أى بالضم ، كما أتوا ما كان على فعل أى بالكسر . لأنهم لم يجدوا في فعل أى بالضم مصرفاً الى يفعل أى بالكسر ، كما وجدوا في باب فعل أى بالفتح نحو ضرب وقتل وحسب .

فلما لم تدخله هذه الاشياء ، وجرى على مثال واحد سلموه فكروا الحذف لئلا يدخل في باب ما يختلف يفعل منه ، أى المضارع منه ، فألزموه التسليم ، ولطه أراد بقوله : فأتوا ما كان على فعل إلخ أنه اذا كان الحامل على الحذف الثقل ، فلم تركوا الثقل إلا عظم ، وألحقوه بباب الأخف وهو فعل بالكسر في إثبات الواو ،

وهو المراد بالإتمام ، فأجاب بأنه لا يتصرف فعل بالضم عن طريقته ، فكرهوا الحذف لئلا يدخل في باب التصرف بالحذف ، ونعلم من ثقل يوضو أن الحذف في الواو الواوى الفاء الى الكسر دون الضم موجب ارتكاب الأخف ، لأن الكسر أخف من الضم ، مع أنه تقرر عند كثير كما مر أن الأصل في مضارع المفتوح الكسر ، وحذفت أيضاً في الأمر تبعاً للمضارع .

وقيل : لأنه بضمه كوعد يعد ، ووزن يزن زن ، وتحذف من المصدر المبنى للهيئة على فطه بكسر الفاء ، حملاً على المضارع كعدة أصله وعدة بقاء كقاء جلسة بفتح الجيم بكسر الواو وسكون اثنين ، فحذفت الواو وحركت العين بحركتها دلالة عليها ، وحذفت التاء أى تركت : وجيء بقاء عوضاً عن الواو ، ولكونها عوضاً لا يجتمعان ، وإذا اجتمعا فليست التاء عرضة أو لم تحذف تلك التاء ، بل أبقيت وجعلت عوضاً بعد حذف الواو بعد ما كانت غير عوض قبل حذفها ، أو الأصل وعد بكسر فسكون فجيء بالتاء عوضاً ، وقد مر أن شرط حذف الواو من الفعل كسر عين مضارعه ، وأنه لو فتحت لم تحذف لخفة الفتح فتثبت في نحو يوعد بالبناء للمفعول الفتح ما بعدها وضم ما قبلها ، وشذ حذفها في يدع وينذر مبنيين للمفعول من وجهين : ضم الياء وفتح العين .

وحمل على فعل الفاعل وسهله أن هذه الواو لم ينطق بها إلا نادراً كما بسطته في محله ، وشذ يسع من وجهين : كسر ماضيه وفتح مضارعه ، قاله في التصريح ، وظاهره أن الحذف في يسع مجرد شذوذ ، وقيل : قياس ، لأن أصل مضارعه الكسر ، وأنه من باب ورث يرث بدليل وروده محذوف الواو ، ولو كان ماضيه مكسوراً ، ولكن فتح للخلق ، فالشذوذ في كسر مضارعه تقديره لكون ماضيه مكسوراً قياسه فتح مضارعه ، وفي قول التصريح كسر ماضيه بحث ، لأن المدار

على كسر عين المضارع . ولطه أراد أن الأصل باب وعد يعد ،
لاباب ورث يرث ، ومن قاس يسم على ومق يبق بالكسر فيهما فباطل
قياسه ، لأن ومق ويمق شاذان ولا يقاس على الشاذ .

ولا تحذف من اسم غير مصدر : لأن التصحيح أولى بالأسماء
ف نقول في مثل يقطن من الوعد : يوعيد ، وشذ حذفها في رقة اسما
للفضة المضروبة ، وفي حشة للأرض التي لا أنيس بها ، وهما اسمان .
وكذا جهة عند بعض اسم للمكان المتوجه إليه لا مصدر ، وفي لذة
أى ترب وهو قيل صفة للمذكر ، فيجمع بالواو أو الياء والنون
فللمؤنث ، فيجمع بالالف والتاء ، ولم يحفظ حذفها في فعله صفة
إلا فيه .

وشرط حذفها من الفعلة مصدراً أن لا تكون لتهيئة خوف اللبس
بغيرها ، وأما نحو : عدة وزنة فليس من الهيئة معنى ، ولو كان على
وزنها ، فمع نشدة ، وشذ إتمام فعلة مصدراً لقولهم وترت
العدد والصلاة جملتهما وترأ ، ووترته أنقصته حقه ، وتره
بكسر الواو .

ومن العرب من يثبت واو فعلة المصدر : كعدة ووثبة ووجهة ،
وقيل : وجهة اسم للمكان المتوجه إليه لا مصدر ، فلا شاهد فيه ،
وقيل : مصدر ثبتت فيه شذوذاً والمسوغ له أنه لا فعل أنه ثلاثى ،
فالمراد أنه اسم مصدر توجه واتجه ، ورجح الشلوبين أن جهة
مصدر لا اسم ، لأن الاسم لا يحذف منه إلا شذوذاً ، ولا يحمل
عليه ، وقد تفتح عين هذا المصدر المحذوف الفاء لفتحها في
مضارعه : كسمة وضمة بفتح السين والضاد ، وكسراً في لغة ، وبالكسر
قرأ بعض التابعين : (ولم يؤت سعة من المال) وقد تضم ، ولو كسرت
في المضارع : كوصله صلة بضم الصاد ، والمشهور الكسر .

وقد تضم عين فعلة من فعل المضموم كوقح قصة بضم القاف .
 أى قل الحياء منه ، وانما تحذف الواو لا الياء ، وشذ كما مر
 يئس بياء المضارعة فهمزة أى نقطع رجاءه وكسر عينه ان كسرت شذوذ
 آخر ، وكذا يئس بياء المضارعة فباء موحدة ضد الرطوبة ، وقد
 قيل إن المضموم فى الفعل لا تحذف فاؤه إلا يجد فى لغة عامرية
 والمكسور أن كسر مضارعه حذفت كومق يعق ، وإن فتح فقد تحذف
 كيسع ، وقد لا تحذف كيوبل وإن فتح وكسر جاز حذفها وعدمه
 كوله بالكسر يوله بالثبوت والفتح ، وواه بالفتح يله بالكسر ، والحذف
 وهذه فى وله لغة قليلة .

وقد تحذف الواو من الفعلة المصدر ولا يعوض التاء مطلقا ، ونسب
 لسيبويه وأجازاه بعض مع الإضافة لقيامها مقام التاء ، وعليه
 الغراء وعليه قوله :

❊ واخلفوك عد الأمر الذى وعدوا ❊

بدون ألف بعد الدال إلا ألف آل ، أو هو بالآف غير ألف آل ،
 فهو جمع عدوة أى جهة .

وأما فعل المفتوح العين المعتل العين بالياء فإنه يلزم كسر فائمه
 فى المضارع نقلا من عينه لمناسبة ما بين الياء والكسرة ، سواء كان
 لازما كجاء يجىء ، وفاء يفىء ، وقاء يقىء وخاب يخيب ، وراب يريب
 أى شك ، وشاب يشيب ، وطاب يطيب ، وعاب المتاع يعيب أى صار
 ذا عيب ، وغاب يغيب ، وبات يبيت ، وراث يريث ، وعاث يعيث ، وهاج
 يهيج ، وتاح يتيح ، وزاح غه يزيع ، وساح الماء وغيره يسبح ،
 وصاح يصيح ، وشاخ يشيخ ، وباد يبيد ، وحاد يحيد ، وزاد
 يزيد ، وفاد يفيد ، وماد يميد ، وخار له يخير ، وسار يسير ، وصار

يصير ، وطار يطير ، وعار الفرس يعير ، وخاس يخيس ، وجاشت
النفس تجيش . وطاش السهم يطيش ، وعاش يمشي ، وحامس عنه
يخيس ، وآس يئيس .

وباض الطائر يبيض ، وحاضت تحيض ، وغاض الماء يغيض .
وفاض يفيض ، وذاع الخبر يذيع ، وشاع يشيع ، وراع الزرع يريع ،
وضاع يضيع ، وزاغ عنه يزيغ ، وحاف يحيف ، وحلق يحق ،
وضاق يضيق ، ولاق يليق ، وسال يسيل ، وعال يعيل ، وقال يقل ،
أى نام فى نصف النهار .

ومال يعيل ، وآمت المرأة تنيم ، ورام بمكانه يريم ، وعام الى
اللبن يميم ، وغامت السماء تنيم ، وهام على وجهه يهيم ، وأن يئن ،
وبان بين وحان يحين ، ودان له يدين ، وران الذنب على قلبه
يرين ، وغان عليه يغين ، ولان يلين ، ومان يمين ، وتاه يتيه .

أو كان متقدما : كجاءه يجيئه ، وراهبه الأمر يريبه ، وعاب زيد المتاع
يميه ، ولاته حقه يليته ، وغاثهم يغيثهم ، وزاده يزيده ، وشاد بنيانه
يشيده ، وصاد الطائر يصيده ، وضاره يضيره ، ومار أهله يمرهم ،
وماز الشيء يميزه ، وقاسه يقيسه ، وراش سهمه يريشه ، وخاط الثوب
يخيطه ، وغاضه يغيظه ، وباعه يبيعه ، وضافه يضيفه ،
نزل عليه خيف فأضافه ، وعاف الشراب يعيفه ، وكال الشعر يكيله ،
وهال الدقيق يهوله ، وشام البرق يشيمه ، وضامه يضيمه ، ودانه
يدينه ، وزانه يزينه ، وشانه يشينه .

ولم يشذ من هذا النوع الذى هو فعل المفتوح ، الياى العين
شئ عند واحد من العرب على ما فى التسهيل ، وتبعه فى الكبير
والصغير صاحب فتح الألفاظ .

وحمل في الكبير ييات الذي هو لغة في يبيت على أنه مضارع
بات المكسور العين : كخاف يخاف لا مضارع بات المفتوح العين :
الذي مضارعه يبيت ، وعكس ذلك ينيل مضارع نال المفتوح لا مضارع
نال المكسور ، الذي مضارعه ينال .

قلت : وفيه نظر ، فانه قد شذ شيء يشاء بفتح الماضي
والمضارع ، ولا يقال ان شاء من باب فعل بالكسر ، فلذا جاء مضارعه
يشاء بالفتح كخاف يخاف في الواوى ، لأن قلبه على شئ بشين فهزمة
مفتوحة فألف يرده ، وأصل أمثلة ذلك النوع فعل يفعل بفتح عين
الماضى وكسر عين المضارع وسكون فائه مثل : بيع يبيع بفتح ياء
الماضى وكسر ياء المضارع المتوسطة وسكون الباء الموحدة قبلها ،
وقلبت الياء في الماضى ألفا لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، لأن الياء
كحركتين ، لأن الحركات أبعاض حروف العلة بناء على أن الحروف
أصول للحركات ، وذلك كأربع حركات ، لأن ما قبلها متحرك ،
وما بعدها متحرك ، وهى كحركتين وذلك ثقيل ، فأبدلوا بأخف الحروف
وهو الألف ، ولكونه أخف لم يدفعوا الثقل بإسكان الياء مع أن الإسكان
فقط أقل عملا ، وأيضا لم يسكتوها لئلا يلتبس الفعل بالمصدر كما مر ،
ونقلت كسرة ياء المضارع الى ما قبلها ، فسكنت بعد كسرة ، قال في
الخلاصة :

لساكن صح انقل التحريك من
ذى لين آت عين فعـل كـابن

ولكن اختلف في سبب ذاك النقل ، فقليل سببه ثقل الكسرة على
الياء ، وهو المشهور ، وقليل سببه أنه لما أعلت الياء في الماضى
باسكانها وقلبها ألفا أعلوها في المضارع بالاسكان ، لئلا يكون أحدهما
صحيحاً والآخر معطلا ، وهذا هو الحق ، لأن الياء المسكن ما قبلها
كالحرف الصحيح لا تثقل عليها حركة ، ألا ترى الى نحو : ظبى ،

ورمى ظهرت عليها الحركات جميعا فيه ، وعليه ابن جنى ، ومثل فصل المفتوح اليائى العين ومضارعه فعل المكسور الواوى المين ، وفعل المفتوح الواوى العين ومضارعهما : كخاف ويخاف وقال ويقول ، فأصل خاف خوف بالكسر تحركت الواو بعد فتح قلبت ألفا ، وكذا أصل قال قول بالفتح قلبت الواو ألفا لتحركها بعد فتح ، وأصل يخاف يخوف بفتح الواو ، ثقلت بالفتح فنقل للسكان قبلها ، فقلب ألفا لسكونها بعد فتح أو نقل ليكون واسطة لإعلاها بالإسكان والقلب ألفا ، لكون الماضى أعلى كذلك .

وانما ثقلت الفتحة لأنها حركة بنية على حرف علة لا تتغير بالإعراب ، وأصل يقول يقول بالضم ثقل على الواو ، فنقل للسكان قبله فسكت ، وأبقيت لوقوعها بعد ضم أو نقل ، ليكون المضارع معتلا بالإسكان كما اعتل الماضى ، ويقال : ان الضم لا يثقل لسكون ما قبل حرف العلة ، وكذا يقال فى الفتح والكسر .

ويجاب : بأنهن ثقيات لأنهن حركات بنية لا يتغيرن بالإعراب ، وكذا فى فعل بالكسر اليائى العين ومضارعه : كهاب يهاب أصل هاب هيب بالكسر تحركت الياء بعد فتح ، قلبت ألفا وأصل يهاب يهيب بسكون الهاء وفتح الياء بعدها ، نقلت فتحة الياء الى الهاء لثقلها عليها ، أو ليعمل بالإسكان والقلب كالماضى ، فقلب ألفا لسكونها بعد فتح ، وكذا فعل يفعل بضمهما من المعتل العين ، كطال يطول ضد قصر ، فأصل طال طول بالضم تحركت به الواو ، وانفتح ما قبلها فقلب ألفا ، وأصل يطول يطول بضمهما نقل للطاء لثقله على الواو ، أو ليعمل كالماضى بالإسكان .

قال ابن جنى : لولا إعلال الماضى لم يعل المضارع من كل أجوف ، ألا ترى أن يبيع وقول أصلهما يبيع ويقول ، وأصل يخاف ويهاب يخوف

ويهيَّب ، وأصل يطول يطول ، وهذه الصيغ لا توجب إعلاالا ، لأن الياء والواو إذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح ، ولكن لما كان أصل الماضي من هذه ونظائرها ، إنما هو : بَيَّعَ وَقَوَّلَ وَخَوَّفَ وهيَّبَ وطول اعتلت لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فسلب ما ليهين من الحركات هرباً من جمع المتجانسات ، فقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، أعلوا المضارع اتباعاً للماضي ، فنقلوا الكسرة والضمة الى ما قبلهما وأسكنوا الياء والواو ، فسلمت الواو في باب يقدول ويطول ، وقلبت الواو والياء ألفين في باب يخاف وهيَّب لتحركهما في الأصل ، وهو مثلاً يخوَّفَ ويهيَّب بفتحهما بعد سكون وانفتاح ما قبلهما الآن أى في حين نقل الفتح لما قبلهما ، ولأنهما قد اعتلتا في هاب وخاف ضرورة هذا هو الذى عليه حذاق أهل التصريف .

وأما من ذهب الى أن يقول ويبيع ونحوهما إنا استثقلت الحركة فيهما في الواو والياء ، فنقلت الى ما قبلهما فسكتنا فغير معبوء بقوله ، لأن الواو والياء اذا سكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح ، فلم تستثقل الحركة أ . « كلام ابن جنى » .

والجواب : أن حركة البنية ثقيلة عن حرف الملة ، ولو فتحت للزومها ، والأفعال يحمل بعضها على بعض في الإعلال يعد الماضي حملا على الماضي أو على المضارع ، والمضارع على الماضي أو على المضارع ، وفي الصحة لتجرى على أسلوب واحد ، فبطل اعتراض بعض على أبى الفتح بأن إعلال قال وأخواته تحرك حرف الملة ، وانفتاح ما قبله لا أعرفه لغيره ، وأنهم إنما يقولون ذلك في نحو خاف وهاب .

واعترض هذا البعض عليه أيضا في قوله : سلبت الحركات هرباً

من جمع المتجانسات ، بأنه ان أراد تجانس الحركات وحروف العلة والتجانس التجاور فغير صحيح ، لأن حرف العلة قد يتحرك في غير موضع نحو : لن يرمى ، ولن يفتزو ، وإن أراد تجانس الحركات حسب مظاهر البعد وأنه إنما العلة عندهم أن حرف العلة بسلب الحركة من حيث الجملة ما أمكن ، وقد سلب الحركة بالإعلال ، وأن هذا هو الذي سمعه من الشيوخ ، وأن إضافة المتجانس الى هذا إضافة ما يصح الاستثناء عنه ، هذا ما زعمه ذلك البعض المعترض .

والجواب : أنه لا بد في إعلال حرف العلة في مثل هذا من سلب حركته ليقبل الإعلال ، وإذا قلت مثلاً : دعوى ورمى تقل اجتماع الحركات في المعتل ، كتقل جمع المتفاوتات فخلفت الكلمة بإسكان حرف ، ولا يكون الأول لثلاً بيتناً بالساكن ، أو يجلب همز الوصل ، فإن كسا في الناقص أسكنا الثالث لأن الثاني يضبط الوزن ، ولأن الآخر أحق بالتغير ولأن التسكين بحرف العلة أحق ، أو في الأجوف أسكنا الثاني لنقله ، ويضبط وزنه مضارعه ، ولا يكون إلا مضموماً أو مكسوراً أمالة كلال وخاف ، أو نقلاً كفال وباع ، ولذلك ألزموا الضم في الوادى ، والكسر في اليائى ، إذ ذاك قياسهما ، وليحركا بما يجانسهما ، فلما سكن وفتح ما قبله قلب ألفا .

وعلة هذا الإعلال حركته التى أوجبت نقله كما يشير اليه قول ابن جنى ، وهو أبو الفتح فقلبن ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ، فلولا اجتماع الحركات ما أعلت بالتسكين الموجب للقلب ، هذا هو المهيح في كل ما قلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله ، ولما سكن الهرف قلب الى جنس الحركة قبله ، ولولا تسكينه لتعاضى عن القلب ، ولكان فتح ما قبله غير مؤثر فيه .

قال الفارسى في الإيضاح : اذا سكن ما قبل الواو والياء اللتين

هما لآمان صحتا ، فجزتا مجرى الصحيح : كغزو وداو ونحى وظبى ،
لأنه اذا سكنت العين لم تجتمع الأمثال ، فاحتملت الواو والياء
الحركات لضعف ما قبلهما بالسكون ، وأن مراد أبى الفتح بالأمثال
الحركات كما يشير اليه كلام الفارسي أنفا ، وكما نص السعد أن
أصل : باع وقال مثلاً بيع وقول ، كرموا توالى أربعة أمثال ، لأن الياء
والواو المتحركين بمنزلة حركتين كما مر ، فقولهم تحرك حرف الطة وانفتح
ما قبله ، فقلب ألفا فحمل بينة أبو الفتح وكذا يصل قول الناظم
من ياء أو واو بتحريك أصل الخ .

وقوله فى التسهيل : تبدل الألف بعد فتحة متصله اتصالاً أصلياً
من كل واو أو ياء تحركت فى الأصل ، وهى لام أو باء لام يحتصل
أن يكون معناه فيما ظهر أن الإبدال بعد زوال الحركة ، ولا يمنع من
هذا ، وإن كان بعيداً فوات اشتراط أصالة الحركة ، لأن قوله تحركت
ادعى أن الأصل حمل على الأصلية .

ثم قال : وتدل العين بعد الفتح بالإعلال المذكور ، كذا قال صاحب
تحقيق المقال ، وقد علمت مما مر أن ليس مراد أبى الفتح تجانس
الحركات وحروف الطة ، وأن قول ذلك المعترض وإنما العلة عندهم
أن حرف العلة إلخ ما مر عنه باطل ، ليت شعرى أى وقت سلب
الحركة إن قال بعد صيرورته ألفاً فظاهر البطلان ، لأن الألف لا يقبل
الحركة فضلاً عن أن يسلبها ، وإن قال قبل ذلك فقد عاد الى ما أنكر ،
ومن قال بمقالته فليس من الشيوخ ، وقد قبض الله العلم بقبض أهله ،
ولا ترى واحداً إلا بعد اللزيا واللثيا .

ورد ذلك البعض قول أبى الفتح أن إعلال المضارع تبع لإعلال
الماضى ، وأنه مذهب الحذاق ، وأن القول بأن الإعلال للنقل غير

محبوه به ، بل مذهب كثير من المتأخرين هو ما رده أبو الفتح ، وقال :
إنه غير محبوب به .

قال ابن مالك :

لساكن مسح انقل التحريك من
ذى لين آت عين فمـل كـلـبـن

واستدلالة ببيت الناظم باطل ، لأن غاية ما فيه النقل من حرف
الملة وهو محتمل للماضى والمضارع والأمر وغيرها ، ولأن يكون
النقل في المضارع للنقل أو لاتباع الماضى في الإعلال ، وإنما أنكر
أبو الفتح القول بالنقل ، والصحيح أنه للحمل على الماضى ، وإنما أشار
أبو الفتح بقوله هذا هو الذى عليه حذاق أهل التصريف الى مذهب
من قال : إن الإعلال في المضارع اتباع له في الماضى ، محتزراً به عن
مذهب من يقول إن الماضى أصل لإعلال المضارع ، وأن الأصل يبيع
ويقول بكسر الياء وضم الواو ، فنقل ذلك مخفف بالنقل الى ما قبلها ،
فلما لزم هذا النقل للخفة لزم إعلال بيع وقول بالفتح يسقط الفتح
لنقله لما مرّ أو بنقله لما قبله بعد سلب فتحه فقلبتا ألفا دلالة على
أنهما كانتا متحركتين والأكثر في الماضى اليائى العين الفتح نحو : باع ،
وفى الواوى العين الفتح كقال ، فلا يمترض بأنه يكون النقل فيهما ،
فالتخفيف له لا تبع للمضارع .

ويناسبه أن المضارع أيضاً سبق معنى ولو سبقت مادة الماضى ،
وسكتا بدون قلب في نحو : غزوت ورميت لأنه موضع لا تحرك فيه
اللام ، وأصلها في هذا الموضع السكون ، وإنما تقلبان ألفا اذا كانتا
متحركتين في الأصل وفيه نظر لأنه لا يصر أن أصل غزا غزوّ بفتح
الزاي والواوى .

قال سيبويه : اذا كانت الواو والياء قبلها فتحة أعلت وقلبت ألفا
كما أعلت وقبلها الضم أو الكسر ، ولم يجلطوها وقبلها الفتحة على
الأصل إذ لم تكن على الأصل ، وقبلها الضم أو الكسر ، فإذا اعتلت
قلبت ألفا فتصير الحركة من الحرف الذى بعدها كما كانت الحركة
قبل الياء والواو ، حيث اعتلتا معا بعدها : كرمى ويرمى ، وغزا ويغزى ،
والرمى والمغزى .

وأما نحو : غزوت ورميت فجاء على الأصل كما رأيت فتراه يقول
بالاتباع فى الإعلال ، وقال أيضا فى إعلال باب ودار ونحوهما : يمثل
فى الفعل لأنه ذلك البناء ، وذلك المثال ، فوافقت الفعل كما توافق الفعل
فى باب يغزو ويرمى ، وربما جاء على الأصل كما يجيء فعل من
المضاعف على الأصل اذا كان اسماً ، وذلك قولهم : القودة والحوكة
والخونة والجورة ، وأما الأكثر فالإسكان والاعتلال ، فانظر الى قوله :
متحركة فى الأصل ، وقوله : وأما الأكثر فالإسكان والاعتدال صريح
فى أن القلب إنما هو بعد الإسكان ، والله أعلم قاله صاحب تحقيق
المقال .

وأما فعل المفتوح المعتل اللام بالألف المنقلبة عن الياء ، فإن مضارعه
مكسورة عينه لمناسبة الياء ، سواء كان متعدياً كأتاه يأتيه ، ويرى
السهم يرمى ، وبنى البيت يبنيه ، وثنى الجبل يثنيه ، وجزاء على
عمله يجزيه ، وجنى الذئب يجنيه ، وحوى الشيء يحويه ، وخصى
الفتيس يخصيه ، وبخفى الشيء يخفيه أظهره وما أخفاه ، فمعناه ستره
وقيل : وأظهره أيضا ، وقد بسطت هذا فى غير هذا الشرح ،
وبالوجهين فستر : (أكاد أخفيها) .

ودراه يحيريه علمه ، ورثى الميت يرثيه ، ورقاه يرقيه ،
ورماه يرميه ، ورواه يرويه ورقاه الماء يرقيه رفحه ، وزواه يزويه ،

وسباه يسبيه ، وسدى الثوب يسديه ، وسفت الريح التراب تسفيه ،
وسقاه يسقيه ، وشراه يشريه ، وشفاه يشفيه ، وسوى اللحم يشويه .
وصلاه يصليه وطلّى البعير يطلّيه ، وطوى الصحيفة يطويها ،
وعصى يعصى ، وفداه يفديه ، وفراه يفريه ، وغلّى رأسه يغليه ،
ووخاه يخيه ، ووداه يديه ، ووسى رأسه يسيه ووشى الثوب يشيه ،
ووصا يصيه ، ووعاه يعيه ، ووقاه يقيه ، ووكى القرية يكيها ،
ونماه ينميه رفعه •

وقرى الضيف يقرّيه ، وقضاه يقضيه ، وقلّى الصب يقلّيه ،
وكفاه يكفيه ، وكواه يكويه ، ولواه يلويه ، ونواه ينويه ، وهجى
الحروف يهجيها ، وهذاه يهديه ، أو لازما كهدى يهدى بمعنى اهتدى ،
ومنه قوله تعالى : (أقمن يمشى مكباً على وجهه أهدى) أى أشدّ هدى
أى اهتداء ، وكأتى اليه يأتى ، وأوى يأوى ، وأنى يأنى أى حان ،
وأنى الماء يأنى انتهى حره ، وبكى يبكى ، وثوى بالمكان يثوى ،
وجرى يجرى ، وجزى عنه يجزى ، وخوى يخوى ، ورثى للميت يرثى
رق له ، وزرى عليه يزرى ، وزنى يزنى ، وسرى يسرى ، وعوى الذئب
يعوى ، وغشت نفسه تغشى ، وغلت القدر تغلّى ، ومشى يمشى ،
ومضى يمضى ، ومنى يمنى ، وهذى السكران يهذى ، وهمى المطر
يهمى ، وهوى يهوى ، ووحى يحى ، وونى ينى ، ووهى يهى ، ووشى
يشى نم ، ووفى يفى •

وأصل الالف فى ذلك كله ونحوه ياء مفتوحة سلبت فتحتها ،
فقلبت ألفا لتحركها فى الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، وتفتح الياء
لموجب فتح ، وكذا الواو مثلها ، فدعا أصله دعوا تحركت وانفتح
ما قبلها فقلبت ألفا ، ويقال : الزيدان رميا دعوا بأبوابهما مفتوحتين لألف
الاثنتين ، فتقلب الألف فى المضارع ياء فى اللآئى ، كما رأيت وواو فى
الواوى كدعا يدعو ، ودنا يدنو •

ويلزم اليائي الكسر مناسبة للياء كما مرّ ، والواوى الضم مناسبة للواو ، ولم يجيزوا في اليائي الضم لئلا يلتبس بالواوى ، وفي الواوى الكسر لئلا يلتبس باليائي .

وأما ينمو وينمى ، ويضئ ويضئو ، ويأنى ويأنو ، ويظمو ويظمى ، وتبذرى الريح وتذرو ، وترثى وترثو ، وتهمى وتهمو ، فمن تمدّد النغات فيضئو مثلاً مضارع حنوت ، ويضئ مضارع حنيت وهكذا ، كما أن المعتل المعين بالياء أو بالألف كذلك .

وأما نحو يفوح ويفيح ، ويهور ويهبر ، ويطوح ويطيح ، فاليايى مضارع للغة اليائي ، والواوى للواوى .

وقول أبى عبيد في كتاب الغريب : لحيته ألحوه خطأ لأن مضارع لحيت ألحى وأما ألحوا فمضارع لحوت ، ولا يقال إنه استعمل تداخل اللغتين ، لأنه صنف هذا الكتاب في هذا النوع ومقصوده التمثيل لما هو فيه ، وظاهر إطلاق النظم لزوم كسر عين مضارع فعل المفتوح المعتل اللام بالألف المنقلبة عن الياء مطلقاً ، وقيدته في التسهيل بأن لا تكون عينه حرف حلق تبعاً لابن سيدة فإن كانت حرف حلق وجب الفتح عند ابن سيدة لمكان حرف الحلق نحو رأى يرى ، ويسمى يسمى ، ونأى ينئى ، ونهى ينهى ، وما جاء منه بالكسر ففساد : كبغى يبغى ، ونمى ينمى .

وقال أبو يحيى : الفتح في ذلك محفوظ : كرمى يرمى ، ونحى ينحى ، ولحى يلحى في لغة ، والأصل الكسر وعليه فيبنى وينمى غير شاذين ، ويحتمل أن يشير في النظم الى ذلك التقيد الذى ذكره هو في التسهيل ، وابن سيدة بتمثيله بمثال خال من حرف الحلق عيناً ، وهو أئى ، ولإشارة الى ذلك أتى بالمثال ، وعدل عن أن يقول : أو

معطل اللام بالياء أو نحو ذلك ، مع قوله في الواوى الفاء والياءى العين :
ذا الواو فاء أو الياء عيناً فبدل الأسلوب لتلك الإشارة .

ثم رأيت صاحب تحقيق المقال قال قوله أو كأتى يعنى المعطل اللام
بالياء ، وذلك إذا خلا من حرف الحلق ، ولذلك قيده بالمثال ، وعلم من
قوله ذا الواو فاء أن المعطل اللام بالياء الواوى الفاء يكسر بلا شذوذ ،
ولو كانت عينه حرف حلق كوحى يحى ، ووحى يخى ، ووحى يعى ،
ووحى يهى ، ونسب في التسهيل كسر مضارع فعل المفتوح اليائى
اللام لغير طيىء ، وأما طيىء فروى عنهم إبدال الكسرة فيه فتحة ، والياء
ألفاً نحو : قلا يقلاه الأصل يقليه ، فقلبوا الياء ألفاً بعد قلب
الكسرة قبلها فتحة ، وأتى يأتى بفتح التاء بعدها ألف في المضارع
كالماضى في الأصل ، يأتى بكسر التاء بعدها ياء ، فقلبوا الكسرة فتحة
والياء ألفاً .

وهكذا في مثل ذلك قاله الناظم في شرح التسهيل بمعناه ، كما
كانت لغتهم قلب ياء فعل المكسور العين بعد قلب الكسرة فتحاً يقولون :
بقى ورضى بفتح القاف والضاد بعدهما ألف تخفيفاً ، والأصل بقى
ورضى بكسر القاف والضاد بعدهما ياء ، وهكذا في باب بقى ورضى
مطلقاً .

ونازع الناظم بعض شراح التسهيل فيما ذكره بأنه إن كان أخذ
لغة طيىء من قلى يقلى ونحوه مما نصوا على أن العرب شذت فيه ،
فليس بجيد نسبة هذا القانون الكلى لطيىء ، لأن ما ورد مورد
الشذوذ لا يجعل قانوناً كلياً ، لأن طيئاً لم يرو عنهم في مضارع رمى ،
ومضارع فشى يرمى ويفشى بالألف والفتح ، وإن كان نقل ذلك عن
أئمة اللغة أن لغة طيىء ذلك فكان ينبغى أن ينبه على ناقل ذلك
من الأئمة المتقدمين ، وخصوصاً إذا كان غيره من أئمة عصره ، لم
ينقل ذلك ، ولا نعلم غيره من الصرفيين نقل أن ذلك لغة طيىء .

قلت : والحق عندي أنه حفظ أن ذلك لغة طيء ، ولم يأخذه من مجرد ورود قلى يقلى ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، فلا يضر عدم نقل أهل عصره ذلك ولا عدم حفظهم له ، والتنبية على ناقل ذلك من الأئمة أمر استحسانى لا واجب ، وقد نص ذلك الشارح على ورود قلى يقلى ، وورود نحوه فبطل ادعاء فتح الأفعال أنه لم ينقل غير الناظم عن طيء إلا قلى يقلى .

وممن نص على اطراد ذلك فى لغة طيء صاحب مراح الأرواح وشارحه ، قال صاحب المراح : وأما بقى يبقى ، وفنى يفنى ، وقلى يقلى ، فلمات طيء قال شارحه : فإن قبيلة طيء يقلبون الكسرة التى قبل الياء فتحة ، ثم يقلبون الياء ألفاً طلباً للخفة ، لأن الفتحة والكلف أخصر من الكسرة والياء كذا قيل .

والحق عندي أن كلام المراح غير دال على اطراد ذلك فى لغتهم فى كل مادة .

وقال السعد : قلى يقلى بفتحهما لغة عامر ، ولم يشذ من يائى اللام المفتوح العين الخالى من حرف حلق إلا الى يابى بفتح الياء فى الماضى والمضارع بعدها ألف ، وسره أنه بمعنى منع ومنع حلقى اللام ، ففتح عينه كما يفتح عين مضارع حلقى اللام كيمنع ، أو بمعنى امتنع ، ففتح لكونه بمعنى ما حرف حلق لاه ، ولو كان امتنع لا يؤثر فيه حرف الحلق لكونه خماسياً .

واعترض ذلك بأن أبى لازم ، ومنع متمد فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر .

ويجاب بأنه قد تعدى وبأن الاختلاف بالتعدى واللزوم مع الاتفاق فى أصل المعنى لا يمنع كونه بمعناه فى الجملة ، بحيث يلحق

به في حكم وهو هنا الفتح ، وقيل : لأن أبى في اللغة بمعنى امتنع ، وامتنع فرع منع ، وقد وجد حرف الحلق في منع وفتح مضارعه ، فحمل عليه أبى يابى ، وإن لم يوجد حرف الحلق فيه حملا للنظير على النظير ، لأنهم يجيزون حمل النقيض على النقيض ، فحمل النظير على النظير أولى .

وإن قلت : الألف من حروف الحلق فالفتح في يابى لكون لامه حرف حلق لا شفوذا .

قلت : الصحيح أن الألف ليست من حروف الحلق ولئن سلمنا أنها حرف حلق لم نسلم أنها لام الكلمة حتى يقال الفتح لأجلها ، بل لام الكلمة هي الياء المنقلب عنها الألف ، والياء ليست حرف حلق ، ولو سلمنا أنها حرف حلق وأنها لام الكلمة لم نسلم أن الفتح لأجلها للزوم الدور ، لأن وجود الألف في يابى ليس بأصل حتى يكون علة للفتح ، بل هو عارض موقوف على فتح العين قبلها ، لأنها ياء قلبت ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فلو كان الفتح لأجل الألف لزم توقف الفتح على الألف ، والألف على الفتح ، وهذا دور ، والدور محال ، لأن المتوقف عليه متقدم على المتوقف ، وقد فرضنا توقف كل من الفتح والألف على الآخر ، فيؤدى الى تقدم الشيء على نفسه ، فالفتح فيه أصالة لأجل الألف .

وقد يجاب بأنه دور ممي لأن توقف وجود كل إنما هو على وجود الآخر معه لا قبله وهو جائز ، لأنه لا يؤدى الى ما ذكر ، ويشير الى هذا قول الجاربردى في شرح ابن الحاجب ، كأنهم لما علموا أن الياء تقاب ألفا على تقدير فتح العين ، وسوغوا فتحها إذ يكون (ح) مع حرف الحلق ، أو حملوه على منع لأنه معناه .

ويجاب أيضا بأن الشرط وجود حرف الحلق في الماضى ، وهو

غير متوقف على الفتح ، فإذا سلمنا أن الألف حرف حلق ، فالفتح لأجنها ، لكن في كون الألف المنقلبة عيناً أو لاماً ، ما لا يخفى إنما هما منقلبتان عن المعين أو اللام .

هذا وقد نقل ابن سيدة في المحكم أن قوماً قالوا في الماضي : أبى بكسر الباء بعدها ياء مفتوحة ، فيأبى بفتحها بعدها ألف مضارع له جاز على القياس ، وأما من يقول أبى بالفتح والألف فيستغنى عن مضارعه الذي قياسه يأبى بالكسر والياء ، بيأبى بالفتح والألف الذي هو مضارع أبى بالكسر والياء ، على أنه قد حكى في القاموس يأبى بالكسر والياء في المضارع ، وهو قياس أبى بالفتح ، فإذا قيل أبى يأبى بفتحها أو بكسرهما فمن تداخل اللغتين ، وإذا علمت هذا ظهر لك بطلان قول من قال بشفوذ يأبى بلففتح كصاحب فتح الأقفال تبعاً لغيره .

قال في بنية الآمال قال بعضهم : إنما فتح يأبى لأن فاء همزة ، وهي من حروف الطلق ، وهذا غلط لأن حروف الحلق إنما تؤثر إذا كانت متحركة عيناً أو لاماً ، والهمزة في يأبى سكتة ، وهي فاء فهي غير مؤثرة .

وأما فعل المفتوح المضارع فيكسر مضارعه فرقاً بينه وبين المفتوح المضارع المتعدى ، فإنه يضم ، ولم يعكس الأمر بأن يضم اللازم ويكسر المتعدى ، لأن المتعدى تتصل به هاء الضمير المضمومة ، والكاف المضمومة كثيراً ، فلو كسرت عينه لزم الانتقال من كسرة الى ضمتين : ضمة المضارع وضمة الهاء ، وهو ثقل غاية ، ولذا لم يشذ منه إلا حبه يحبه بالكسر فقط ، وهره يهره ، وعله يعله ، وشده يشده ، وبته يته ، ونم ينم ، وأعمال تأتي وذلك مشروك فيه بالضم مع الكسر ، بخلاف اللازم ، فإنه لا تتصل

به هاء الضمير المذكورة ، ولا تلك الكاف المضمومة ، فكسر لأنه يلزم الانتقال من كسرة الى ضمة واحدة .

وهو ولو كان ثقيلاً لكن الانتقال منها الى ضمتين أثقل ، بل قيل الانتقال هنا من كسرة لضمة غير ثقیل لانفرادها ، مع أنها لا تلزم لأنها إعراب ، ولا يلتبس اللازم بالمتعدى ، ولذلك سهل ضمه على السنتهم ، فكثر المضموم منه منفرداً ومشروكاً بالكسر بحيث تبلغ أمثله فيما يأتى أكثر من اثنين وسبعين ، ولا يقال : قد متصل باللازم هاء المصدر نحو : هذا اندب به زيد ، أى دب زيد هذا الدب ، وهاء غيره بالحذف والإيصال ، نحو : زيد هه عمرو أى هه اليه ، لأن ذلك قليل ، ولو قيل بقياس تعدى اللازم الى هاء المصدر ، ولو قال بعض بقياس الحذف والإيصال ، ولو مع كون المحذوف حرفاً خافضاً كما رأيت ، ولأن هذا الآخر الذى هو الحذف والإيصال فى نية الانفصال بالمحذوف ، لكن قد وجد الاتصال فى اللفظ والثقل منطوّر فيه الى اللفظ ، وانظر ما يأتى فى المتعدى ، وسواء فى كسر اللازم المضاعف كونه واوى الفاء أو غير واويها ، وكذا المتعدى المضاعف يضم ، ولو كان واوى الفاء ، ولا يؤثر فيهما حرف الحلق .

قال صاحب تحقيق المقال : إنما لم يؤثر الحلقى فى الواوى الفاء ، والمعتل العين ، والمضاعف اللازم والمتعدى ، لأن الفتح مع الحلقى للتخفيف ، والمعتل والمضاعف قد خفا بسكونهما ، فلا حاجة بهما الى تخفيف .

قال سيويه فى عدم تأثير الحلقى فى المضاعف نحو : دع يدع ، وشح يشح ، وسح يسح ، لأن هذه الحروف التى هى عينات أكثر ما تكون سواكن ، ولا تحرك إلا فى موضع الجزم من لغة أهل الحجاز ، أو فى موضع تكون لام فطت فيه تسكن لغير الجزم نحو :

رددن ويرددن وهذا أيضاً تدغمه بكر بن وائل ، فيلتقى ساكنان .
فلما كان السكون فيه أكثر جعلت بمنزلة ما لا يكون فيه إلا ساكناً ،
وأجريت على التي يلزمها السكون ، وزعم يونس أنهم يقولون : كم
يكع ويكع ، أجود يعنى بالفتح تخفيفاً لما كانت قد تحرك في بعض
المواضع جعلت بمنزلة يدع ونحوها في هذه اللمة بفتح الدال وتخفيف
الميم ، وخالفت باب جئت يعنى فإنه يسكن تقول يجئن كما خالفت
في أنها تحرك ٥٠ هـ .

وقد قيل : إن كم بالفتح جاء على لغة من قال كمت بالكسر
لا الملقى .

وقال الجوهري : وقد قيل : كم يكع كموعاً ، وحكى يونس :
يكع بالقسم ، وقال سيويه : يكع بالكسر أجود ، وهو كم وكاع فانظره
يعنى ما قاله يونس ، مع ما قاله سيويه ، وهو الذى عليه الناس ٥١ هـ
كلام صاحب تحقيق المقال .

ومثال اللزوم المضاعف : حنّ يحنّ اشتاق مثلاً ، وحن يحن
خرج صوته من أنفه في بكاء أو ضحك ، وتب يتب ، ودب يدب ،
وغب يغب ، ورث يرث ، وضج يضج ، وعج يعج ، وصح
يصح ، وكد يكد ، وند يند ، وصر يصر ، وفرفر يفر ، وكن عه
يكن ، وهزت الريح تهر سمع لها دوى وبض الماء بيض ، وأطأ القت
يخط ، وغط النائم يغط ، وحف شعره يحف اغبر لبعد عهده بالدهن .

وحف الشيء يخف ، ودف يدف ، وزف يزف ، وهف يهف ،
وشف الدرهم يشف ، وطف يطف ، وعف يعف ، وقف شعره يقف ،
وحق الأمر يحق ، ودق يدق ، ورق يرق ، ونقت الضفدع تنق ، ورك
يرك ، وحل يطل ضد حرم أو بلغ محله الهدى .

وحاء الدين بلغ أجله يحل ، وذل يذل ضد عز وزل يزل ،
وصل الحرف يصل ، وصل يوصل غاب أو ضد اهتدى ، وقل
يقل ، وكل الميت يكل ولا ولد له ولا والد ، وكل من الشيء عيى ، وكل
السيف لم يقطع ، وتم الأمر يتم ، وجم الماء يجم ، وخم اللحم
يخم ، ورم العظم يرم ، وطم الأمر يطم ، وأن يئن ، ورن يرن ، وطن
يطن صوت أو بمد عن بلده .

قال صاحب التحقيق المقال : ومما ياترم كسر عين مضارعه الياثي
الفاء ونحو : يمن قومه يئمنهم صار ميموناً عليهم ، وهو كالصحيح
لا تحذف منه الياء في المضارع ، لأنها أخف من الواو ، وقيل :
لأنها تفوت بمثلها ، فلذا قال بنو أسد : يجل بالابدال والكسر ، وهم
لا يقولون يعلم بالكسر للياء ، وقد حذفت شذوذاً في مضارع
يئس ، قالوا : يئس وفي مضارع يئس ، قالوا : يئس وشذ فيه أيضاً
يئس بالفتح جاء مضارعه بالكسر على الأصل ، وبالفتح شذوذاً هـ .

وجاء أيضاً يئس بفتح الهزة ، وحذف ياء الماضي ، ويأس
بقلب الياء ألفاً مع فتح الهزة وكسرها ، نص عليه السعد ، وقد
رأيت أنت صاحب التحقيق قال : إنه جاء حذف ياء يئس بمثناة
فموحدة في المضارع ، وقال بمجيئه أيضاً على بائناً تبعاً لأبي حيان
في شرحيهما على التسهيل ، فبطل ادعاء صاحب بغية الآمال ، والناظم
في التسهيل : أنه لم يجيء حذف الياء إلا في يئس بمثناة فهزة .

وهكذا ادعى شارح الفصل كغيره قال : علة الحذف استئصال
اليامين مع الهزة ، وهذا في نفسه صحيح ، كما عاك السعد الحذف
والقلب ألفاً بالتخفيف ، والمردود هو قوله : ومن ثم أى للاستئصال
المذكور لم تحذف في غير يئس بمثناة فهزة ، لأنها قد حذفت كما
علمت في يئس بمثناة فموحدة .

وقال الخزى : إن الذين حذفوا ياء يثس بمثناة همزة لم يحذفوها إلا مع الكسرة ، وسببه زيادة الثقل مع الكسرة ، وقلته مع الفتح ، وجاء أيضاً يابس بياء مفتوحة من غير همزة على اعتبار القلب المكاني ، ثم تسهيل همزة وهو رواية البزى ، وعن ابن كثير من طريق أبى ربيعة فى هذا الفعل ويابه من نحو : استأيسوا ولا تأيسوا وغيرهما ، وحكم اليائى الفاء فى فتح عينه فى المضارع للطفى ، حكم الصحيح ، وربما جاء مع الحلقى مكسوراً وهو أغنى ما فاؤه ياء قليل جداً ، وقد قيل : إن فعل بضم العين لم يجر منه ، ويرده وورد يسر أى سهل وأمكن ، ويسر احتكر ، ويتم الصبى مات أبوه .

الإعراب : الواو للمطف على التزم أو على الفتح ، وضمت المطف بها على إفراد وأضمت منه المطف على أحو أو للاستئناف ، وأدم فعل مبنى على السكون أصله أدم بسكون الدال وكسر الواو ، نقلت كسرة الواو للدال ، وحذفت لالتقاء الساكنين .

لساكن مسح انتقل التحريك من

ذى لىن آت عين فعل كآين

والفاعل مستتر وجوباً وكسراً مفعول به ، ولعين يتعلق بأدم أو بمحذوف صفة لكسراً ، أو يتعلق بكسراً ، فتكون لامه لام التقوية ، وفى تعلق لام التقوية بحث فكرته فى النصو ، وذلك أن كسراً مصدر وعين مفعوله أى وأدم كسرك عين مضارع أضيف لفاعله وهو الكاف ، ونصب مفعوله وحذف فاعله ، أو استقر على خلاف فيه ، ونصب مفعوله على ما كان عليه ، ونون لعدم الإضافة .

وفى إعمال المصدر النون خلاف ، والمصدر ضعيف فى العمل ، فرع عن الفعل فى العمل فعوى بتلك اللام ، وسميت لام التقوية ، والكلام على زيادتها وعدم زيادتها بسطته فى النحو .

ويضف عدم تنوين كسر وإضافته لعين واللام بينهما زائدة ،
ومضارع مضاف إليه ، ويلى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على
الياء ، والفاعل مستتر جوازاً على طريق الناظم وهى الحق ، والجملة
نعت المضارع ، والرابط بعضها وهو المستتر ، وكونها نعتاً لمضارع
هو ما عليه الشراح صاحب تحقيق المقال ، وأبو يحيى صاحب
فتح الألفال وغيرهم .

والحق عندى التفصيل إن أبقينا لفظ مضارع على وصفيته ،
فالجملة حال من الضمير المستتر فيه ، أو من الموصوف المحذوف ، أى
فعل مضارع لوصفه بنكرة ، فلا يضر مجيء الحال منه وهو نكرة
أو صفة ثانية للموصوف المحذوف لا حال من مضارع ، لأن الصفة
لا تنعت على التحقيق ، ولو أجاز سيويه نعتها ، والكلام على ذلك أطلت
في حاشية التمرين .

وإن أخرجنا لفظ مضارع عن وصفيته ، وغلبنا عليه الاسمية ،
فالجملة نعت ، ولا ضمير فيه لتغلب الاسمية عليه ، وهكذا فى مثل
ذلك ، وإذا رأيت بعض المحققين جعل شيئاً نعتاً لصفة فاحمل كلامه
على أنه نعت لها باعتبار نيابتها عن الموصوف لا بالاستقلال .

وفعلاً مفعول به ، وعلامة نصبه فتح آخره ، وأشبع لتأتى الألف
أو فتح محذوف ، والموجود هو فتح للإشباع لا للإعراب خلاف فى
أمثال ذلك مطلقاً ، والتحقيق الأول والكلام على ذلك بسطته فى غير
هذا وإذا بالألف خطأ فيما رأيت من النسخ نعت لفعلاً ، وعلامة النصب
فيه الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، والموجودة خطأ فقط ، دليل عليها ،
إن جعلنا إضافة ذو بمعنى صاحب مفعلة ، وإن جعلت لفظية قد
أحال من فعلاً ، وإنما جاز مجيء النعت والحال من فعلاً لأنه اسم ،
وهو علم جنس على الفعل الماضى المفتوح العين ، وإنما جاز النعت

بذو ، وكونها حالا بمعنى صاحب ، لأنها في تأويل الوصف حتى قيل
 باستتار الضمير فيها ، لأنها في معنى مصاحب .

وذكر أبو يحيى أنه رأى ذو هو بالواو فيما رأى من النسخ ، وأنه
 خبر لمبتدأ محذوف أى هو ذو الواو وأن الجملة لا محل لها من
 الإعراب ، لأنها مستأنفة استثنافاً بيانياً ، لأنها في تقدير سؤال كان
 ثانياً قال له أى فعل هو فقال : ذو الواو إلخ .

قلت : وعلامة الرفع فيه واو محذوفة لانتفاء السكتين ، والموجودة
 في الخط دليل عليها .

قال : ويحتمل أن يكون ذو صفة لفعل ، ثم قطع الى الرفع على
 اضمار المبتدأ ، وفيه نظر .

قلت : وجه النظر أن فعل بالفتح لا يطعم أنه ذو الواو وفاء
 أو الياء عيناً ، أو أنه كاتى إلا بذكر ذلك ، فالنحوت غير معلوم بدون
 ذكر الفتح ، فلا يجوز قطع نعت على المشهور الممول عليه عندهم ،
 والواو مضاف اليه وفاء تمييز لذات الواو ، وكذا عينا تمييز لذات
 الياء ، وناصبها ما ميزاه ، وهو الواو والياء أو غيره على الخلاف
 في ناصب تمييز الذات ، أو هما تمييزان لنسبة الواوية واليائية الى
 فعل والناصب ما في الكلام من معنى النسبة سواء قدرنا المبتدأ لذو ،
 أم لم ن قدره بأن نصبناه على الخلاف في ناصب تمييز الجملة التي ليس
 فيها ما يعمل عمل الفعل والاطالة في ذلك من فن النصب ، ولا يجعل
 عيناً حالا من الياء ، وفاء حالا من الواو ، لأن الواو والياء مضاف
 اليهما ، أما الواو فمضاف اليه بلا واسطة ، وأما الياء فمضاف اليه
 بواسطة عطفه على المضاف اليه ، أى أو ذا الياء ، والمضاف لا يعمل
 عمل الفعل ، ولا هو جزء من المضاف اليه ، ولا مثل جزئه فلا يأتي
 الصال من المضاف اليه ، هذا ما عليه الناطم والجمهور .

واو قبل الياء حذف عطف مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره كسره لالتقاء الساكنين ، والياء معطوف على الواو مقصور للضرورة ، وعينا تمييز كما مر ، وأجاز صاحب تحقيق المقال كون فاء وعينا ظرفين ، أى فى فاء وعين ، وفيه أنها ليسا من الظروف المحفوظة من كلام العرب ، ولا من المقيسة ، فكيف يجعلهما ظرفا إلا إن أراد أنهما ظرفان معنى لا اصطلاحا ، وأنهما منصوبان على نزع فى الدالة على الظرفية ، ويرد عليه على كل حال أنه لا ناصبهما ، ولا متعلق هنا إلا أن نصبهما وعلقهما بذو التأويلها بمصاحب أو بمحذوف حال من الواو والياء ، لأنه أجاز مجيء الحال من المضاف إليه بدون اشتراط ما تقدم .

ويرد عليه على كل حال أن الفاء هى نفس الواو ، والمعين نفس الياء لا شيئين متبايران للواو والياء ، وقعت فيهما الواو والياء ، فإن الواو هى فاء الكلمة ، الياء عين الكلمة ، فكيف يكونا فاء وعينا ظرفين إلا إن أراد أنهما ظرفان مجازيان على حد ما قيل فى الظرفية فى قوله تعالى : (ولكم فى رسول الله أسوة حسنة) لأن رسول الله هو نفس الأسوة ، أو أراد الظرفية الاعتيادية ، أى ذا الواو فى موضع فاء الكلمة ، والياء فى موضع عين الكلمة ، أى فى الموضع الذى تجعل فيه فاء الكلمة أو عينها ، وأجاز أيضا كون فاء حالا من الواو ، وعينا حالا من الياء ، وفيه مجيء الحال من المضاف إليه بدون اشتراط ما مر ، وهو قول ضعيف إلا أن قال : المضاف صالح للعمل بناء على قول بعض بمحل ذو معنى صاحب عمل الفعل من رفع الفاعل ، وباستتار الضمير والتطبيق به ، أو فى تأويل ما يصح لذلك وبسط ذلك كله محله النحو .

واو حرف عطف ، وكأنى تعلق بمحذوف نعت ثان لفعل قاله صاحب

فتح الأفعال ، قلت : هو باطل لأن النعوت لا تعطف بأو ، والحق أن المخطوف محذوف مع نعته ، وبقي متعلق نعته والمطف على نفس فعل المفتوح ، أى أو فعل الحاصل كأتى ، ففعل بالفتح مخطوف على فعلا النعوت بهذا الواو .

والحاصل مثلاً نعت وحذفاً معاً ، وبقي الجار والمجرور ، وتكلف ذلك للضرورة ، ولعامة هائدة التمثيل المذكورة فيما مر ، أو الكاف اسم بمعنى مثل مبنية لشبهها بالمصرف فى الوضع على حرف واحد ، أو فى المعنى معنى الكاف الحرفية التشبيهية مخطوفة على فعلا ، واقعة على فعل بالفتح أيضاً مضافة لأتى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف ، أى يلى فعلا الذى هو ذو الواو هاء أو ذو الياء عينا أو فعل المتشابه لأتى .

وقد قال غير واحد بقياس مجيء الكاف اسماً ، ويجوز على قول أبى يحيى بأن ذو خبر لمحذوف كون كأتى متعلقاً بمحذوف خبر لمحذوف ، والجملة مخطوفة على تلك الجملة ، أى هو ذو الواو وهاء أو الياء عينا ، أو هو كأتى ، أو مخطوفة على ذو الخبر به عن المحذوف عطف خبر جملة على خبر مفرد ، ويجوز العطفان عندى ، لكن على جمل جملة هو ذو الواو حالا من فعلا لا مقطوعة مستأنفة ، لأن النافذ لا يجيز قطع النعت بدون علم النعوت بدونه ، ويجوز عندى أيضاً عطف الكاف اسماً مضافاً لأتى على ذو ، وعطف متعلقها ، وهى حرف على ذو ، أى هو ذو الواو أو كأتى كأتى .

وكذا جار ومجرور خبر مقدم ، والمضاعف مبتدأ مؤخر ، كذا قال صاحب الأفعال .

قلت : هو باطل لأن الخبر على الصحيح هو الاستقرار المحذوف لا نفس الجار والمجرور ، ولا هما ومتعلقهما ، وذلك الاستقرار يحتمل

أن يقدر مؤخراً عن المضاعف ، فيكون خبراً مؤخراً والمضاعف مبتدأ
مقدماً ، أى كذا المضاعف كائن ، أى المضاعف كائن كذا ، ويحتل أن
يقدر مقدماً فيكون خبراً مقدماً على المبتدأ ، أى كائن كذا المضاعف ، أى
المضاعف كائن كذا ، فتعين أحدهما باطل إلا إن لم يرد التحين ، واختار
تقديره مقدماً بل إن قدر الاستقرار فعلا وجب تقديره مؤخراً لوجوب تأخير
الخبر الفعلي على المبتدأ عند التباس الكلام بالفعل والفاعل لو قدم ، بل
أراد أن الجار والمجرور نائب الخبر وهو مقدم عن المبتدأ ، فسمى نائب
الخبر خبره وهو مقدم ، وما تقدم من تعليق كاف التشبيه قول ،
والقول الآخر أنها لا تعلق كما بسطته في النحو .

وأما الكاف التى لغير التشبيه فانها متعلقة ، وهذا اسم إشارة
بين لوضعه على حرفين ، أو لتضمنه معنى حقه أن يؤدى بالحرف وهو
الإشارة ، وفيه مباحث ذكرتها في النحو ، ولأزما حال من المضاعف
قاله صاحب فتح الأقفال ، وفيه أن مجيء الحال من المبتدأ ضعيف ،
كما تقدم في مطه ، ولو أجازاه بعض كسبيويه فالحق أنه حال
من المضمير المستتر في المضاعف ، أو من ضمير الاستقرار ، وكصن
طلا جار ومجرور علامة الجر كسرة مقدرة على الالف ، وأصل حن طلا
فعل وفاعل ، ثم جعل اسماً واحداً حكاية ، ويتعلق بمحذوف خبر لمحذوف
أو بمحذوف حال من ضمير الاستقرار المذكور ، والمعنى كبعض حن
طلا ، وهو حن أو كمثل حن طلا ، وهو حن فمحذوف المضاف أو عبر
بالكل ، وأراد البعض ، وذلك أن المضاعف اللازم هو لفظ حن فقط
لا مجموع حن طلا ، وهكذا في مثل ذلك مما يأتى ولو لم أنبه
عليه .

تنبيهات :

الأول : أن عينا في البيت لابد من فتح تنوينه نقلا من همزة أو ، أو من كسره لالتقاء الساكنين جملا لهمزة ، أو كهزة الوصل للضرورة ، وذلك لأن التنوين حرف ثان في الوجد المجموع ، فلا يد من تحريكه وثالثه ساكن ، ويتخلص أيضا الى ذلك بعدم تنوين عينا للضرورة ، فيكون ثانى الوجد همزة أو متحركة ، وأما أن ينون عينا وتفتح همزة أو فباطل من حيث الوزن العروضى ، ولو صح في اصطلاح النحوى .

الثانى : الاشارة بذا الى فعل الذى هو كاتى ، أو الى مطلق فعل بالفتح المحصور بالاعتبار فى أن يكون واوى الفاء ، أو يائى العين ، أو كاتى فيكون فيه شبه الاستخدام .

الثالث : ذكر صاحب التحقيق أن راء الذى بوزن باع الذى هو مقلوب رأى بوزن أتى ، لم يسمع له مضارع .

قلت : ذكر الدمامينى عن ابن السبيل الأندلسى البطليوسى أن مضارعه يراء كخاف يخاف ، وأنه خرج عليه قوله :

● كان لم تر قبلى أسيرا يمانيا ●

الأصل تراء بهمزة بعد ألف سكنت للجازم ، فحذف الساكن قبلها ، وهو الألف ، فقلبت ألفا لسكونها بعد فتحة .

وقال الدمامينى : مضارعة يرئى كباع يبيع وضاء يضى فاعتم ذلك واحفظه .

وضم عين ممداء وينحدر ذا
كسر كما لازم ذا ضم احتملا

أى ضم عين مضارع فعل المفتوح المضاعف ، وقل مجيء ذلك
المضارع مكسور العين كما حفظ من كلام العرب ضم عين مضارع فعل
المفتوح المضاعف اللازم قليلا ، وليس هذا مفهوما من قوله فيما تقدم :
لازما ، بل يفهم منه أن المضاعف المتعدى لا يدام كسره ، وهذا محتمل
لأن يضم كما هو الواقع ، ولأن يفتح وليس بمراد ، ولأن بكسر لا بدوام
وهو الواقع أيضا ، ولا يفهم منه تعيين ضم المتعدى ولا مجيئه نادرا
مكسورا ، ولا أن اللازم ينحدر ضمه فقول أبى يحيى هذا البيت مفهوم
قوله لازما فيما تقدم ليس على ظاهره ، أو سهو بل لزوم التناقض ،
لأن قوله كذا المضاعف لازما بمعنى أن المضاعف اللازم يدعم كسره ،
وهو نقيض قوله ذا ضم احتملا الضم .

الجواب : أن المراد أدام كسر المضاعف قياساً وما بالقياس لا يعارض
ما بالسماع ، وقد علمت مما مر أنه انما ألزموا ضم عين المضاعف
المتعدى من فعل المفتوح ، لأن هاء الضمير تلحقه نصو : يشده وهى
مضمومة ، والمضارع مرفوع ، فلو كسرت عينه لزم الانتقال من الكسرة
الى ضمتين ، وهو مستثقل وحمل عليه ما لم تلحقه الهاء المخكورة ،
وما لحقته مسكة للوقف مثلا ، وما لحقته وهو منصوب أو مجزوم
غير مضموم الآخر ، وما كان لا يظهر الضم في آخره لطة ما ليجرى
الباب على نسق واحد ، ومثل الهاء الكاف المضمومة ومثاله : يشده
ويشدهما ، ويشدهم ويشدهن ، ويشدكما ويشدكن ويشدكن ، وقد علم
أن الانتقال من الكسر الى ضمة واحدة ثقيل ، فكيف الى ضمتين ،
والله أعلم .

وأيضا ضم المتعدى فرقا بينه وبين اللازم ، وخص بالضم واللازم

بالكسر : لأن اللازم أنقل والكسر أخف ، فأعطى الأنتقل واللزوم وهو الأصل وقيل : الكسر في مضارع فعل المفتوح هو الأصل ، فخص به اللازم .

قال صاحب تحقيق المقال : والحاصل أن التضعيف مستقل ، والضم مستقل ، فكسروا اللازم تخفيفاً والمتحدى خفيفاً فحصلوه الأنتقل وهو الضم .

وأما فعل المضاعف المكسور العين : كمن فقيس مضارعه الفتح نحو منه يمه ، أصل من مسس بكسر السين الأولى ، وسكت وأدغمت سواء كان متعدياً كالمثال ، وكبررت الرجل أبه ، أو لازماً كطلت أمل ، أي سئمت ، وقد يتحدى ، وصم يسم .

وشد لببت بكسر الباء الأولى تثب بضم اللام نقلاً من الباء الأولى ، حكاه ابن القطاع عن اليزيدي ، ونطه من تداخل اللغتين كما يعلم مما مر .

وأما فعل المضموم المضاعف ، فقياسه الضم لازماً كان أو متعدياً إلا ما شذ ، وقد مر أن التضعيف في فعل قليل ، وأنه لا يتمدى إلا بتضمين أو تحويل .

فأما فعل المفتوح المضاعف المتحدى المكسور في النظم ، أنه يضم عين مضارعه وهو القياس ، فنحو : جبه يجبه ، وسبه يسبه ، وصب الماء يصبه ، وعبه يعبه بمهملة ، وحته الحى يحته ، وغته في الماء يغته بغين مججمة ، وخطه يخطه ، وفته يفته ، وقت الحديث يفته ، ولت السوق يلتها ، وبث الخبر يثبه بمثناة ، ونته وحته ينثبه ويحته كذلك .

ويجبه ييجبه ، وحج البيت يحجه ، وفج زيد ما بين رجله يفجه ،
ومج الشراب يمجه ، وصخ الصوت أذنه يصخها ، ويده ييده ،
وحد الثمار يحدها بمهملة وبجيم ، وخذ الأرض يخذها ، ورده يرده .
وسده يسده ، وعدده يعده ، وقده يقده ، ومده يمدده ، وهده
يهده ، وقده يقده بمعجمة ، وجره يجره ، وزره يزره ، وسره يسره ،
وصره يصره ، وغره يغره ، وغر الطائر فرخه يغره ، وفر الدابة
يفرها ، وأزه يؤزه ، وهزه يهزه ، وبزه يبزه ، وجزه يجزه ،
وحزه يحزه ، وعزه يعزه غلبه ، ولزه يلزه ، ومزه يمزه ، ويس
السويق أو الخبز ييسه ، وحسه يحسه ، وحسه يدسه .

واست البهيمة الكلا تلسه ، وجش الحب يجشه ، وخش النار
يخشها ، ورشه يرشه ، وغشه يغشه وقشه يقشه ، ومش يده
يمشها ، وهش الورق يهشه ، قال تعالى : (وأهش بها على غمى)
وحش الشعر يحشه ، وخشه يخشه ، ورشه يرشه ، وفشه يفشه ،
وقشه يقشه ، وخشه يخشه ، ورشه يرشه ، وفش ختمه يفشه ،
وقشه يقشه ، وهشه يهشه ، وبشه يبشه ، وقشه يقشه ، ولطه يلطه ،
ومطه يبطه ، وكظه يكله ودعه يدعه .

وزف العروس يزفها ، وسف الخوص يسفه ، وشفه الهم يشفه ،
وكفه يكه ، ولفه يلفه ، ودق يدقه ، وعقه يعقه ، ومفه يمه ،
ومكه يمه ، وبكه يكه ، وحكه يحكه ، ودكه يدكه ، وسكه يسكه ،
وصكه يصكه ، وفكه يفكه ، وبله يبله ، وتله يتله ، وهله يحله
فتحه أو سكه ، ودله يدلّه ، وسله يسله ، وشله يشله ، وفله يفله ،
وأمه يؤمه ، وحمه يحمه ، وخم البئر يخمها ، وذمه يذمه ، وسم الثلثة
يسمها ، وضمه يضمه ، وطم الحفرة يطمها ، ودمها يدمها ، وعمه
يعمه ، وقم البيت يقمه ، وكمه يكمه ، ولمه يلمه ، وسنه يسنه ،
وشنه يشنه ، وظنه يظنه ، وكه يكه ، وقد لا يضم بعض ذلك

لاختلاف المعنى كما تراه في القاموس وغيره ، وسيأتى ما شذ من فعل المضاعف المفتوح المتعدى بكسر عين مضارعه وما شذ منه بالكسر والضم ، وتقدمت أمثلة اللازم المفتوح المضاعف بكسر مضارعه ، ويأتى ما شذ منه بالضم ما جاء به شذوذاً وبالكسر قياساً .

واعلم أن عين الكلمة عبارة عن الحرف الثانى الأصلى المسبوق بأصل واحد لفظاً أو تقديراً ، سواء سبقهما زائداً أو أكثر أو توسطهما أولاً وفاء الكلمة عبارة عن الحرف الأصلى الأول تقدمه زائد أو لا ، وربما تأخر أو توسط ، وهو فى نية التقديم ، وأصله التقديم ، ولا الكلمة عبارة عن حرف أصلى فيها بعد أصلين ، وقد يتقدم أو يتوسط ، وهو متأخر نية وأصالة ، وإنما اختاروا التعبير بالفاء والعين واللام ، لأنها هى حروف فعل ، وهو أعم الأعمال معنى ، لأن كل فعل معين مشخص فيه معنى الفعل ، وحدته داخل فى جملة معنى كل فعل معين مشخص ، فحذف فيه معنى فعل أى أوجد .

وزيادة كون المفعول هو الضرب ، فحذف بمعنى فعل الضرب أى أوجده ، ونحو علم وفهم من الاعتقادات أفعال عند علماء النحو والتصريف قالوا : فعل كل شئ بحسبه ، وحدث فعل داخل فى حدث ضرب لا مساو ، لأن حدث فعل أو جد ، وحدث ضرب أو جد المضرب ، أى أوجد الفعل المسمى بالضرب ، وليس المقصود أوجد الأثر الحاصل من الضرب ، لأن ذا ليس معنى ضرب ، فلكونه أعم معنى عبر به عاماً لجملة ألفاظ ، فهو أعم لفظاً ومعنى ، وحمل ما ليس فيه معنى الفعل مثل : رجل وزيد على ما هو فيه ، فوزن بوزنه طرداً للباب قاله السيوطى .

ففعل بفتح العين عام لضرب وقتل ووعد وغيرها ، وبالضم عام لنحو : كرم وشرف ، وبالكسر عام لنحو : علم وورث ، وأفعال عام

لنصو : أكرم ، وانفصل عام لنصو : انطلق ، وتفضل عام
لنصو : تكبر وتقدس ، واستفضل عام لنصو : استخرج ، والتعجب به
في الوزن أثيق من التعجب بجعل التثنية للنشروع وعمل ونحوهما ، ولو
كان فيهما معنى أصل الفعل لخلفته ، لأن الفاء حرف سفلى مهموس ،
والجيم من وسط اللسان شديد يحتبس منه النفس عند خروجه ،
ولا شك أن الفاء أخف من الجيم ، ولجئ جعل لمعنى آخر كخفق
عند بعض ، وصير واختاروه أيضا ، لأن فيه حرف انشقة وهو
الفاء ، وحرف الوسط وهو اللام ، لأنه من اللسان ، وهى متوسطة
بين الطق والشفة ، وحرف الحلق وهو العين وعمل ولو كان فيه ذلك
لكنه ثقل بالميم ، وابتدأه بحرف الحلق وهو أقل استعمالا من
فعل ، وأما جعل فالجيم واللام فيه من الوسط .

ويسمى مقابلة أصول الكلمة بالفاء والعين واللام وزناً وتمثيلاً ، لمائلة
الموزون لحروف الميزان في عدد الحروف ، وفي هيئتها ، والفائدة : بيان
الحركات والسكنات والأصول والزوائد ، والتقديم والتأخير ، والحذف
وعدمه ، وليست المقابلة بالفاء والعين واللام هى المعينة للحروف
الأصول إلا بالنظر الى السامع ، أو المتعلم لأن المقابلة بها فرع
العلم بالأصول لأنه لا يقابل بها حروف إلا بعد معرفة أنها
أصول ، وإنما المراد بها تعليم المتعلم ، وإخباره بأن هذه الحروف مثلاً
في نحو : ضرب أصول ، وأن حركة الأول والثانى الفتح ، كما أن
حروف فعل كذلك ، فمعنى تسمية ضاد ضرب فاء أنه مثل فاء فعل
في كونها هى الأصل الأول ، وكونها مفتوحة ، ومعنى تسمية راءه عيناً
أنه مثل عين فعل في كونها هى الأصل الثانى ، وكونها مفتوحة ،
ومعنى تسمية بائه لاما أنها مثل لام فعل في كونه الأصل الثالث ،
وإنما يراعى في الوزن ما هو الأصل ، أى ليس مبدلاً عن غيره ،
ولو كان ليس من أصول الكلمة دون العارض من إبدال حرف
وتسكين وتحريك .

فوزن قام فعل بالفتح ، لأن الأصل قوم بفتح الواو ، ووزن شد فعل كذلك ، لأن الأصل شدد بفتح الدال ، ووزن علم وشهد بوجودهما من تسكين الوسط وكسر الأول وغيرهما فعل بفتح الفاء وكسر العين ، لأن الأصل علم وشهد بفتح فكسر ، ووزن طرف بوجوده من تسكين الراء وغيره فعل بفتح الفاء وضم العين ، لأن الأصل ظرف بفتح الظاء وضم الراء ، ووزن طال وحب بضم الحاء فعل بفتح فضم ، لأن الأصل طول وحجب بفتح الأول وضم الثانى .

ويقابل الزائد بلفظه ما لم يبدل من تاء الافتعال ، أو يكرر ، فالف قاتل زائد فيجمل ألفا في فاعل وتكبر تاؤه زائدة ، فينطق بلفظها في وزنه وهو تفعل ، وهزمة أكرم زائدة فينطق بلفظها في الوزن فيقال : أفعل والهمزة والسين والتاء في استخرج زوائد ، فينطق بالفاظها في الوزن وهو استقط ، وتقول في وزن اصطفى : افتصل بالتاء لأنها أصل طاء اصطفى ، وتقول في وزن مرمى : ففصل ، وفي اغدودن : افموط ، وفي جلبب : فعمل ، وأجاز بعض مقابل زائد المكرر بمثله أيضاً فتقول في مرم : فعمل ، وفي اغدودن افموط ، وفي جلبب فعمل ، ويلزم عليه تكثير الأوزان والالتباس ، مثل بيّن بالتشديد ، فإنه لا يدري مصدره مراد به الإلحاق بدهرج من مصدره مراداً به غير الإلحاق .

ولا يعلم مصدره ما هو إلا بعد العلم باختلاف وزنى الفعلين ، فإن بيّن مشدد بأن فإن شدد الإلحاق بدهرج فالمصدر تبينة بوزن دحرجة أو لغيره ، فالمصدر التبيين فوزن بين على الأول فعمل ، وعلى الثانى فعمل بالتشديد .

وقيل : وزنه فعل كمخيط وهو القول بتعبير الزائد في المضاعف الأولى بلفظه ، والمشهور التعبير عنه بحرف من حروف فصل إذا كان المضاعف أصلاً فوزن بين مطلقاً ، وصير وكثر بالتشديد فصل

بالتشديد ، وعلى غير المشهور فالتفصيل المذكور في بين وفعل في صير ، وفعل في كثر •

ولكن ان بنينا على ما قال غير واحد من أن المكرر لللاحاق أو لغيره يعبر عنه بما يعبر به عن الأصل ، فوزن الكل فعل بالتشديد ، وإذا زاد أصل على ثلاثة فهو لام مكررة فتكرر في الوزن ، فوزن جعفر فصل •

وقال الكوفيون : منتهى الأصول ثلاثة ، فقال بعضهم : لا يوزن الرباعي من نحو : دحرج وجعفر ، وقال بعضهم : يوزن الصرف الأخير بلفظه ، فوزن دحرج فعلج ، وجعفر فعلر بناء على أن الزائد هو الأخير ، وعليه الفراء •

وقيل : يوزن ما قبل الأخير بلفظه فوزن دحرج فعلر بزيادة الراء ، وجعفر فعل ، ويعتبر الأصل في التحويل والحذف ، فوزن ناء كجاء فلع لأن أصله نئي فأخرت العين وهي الهمزة ، وقدمت اللام وهي الألف ، ووزن الحادي من الحادي عشر مثلاً عالف ، أصله واحد تأخرت الفاء وهي الواو عن اللام ، وهو الدال وقبيلت ياء لانكسار ما قبهما ، ووزن يهب يعمل ، ووزن بع فبل ، ووزن قتل فل ، ووزن رام فاع ، ووزن عه وق عه فافهم •

والمعدى هو ما ينصب المفعول به الصريح ، وسمى معدى ومتعدياً لأنهم أجازوه الى المفعول به ، وتجاوز اليه وحده بعضهم بأنه ما يتعدى من الفاعل الى المفعول به ، أى يتجاوز اليه ويلزم عليه الدور لذكره التعدى في تعريف التعدى ، ومعرفة كل تتوقف على معرفة الآخر •

والجواب : أن المراد بالمتعدى معناه الاصطلاحي وهو الناصب للمفعول به ، ويتعدى معناه اللغوي وهو مطلق المجاوزة ، فلم يتوقف معرفة كل على الآخر ، وأن المراد أن المتعدى ما يدل على معنى يتجاوز الذهن عن تصوره ، وعن تصور محل مدور ذلك المعنى إلى المفعول ، وذلك المحل هو الفاعل .

وبهذا سقط ما قيل : أن المتبادر من ظاهر تفسير يتعدى يتجاوز أن المتعدى ما يدل على معنى ينتقل من الفاعل إلى شيء آخر وينفك عنه ، وهو ليس كذلك ، لأن الضرب مثلاً في ضرب زيد عمراً لم ينتقل من زيد إلى عمرو ، وإلا لكان عمرو ضارباً وزيد غير ضارب .

وكذا سقط الاعتراض بنحو ما ضربت زيداً ، والمقصود بالمفعول به المفعول الاصطلاحي المعبر عنه بالمرح ، فلا يرد مررت بزيد هذا ، وقد قيل : إن ذلك التعريف تعريف للشيء بنفسه ، لأنه عرف المتعدى بما يتعدى لا تعريف للشيء بما يتوقف عليه معرفته إلا أن في التعريف زيادة قولك من الفاعل إلى المفعول به ، ويدفع الدور أيضاً بأن المراد شرح مفهوم اللفظ لا شرح الماهية ، أي هذا التعريف لمن عرف أن الفعل مثلاً منه ما يتعدى من الفاعل إلى المفعول به ، ومنه ما لا يتعدى كذلك ، ثم يعرف أن لفظ المتعدى لأيهما وضع ، وهذا الجواب كثيراً ما يقول بمثله السعد والسيد الشريف وغيرهما ، وقد يدفع الدور بأن المتعدى ولو توقفت معرفته على معرفة يتعدى ، لكن يتمدى لا يتوقف على المتعدى ، لأنه ليس معرفاً بالمتعدى ولا مشتقاً منه .

وان قلت : يتعدى يتوقف على التعدى ، والتعدى جزء معنى المتعدى ، فتوقف يتعدى على جزء المتعدى ؟

قلت : هذا إيراد قوى مقبول عندي ، أجاب عنه ابن قاسم بأن ما ذكر لا يقتضى التوقف على فهم المتعدى ، فتعبر ، ويسمى

المتعدى واقعا لوقوعه على المفعول أى لنصبه لفظ المفعول به ، أو المراد بالوقوع التعلق اللغوى ، وهو تعلق فعل الفاعل بشئ لا يعقل الفصل بدون تعقل ذلك الشئ ، فلا يرد : ذكرت الله ، وما ضريت زيدا ، وعلمت زيدا وأرخته •

وأیضا وجه التسمية لا يستلزم الاطراد ، ولا الانعكاس ، ويسمى المتعدى أيضا مجاوزا لمجاوزته الفاعل ، وهاء معناه عائد الى المضاعف المفتوح فى قوله ، كذا المضاعف لازما لكن لا بقيد اللزوم ، وهذا عندى نوع من الاستخدام ، لأنه ذكر لفظا وهو قوله : المضاعف لازما وارد معناه المذكور ، ورجع اليه الضمير بمعنى آخر لا بذلك المذكور ، بل بمعنى المضاعف فقط ، لا بقيد اللزوم كما رأيت ، والمطلق غير المقيد . وقد أطلت الكلام على ذلك فى شرح شرح عصام الدين ، ويجوز عود الهاء الى اللزوم والاضافة تكون لأدنى ملابسة ، فان اللزوم والمتعدى متلابسان أى متخالطان من حيث انهما يذكران فى باب واحد ، أو بابين متصلين ، وبمقابلة كل بالآخر وبالاحتراز عن كل بالآخر ، وبأنه متى صور أحدهما أشعر تصوره بالآخر ، والشئ يعرف بضده ، والمراد بالندور القلة جدا •

قال ابن هشام : النادر أقل من القليل ، وقد يستعمل بمعنى مجرد القلة ، وقال فى القاموس : النادر ما شذّ وخرج عن الجمهور أى عن الكثير ، وهو بدال مهلة ، وفسر شارح الهروى انادر بما ينحصر وجوده فى قلائد ، وإن كان على القياس : وربما يكون نازلا عن درجة الكثير كالأعمى والأصم والأعرج ، أى وعاليا عن درجة القليل ، فافعل فى العيوب من الثلاثى المكسور دون باب فرح وليس بقليل •

وقال الطبرلاوى : النادر ما قل وجوده وإن وافق القياس ، والشاذ على ثلاثة :

أحدهما : ما خالف القياس والاستعمال ، وهو مردود على قائله .
مثل نه الطبلوى بلفظ الأجلال في قوله : الحمد لله العلى الأجلال ،
القياس المستعمل في هذه اللفظة الأجل بالإدغام لوجود موجه
وفكها الشاعر .

قلت : فك المدغم لضرورة مما نص السيوطى على جوازه ، فتدبر
فليس بمردود ضرورة ، لأنه مقيس فيها ، وكونه لم يستعمله غير ذلك
الشاعر إلا مدغماً لا ينقض ذلك ، فلا تك أسير التقليد ، وتمثيل صاحب
الخصائص إ ذلك بثوب مخيوط ، وشى مصوون ، وفرس مقوود ،
ورجل معوود من مرضه ، والقياس : مخيط كمبيع ، ومصور
ومتوود ومعوود بواو واحدة باطل ، ولو سلمه السيوطى في أصول
النحو لأن ذلك قياس مستعمل في بعض اللغات ، إلا إن أراد ذلك في لغة
من لا يقيسه فيه تأمل ، فتأمل وأنا عجلان .

الثانى : ما خالف القياس وشاع استعماله فيما ورد فيه ، وقد
ورد في الفصحى كاستحواذ بفتح الواو ، فإن العرب كلهم ، بل جنهم
بنطقون به ، ونزل به القرآن ، والقياس استحاذ بقلب الواو ألفاً بد
نقل فتحها للسكان قبلها ، لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها
الآن .

قال في الخلاصة : نسكن صح انقل البيت

ومثله استصوب الأمر ، واستنوق الجمل كما في الخصائص .
ومثل أيضاً بابى يابى بالفتح والقياس استصاب واستناق وبابى
بالكسر كذا قلت مجاراة لهم .

وأقول : لا نسلم أن بابى بالفتح شاذ ، بل قياس كما هو
واضح مما مر في البيت قبل هذا ، وأقول نص الجوهرى عن أبى زيد

أن باب استحوذ واستصوب ونحوهما جائز القياس عليه ، وأنه مطرد عندهم .

الثالث : ما خالف الاستعمال ووافق القياس ، ومثل له الطبرلاوى بقوله :

● وأمّ أوعال كلها أو أقرب ●

والاستعمال وأمّ أوعال مثلها ، لأنهم لا يدخلون كاف الجرّ على الضمير استثناء عنها بمثل إذا كانت للتشبيه ، وحملنا لغير التشبيهية على التشبيهية ، وإلا لزمهم إدخال الكاف على كاف المخاطب وباء المتكلم ، وهو مستقيم .

وهذا الثالث والثاني مقبولان لا اعتراض بسببه على قائله ، قاله الطبرلاوى ، وقول بعض من حدّ النادر بأنه ما قل وجوده ولو وافق القياس أن هذا الثالث هو النادر بعينه باطل ، لأن النادر يخالف القياس ويوافقه ، وهذا لا بد موافق للقياس كما قال السمعاني فيه .

وتقسم مخالف للاستعمال دون القياس ، وقال بعض : الشاذ ما فارق ما عليه بابه وانفرد الى غيره ، وقيل : هو في استعمالهم ما خالف القياس قل أو كثر ، أى هو المراد حيث أطلق ، والقليل ضدّ الكثير ، وربما ينحصر وجوده في قلائل .

قال ابن هشام : القليل دون الكثير ، وربما يستعمل بمعنى النادر الذى هو أقلّ التليل ، وهذا بحسب الاصطلاح ، وإلا لمحق القليل إطلاقه على القلة جدّاً ، وعلى القلة دونها .

قال في النهاية : وقد يطلق القليل على ما لا يكاد يوجد كإحياء الموتى في العالم ، فإنه مخصوص بعيسى •

قلت : ويضره كتيبنا والمطرذ ؟

قال ابن هشام : ما لا يتخلف •

قال صاحب الخصائص : المطرد ما استمر وهو مطرد في القياس والاستعمال ، وهو الغاية المطلوبة : كقام زيد ، وضربت عمراً ، ومرت بسعيد ، ومطرذ في القياس شاذ في الاستعمال كماضى يدع ويذر ، ومطرذ في الاستعمال شاذ في القياس كاستحوذ أ ه بتصرف •

والغالب هو أكثر الأشياء ، لكنه يتخلف قاله ابن هشام ، أي كون الشيء على حالة مخصوصة أكثر كالصحة بالنسبة إلى الإنسان ، فإنه على الصحة أكثر ، فالغالب فيه الصحة ، والكثير ما شاع وجوده ولم يبلغ مبلغ الغالب •

قال شارح العروى : كالمرض في الإنسان ، ويرادفه الفاشي سواء وافق القياس أم خالفه •

قال ابن هشام : فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبهما ، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير ، والثلاثة قليل والواحد نادر أ ه •

والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرباس بالضم ، قاله الطبرلاوي أي ما تنازع العلماء في ثبوته عن العرب ، والفصيح قيل ماتكم به العرب قل أو كثر ، ووافق القياس أم خالفه كذا قيل ، والحق أن الفصيح في المفردات ما سلم من تناثر الحروف والغرابية ، ومخالفة القياس اللغوي ، وفي المركبات مركب سلم من ضط التاليف ، وتناثر الكلمات والتعقيد ، مع فصاحتها كما بسط في علم المعاني •

نعم يظهر لى أن ما تنافرت حروفه وما هو غريب فصيح عند النجاة والصراف ، وبين ضم أول البيت وكسر طباق من الطباق الواقع بين فعل واسم ، وبين كسر وضم آخر البيت طباق واقع بين الاسمين . وبين لازم ومتعذر كطباق مثله .

الإهراج : الواو للاستئناف أو لمطف جملة فعلية خبرية أو طلبية على اسمية خبرية ، وهى كذا المضاعف بناء على جواز ذلك ، أو على جملة آدم ، وضم فعل ماض مبنى للمفعول مفتوح الآخر ، وعين بالرفع نائبه ، أو فعل أمر مستقر الفاعل وجوباً ، وعين بالنصب مفعول به ، فإذا جعل أمر أجاز فتح آخره تخفيفاً وضمه اتباعاً للضاد ، وكسره على أصل التقاء الساكنين ، فهو مبنى على سكون مقدر منع من ظهوره للحركة المجبوبة لدفع التقاء الساكنين ، وهى الفتح أو الضم أو الكسر ، كما يعلم ذلك مبسوطاً من باب الإدغام .

والضاد مضمومة مطلقاً ، ويجوز جعل ضم مبتدأ فتفتح الضاد ، ويرفع اللفظ ، وعين مضاف اليه مخفوض والخبر محذوف ، أى وضم عين معداً كذلك ، أى ثابت كذلك ، أى يدام كما يدام كسر عين مضارع فعل المفتوح ذى الواو وهاء أو الياء عيناً ، أو كأتى أو المضاعف التلازم ، أو يقدر الخبر يدام ، أو واجب ونحوهما .

ومصدرى مضاف اليه مضاف للهاء ، والواو للاستئناف أو لمطف جملة خبرية فعلية على جملة ضم إلخ بأوجهها غير الأمر ، ويندر مضارع مستقر الفاعل جوازاً ، وإذا حال من ذاك الضمير المستقر ، وكسر المضاف اليه أى ويندر معداه حال كونه صاحب كسر ، أى يندر مجيئه ذا كسر ، والكاف حرف تشبيه مبنى على الفتح مكوف بما الزائدة للتوكيد عن عمل الجر ، متعلقة بمحذوف نعت لمصدر محذوف ، أى ندوراً ثابتاً كندور لازم ذى ضم محتمل ، أو ندوراً ثابتاً كاحتمال

لازم مضموم أو متعاق بيندر ، وإنما قدرت لها مجرورا (١) مع قولى :
إنها مكفوفة لبيان المعنى والجار المكفوف يتطرق أى قد تسلط العامل
على مضاه .

ولاظم مبتدأ نكرة سوغ الابتداء به كونه نعتاً لمخوف ، والمبتدأ
في الحقيقة ذاك المخوف ، سوغ الابتداء به وصفه بلازم أى فعل
لازم ، أو سوغ الابتداء بلازم كونه وصفاً تحمل ضميراً ، أو كونه
نائب فاعل في المعنى ، لأن نائب الفاعل احتل ضميره أو التتويع ، وإذا حال
من ضمير احتل ، وضم مضاف إليه ، وقدم الحال للوزن والروى
أعنى هذه نكتة التقديم ، وإلا فجائز سعة ويجب كسر تتوين أو
ضمه لدفع التقاء ساكتين ، ولكونه وسط الوجد المجموع كقوله :
محوراً انظر .

واحتل فعل ماض مبنى للمفعول نائبه مستتر جوازا ، والجملة
خبر لازم ، والرباط ذاك المستتر ، أى نقل وحفظ ، ويضف جمل
ذاحالا من ضمير لازم ، ويجوز جمل ما زائدة غير كافة ولازم مجرورا
بالكلف ، وجملة احتل نعت ثان للموصوف المخوف أو اللازم ، كما
رايت لنيابته عن الموصوف ، أو حال بناء على جواز مجيء الجملة
الماضوية المنصرف فعلها المجرد حالا أو نعتاً لضم ، فيكون ذا حالا
من ضمير لازم على ما مر ، أو من لازم باعتبار نيابته عن الموصوف ،
أو من ذاك الموصوف أى يندر المدعى ندوراً ككثور لازم ذا ضم
محتل ، وإذا جمل احتل نعت ضم لم يجوز كون ذا حالا من ضمير
احتل ، لأنه يلزم عليه تقديم معموله النعت على المنعوت ، وما ذكر
كله مبنى على إبقاء لازم على وصفيته .

أما إن تغلبت عليه - الأسمية خلا ضمير فيه ، ويوصف ويجيء

(١) على أن حرف الجر المكفوف يتطرق وعلى معنى تطلعه ، وليس
غير متطرق كما توهم متوهم .

موصوف ، ويجوز كون ما نكرة مجرورة المحل بالكاف ، موصوفة بلازم على حدّ مررت بما معجب لك ، أى كشيء لازم بل كعمل لازم ، لمى واقعة على فعل أو على شيء هو ذلك الفعل ، وكونها موصولة واقعة على ذلك ، وصلتها حذف صدرها ، أى هو لازم لطولها بالحال الذى هو ذا إن جعل حالا من لازم ، أو ضميره أو موصوفه ، وبإضافة هذا الحال أو بنعته باحتمل أو بطوله بالحال الذى هو احتمل إن جعل حالا كذلك ، ولو لم يكن طول لجاز حذف المصدر نزراً عند الناظم ، ويجوز كون ما مصدرية ولازم مبتدأ ، واحتمل خبره والجملة صلته عند من أجاز وصلها بالاسمية مطلقاً ، أو إن كان خبرها فعلاً أو وصفاً أو نحوهما .

ويسبك من الجملة مصدر مجرور بالكاف أو لازم نائب المحذوف نسره احتمل ، فاحتمل المحذوف مع ما فى تأويل مصدر مجرور بها ، ولا محل للمذكور مع نائبه ، وكذا لا حل لمجموع المحذوف مع نائبه ، وإطلاق صاحب فتح الأقفال فى الصغير كون ما المصدرية مجرورة بالكاف سهواً ، وتجوز لتشابهتها لما الموصولة الاسمية القابلة للجرّ محلاً ، أو لكونها واسطة الى سبك مصدر مجرور ، أو لكونها بعض مجرور ، فإنها والفعل المقدّر أو نحوّه فى تأويل مصدر مجرور ، فالمرجور قبل التأويل كأنه هو ما والفعل المقدّر مثلاً بعدها ، وذلك لأن ما المصدرية حرف على الصواب دائماً ، والحرف لا يسلط عليه عامل ، والله أعلم .

مطالع سبيل العرب